تقرير الهجرة الدولية لعام 2015

الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة

IOM • OIM
International Organization for Migration

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

E/ESCWA/SDD/2015/1

تقرير الهجرة الدولية لعام 2015

الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة

International Organization
for Migration

©2015 الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة
جميع الحقوق محفوظة عالمياً

طلبات (إعادة) طبع مقتطفات من المطبوعة أو تصويرها توجَّه إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-5758، بيروت، لبنان.

جميع الطلبات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص ولا سيما الحقوق الثانوية توجَّه أيضاً إلى الإسكوا.

البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org ؛ الموقع الإلكتروني: www.escwa.un.org

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير هي للمؤلفين، وليست بالضرورة للأمم المتحدة، أو مسؤوليها، أو الدول الأعضاء فيها، أو لأي من المنظمات المشاركة في مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية، أو المنظمات الوارد ذكرها في هذا التقرير.

الإحصاءات والبيانات الواردة في هذا التقرير هي بيانات مؤقتة، وغير خاضعة بالضرورة لتدقيق رسمي.

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا التقرير، ولا طريقة عرض مادته، على التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة أو أي من المنظمات السابق ذكرها بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية.

مصادر الصور:
الغلاف:
© UNHCR / C. Herwig

تمهيد

الهجرة عند العرب كثيرة المعاني، فهي بداية تاريخ، ونهاية تاريخ قبله. هي اضطرار واختيار، وشرط لفتح الأوطان المهاجَر منها كما الأوطان المهاجَر إليها. والمهاجر دائم السعي للعودة إلى وطنه الأول والبقاء في وطنه الثاني، يتملك الوطنين فلا يعود غريباً في أي منهما بعد أن كان غريباً عن كليهما.

الهجرة في وجهها الأبهى ترحال طوعي للأفراد والجماعات يحقق لهم شروط حياة أفضل. وما كان في قديم الزمان شد الرحال إلى حيث الماء والكلأ، أصبح اليوم رحلة شابة إلى صروح العلم، وعالِم إلى مراكز البحث والتطوير، ومبدع إلى منابر الفن والأدب، وريادي وعامل إلى الاقتصادات المزدهرة. هي هجرة تغني المجتمعات بما تحمله من إثراء ثقافي وتكامل اقتصادي، تكون للبلدان المضيفة وسيلةً لتحقيق الازدهار، ولبلدان المنشأ محركاً للتنمية ولتخفيف حدة الفقر، ومصدراً هاماً للموارد يساهم في تحقيق الرفاه الإنساني.

ولكن للهجرة في بلادنا وجهاً آخر، اغتراب خارج الوطن هرباً من الاغتراب داخله، خلاصاً من القهر، ومقاومةً للظلم والاستضعاف. هي خيام وبيوت مصدّعة، ووجوه شيوخ وأطفال، وأسلاك شائكة، وقوارب تصارع أمواج البحر. هي الهجرة القسرية التي سببها ما أصاب المنطقة من احتلال فلسطين إلى ما نراه اليوم من معارك وحروب أهلية. موت يسد الآفاق بين الأرض والسماء.

فبعد أكثر من سبع وستين عاماً، لا يزال نحو خمسة ملايين لاجئ فلسطيني، اقتلعوا يوماً من أرضهم، يطاردون ويُحرمون العودة. حكاية هجرة وتشرد لا تنتهي، بل تتجدد فصولاً، منذ عام 1967 باحتلال إسرائيل لسائر فلسطين وتهجير بعض شعبها مرة أخرى إلى خارج بلده، وتهجير بعضه الآخر داخل وطنه، تسلب أرضه وتهدم بيوته وتغيّر اسم بلداته، وتنتهك مقدساته.

واليوم، وقد استحكمت النزاعات ببلدان عربية عديدة، كان آخرها اليمن في مطلع عام 2015، أصبح اللجوء مصير أعداد لا تحصى من السكان. وبعد أن تجاوز عدد اللاجئين السوريين الملايين الأربعة، أصبحت المنطقة العربية منشأً وموئلاً لأكبر موجات النزوح واللجوء في العالم. فالمحن التي ألمت بالجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق وليبيا واليمن، حاصرت العديد في قلب الخطر، فرموا بأنفسهم في البحار، ووقعوا فريسة للتهريب والاتجار والاستغلال وكانت حياة البعض منهم ثمناً للجوء أرادوه منقذاً، فلم يكتمل.

واقع الهجرة هذا، بوجهيه، هو ما أملى علينا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمنظمة الدولية للهجرة التعاون مع 12 وكالة تابعة للأمم المتحدة لتخصيص الجهود والموارد لدراسة أحوال الهجرة واللجوء في المنطقة ووضعها في السياق السياسي والعلمي الصحيح. وكان هذا التقرير ثمرة للجهد المشترك.

والتقرير يكمّل ما سبقه من دراسات وأبحاث، إذ يتوسع في تناول طبيعة الهجرة وآثارها على المنطقة، فيصف أبرز أنماطها واتجاهاتها، ويدعو إلى اعتماد نهج إنمائية جريئة ومبتكرة للتعامل مع ظاهرة النزوح. كما يدعو إلى اعتماد سياسات تدعم الحق في حرية التنقل وتحقق التكامل بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد مبيناً انسجام مثل هذه السياسات مع مصالح البلدان، ومساهمتها في تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي. ويتناول التقرير بالبحث كذلك ما تنتجه الهجرة من تحويلات للعاملين في الخارج، لا تنفك تزداد أهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي وجه الأزمات المتلاحقة، فتحت بعض الدول العربية حدودها واستقبلت أعداداً غير مسبوقة من اللاجئين. ومع استمرار النزاعات والاضطرابات السياسية في المنطقة، تتضح ضرورة العمل على إيجاد

حلول دائمة تستند إلى احترام حقوق الإنسان وتسمح بالتشارك في فوائد الهجرة الدولية والمشاركة في المسؤوليات المترتبة عليها. ويتضمن التقرير دعوة إلى توثيق التعاون الدولي انطلاقاً من مبادئ المسؤولية الجماعية، فلا تترك البلدان المستقبلة للمهاجرين وحدها في مواجهة الكوارث والأزمات.

وإننا إذ نصدر هذا التقرير، وقوافل المهاجرين تتدفق من بلداننا بحثاً عن الأمن والأمان، نتمنى أن يكون عملنا خطوة في توجيه سياسات الدول، وأن يسهم في إثراء المناقشات العلمية، فتخرج بخلاصات شافية، ورؤية شاملة تتناول قضية الهجرة باعتبارها قضية حق وحياة.

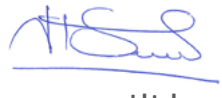

ريما خلف

وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة
الأمينة التنفيذية للإسكوا

رئيسة مشاركة في مجموعة العمل المعنية
بالهجرة الدولية في المنطقة العربية

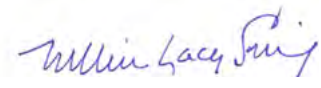

وليَم لاسي سوينغ

المدير العام
للمنظمة الدولية للهجرة

رئيس مشارك في مجموعة العمل المعنية
بالهجرة الدولية في المنطقة العربية

شكر وتقدير

تتوجه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة بالشكر إلى جميع الذين شاركوا في هذا العمل المشترك بين الوكالات، وتعرب عن تقديرها للأفراد والمنظمات على ما قدّموه من دعم، ومشورة قيّمة، وعمل دؤوب.

وأعد هذا التقرير بقيادة وتوجيه كريمة القري (الإسكوا) وكارولين بوب (المنظمة الدولية للهجرة). وشارك في هذا العمل بول تاكون، وجوزيف بارتوفيتش، وفرانشيسكا حبيتر، وربى عرجا، وريدان السقاف، ولارا الخوري، وهلن ماكريث، ولانا بيدس، وفريديريكو نيتو، ونعيم المتوكل (من الإسكوا)، وباسكوال لوبولي، وهاري كوك (من المنظمة الدولية للهجرة)، وجميعهم لم يألوا جهداً لدعم أعمال البحث والتحليل والصياغة.

ونود أن نعرب عن امتناننا للأعضاء في مجموعة العمل: منظمة العمل الدولية؛ مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان؛ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ منظمة الصحة العالمية.

ونتوجه بالشكر أيضاً إلى الزملاء ومسؤولي الاتصال من وكالات الأمم المتحدة الذين قدّموا وقتهم وخبرتهم لوضع هذا التقرير، وهم: هانس فان غلند (منظمة العمل الدولية)؛ ندى دروزه ورينو ديتال (مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان)؛ يمينة شقار (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز)؛ كيشان خداي (برنامج الأمم المتحدة الانمائي)؛ عمر اسماعيل عبد الرحمن (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)؛ ميلاني هتشنسن (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)؛ طارق الشيخ (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)؛ شادن خلّاف وأريتي سياني وآن مايمان (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)؛ لؤي شبانة (صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛ أسبازيا بلكانتوناكي وآن لين جنسن (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)؛ محمد الناصري (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ نعيمة القصير (منظمة الصحة العالمية).

والشكر أيضاً للخبراء الذين ساهموا بخبرتهم الواسعة، وخصوصاً سوزن مارتن، مديرة معهد دراسات الهجرة الدولية في جامعة جورج تاون والفريق الذي يعمل معها، والمؤلف من آبي تايلور وسنجولا ويراسنغ (جامعة جورج تاون)، لكتابة الفصل الرابع «الهجرة القسرية والنزوح والتنمية». والشكر كذلك لإيناس الفرجاني، مدير إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة (جامعة الدول العربية) ولبنى عزام، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة (جامعة الدول العربية) لخبرتهنّ. كما نشكر الدكتور ابراهيم عوض، مدير مركز دراسات الهجرة واللاجئين في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، لأدائه دور كبير المستشارين لرؤساء مجموعة العمل في أعمال البحث والصياغة؛ وأيمن زهري، الأستاذ المساعد في مركز دراسات الهجرة واللاجئين في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، لمساهمته القيمة في هذا التقرير. ونشكر جميع الذين ساهموا بخبرتهم وشاركوا في الاجتماعات وقدّموا ملاحظات قيّمة في مختلف مراحل إعداد التقرير. والشكر موجه في الختام إلى مسؤولي المنظمة الدولية للهجرة في المكاتب القطرية، الذين ساهموا في تقديم المواد والبيانات في مختلف المواضيع التي تناولها التقرير.

وتولّى قسم المؤتمرات والمطبوعات في الإسكوا تحرير التقرير في نسخته الأصلية باللغة الإنكليزية، والترجمة إلى العربية والمراجعة، والتصميم الفني، والطباعة.

المحتويات

ص.3 تمهيد
ص.5 شكر وتقدير
ص.11 مقدمة

ص.13 1. ثلاثة أنماط للهجرة في المنطقة العربية
ص.16 ألف- هجرة العمال إلى المنطقة العربية
ص.17 باء- هجرة العمال من المنطقة العربية
ص.18 جيم- حركات الهجرة والنزوح
ص.19 دال- حركة الهجرة المختلطة
ص.20 هاء- أوروبا الوجهة الرئيسية لموجات المهاجرين من بلدان شمال أفريقيا وعبرها
ص.21 واو- موجات الهجرة المختلطة من القرن الأفريقي إلى اليمن وبلدان مجلس التعاون الخليجي

ص.23 2. لمحة عامة عن اتجاهات الهجرة الدولية في المنطقة العربية
ص.25 ألف- مقدمة
ص.27 باء- الهجرة إلى البلدان العربية
ص.44 جيم- الهجرة من البلدان العربية
ص.61 دال- حركة التحويلات المالية من المنطقة العربية وإليها
ص.68 هاء- هجرة فئات اجتماعية وديمغرافية معيّنة
ص.80 واو- خلاصة

ص.83 3. آخر التطورات في حوكمة الهجرة في المنطقة العربية منذ عام 2012
ص.85 ألف- مقدمة
ص.85 باء- السياسات الوطنية بشأن الهجرة الدولية
ص.105 جيم- التعاون الدولي بشأن الهجرة
ص.111 دال- الخلاصة والتوصيات

ص.115 4. الهجرة القسرية، والنزوح، والتنمية
ص.117 ألف- مقدمة
ص.118 باء- ما هو مفهوم تحركات السكان القسرية؟
ص.118 جيم- من هم الأشخاص المعنيون؟
ص.120 دال- الأطر القانونية
ص.121 هاء- آخر الاتجاهات في المنطقة العربية
ص.124 واو- تأثير اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين على التنمية
ص.129 زاي- النُهج التنموية لمعالجة النزوح
ص.131 حاء- قضايا النزوح في خطط التنمية
ص.132 طاء- مجالات التركيز الأساسية الخمسة لاعتماد مقاربة تنموية للنزوح في المنطقة العربية
ص.167 ياء- خلاصة

ص.171 الملاحق
ص.173 الملحق الأول- التعريفات المستخدمة في هذا التقرير
ص.178 الملحق الثاني- الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالهجرة الدولية: وضع كل من البلدان العربية لغاية آذار/ مارس 2015

ص.181 الحواشي
ص.189 المراجع

لائحة الجداول

ص.30 الجدول 1. اتجاهات الهجرة الدولية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، 1990-2013
ص.34 الجدول 2. اتجاهات الهجرة الدولية إلى بلدان المغرب العربي، 1990-2013
ص.37 الجدول 3. اتجاهات الهجرة الدولية إلى بلدان المشرق العربي، 1990-
ص.40 الجدول 4. اللاجئون السوريون والأشخاص الذين هم في وضع لجوء (باستثناء المتقدمين بطلب لجوء) من الذين استفادوا من مساعدات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من عام 2013 حتى أواسط عام 2013-2014
ص.42 الجدول 5. اتجاهات الهجرة الدولية إلى البلدان العربية الأقل نمواً، 1990-2013
ص.45 الجدول 6. بلدان المقصد العشرة الأولى للمهاجرين من البلدان العربية، 2013
ص.45 الجدول 7. بلدان المنشأ العشرة الأولى للمهاجرين من البلدان العربية، 2013
ص.48 الجدول 8. أنماط الهجرة من بلدان مجلس التعاون الخليجي، 1990-2013
ص.52 الجدول 9. أنماط الهجرة من بلدان المغرب العربي، 1990-2013
ص.53 الجدول 10. أنماط الهجرة من بلدان المشرق العربي، 1990-2013
ص.56 الجدول 11. اللاجئون السوريون والذين هم في وضع لجوء (باستثناء المتقدمين بطلب لجوء) من الذين استفادوا من مساعدة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حسب بلد المقصد، من عام 2013 حتى أواسط عام 2014
ص.58 الجدول 12. أنماط الهجرة من البلدان العربية الأقل نمواً، 1990-2013
ص.62 الجدول 13. التحويلات الخارجة حسب البلدان، 2008-2012
ص.66 الجدول 14. التحويلات الواردة حسب البلدان، 2008-2014
ص.69 الجدول 15. الطلاب الوافدون إلى بلدان عربية مختارة من الذين يتابعون دراستهم خارج بلدانهم
ص.71 الجدول 16. أعداد أفراد أسر المهاجرين في بلدان مختارة من مجلس التعاون الخليجي
ص.72 الجدول 17. الإقامات الممنوحة للمرة الأولى لمواطني البلدان العربية في بلدان أوروبية لأسباب عائلية، 2012
ص.72 الجدول 18. الإقامة الممنوحة للمرة الأولى لمواطنين من بلدان عربية لأسباب عائلية حسب البلدان الأوروبية، 2012
ص.73 الجدول 19. الإقامة الممنوحة للمرة الأولى لمواطنين من المغرب والعراق لأسباب عائلية حسب البلدان الأوروبية، وحسب الفئة العمرية والجنس، 2012
ص.74 الجدول 20. المهاجرات في المنطقة العربية حسب بلد المنشأ
ص.77 الجدول 21. المهاجرون الشباب في المنطقة العربية، 2013
ص.79 الجدول 22. التعليم العالي للمهاجرين الشباب من بلدان عربية مختارة، حسب الجنس، 2000
ص.80 الجدول 23. المهاجرون من ذوي المهارات في بلدان مجلس التعاون الخليجي
ص.119 الجدول 24. اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى الأونروا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
ص.119 الجدول 25. البلدان الخمسة الأولى في المنطقة العربية من حيث عدد النازحين داخلياً بسبب النزاع والعنف
ص.125 الجدول 26. البلدان التي تستضيف 20,000 شخص أو أكثر مشمولين بجداول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أواسط عام 2014 (الترتيب حسب النسبة من مجموع عدد السكان)

لائحة الأشكال

ص.26 الشكل 1. أعداد المهاجرين الدوليين في البلدان العربية، 1990-2013
ص.26 الشكل 2. نسبة المهاجرين من عدد السكان، 1990-2013
ص.27 الشكل 3. بلدان المقصد العشرة الأولى في المنطقة العربية، 2013
ص.27 الشكل 4. أهم بلدان المنشأ التي يأتي منها المهاجرون إلى البلدان العربية، 2013
ص.28 الشكل 5. توافد المهاجرين إلى المنطقة العربية، 1990-2010
ص.29 الشكل 6. حركة الهجرة إلى البلدان العربية من بلدان عربية أخرى، 1990-2010
ص.32 الشكل 7. بلدان المنشأ للمهاجرين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2013
ص.32 الشكل 8. نسبة المهاجرات حسب الفئة العمرية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 1990-2013
ص.33 الشكل 9. التركيبة العمرية للمهاجرين في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2013
ص.35 الشكل 10. بلدان المنشأ للمهاجرين إلى بلدان المغرب العربي، 2013
ص.36 الشكل 11. التركيبة العمرية للمهاجرين في بلدان المغرب العربي، 2013
ص.36 الشكل 12. نسبة المهاجرات حسب الفئة العمرية في بلدان المغرب العربي، 1990-2013
ص.39 الشكل 13. بلدان المنشأ للمهاجرين إلى بلدان المشرق العربي، 2013
ص.39 الشكل 14. التركيبة العمرية للمهاجرين في بلدان المشرق العربي، 2013
ص.40 الشكل 15. نسبة المهاجرات حسب الفئة العمرية في بلدان المشرق العربي، 1990-2013
ص.44 الشكل 16. بلدان المنشأ للمهاجرين إلى البلدان العربية الأقل نمواً، 2013
ص.44 الشكل 17. التركيبة العمرية للمهاجرين في البلدان العربية الأقل نمواً، 2013
ص.45 الشكل 18. نسبة المهاجرات حسب الفئة العمرية في البلدان العربية الأقل نمواً، 1990-2013
ص.46 الشكل 19. حركة المهاجرين من البلدان العربية، 1990-2010
ص.47 الشكل 20. حركة الهجرة من بلدان عربية إلى بلدان عربية أخرى، 1990-2010
ص.50 الشكل 21. وجهة المهاجرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2013
ص.50 الشكل 22. نسبة المهاجرات من بلدان مجلس التعاون الخليجي، 1990-2013
ص.51 الشكل 23. وجهة المهاجرين من بلدان المغرب العربي، 2013
ص.51 الشكل 24. نسبة المهاجرات من بلدان المغرب العربي، 1990-2013
ص.55 الشكل 25. وجهة المهاجرين من بلدان المشرق العربي، 2013
ص.57 الشكل 26. نسبة المهاجرات من بلدان المشرق العربي، 1990-2013
ص.60 الشكل 27. وجهة المهاجرين من البلدان العربية الأقل نمواً، 2013
ص.60 الشكل 28. نسبة المهاجرات من البلدان العربية الأقل نمواً، 1990-2013
ص.63 الشكل 29. التحويلات الخارجة من المنطقة العربية ومجموعات البلدان، 1970-2012 (بمليارات الدولارات)
ص.63 الشكل 30. البلدان المتلقية للتحويلات من البلدان العربية، 2012 (بمليارات الدولارات)
ص.64 الشكل 31. البلدان المتلقية للتحويلات من بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2012 (بمليارات الدولارات)
ص.64 الشكل 32. البلدان المتلقية للتحويلات من بلدان المشرق العربي، 2012 (بمليارات الدولارات)
ص.65 الشكل 33. مجموع التحويلات الواردة إلى المنطقة العربية ومجموعات البلدان، 1970-2014 (بمليارات الدولارات)
ص.67 الشكل 34. البلدان المتلقية للتحويلات في المنطقة العربية، 2014 (بمليارات الدولارات)
ص.69 الشكل 35. عدد الطلاب المهاجرين من البلدان العربية العشرة الأولى للدارسة في الخارج، 2010
ص.70 الشكل 36. عدد الطلاب المغادرين من البلدان العربية من الذين يهاجرون للدارسة في الخارج حسب بلدان المقصد، 2010
ص.75 الشكل 37. نسبة المهاجرات حسب الفئة العمرية في مجموعات البلدان العربية، 2013
ص.93 الشكل 38. عدد الأشخاص الذين تم ترحيلهم من المملكة العربية السعودية، من تشرين الثاني/نوفمبر 2012 إلى شباط/فبراير 2014

ص.130 الشكل 39. مجموع التمويل المخصص للأزمة السورية في عام 2015، حتى 30 آذار/مارس 2015

لائحة الأطر

ص.91 الإطار 1- حوكمة هجرة اليد العاملة في المنطقة العربية – حالة العمال المنزليين
ص.106 الإطار 2- الإعلان المنبثق من الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية

مقدمة

تقع المنطقة العربية عند ملتقى قارات أفريقيا وآسيا وأوروبا، وقد شهدت عبر التاريخ موجات هجرة جيئة وذهاباً، وحركة الهجرة هي من أهم العوامل التي تحرك التغيير الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. فللهجرة تأثير إيجابي كبير على قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كالصحة، والتنمية الحضرية، وتنمية الشباب، والعلاقات بين الجنسين. وللوقوف على الآثار الإيجابية التي تحققها الهجرة، والتخفيف من آثارها السلبية المحتملة، لا بدّ من نهج متعدد الأبعاد ومتنوّع الخبرات.

قليلة هي البحوث التي تناولت موضوع الهجرة الدولية في المنطقة العربية. ويهدف هذا التقرير إلى تقديم معلومات شاملة وآنية حول وضع الهجرة، يمكن الاسترشاد بها في وضع الحلول المناسبة. وبالاستناد إلى خبرة الوكالات الأعضاء في الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية في المنطقة العربية وإلى اختصاصاتها، يقدم التقرير لمحة شاملة وموسّعة عن آخر اتجاهات الهجرة في المنطقة العربية والنتائج الاقتصادية والاجتماعية، وما تمليه على صانعي السياسات والباحثين والعاملين في هذا المجال. ويسلط التقرير الضوء على ضرورة مواجهة تحديات الهجرة الدولية بحلول شاملة ومنسقة.

ويتضمن الفصل الأول عرضاً مقتضباً عن أبرز أنماط الهجرة في المنطقة العربية. ويتضمن الفصل الثاني لمحة عن اتجاهات الهجرة الدولية في المنطقة العربية بالاستناد إلى البيانات المستمدة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومن مصادر مفتوحة، ودراسات أكاديمية، ويتناول الاتجاهات على مستوى المنطقة، ومجموعات البلدان، وعلى مستوى البلدان، ويصف موجات المهاجرين من البلدان العربية وإليها، وهجرة مجموعات اجتماعية وديمغرافية معينة، والتحويلات المالية من المهاجرين. ويستند التقرير إلى بيانات مفصلة حسب الجنس والعمر، حيثما توفرت.

ويتضمن الفصل الثالث عرضاً عن آخر تطوّرات إدارة الهجرة بين كانون الثاني/يناير 2012 ونيسان/أبريل 2015. كما يتضمن الفصل عرضاً عن تطوّرات الهجرة في المنطقة العربية ويتناول تطوّرات السياسات العامة حسب الموضوع، كهجرة العمال، والاتجار بالبشر، والهجرة غير النظامية، ويناقش التعاون الدولي في موضوع الهجرة، مؤكداً دور الحوكمة في حماية حقوق الإنسان. ويرتكز التقرير على الأبحاث المكتبية للنصوص القانونية، والمصادر الحكومية، والمعلومات المستمدة من الأجهزة المختصة على مستوى البلدان، ومن المنظمة الدولية للهجرة ومن التقارير الحديثة.

ويركز الفصل الرابع على الرابط بين التنمية والهجرة القسرية. ويؤكد ضرورة اعتماد حلول منسقة للهجرة القسرية في مجالات مثل الصحة، والتعليم، والاستدامة البيئية، وسوق العمل، ورأس المال البشري، والتحويلات المالية من المغتربين، والتماسك الاجتماعي. ويتناول الفصل طبيعة مختلف أنماط الهجرة القسرية وآثارها في المنطقة العربية، ويركز على طرق التخفيف من الآثار السلبية على التنمية، وبناء السلام، وإعادة البناء، وتشجيع الحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان للاجئين والنازحين والمجتمعات المضيفة.

1. ثلاثة أنماط للهجرة في المنطقة العربية

لاجئون سوريون يجتازون الحدود إلى ضواحي كوباني، تركيا، هاربين من منازلهم.
© UNHCR / I. Prickett

الرجال والنساء والأطفال الهاربون من الحرب والاضطهاد يستحقون دعماً يشمل حقهم في اللجوء. أرجو كل من يقف في طريق حقوق اللاجئين أن يقف لحظة مكانهم.

بان كي-مون، الأمين العام للأمم المتحدة

1. ثلاثة أنماط للهجرة في المنطقة العربية

تشهد المنطقة العربية اليوم حركة هجرة على ثلاثة أنماط هي هجرة العمال النظامية وغير النظامية، والهجرة القسرية والهجرة المختلطة.

وتشكل بلدان مجلس التعاون الخليجي الوجهة الرئيسية للعمال المهاجرين من المنطقة ومن خارجها. كما يهاجر العمال من المنطقة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. وإضافة إلى الفوائد والمكاسب التي تحققها الهجرة للمهاجرين أنفسهم، فهم يحملون إلى البلدان المضيفة المهارات التي تحتاج إليها سوق العمل، وإلى بلدان المنشأ التحويلات المالية اللازمة لدعم التنمية.

والهجرة القسرية هي نمط منتشر من المنطقة العربية وإليها وعبرها، لأسباب أهمها الهروب من النزاعات، وتزعزع النظام، وتفشي العنف، والاضطهاد. وكثيراً ما يحدث هذا النمط من الهجرة في موجات مفاجئة وواسعة، قد تنتج حالات نزوح مؤقّت ومزمن للمواطنين داخل بلدانهم أو خارجها. والنزوح الثانوي، أو ما يُعرف بالهجرة المتجددة، هو أيضاً ظاهرة شائعة في المنطقة. وكثيراً ما لا تقتصر آثار الأزمات وموجات الهجرة القسرية على رعايا البلدان المتضررة، بل تطال المهاجرين الدوليين الذين يعيشون ويعملون في تلك البلدان وقت نشوب النزاعات.

وتشهد المنطقة العربية أيضاً حركات هجرة غير نظامية، إذ تنتقل عبر الحدود الدولية أعداد كبيرة من الأشخاص لأسباب شتى. ويصنّف عدد كبير من هؤلاء في فئة المهاجرين أما طوعاً أو قسراً، بحثاً عن حماية دولية أو فرص اقتصادية. وفي معظم الأحيان، يصعب تصنيف هؤلاء المهاجرين في فئة معيّنة. وكثيراً ما يكون للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين دور هام في حركة الهجرة غير النظامية والمختلفة.

ويتضح من هذه الأنماط الثلاثة، أن حركات السكان من المنطقة العربية وإليها وعبرها، تخضع لعوامل عديدة. فهم يهاجرون إما هرباً من النزاعات والاضطهادات، وانتشار العنف، وانتهاك حقوق الإنسان؛ وإما بحثاً عن فرص العمل وسبل العيش؛ وإما سعياً للانضمام إلى أفراد الأسرة. وكثيراً ما تجتمع هذه الدوافع. ومن العوامل التي لها أثر بالغ على الهجرة الطلب في سوق العمل، وآفاق التشغيل الحقيقية أو المتوقعة في بلدان المقصد ضمن المنطقة العربية وخارجها. وللعوامل البيئية أيضاً تأثير كبير على الهجرة، وإن أقل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمغرافية[1]. فللأحداث الشديدة، كالفيضانات وموجات الجفاف وتدهور البيئة، التي تضعف إنتاج المحاصيل الزراعية والمواشي، وتسبب ندرة المياه، وتضر بالنشاط الاقتصادي، تأثير بالغ على القرار بشأن الهجرة[2].

وتشمل الهجرة في المنطقة العربية فئات سكانية شتى من مختلف الفئات العمرية والظروف الاجتماعية والاقتصادية. وتختلف تجارب المهاجرين والمخاطر التي يتعرضون لها باختلاف فئاتهم. وتشكل النساء نسبة مرتفعة من مجموع المهاجرين من المنطقة وإليها، مع أن أعدادهن أقل بكثير من المتوسط العالمي. وتهاجر المرأة عادة بهدف لمّ شمل الأسرة، وهي أكثر عرضةً من الفئات الأخرى للاتجار بالأشخاص. وترتفع أعداد المهاجرين من الشباب والأطفال، نظراً لارتفاع نسبة الشباب من مجموع سكان المنطقة. ويلاحظ ضمن الأنماط الثلاثة سفر الأطفال والقصر غير المصحوبين بذويهم، منفصلين عن أسرهم، وكثيراً ما ترصد هذه الحالات ضمن حركات الهجرة المختلطة. ويبدو طلب الحماية الدولية والعمل من الدوافع الرئيسية لهذا النوع من الهجرة، إضافة إلى أوضاع الأسر والشبكات غير النظامية. ويتعرض هؤلاء الأطفال للاستغلال في العمل، ولأغراض إجرامية وجنسية[3].

ألف- هجرة العمال إلى المنطقة العربية

في بلدان مجلس التعاون الخليجي وليبيا ترتفع نسبة المهاجرين الوافدين مقارنة بعدد السكان المحليين، ويشكل العمال المهاجرون عنصراً أساسياً من تركيبة الاقتصاد. وفي بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، قد يتجاوز عدد العمال المهاجرين نسبة 85 في المائة من مجموع السكان[4]. وكانت بلدان المجلس وليبيا من الوجهات الرئيسية لملايين المهاجرين من العمال، الآتين من بلدان عربية أخرى، ومن جنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا، والقرن الأفريقي. ولا تزال حصة المهاجرين من العمال العرب إلى بلدان عربية مرتفعة، على ما سجلته من تراجع.

وكان اعتماد بلدان مجلس التعاون الخليجي وليبيا على العمال المهاجرين نتيجة لتدفق العائدات من استغلال الموارد الطبيعية، الذي أفسح المجال أمام تنفيذ خطط إنمائية طموحة. ودفع صغر حجم القوى العاملة المحلية بأصحاب العمل إلى الاستعانة بعمال من الخارج لسد النقص. وأعطى نظام الكفالة في بلدان مجلس التعاون الخليجي أصحاب العمل هامشاً كبيراً من الحرية لاستقدام عمال أجانب. وحتى عام 2007، عملت ليبيا بسياسات الهجرة لعموم أفريقيا، موقعة اتفاقات مع بلدان أفريقية، ومعتمدة سياسات فتح الحدود لتشجيع الهجرة بين البلدان الأفريقية[5]. واستُخدمت عائدات استغلال الموارد الطبيعية في تمويل التوظيف في القطاع العام، وهذا يعني أن المواطنين العاملين في القطاع العام يتقاضون، في غالب الأحيان، أجوراً أعلى من الأجور التي يدفعها أصحاب العمل في القطاع الخاص. ويحد نظام الكفالة من إمكانية تنقل العمال الأجانب في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ما يشجع أصحاب العمل على استخدامهم[6].

وللعديد من البلدان الآسيوية صلات تاريخية مع ليبيا وبلدان مجلس التعاون الخليجي، وهي موطن لأعداد كبيرة من المهاجرين المحتملين. ففي بلدان مثل بنغلاديش والهند، كان الفقر، والبطالة، وارتفاع نسبة السكان من الشباب، وارتفاع الرواتب المتاحة في ليبيا وبلدان مجلس التعاون الخليجي، من الدوافع الاقتصادية للهجرة. وأصبحت هجرة العمال إلى البلدان العربية شرياناً حيوياً لعدد من الاقتصادات الآسيوية. وقد اضطلعت السياسات الحكومية في بلدان المنشأ (مثل بنغلاديش أو الفلبين[7]) بدور هام في تحديد حركة الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي وتنظيمها. وتساعد الشبكات الاجتماعية في الربط بين الطلب على القوى العاملة والمعروض منها على الصعيد الدولي. وقد تكون هذه الشبكات غير نظامية، تشمل أفراد الأسرة والمجتمع، أو هياكل نظامية، بما في ذلك مكاتب مسؤولة عن التوظيف تستعين بها الشركات التي تستقدم العمال[8].

وعلى الرغم من الطابع المؤسسي الذي تتخذه الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي وليبيا، لا يزال من غير المستبعد أن يجد العمال المهاجرون أنفسهم في وضع غير نظامي. فتجاوز مدة تأشيرة الدخول ومخالفة شروط إجازة العمل هما من حالات عدم الانتظام الأكثر شيوعاً في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويتقدم أصحاب العمل من القطاع الخاص بطرق غير مشروعة للحصول على تأشيرات لمهاجرين لا يحتاجون إلى عملهم، ثمّ يحوّلونهم إلى أصحاب عمل آخرين، فيضعون المهاجرين في وضع غير نظامي[9]. وأخيراً، يمكن أن يدخل المهاجرون بطرق غير نظامية، في ما يعرف بحركة الهجرة المختلطة. وهذا هو حال العديد من الوافدين إلى المملكة العربية السعودية من اليمن أو عبره، وحال العديد من الذين دخلوا ليبيا منذ بدء الانتفاضات في عام 2011[10].

ويعطي عدد الأشخاص الذين يغادرون بلدان مجلس التعاون الخليجي في إطار العفو صورة وافية عن عدد المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي. ومنذ منتصف التسعينات، أصدرت دول مجلس التعاون الخليجي الستة أحكام عفو متكررة. ففي عام 2007، على سبيل المثال، أدى حكم العفو في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تسوية لأوضاع حوالى 350,000 أو مغادرتهم البلد[11]. وأدى آخر عفو في المملكة العربية السعودية، من نيسان/أبريل حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2013، إلى تسوية أوضاع 4.7 مليون مهاجر. واضطر حوالى المليون مهاجر لمغادرة البلد[12].

وكثيراً ما يكون العمال المهاجرون من ذوي المهارات المنخفضة، ولا سيما الوافدون إلى بلدان مجلس التعاون

الخليجي من آسيا، عرضة للاستغلال والوقوع ضحية الاتجار بالأشخاص. وتشير الأرقام إلى أنه إضافة إلى الاستغلال الجنسي والاسترقاق في المنزل، العمل القسري هو أيضاً من الأوجه الهامة للاتجار بالأشخاص[13]، لا سيما في قطاعات البناء، والتصنيع والزراعة. وقد يوافق الأفراد على الهجرة، فيجدون أنفسهم في ظروف عمل ومعيشة مختلفة، ويُطلب منهم القيام بعمل مخالف لما توقعوا، ويتعذر عليهم المغادرة، تحت وطأة التهديدات أو قيود الدين.

باء- هجرة العمال من المنطقة العربية

بلدان المشرق العربي، وبلدان المغرب العربي، والبلدان الأقل نمواً، هي من أهم البلدان المرسلة للعمال المهاجرين، وللكثير منها جاليات كبيرة في الخارج.

والعمال المهاجرون من المنطقة العربية هم من مختلف فئات المهارات. وهم يهاجرون بحثاً عن سبل وخيارات أفضل للعيش، وبحثاً عن فرص عمل أفضل من تلك المتاحة في بلدانهم، وتطلعاً إلى أعمال تناسب مهاراتهم. وقد أسهم ارتفاع عدد السكان في سن العمل في البلدان العربية (الفئة العمرية 15 إلى 64) غير القادرة على استيعاب أعداد الوافدين إلى سوق العمل في هذه العوامل الدافعة إلى الهجرة. وقد دفعت الأنظمة السياسية في المنطقة، وعدم الاستقرار السياسي أيضاً بذوي المهارات إلى الهجرة من المنطقة العربية، وخاصة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية[14].

وفي حين أن العديد من العوامل التي تدفع العمال إلى الهجرة هي عوامل مشتركة بين جميع البلدان العربية، تختلف وجهات الهجرة بين مجموعات المناطق ومستويات المهارات. ففي مجموعة بلدان المغرب العربي، يقصد معظم العمال المهاجرين أوروبا، حيث كان لهم دور فاعل في تلبية الطلب المتزايد على اليد العاملة خلال الأعوام الستين الماضية. وعلى الرغم من اعتماد نظام تأشيرات الدخول بين عامي 1987 و1991 لرعايا بلدان المغرب العربي المسافرين إلى إسبانيا وإيطاليا وفرنسا، ازدادت الهجرة من المغرب خصيصاً إلى تلك البلدان في الأعوام التالية. ومرد ذلك إلى سياسات لم شمل الأسرة، وتزايد فرص العمل لذوي المهارات المتدنية، ولا سيما في قطاعي الزراعة والبناء. واستمر هذا النمط حتى اندلاع الأزمة المالية العالمية في عام 2008، عندما انخفض الطلب الكلي في الاتحاد الأوروبي، فأدى إلى تراجع موجات الهجرة من بلدان المغرب العربي إلى أوروبا، ثم إلى استقرارها[15].

ويدخل عدد كبير من المهاجرين من مجموعة بلدان المغرب العربي إلى أوروبا بطريقة نظامية، ولكنهم يقيمون لمدة تتجاوز تأشيرة الدخول أو يخالفون شروط التأشيرة، فيصبحون في وضع غير نظامي. ويدخل آخرون إلى أوروبا ضمن موجات الهجرة المختلطة. ويُلاحظ أن الداخلين من المغرب هم «من الرعايا الذين يقيمون في وضع غير نظامي»، إذ يُرصد سنوياً، منذ عام 2009، حوالى 20,000 مواطن مغربي يقيمون في وضع غير نظامي في البلدان الأوروبية[16]. وقد اعتمدت بلدان المقصد سياسات لجذب المهاجرين من ذوي المهارات العالية. ومعظم المهاجرين العرب في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هم من هذه الفئة[17].

أما المهاجرون من البلدان العربية الأخرى (لا سيما من بلدان المشرق العربي والسودان واليمن)، فمعظمهم يقصد بلدان مجلس التعاون الخليجي كوجهة رئيسية. وفي عام 2010، قدّرت وزارة العمل في الأردن عدد العاملين الأردنيين في الخارج بحوالى 350,000، يعمل 89 في المائة منهم في القطاع الخاص، ومعظمهم في بلدان مجلس التعاون الخليجي[18]. وكان 69.5 في المائة من السودانيين المسجلين في أمانة العاملين في الخارج لعام 2010 يعملون في المملكة العربية السعودية[19]. غير أن العمال يهاجرون إلى بلدان أخرى أيضاً، تحدّد وجهتها حسب العلاقات الثنائية ومستويات المهارات المطلوبة والمتوفرة. فمعظم المصريين يقصدون بلدان مجلس التعاون الخليجي، كما يوجد عدد كبير منهم في الأردن وليبيا، وكذلك في أوروبا سواء أكان في وضع نظامي أم غير نظامي[20]. وكثيراً ما يقصد المهاجرون من موريتانيا بلدان غرب أفريقيا، نظراً إلى القرب الجغرافي والعلاقات القوية.

وقد يتعرض المهاجرون من المنطقة العربية للاتجار بالأشخاص ويعانون من أقسى ضروب الاستغلال

وسوء المعاملة، في ظروف مماثلة لظروف العمال الذين يهاجرون إلى المنطقة العربية. وحسب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن 31 في المائة من ضحايا الاتجار بالأشخاص في المنطقة هم من داخل المنطقة. والمنطقة الوحيدة التي تسجل عدداً كبيراً من ضحايا الاتجار بالأشخاص من المنطقة العربية هي أوروبا الغربية والوسطى، حيث يشكل الضحايا من شمال أفريقيا 2 في المائة من مجموع ما يُرصد من ضحايا[21]. ويتعرض المهاجرون بطرق غير نظامية للمخاطر إذ يحاولون تجنّب الوقوع في قبضة السلطات، فلا يتمكنون من اللجوء إلى الطرق القانونية لحماية أنفسهم. وكثيراً ما يعتمد المهاجرون بطرق غير نظامية على المهربين والمتاجرين بالأشخاص لاجتياز الحدود الدولية، ما يعرّضهم للمزيد من المخاطر في طريق الهجرة.

جيم- حركات الهجرة والنزوح

تضم المنطقة العربية أكبر عدد من اللاجئين والنازحين في العالم، معظمهم نازحون داخل المنطقة[22]. وكانت بلدان عديدة في الأعوام الأخيرة، ولا سيما الجمهورية العربية السورية، والعراق، وليبيا، منشأً ومقصداً لأعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين. وتستضيف بلدان عديدة في المنطقة العربية لاجئين ومهاجرين من خارج المنطقة، ولا سيما من أفريقيا الوسطى، والقرن الأفريقي، ومالي. ويطرح هذا الوضع تحديات خطيرة، نظراً إلى حاجة هؤلاء الملحة إلى الحماية، وشدة الضغوط المفروضة على المجتمعات المضيفة ومجتمعات المنشأ. وما لم توجد حلول لمختلف النزاعات الدائرة، ستبقى هذه الأزمات وتداعياتها على الوضع الجيوسياسي والإنمائي والإنساني، وعلى الهجرة، في طليعة أولويات المنطقة في الأعوام المقبلة.

وقد أحدثت الانتفاضات في الجمهورية العربية السورية وليبيا آثاراً بالغة على أنماط الهجرة في المنطقة. وأدى الصراع في ليبيا في عام 2011 إلى نزوح أعداد ضخمة من العمال المهاجرين والرعايا الليبيين واللاجئين إلى بلدان مجاورة. ففي أواخر عام 2011، غادر ليبيا أكثر من 422,000 مواطن ليبي[23] و768,000 مهاجر بسبب النزاع، واتجه معظمهم إلى تشاد، وتونس، والجزائر، ومصر، والنيجر. وكان عدد كبير من هؤلاء المهاجرين مواطنين من البلدان التي عادوا إليها، وبلغت نسبة المهاجرين منهم من بلدان أخرى 41 في المائة واحتاجوا إلى مساعدات كبيرة للعودة إلى أوطانهم[24]. وعاد عدد كبير من الليبيين إلى ليبيا بعد عام 2011، لكن تصاعد العنف وانهيار النظام العام في عام 2014، دفع العديد إلى المغادرة مجدداً. وإضافة إلى ذلك، نزح حوالى 400,000 داخل البلد حتى شباط/فبراير 2015 [25]. وفي خضم هذه الفوضى، ازدادت موجات الهجرة المختلطة إلى أوروبا مروراً بليبيا عبر البحر الأبيض المتوسط، وبلغ عدد الوافدين حوالى 137,631 لاجئاً ومهاجراً في عام 2014[26].

وكان للنزاع السوري أثر أكبر، إذ تسربت تداعياته إلى العراق، وتسبب بموجات نزوح داخلي، وبخروج أعداد كبيرة من اللاجئين إلى بلدان في المنطقة العربية وخارجها. وحتى آذار/مارس 2015، كانت الأزمة السورية قد خلّفت 3,932,931 لاجئاً مسجلاً[27]، معظمهم في لبنان (1,186,125)، وتركيا (1,718,147)، والأردن (626,357)، والعراق (244,731)، ومصر (133,516)، بالإضافة إلى 217,724 من طالبي اللجوء في أوروبا[28]. وكان بعض النازحين من اللاجئين الفلسطينيين أو العراقيين في الجمهورية العربية السورية، وقد اضطروا للنزوح ثانية، وكذلك من مهاجرين آخرين، منهم عدد كبير من المواطنين اللبنانيين[29]. وبلغ عدد النازحين داخلياً حوالى 7.6 مليون شخص[30]. وتشير التقديرات إلى وجود حوالى 3,276,000 من النازحين داخلياً في العراق حتى كانون الثاني/يناير 2015، وذلك نتيجة لتداعيات الأزمة السورية على العراق والصراعات السابقة[31].

وأثرت نزاعات أخرى في المنطقة على أنماط الهجرة، إذ أدت إلى أوضاع من النزوح الممتد. وهُجر 711,000 فلسطيني من فلسطين وتحوّلوا إلى طالبي لجوء في المنطقة بعد إقامة دولة إسرائيل في عام 1948، وهُجّر بين 280,000 و325,000 فلسطيني بعد حرب 1967. ويشكل الفلسطينيون اليوم أكبر عدد من اللاجئين في العالم، إذ يُقدّر عددهم بخمسة ملايين لاجئ، معظمهم من الجيل الثاني أو الثالث، متحدرين من النازحين الأصليين[32]. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان عدد

اللاجئين الفلسطينيين 1,258,559 لاجئاً في قطاع غزة، و762,288 في الضفة الغربية[33]، و449,957 في لبنان، و526,744 في الجمهورية العربية السورية، و2,097,338 في الأردن[34]. وأضيف إلى النازحين داخلياً حوالى 232,000 في الضفة الغربية وقطاع غزة، اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر 2014[35].

وتسبب غزو العراق في عام 2003 بلجوء أعداد كبيرة من العراقيين إلى بلدان مجاورة، وصلت إلى 2.5 مليون لاجئ، معظمهم إلى الأردن، والجمهورية العربية السورية، ولبنان[36]. ويضمّ القرن الأفريقي 965,732 لاجئاً صومالياً مسجلاً موزعين بين كينيا (428,947)، وإثيوبيا (244,995)، واليمن (236,803)[37]. ويضاف إليهم 1,107,000 من النازحين داخلياً[38]. وقد نزح هؤلاء على أثر نزاعات مستمرة منذ عام 2011، وموجات من الجفاف والمجاعة. وخلّف النزاع في السودان حوالى 625,870 لاجئاً سودانياً إلى البلدان المجاورة حتى تشرين الأول/أكتوبر 2014[39]، وحوالى 3,100,000 نازح داخلياً حتى كانون الثاني/يناير 2015[40].

ويستضيف عدد من البلدان، ويعبر منها، عدد كبير من اللاجئين أو النازحين من المنطقة العربية ومن خارجها. وفي السنوات القليلة الماضية، أدت النزاعات في أفريقيا الوسطى إلى موجات لجوء وهجرة قسرية عبر شمال أفريقيا، ولا سيما السودان وليبيا ومصر. ونشب النزاع في جنوب السودان في أواخر عام 2013، فدفع 470,000 شخص إلى الهروب إلى البلدان المجاورة في أواخر عام 2014[41]. وطلب أكثر من 130,000 شخص في السودان المساعدة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى نيسان/أبريل 2015[42]. وتسببت نزاعات سابقة في تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بنزوح أعداد كبيرة من السكان إلى بلدان مجاورة. وطلبت مجموعة سكانية معيّنة اللجوء في السودان وليبيا وبلدان أخرى في شمال أفريقيا. وأدت النزاعات في مالي، وإلى حد أقل في الكوت ديفوار، إلى حركات هجرة غير نظامية عبر الجزائر والمغرب[43].

وأدى تفاقم المخاطر على السكان المعرضين للأزمات إلى تزايد الاتجار بالأشخاص. ويمكن أن يهيئ تعطل هياكل الدعم التقليدية وسيادة القانون أرضاً خصبة لمجموعات الجريمة المنظمة وفرصاً وأسواقاً جديدة للاتجار بالأشخاص. والسكان المعرضون لهذا النوع من الأزمات يمكن أن يلجأوا إلى استراتيجيات محفوفة بالمخاطر للبقاء على قيد الحياة. فالأزمة السورية، مثلاً، أججت المخاوف بشأن الاتجار بالنساء والأطفال للاستغلال الجنسي والزواج بالإكراه. ونادراً ما يُعطى الاهتمام اللازم لضحايا العمل القسري، الذين يعانون من شتى انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص[44].

دال- حركة الهجرة المختلطة

تنشأ موجات الهجرة المختلطة في المنطقة العربية عندما ينشد السكان الفرار من النزاعات، والعنف المتفشي، والاضطهاد، وتعطل النظام العام، والمجاعة، والجفاف، ورغبةً في الانضمام إلى أفراد الأسرة في الخارج، وهرباً من الضائقة الاقتصادية، وسعياً للحصول على سبل عيش وفرص أفضل للحياة في الخارج. ويطلق مصطلح الهجرة المختلطة على تحركات سكانية معقدة، تشمل موجات اللاجئين، والنازحين، وطالبي اللجوء، والعمال، وغيرهم. وهذه الهجرة هي ظاهرة عالمية منتشرة تطرح تحديات كبيرة في تأمين الحماية المتكافئة لجميع المهاجرين الذين قد يستقلون وسائل النقل نفسها ولكنهم ينتقلون لأسباب مختلفة.

وهذه المجموعة من الأفراد تشترك في أنماط حركة الهجرة، والطرق، وتخضع للدراسة كفئة واحدة. وتشمل موجات الهجرة المختلطة أشخاصاً من غير مستندات ثبوتية، يجتازون الحدود للوصول إلى الوجهة المقصودة بطريقة غير مشروعة[45]. وهم يسلكون طرقاً محفوفة بالمخاطر، فيجتازون الصحراء أو البحر، وكثيراً ما يستقلون مركبات غير آمنة ويسافرون في ظروف غاية في الخطورة.

وهؤلاء المهاجرون كثيراً ما يعتمدون على شبكات الجريمة المنظمة للتحرك سراً، في عمليات قد تكون مخالفة لأي نوع من أنواع الأنظمة، ولا يكون بوسعهم طلب المساعدة لالتماس العدالة عبر الآليات المعتادة[46].

وهذا يرتب عليهم تكاليف باهظة ويعرضهم لمخاطر سلوكيات المهربين العاملين في الاتجار بالأشخاص المتحكمين بزمام الأمور. وكثيراً ما يتحوّل تهريب المهاجرين إلى اتجار بالأشخاص، ويتعرض المهاجرون لسوء المعاملة (بما في ذلك العنف ضد المرأة) وانتهاكات حقوق الإنسان. ويمكن أن يتعرض المهاجرون أيضاً للاحتجاز الطويل عند العبور أو الوصول. ويتعرض اللاجئون والمهاجرون الذين ينتقلون في موجات هجرة مختلطة لمخاطر أثناء الرحلة. ويحتمل أن يجدوا أنفسهم عالقين على الطريق أو في البلد، أمام صعوبات في الحصول على الحد الأدنى من سبل المعيشة أو الخدمات الأساسية.

والطرق التي يحاول من خلالها المهاجرون الدخول سراً تعرضهم أيضاً لخطر الموت. فأكثر من 22,400 شخص قضوا وهم يحاولون الانتقال بالقارب عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا منذ عام 2000. وفي عام 2014، كان اجتياز البحر الأبيض المتوسط أكثر المعابر خطورة في العالم، وزهاء 30 في المائة من ضحايا العبور، وعددهم 3,419 ضحية، كانوا من المنطقة العربية[47]. وفي عام 2015، بلغت حصيلة الوفيات 1,770 بحلول نهاية شهر نيسان/أبريل[48]. وكانت المعابر المائية في اليمن أيضاً سبباً للعديد من الوفيات، إذ بلغ عدد ضحايا العبور المسجلة 3,105 بين كانون الثاني/يناير 2006 وأيار/مايو 2014. وقضى الآلاف أيضاً على الطرق الصحراوية[49].

هاء- أوروبا الوجهة الرئيسية لموجات المهاجرين من بلدان شمال أفريقيا وعبرها

أوروبا هي وجهة رئيسية لموجات الهجرة المختلطة من بلدان شمال أفريقيا وعبرها، وذلك نظراً إلى القرب الجغرافي، والروابط اللغوية والتاريخية، والفرص الفعلية أو المنشودة في العمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية، والشبكات القائمة، وهي أيضاً وجهة يختارها الكثيرون من طالبي اللجوء. وقد أدى فرض القيود المشددة على أنظمة الهجرة إلى أوروبا، وتزايد دواعي الهجرة من البلدان العربية، والمتطلبات الحقيقية لسوق العمل في أوروبا، إلى تزايد موجات الهجرة غير النظامية.

وشهد الطريق الوسطي للبحر الأبيض المتوسط أوسع موجات الهجرة وأسرعها نمواً، إذ بلغ عدد الوافدين إلى إيطاليا وحدها 170,000 شخص في عام 2014، أي ما يفوق بأربع مرات عدد الوافدين المسجلين في عام 2013، وهو أكبر الأرقام المسجلة[50]. وارتفع عدد المغادرين من تونس وليبيا منذ انتفاضات عام 2011، ومن مصر منذ عام 2013. وفي عام 2014، شكل المهاجرون من ليبيا حوالى 90 في المائة من الوافدين إلى أوروبا عبر المتوسط، في ارتفاع كبير عن الأعوام الماضية، على أثر تردي الوضع الأمني في البلد. أما النسبة المتبقية فهي من المهاجرين من تركيا، ومن تونس، ومن مصر[51]. وفي أواخر عام 2014، تجاوز عدد المهاجرين من الجمهورية العربية السورية (42,323) عدد المهاجرين من إريتريا (34,329)، ليصبحوا بذلك أكبر نسبة من الذين رُصد وصولهم إلى إيطاليا. أما المهاجرون من الجنسيات الأخرى، فمن مالي (9,938)، وفلسطين (6,082)، والصومال (5,756)[52]، وهم يشكلون حوالى 58 في المائة من عدد الوافدين إلى إيطاليا، معظمهم عبر الطريق الوسطي للبحر الأبيض المتوسط. أما المهاجرون الآخرون الذين رُصدوا في موجات الهجرة نفسها، فقد هاجروا لدواع إنسانية واقتصادية، ومنهم مواطنون من نيجيريا، وغامبيا، والسنغال، والكاميرون، والنيجر، ومن بلدان أخرى من أفريقيا جنوب الصحراء. كما رصد وصول أكثر من 4,000 مهاجر من مصر عبر البحر الأبيض المتوسط في عام 2014[53].

ويواصل المهاجرون واللاجئون استخدام الممر الغربي للبحر الأبيض المتوسط، محاولين عبور الجزائر والمغرب إلى إسبانيا بحراً أو براً، أو اقتحام الأسوار حول الجيوب الإسبانية في سبتة ومليلية[54]. وفي عام 2014، أوقف حوالى 4,755 شخصاً، منهم من الجزائر والمغرب، على هذا الطريق[55]. ونسبة اللاجئين الذين يسلكون هذا الطريق، أقل من النسبة التي تعبر الطريق الوسطي للبحر الأبيض المتوسط.

ويحاول مهاجرون آخرون دخول اليونان وبلغاريا، براً أو بحراً من تركيا. ولم تكن البلدان العربية نقطة عبور هامة

على هذه الطريق. ومنذ اندلاع الحرب في الجمهورية العربية السورية في عام 2011، أصبحت بالإضافة إلى العراق، من البلدان التي تغادرها أعداد كبيرة من المهاجرين. وفي عام 2014، بلغ عدد الوافدين إلى أوروبا بطرق غير نظامية عبر الطريق الشرقي للبحر الأبيض المتوسط 44,057، منهم 27,025 من مواطني الجمهورية العربية السورية[56].

وتعتبر بلدان شمال أفريقيا وجهة رئيسية لموجات الهجرة المختلطة، ومن الصعوبة التمييز بين اللاجئين والمهاجرين الذين يتخذون من هذه البلدان وجهة نهائية والذين يتخذون منها نقطة عبور إلى أوروبا، والذين يُحتجزون فيها. وأدى تشديد المراقبة على الحدود الأوروبية بالعديد من المهاجرين العابرين من بلدان شمال أفريقيا إلى البقاء فيها لأعوام عديدة. ومن الصعوبة أيضاً التمييز بين المهاجرين بطرق غير نظامية والمهاجرين بطرق نظامية ثم ينتهون إلى أوضاع غير نظامية. ففي السودان، الذي هو بلد عبور وكذلك بلد إرسال، يعتمد المهاجرون على طرق الهجرة شمالاً إلى ليبيا ومصر وأوروبا، وشرقاً إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي. أما المهاجرون من القرن الأفريقي، ولا سيما من إريتريا، فكثيراً ما يمرون عبر السودان قبل السفر شمالاً إلى ليبيا، أما وجهة أو محطة للسفر إلى أوروبا، أو إلى إسرائيل في الماضي[57].

واو- موجات الهجرة المختلطة من القرن الأفريقي إلى اليمن وبلدان مجلس التعاون الخليجي

تؤدي إحدى الطرق الرئيسية لموجات الهجرة المختلطة من شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، عبر خليج عدن والبحر الأحمر إلى اليمن والمملكة العربية السعودية وغيرها من بلدان مجلس التعاون الخليجي. وكانت حركة الهجرة عبر هذا الطريق في الماضي بحجم حركة الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط من شمال أفريقيا أو أكبر منها. وفي الأعوام القليلة الماضية، انخفض عدد المهاجرين الذين يعبرون خليج عدن بينما ارتفع عدد المهاجرين عبر المتوسط. وجيبوتي والصومال هما من بلدان العبور على طريق خليج عدن. والواقع أن العديد من مواطني جيبوتي والصومال يسلكون هذا الطريق. وفي اليمن 236,803 لاجئ صومالي مسجل حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

ولليمن موقع هام في الهجرة كبلد إرسال، ونقطة عبور، واستقبال. وقد اجتاز أكثر من نصف مليون مهاجر ولاجئ بطريقة غير نظامية خليج عدن والبحر الأحمر من شرق أفريقيا إلى اليمن بين عامي 2006 و2013 حسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[58]. وفي عام 2014، وصل 91,592 مهاجراً ولاجئاً إلى اليمن، معظمهم من إثيوبيا[59]. ونسبة قليلة من الوافدين من إثيوبيا هم من طالبي اللجوء. وإضافة إلى منح اللجوء، يستقبل اليمن عمالاً مهاجرين من القرن الأفريقي ومن مناطق أخرى. وتشير المقابلات مع المهاجرين من إثيوبيا والصومال إلى أن معظمهم يهدفون إلى مواصلة طريقهم من اليمن. غير أن تشديد المراقبة على الحدود مع المملكة العربية السعودية أدى إلى بقاء أكثر من 25,000 من المهاجرين الذين انقطعت بهم السبل في مدينة حرض الحدودية في عام 2013، حسب أمانة الهجرة المختلطة الإقليمية. وعلى أثر التغيّرات في السياسة العامة التي يتناولها الفصل الثالث، قامت المملكة العربية السعودية بترحيل العديد من المهاجرين غير النظاميين، حيث قامت بترحيل أكثر من 163,000 أثيوبي، حتى أيار/مايو 2014[60]، و613,743 يمنياً بين تموز/يوليو 2013 وتشرين الثاني/نوفمبر 2014. واستمرت سياسة الترحيل حتى وقت كتابة هذا التقرير[61].

2. لمحة عامة عن اتجاهات الهجرة الدولية في المنطقة العربية

النازحون من المنطقة العربية أو عبرها هم نسبة كبيرة من المهاجرين الذي حاولوا الوصول إلى أوروبا عبر المتوسط في عام 2014

© Vito Manzari from Martina Franca (TA), Italy

لا يمكنكم إطلاق أهداف التنمية المستدامة وإنكار حق اللاجئين في طريق آمنة وشرعية، في حياة كريمة.

سليل شيتي، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية

2. لمحة عامة عن اتجاهات الهجرة الدولية في المنطقة العربية

ألف- مقدمة

فهم الهجرة من البلدان العربية وإليها، من حيث الاتجاهات والدوافع، مهمة محفوفة بالكثير من الصعوبات. فبيانات الهجرة الدولية في المنطقة العربية هي بيانات مشتتة ومجتزأة، ومتعددة المصادر، في أوقات مختلفة، ولغايات مختلفة. ويُجسد هذا الوضع النقص في قدرات إجراء الأبحاث وجمع البيانات حول الهجرة الدولية في المنطقة، والاختلاف حول تعريف الهجرة الدولية، واتساع مجالات البحث التي تشملها.

وفي الأعوام الأخيرة، ظهرت مصادر للبيانات على الصعيد الدولي، ركزت على إنتاج إحصاءات حديثة وآنية، وقابلة للمقارنة، ومفصّلة حسب العمر، والجنس، وبلد المنشأ وبلد المقصد. وتتيح هذه المصادر، على الرغم من القيود التي تعتريها، للباحثين الإحاطة بالهجرة الدولية ودراستها على مختلف المستويات المحلية، والإقليمية والعالمية. ويهدف هذا الفصل، إذ يستخدم هذه المصادر الجديدة، إلى مناقشة اتجاهات الهجرة الدولية من البلدان العربية وإليها، بين عامي 1990 و2014. ويعتمد هذا الفصل على مجموعة متنوعة من مصادر البيانات تغطي فترات زمنية مختلفة وتتبع نُهجاً مختلفة. والبيانات الخاصة بأعداد المهاجرين مستقاة بمعظمها من إحصاءات التعدادات (في بلدان محل الولادة). ويحسب المهاجرون غير النظاميين في بيانات التعدادات إذا ما أتاح ذلك التعريف الوطني للسكان المقيمين (بحكم القانون أو بحكم الواقع). أما اللاجئون، فهم يحسبون تلقائياً في تقديرات أعداد المهاجرين إذا ما حسبوا في التعدادات. أما إذا استثنوا منها، فيضاف عدد اللاجئين حسب بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلى البيانات المتاحة من التعدادات. ولغرض تقدير عدد المهاجرين الدوليين، يحسب عدد المولودين في الخارج أو المواطنين الأجانب[1]. والبيانات المتعلقة بالتدفقات لا ترصد جنسية الأشخاص المنتقلين من بلد إلى آخر ومكان ولادتهم، ولا تفصل بين المهاجرين العائدين والمنتقلين للمرة الثانية وفئات المهاجرين الأخرى، فقد يكون بعض المهاجرين مواطنين عائدين. وتغطي البيانات المتعلقة بالتدفقات الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010 في حين تتوفر بيانات أعداد المهاجرين حتى عام 2013. وقد تظهر بين هاتين المجموعتين من البيانات اختلافات طفيفة. وفي ما يتعلق بأعداد اللاجئين، يستند التقرير إلى بيانات مستقاة من قاعدة البيانات الإحصائية الإلكترونية للسكان التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويجري تحليل حركة التحويلات المالية باستخدام تقديرات البنك الدولي حول بيانات التحويلات السنوية في حين أن بيانات التحويلات الثنائية مستقاة من مصفوفات البنك الدولي للتحويلات الثنائية. وقد تتفاوت البيانات من هذين المصدرين لأنها تُحسب على أسس مختلفة إلى حد ما. وتُستخدم البيانات الصادرة عن معهد اليونسكو للإحصاء في تحليل هجرة الطلاب.

ولأغراض هذه الدارسة، جرى تقسيم المنطقة العربية إلى أربع مجموعات هي[2]:

بلدان مجلس التعاون الخليجي: الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية.
بلدان المغرب العربي: تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب.
بلدان المشرق العربي: الأردن، والجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، والعراق، ولبنان، ومصر.
البلدان العربية الأقل نمواً: جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن.

الشكل 1. أعداد المهاجرين الدوليين في البلدان العربية، 1990-2013

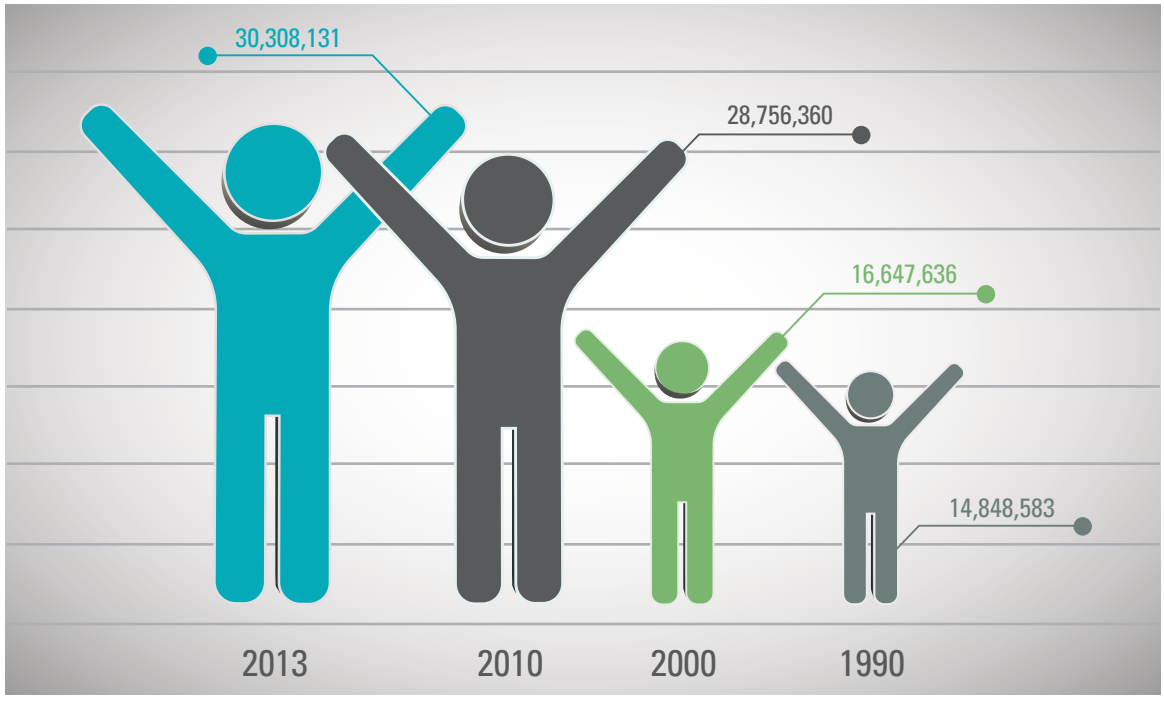

المصدر: United Nations, Department of Economic and Social Affairs (DESA), Population Division, Trends in International Migrant Stock: The 2013 Revision, United Nations Database (POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013). http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/index.shtml. 30 January 2015.

الشكل 2. نسبة المهاجرين من عدد السكان، 1990-2013

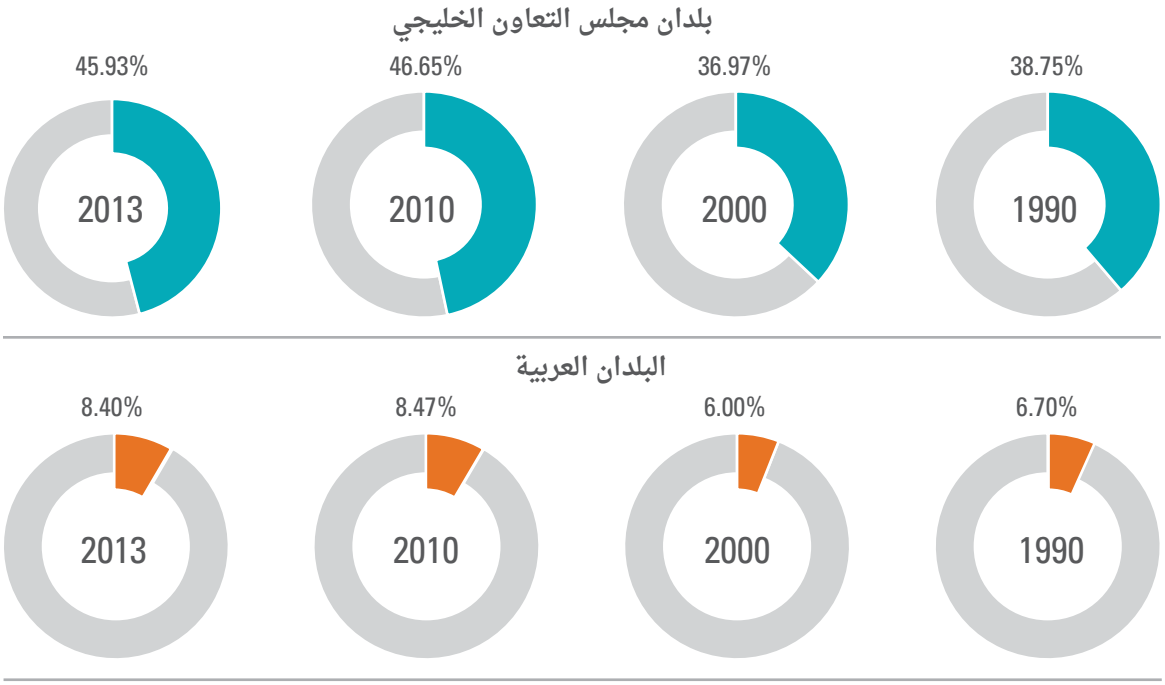

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).

الشكل 3. بلدان المقصد العشرة الأولى في المنطقة العربية، 2013

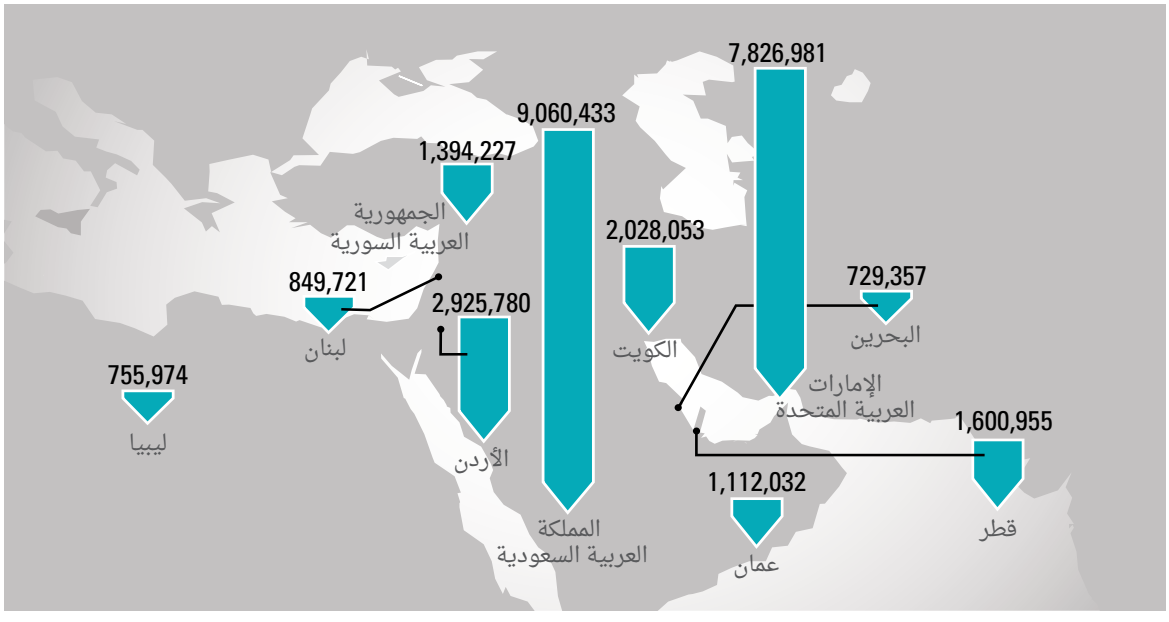

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).
ملاحظة: نظراً إلى النقص في البيانات، لا تعبّر الأرقام عن العدد الكامل للاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ عام 2011.

الشكل 4. أهم بلدان المنشأ التي يأتي منها المهاجرون إلى البلدان العربية، 2013

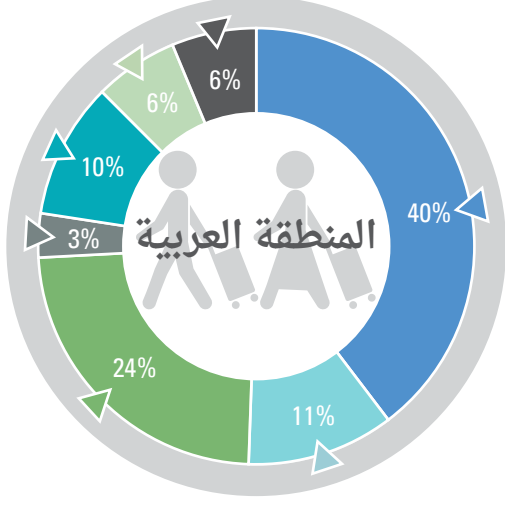

البلدان العربية 11.5 مليون
إندونيسيا 0.9 مليون
بنغلاديش 3.2 مليون
باكستان 2.9 مليون
الهند 6.8 مليون
الفلبين 1.8 مليون
سائر بلدان العالم 1.8 مليون

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).

باء- الهجرة إلى البلدان العربية

تضم المنطقة العربية كتلة سكانية هي من أكبر الكتل المهاجرة وأسرعها نمواً في العالم. ففي عام 2013، بلغ عدد المهاجرين في البلدان العربية الإثنين والعشرين 30,308,131 مهاجراً دولياً، أي أكثر من ضعف العدد الذي سجلته المنطقة في عام 1990 وهو 14,848,583. وتبلغ نسبة هؤلاء 8.24 في المائة من مجموع عدد السكان في المنطقة العربية مقابل 6.5 في المائة في عام 1990. ويتوزع المهاجرون في مختلف أنحاء المنطقة، ويتركز معظمهم في بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان المشرق العربي (الشكل 3). ومن المهاجرين الوافدين إلى المنطقة، بلغ عدد الذكور 20,640,979 والإناث 9,667,152، أي حوالى 68 في المائة و32 في المائة على التوالي من مجموع المهاجرين[3]. ويأتي القسم الأكبر من المهاجرين من البلدان الآسيوية، فالمهاجرون القادمون من بنغلاديش، والهند، وإندونيسيا، وباكستان والفلبين يشكلون وحدهم أكثر من 51 في المائة من أعداد المهاجرين (الشكل 4).

الشكل 5. توافد المهاجرين إلى المنطقة العربية، 2010-1990

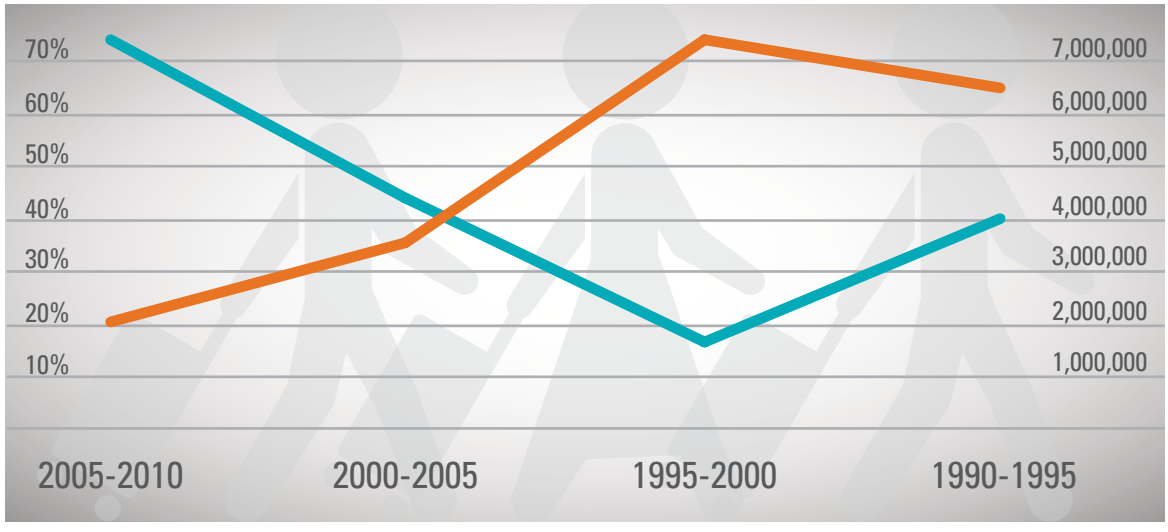

المصدر: Guy J. Abel and Nikola Sander, "Quantifying global international migration flows", Science, vol. 343, No. 6178 (March 2014).

ارتفعت أعداد المهاجرين إلى بلدان المنطقة من 4,042,000 في الفترة 1990-1995 لتصل إلى 7,404,355 في الفترة 2005-2010. وفي هذا الإطار، يتبين أن نسبة المهاجرين من البلدان العربية إلى نسبة المهاجرين من بلدان غير عربية قد شهدت تراجعاً. ففي الفترة 1990-1995، كانت البلدان العربية مصدر 66 في المائة من المهاجرين، ثم 74 في المائة في الفترة 1995-2000، وانخفضت إلى 36 في المائة في الفترة 2000-2005، وسجلت المزيد من الانخفاض في الفترة 2005-2010 لتصل إلى 21 في المائة (الشكل 5)[4].

وشهدت بلدان المقصد الأكثر استقطاباً للمهاجرين في المنطقة تغيّرات منذ عام 1990، وانخفضت نسبة المهاجرين واللاجئين الوافدين من بلدان عربية أخرى:

- في الفترة 1990-1995، استقبل السودان العدد الأكبر من المهاجرين (معظمهم من اللاجئين)، تلته المملكة العربية السعودية (معظم المهاجرين إليها من العمال). فخلال تلك الفترة، دخل السودان حوالى 1,198,621 شخصاً بسبب الاضطرابات السياسية، ولا سيما من إريتريا، وإثيوبيا وتشاد[5]، ودخل المملكة العربية السعودية 676,540 شخصاً (58 في المائة منهم من البلدان العربية).
- في الفترة 1995-2000، استقبلت الإمارات العربية المتحدة 522,431 مهاجراً (71 في المائة منهم من المنطقة العربية)، وحلت الكويت في المرتبة الثانية إذ استقبلت199,447 مهاجراً (78 في المائة منهم من المنطقة العربية).
- في الفترة 2000-2005، استقبلت المملكة العربية السعودية أكبر عدد من المهاجرين بين بلدان المنطقة، إذ بلغ عدد الوافدين إليها 1,820,010 مهاجرين (21 في المائة منهم فقط من البلدان العربية)، تلتها الإمارات العربية المتحدة حيث بلغ عدد المهاجرين إليها 884,494 (15 في المائة منهم فقط من البلدان العربية).
- في الفترة 2005-2010، سجل عدد المهاجرين إلى الإمارات العربية المتحدة ارتفاعاً ملحوظاً، إذ استقبلت 3,258,880 مهاجراً (15 في المائة منهم من البلدان العربية)، وأصبحت بذلك الوجهة الأولى للهجرة بين البلدان العربية. واستقبلت المملكة العربية السعودية 1,299,438 مهاجراً (7 في المائة منهم فقط من البلدان العربية)[6].

شهدت المنطقة العربية تقلّبات في الفترة 1990-2010، من حيث بلدان المنشأ والمقصد وأعداد المهاجرين:

الشكل 6. حركة الهجرة إلى البلدان العربية من بلدان عربية أخرى، 1990-2010

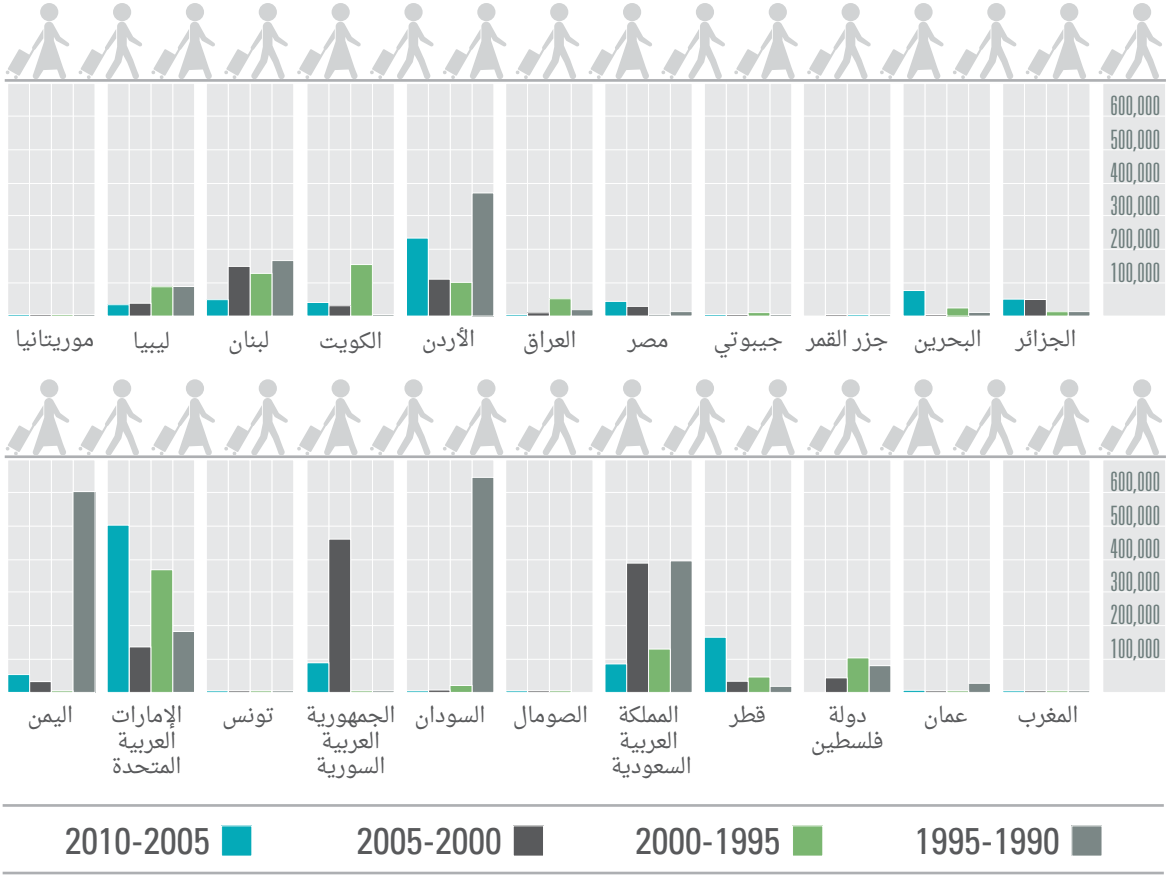

المصدر: Guy J. Abel and Nikola Sander, 2014 (الشكل 5).

- بلغت حركة الهجرة من البلدان العربية إلى الأردن، والسودان، ولبنان، واليمن ذروتها في الفترة 1990-1995.
- بلغت حركة الهجرة من البلدان العربية إلى الجمهورية العربية السورية أعلى معدلاتها في الفترة 2000-2005.
- بلغت حركة الهجرة من البلدان العربية إلى الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر ذروتها في الفترة 2005-2010.

ويمكن ربط فترات الذروة بما شهدته المنطقة من تطورات سياسية واقتصادية أسهمت في تحديد وجهات الهجرة فيها. ففي الفترة 1990-1995، بلغت الهجرة ذروتها من البلدان العربية إلى الأردن[7] ولبنان نتيجةً لحرب الخليج التي دارت بين عامي 1990 و1991 وتسببت بتهجير أعداد كبيرة من السكان، لا سيما من العمال الأجانب في العراق وبلدان مجلس التعاون الخليجي[8]. كما بلغت حركة الهجرة إلى السودان واليمن أعلى معدلاتها خلال الفترة نفسها. فارتفاع أعداد المهاجرين واللاجئين داخل المنطقة في الفترة 2000-2005، هو تجسيد لما أصاب العراقيين من تهجير بعد غزو العراق في عام 2003. وفي تسارع حركة الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي في الفترة 2005-2010 دليل على الفورة الاقتصادية التي شهدتها هذه البلدان على أثر ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية.

1. بلدان مجلس التعاون الخليجي

تفيد بعض التقديرات بأن هجرة اليد العاملة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي تحلّ في المرتبة الثالثة من حيث أعداد المهاجرين في العالم المعاصر (مباشرةً

الجدول 1. اتجاهات الهجرة الدولية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، 1990-2013

المهاجرون الدوليون في فترة نصف السنة				
السنة	عدد المهاجرين الدوليين (للجنسين)	المهاجرون من مجموع عدد السكان (بالنسبة المئوية)	المهاجرات (بالنسبة المئوية)	بلدان المنشأ الخمسة الأولى (للجنسين)
البحرين				
1990	173,200	34.9	28.5	الهند (60,493)، مصر (21,908)، باكستان(20,949)، بنغلاديش (20,442)، الفلبين (7,934)
2000	244,937	36.7	30.8	الهند (90,968)، باكستان (30,372)، بنغلاديش (29,560)، مصر (26,008)، الفلبين (12,799)
2010	666,172	53.2	27.8	الهند (240,084)، بنغلاديش (91,742)، باكستان (80,278)، مصر (59,923)، الفلبين (40,162)
2013	729,357	54.7	27.8	الهند (262,855)، بنغلاديش (100,444)، باكستان (87,892)، مصر (65,607)، الفلبين (43,971)
الكويت				
1990	1,585,280	77	39	الهند (553,581)، مصر (200,490)، باكستان (191,708)، بنغلاديش (187,068)، الفلبين (72,605)
2000	1,500,442	78.7	32.5	الهند (557,068)، باكستان (185,993)، بنغلاديش (181,023)، مصر (159,262)، الفلبين (78,380)
2010	1,871,537	62.6	30	الهند (674,177)، بنغلاديش (257,624)، باكستان (225,428)، مصر (168,270)، الفلبين (112,782)
2013	2,028,053	60.2	30	الهند (730,558)، بنغلاديش (279,169)، باكستان (244,281)، مصر (182,342)، الفلبين (122,214)
عمان				
1990	423,572	23.4	21	الهند (212,556)، بنغلاديش (69,724)، باكستان (49,708)، مصر (26,210)، سري لانكا (19,501)
2000	623,608	28.4	20.8	الهند (333,881)، بنغلاديش (92,035)، باكستان (66,499)، مصر (28,537)، إندونيسيا (17,275)
2010	1,017,696	36.3	19.9	الهند (590,012)، بنغلاديش (135,732)، باكستان (107,265)، مصر (37,856)، إندونيسيا (32,056)
2013	1,112,032	30.6	19	الهند (644,704)، بنغلاديش (148,314)، باكستان (117,208)، مصر (41,365)،إندونيسيا (35,027)
قطر				
1990	369,816	77.6	27.3	الهند (129,147)، مصر (46,773)، باكستان (4,724)، بنغلاديش (43,642)، الفلبين (16,938)
2000	470,731	79.3	28	الهند (174,783)، باكستان (58,356)، بنغلاديش (56,799)، مصر (49,969)، الفلبين (24,592)
2010	1,456,168	83.2	20.1	الهند (524,614)، بنغلاديش (200,470)، باكستان (175,418)، مصر (130,941)، الفلبين (87,761)،
2013	1,600,955	73.8	20.8	الهند (576,776)، بنغلاديش (220,403)، باكستان (192,860)، مصر (143,960)، الفلبين (96,487)

المملكة العربية السعودية				
1990	4,998,445	30.8	33.5	الهند (981,622)، مصر (954,888)، باكستان (622,111)، الفلبين (360,297)، بنغلاديش (356,554)
2000	5,263,388	26.1	33.2	الهند (1,080,171)، مصر (875,627)، باكستان (741,613)، الفلبين (495,585)، بنغلاديش (490,436)
2010	8,429,983	30.9	29.6	الهند (1,639,262)، باكستان (1,227,785)، بنغلاديش (1,217,920)، مصر (1,208,043)، الفلبين (957,215)
2013	9,060,433	31.4	29	الهند (1,761,857)، باكستان (1,319,607)، بنغلاديش (1,309,004)، مصر (1,298,388)، الفلبين (1,028,802)
الإمارات العربية المتحدة				
1990	1,306,574	72.3	28.7	الهند (458,294)، مصر (165,980)، باكستان (158,710)، بنغلاديش (154,869)، الفلبين (60,107)
2000	2,446,675	80.8	28.2	الهند (915,848)، باكستان (305,782)، بنغلاديش (297,610)، مصر (261,834)، الفلبين (128,860)
2010	7,316,611	86.7	25.3	الهند (1,639,262)، باكستان (1,227,785)، بنغلاديش (1,217,920)، مصر (1,208,043)، الفلبين (957,215)
2013	7,826,981	83.7	25.3	الهند (1,761,857)، باكستان (1,319,607)، بنغلاديش (1,309,004)، مصر (1,298,388)، الفلبين (1,028,802)

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).

بعد هجرة اليد العاملة إلى أمريكا الشمالية وأوروبا)[9]. وقد استقبلت هذه المجموعة من البلدان أكثر من 22,357,811 مهاجراً في عام 2013 مقابل 8,856,887 مهاجراً في عام 1990. ويشكل المهاجرون في بلدان مجلس التعاون الخليجي حوالى 10 في المائة من مجموع المهاجرين في مختلف أنحاء العالم، وتحلّ المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في المرتبتين الرابعة والخامسة بين بلدان العالم من حيث عدد المهاجرين الوافدين (9,060,433 و7,826,981 مهاجراً على التوالي). وتُعتبر مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي ذات خاصية فريدة من حيث ارتفاع نسبة المهاجرين الوافدين إلى مجموع السكان. ففي عام 2013، بلغت هذه النسبة 45 في المائة من مجموع السكان، بعد أن كانت أكثر من 38 في المائة في عام 1990. ويشكل المهاجرون المقيمون في البحرين، والكويت، وقطر، والإمارات العربية المتحدة القسم الأكبر من السكان (الجدول 1).

ومن أصل مجموع المهاجرين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2013، جاء حوالى 5,026,479 مهاجراً (أي 22.5 في المائة) من بلدان عربية أخرى، لا سيما من مصر (2,443,556 مهاجراً)، واليمن (773,392 مهاجراً)، والسودان (483,309 مهاجراً)، والأردن (398,461 مهاجراً)، ودولة فلسطين (201,567 مهاجراً). إلا أن العدد الأكبر من المهاجرين أتوا من بلدان آسيوية، منهم 69.7 في المائة من خمسة بلدان هي بنغلاديش (3,147,251 مهاجراً)، والهند (6,828,957 مهاجراً)، واندونيسيا (911,884 مهاجراً)، وباكستان (2,915,556 مهاجراً) والفلبين (1,790,282 مهاجراً). وفي عام 1990، كانت نسبة المهاجرين من بلدان عربية أخرى 32 في المائة من أعداد المهاجرين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي بينما بلغت نسبة الآتين من البلدان الآسيوية الخمسة 59.3 في المائة (الشكل 7).

وفي الفترة 2000-2010، ازدادت أعداد الأشخاص الوافدين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما إلى الإمارات العربية المتحدة حيث ارتفع العدد من 884,494 مهاجراً في الفترة 2000-2005 إلى 3,258,880 مهاجراً في الفترة 2005-2010. وإلى قطر حيث ارتفع عدد المهاجرين من 178,398 في الفترة 2000-2005 إلى 857,425 في الفترة 2005-2010. ولا تزال المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بين

بلدان هذه المجموعة رغم تراجع عدد المهاجرين إليها من 1,820,010 في الفترة 2000-2005 إلى 1,299,438 في الفترة 2005-2010. وقد ازداد عدد المهاجرين الهنود بسرعة منذ عام 2000، إذ ارتفع من 70,898 مهاجراً في الفترة 1995-2000 إلى 779,748 مهاجراً في الفترة 2000-2005، وبلغ 1,920,577 مهاجراً في الفترة 2005-2010. كما ارتفع عدد المهاجرين الآتين من بنغلاديش من 86,055 مهاجراً في الفترة 1995-2000 ليصل إلى 1,548,029 مهاجراً في الفترة 2005-2010[10]. وقد سجلت نسبة المهاجرين من المنطقة إلى مجموع المهاجرين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي تراجعاً. وإن بدت الأرقام المطلقة لعدد المهاجرين من البلدان العربية إلى هذه المجموعة شبه ثابتة، سجل عدد الوافدين من مصر، وقد كان أكبر بلدان المنشأ في الفترة 1990-1995، انخفاضاً حاداً إذ تراجع من 448,601 إلى 238,763 مهاجراً في الفترة 2005-2010. وبعد أن كانت نسبة المهاجرين من بلدان عربية أخرى تشكل 77 في المائة من مجموع المهاجرين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي في الفترة 1995-2000، انخفضت إلى 17 في المائة في الفترة 2000-2005، ثم إلى 13 في المائة في الفترة 2005-2010[11].

الشكل 7. بلدان المنشأ للمهاجرين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2013

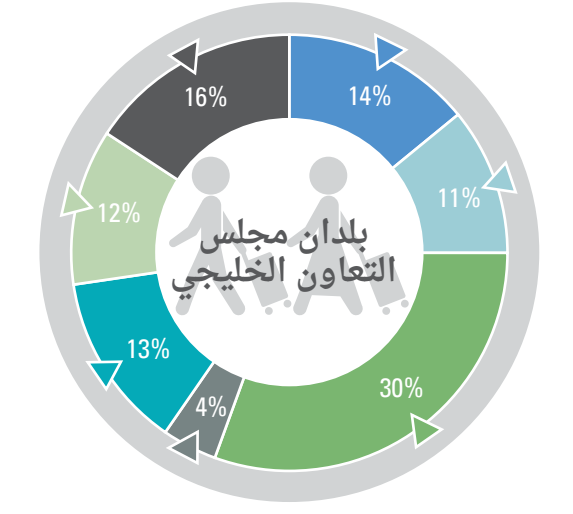

بنغلاديش 3.1 مليون
إندونيسيا 0.9 مليون
مصر 2.4 مليون
باكستان 2.9 مليون
الهند 6.8 مليون
البلدان العربية الأخرى 2.6 مليون
سائر بلدان العالم 3.5 مليون

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).

الشكل 8. نسبة المهاجرات حسب الفئة العمرية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 1990-2013

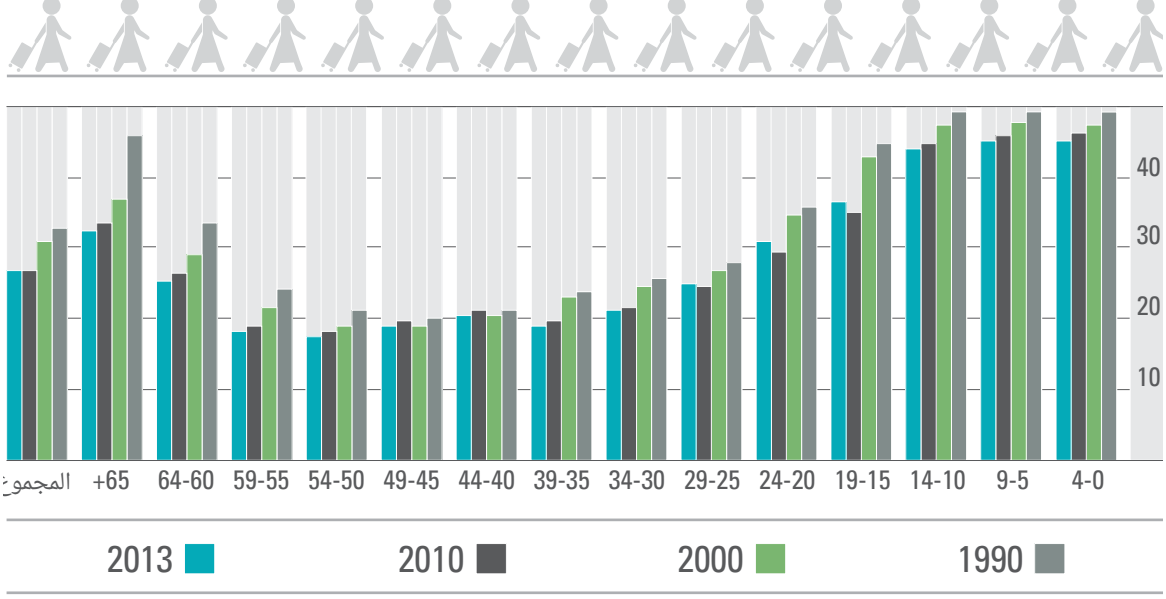

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).

الشكل 9. التركيبة العمرية للمهاجرين في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2013

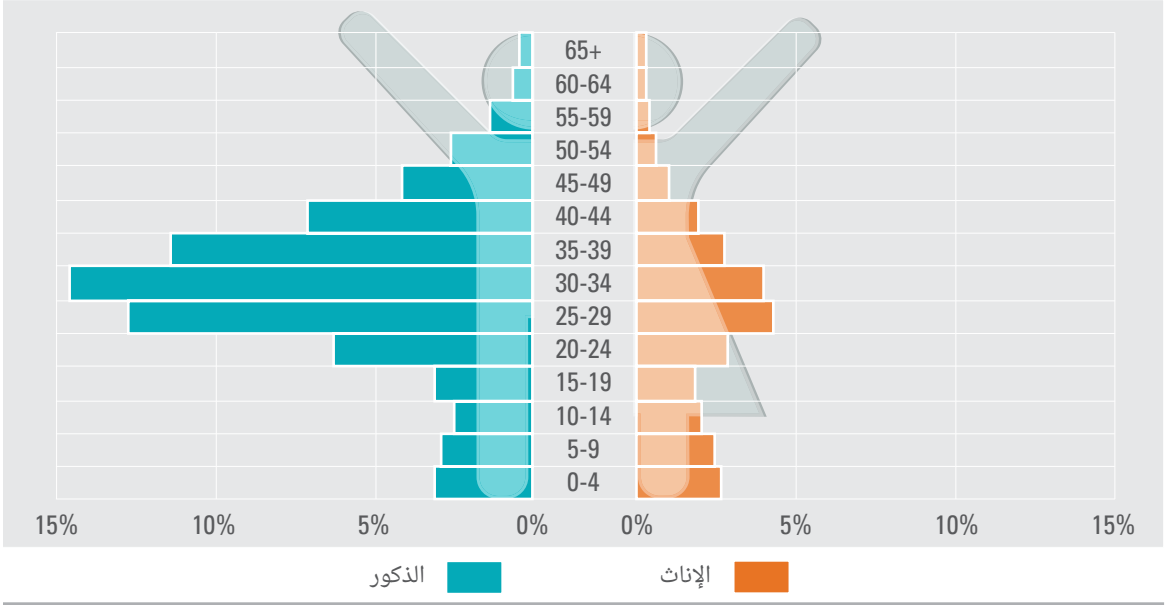

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).

والمهاجرون إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي هم في الغالبية من الذكور في سن العمل. ففي عام 2013، بلغ عدد المهاجرين من الذكور في الفئة العمرية 15 إلى 64 سنة 14,365,316 شخصاً (أي 64 في المائة من مجموع المهاجرين)، في حين لم يتعد عدد المهاجرات من الفئة العمرية نفسها 4,342,375 مهاجرة (أي 19 في المائة من مجموع المهاجرين)، وهي نسبة آخذة في التراجع منذ عام 1990، لا سيما في الفئة العمرية 15-30 سنة (الشكل 8). والجدير بالذكر أن إندونيسيا هي البلد الوحيد بين بلدان المنشأ التي تسجل توازناً بين عدد المهاجرين من الذكور والإناث إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي. ونتيجة لذلك، يشكل الذكور في سن العمل نسبة طاغية من مجموع سكان بلدان مجلس التعاون الخليجي (الشكل 9).

يدلّ عدد المهاجرين وتوزيعهم من حيث العمر والجنس على حجم القوى العاملة المهاجرة من الذكور في قطاعات معيّنة من الاقتصاد، كقطاع البناء، وعلى قلة إمكانات لم شمل الأسر في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وينتمي المهاجرون إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، إلى فئات مختلفة من المهارات. فمن المهاجرين من الهند، الذين يشكلون 30 في المائة من مجموع العاملين في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ذوو الاختصاص كالأطباء، والمهندسين والمدراء؛ والعمال شبه المهرة مثل الحرفيين، والسائقين، والعمال اليدويين؛ والعمال غير المهرة الذي يزاولون أعمالاً في قطاع البناء أو يعملون في المتاجر والمنازل والمناطق الريفية[12]. لكن معظم هؤلاء المهاجرين يزاولون أعمالاً من فئة المهارات المتدنية.

2. بلدان المغرب العربي

بلغ عدد المهاجرين إلى بلدان المغرب العربي 1,118,610 مهاجرين في عام 2013، بعد أن كان 829,739 مهاجراً في 1990. والوجهة الرئيسية ضمن هذه المجموعة هي ليبيا والجزائر حيث بلغ عدد المهاجرين إليهما 755,974 و270,407 مهاجرين على التوالي. فقد استقطبت ليبيا بفعل نمو اقتصادها الريعي القائم على الموارد الطبيعية منذ الاستقلال أعداداً كبيرة من العمال. وتشهد مجموعة بلدان المغرب العربي أنماطاً مختلفة من الهجرة، منها الهجرة من بلدان عربية أخرى أو من خارج البلدان العربية، والهجرة الطوعية والقسرية، والهجرة النظامية وغير النظامية[13]. وفي عام 2013، شكل المهاجرون 1.2 في المائة من مجموع السكان في مجموعة بلدان المغرب العربي[14]. إلا أن هذه النسبة تحجب فوارق كبيرة

الجدول 2. اتجاهات الهجرة الدولية إلى بلدان المغرب العربي، 1990-2013

المهاجرون الدوليون في فترة نصف السنة				
السنة	عدد المهاجرين الدوليين (للجنسين)	المهاجرون من مجموع عدد السكان (بالنسبة المئوية)	المهاجرات (بالنسبة المئوية)	بلدان وأقاليم المنشأ الخمسة الأولى (للجنسين)
الجزائر				
1990	273,954	1	45.2	الصحراء الغربية (167,905)، دولة فلسطين (36,004)، السودان (9,127)، ألمانيا (6,544)، الاتحاد الروسي (6,287)
2000	250,110	0.8	45.2	الصحراء الغربية (165,911)، دولة فلسطين (31, 667)، الصومال (11,570)، العراق (7,579)، المملكة العربية السعودية (3,926)
2010	244,964	0.7	45.2	الصحراء الغربية (91,905)، دولة فلسطين (57,565)، الصومال (21,031)، العراق (13,777)، المملكة العربية السعودية (7,137)
2013	270,407	0.7	45.0	الصحراء الغربية (101,451)، دولة فلسطين (63,544)، الصومال (23,215)، العراق (15,208)، المملكة العربية السعودية (7,878)
ليبيا				
1990	457,482	10.7	35.5	الهند (553,581)، مصر (200,490)، باكستان (191,708)، بنغلاديش (187,068)، الفلبين (72,605)
2000	558,770	10.8	35.5	الهند (557,068)، باكستان (185,993)، بنغلاديش (181,023)، مصر (159,262)، الفلبين (78,380)
2010	699,144	11.6	34.5	الهند (674,177)، بنغلاديش (257,624)، باكستان (225,428)، مصر (168,270)، الفلبين (112,782)
2013	755,974	12.2	34.1	الهند (730,558)، بنغلاديش (279,169)، باكستان (244,281)، مصر (182,342)، الفلبين (122,214)
المغرب				
1990	57,597	0.2	50.4	الهند (212,556)، بنغلاديش (69,724)، باكستان (49,708)، مصر (26,210)، سري لانكا (19,501)
2000	53,124	0.2	50.1	الهند (333,881)، بنغلاديش (92,035)، باكستان (66,499)، مصر (28,537)، إندونيسيا (17,275)
2010	50,113	0.2	48.3	الهند (590,012)، بنغلاديش (135,732)، باكستان (107,265)، مصر (37,856)، إندونيسيا (32,056)
2013	50,771	0.2	47.7	الهند (644,704)، بنغلاديش (148,314)، باكستان (117,208)، مصر (41,365)، إندونيسيا (35,027)

تونس				
1990	38,018	0.5	50.9	الجزائر (13,773)، المغرب (7,281)، فرنسا (3,873)، إيطاليا (1,623)، ليبيا (1,225)
2000	36,212	0.4	49.8	الجزائر (13,027)، المغرب (6,857)، فرنسا (3,648)، إيطاليا (1,528)، ليبيا (1,153)
2010	33,583	0.3	49.7	الجزائر (12,160)، المغرب (6,419)، فرنسا (3,414)، إيطاليا (1,430)، ليبيا (1,079)
2013	36,526	0.3	49.2	الجزائر (11,775)، المغرب (6,218)، فرنسا (3,305)، ليبيا (2,093)، إيطاليا (1,384)

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).
ملاحظة: يحسب عدد الأفراد من الصحراء الغربية بشكل منفصل في المصدر المستخدم لتجميع بيانات هذا الجدول. والإشارة إلى الصحراء الغربية كإقليم في هذا الجدول تعني هذا السياق، ولا يُقصد بها التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة أو أي من المنظمات المشاركة في مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية بشأن وضع هذا الإقليم أو حدوده.

بين البلدان، إذ بلغت 12.2 في المائة من مجموع السكان في ليبيا، و0.7 في المائة في الجزائر، و0.3 في المائة في تونس، و0.2 في المائة في المغرب (الجدول 2). وهذه الأرقام وما سيرد لاحقاً من أرقام في هذا الجزء لا تغطي المهاجرين غير النظاميين، وهم يتخذون، بأعداد كبيرة، بلدان المغرب العربي جسر عبور إلى وجهة أخرى.

في عام 2013، اتضح من البيانات حول أعداد المهاجرين أن معظم المهاجرين إلى مجموعة بلدان المغرب العربي (حوالى 93 في المائة) هم من داخل المنطقة العربية، لا سيما من دولة فلسطين (344,057 مهاجراً) قاصدين الجزائر وليبيا، فضلاً عن أعداد كبيرة من الصومال (127,047 مهاجراً) (الشكل 10).

في الفترة 2005-2010، شكل المهاجرون من بلدان عربية أخرى 81.5 في المائة من أعداد المهاجرين إلى مجموعة بلدان المغرب العربي، وهي نسبة لم تسجّل تغيّراً يذكر منذ عام 1995. ففي تلك الفترة، استقرت نسبة المهاجرين العرب إلى الجزائر عند 79 في المائة، وإلى تونس عند 73 في المائة، وإلى ليبيا عند 72 في المائة. إلا أن بلدان المنشأ شهدت تغيّراً منذ عام 1990. ففي الفترة 1990-1995، كان العدد الأكبر من المهاجرين من الصومال (41,917 مهاجراً) والعراق (22,991 مهاجراً)؛

الشكل 10. بلدان المنشأ للمهاجرين إلى بلدان المغرب العربي، 2013

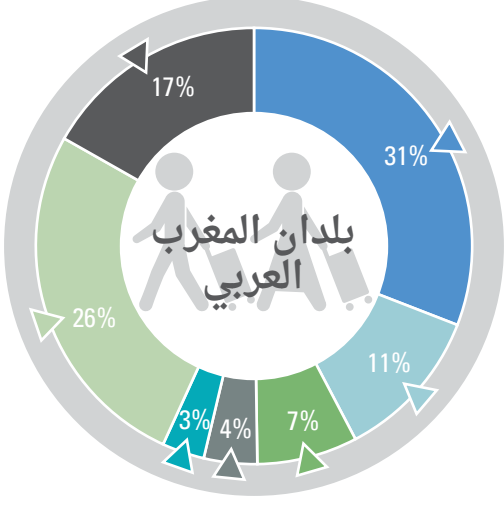

دولة فلسطين 344,057
المملكة العربية السعودية 43,994
الصومال 127,047
الجمهورية العربية السورية 34,932
العراق 83,038
البلدان العربية الأخرى 293,559
سائر بلدان العالم 187,051

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).

أما في الفترة 1995-2000، فحلت إثيوبيا في المرتبة الأولى (35,766 مهاجراً)، تليها المملكة العربية السعودية (27,520 مهاجراً)، والأردن (25,590 مهاجراً)، والجزائر (25,087 مهاجراً). وفي الفترة 2000-2005، حلت الجزائر في المرتبة الأولى (85,396 مهاجراً)، تليها دولة فلسطين (38,482 مهاجراً). وفي الفترة 2005-2010، بقيت الجزائر في طليعة بلدان المنشأ (45,021 مهاجراً)، تليها المملكة العربية السعودية (17,786 مهاجراً)، والجمهورية العربية السورية (17,322 مهاجراً) والصومال (14,357 مهاجراً). ومنذ عام 2000، حلت إندونيسيا في المرتبة الأولى

الشكل 11. التركيبة العمرية للمهاجرين في بلدان المغرب العربي، 2013

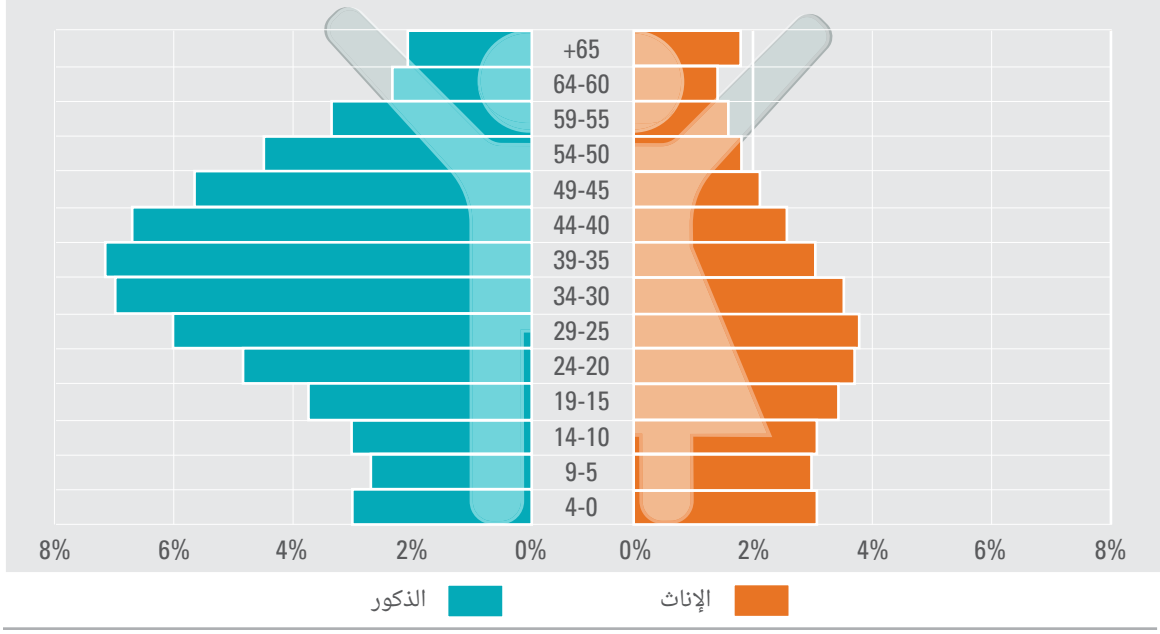

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).

الشكل 12. نسبة المهاجرات حسب الفئة العمرية في بلدان المغرب العربي، 1990-2013

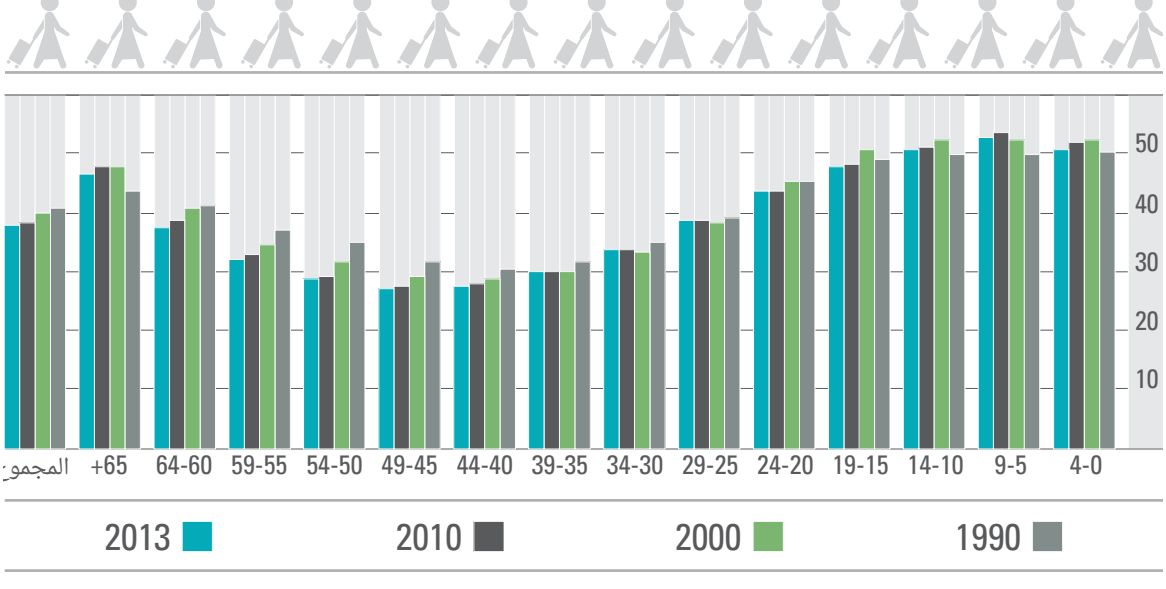

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).

من حيث عدد المهاجرين إلى مجموعة بلدان المغرب العربي من خارج المنطقة العربية، إذ بلغ عدد المهاجرين منها 7,700 مهاجر خلال فترة خمس سنوات. ومن أهم بلدان المنشأ الأخرى في الأعوام العشرين الأخيرة إثيوبيا والسنغال (الجدول 2)[15].

والمهاجرون إلى بلدان المغرب العربي هم، في الغالبية، من الذكور في سن العمل (15-64 سنة): ففي عام 2013، استقبلت هذه البلدان 574,065 رجلاً في سن العمل، أي حوالى 51 في المائة من مجموع المهاجرين إليها. غير أن هذه النسبة تحجب فوارق كبيرة بين البلدان. والعدد الأكبر من المهاجرين الذكور هم من الفئة العمرية 40-55 سنة وقد سجل عدد المهاجرات تراجعاً تراوحت نسبته بين 1 و2 في المائة بين عامي 1990 و2013، وبقي عدد النساء يشكل 38 في المائة من مجموع المهاجرين في عام 2013[16]. وفي هذا الواقع ما يدلّ على تنوّع أنماط الهجرة إلى مجموعة بلدان المغرب العربي، من لاجئين من الجنسين، وعمال مهاجرين بأعداد متزايدة إلى ليبيا، ولا سيما من الذكور (الجدول 11).

3. بلدان المشرق العربي

بلغ عدد المهاجرين إلى مجموعة بلدان المشرق العربي 5,819,473 مهاجراً في عام 2013 (أي 3.8 في المائة من مجموع السكان)، بعد أن كان قرابة 2,931,726 مهاجراً في عام 1990. غير أن بيانات عام 2013 لا تغطي آخر تطوّرات حركة اللجوء بعد اندلاع الأزمة السورية في عام 2011. وقد سُجل لدى المفوضية

الجدول 3. اتجاهات الهجرة الدولية إلى بلدان المشرق العربي، 1990-2013

المهاجرون الدوليون في فترة نصف السنة				
السنة	عدد المهاجرين الدوليين (للجنسين)	المهاجرون من مجموع عدد السكان (بالنسبة المئوية)	المهاجرات (بالنسبة المئوية)	بلدان المنشأ الخمسة الأولى (للجنسين)
مصر				
1990	175,574	0.3	47.1	دولة فلسطين (56,829)، السودان (14,407)، ألمانيا (10,328)، الاتحاد الروسي (9,922)، الولايات المتحدة الأمريكية (7,117)
2000	169,149	0.3	46.8	دولة فلسطين (62,311)، الصومال (22,768)، العراق (14,914)، المملكة العربية السعودية (7,726)، الجمهورية العربية السورية (6,047)
2010	280,714	0.4	43.8	دولة فلسطين (90,152)، الصومال (40,616)، العراق (26,605)، المملكة العربية السعودية (13,782)، الجمهورية العربية السورية (10,787)
2013	297,448	0.4	43.6	دولة فلسطين (95,528)، الصومال (43,038)، العراق (28,192)، المملكة العربية السعودية (14,604)، الجمهورية العربية السورية (11,430)
العراق				
1990	83,638	0.5	33.3	إيران (14,976)، دولة فلسطين (14,347)، مصر (11,075)، الأردن (7,970)، الجمهورية العربية السورية (4,778)
2000	146,910	0.6	31.1	إيران (25,182)، دولة فلسطين (24,124)، مصر (18,622)، الأردن (13,401)، الجمهورية العربية السورية (8,034)
2010	83,111	0.3	30.1	إيران (13,546)، دولة فلسطين (12,976)، مصر (10,017)، تركيا (8,483)، الأردن (7,209)
2013	95,780	0.3	29.8	إيران (15,611)، دولة فلسطين (14,954)، مصر (11,544)، تركيا (9,776)، الأردن (8,308)

الأردن				
1990	1,146,349	34.1	48.8	دولة فلسطين (851,880)، مصر (171,413)، الجمهورية العربية السورية (51,557)، العراق (25,773)، سري لانكا (11,062)
2000	1,927,845	40.4	49.0	دولة فلسطين (1,429,681)، مصر (287,677)، الجمهورية العربية السورية (57,684)، العراق (55,942)، سري لانكا (15,163)
2010	2,722,983	42.2	49.2	دولة فلسطين (1,760,396)، العراق (475,782)، مصر (328,492)، الجمهورية العربية السورية (68, 613)، سري لانكا (12896)
2013	2,925,780	40.2	49.3	دولة فلسطين (2,114,224)، العراق (401,130)، مصر (276,950)، الجمهورية العربية السورية (57,847)، سري لانكا (10,873)
لبنان				
1990	523,693	19.4	48.8	دولة فلسطين (389,171)، مصر (78,308)، الجمهورية العربية السورية (23,553)، العراق (11,774)، سري لانكا (5,054)
2000	692,913	21.4	49.0	دولة فلسطين (467,005)، مصر (130,459)، الجمهورية العربية السورية (26,159)، العراق (25,369)، سري لانكا (6,876)
2010	820,655	18.9	47.9	دولة فلسطين (530,550)، العراق (143,391)، مصر (99,001)، الجمهورية العربية السورية (20,679)، سري لانكا (3,887)
2013	849,721	17.6	47.6	دولة فلسطين (549,341)، العراق (148,470)، مصر (102,507)، الجمهورية العربية السورية (21,411)، سري لانكا (4,025)
دولة فلسطين				
1990	288,332	13.9	54.2	إسرائيل (98,290)، الأردن (55,317)، المملكة العربية السعودية (21,258)، مصر (17,920)، الكويت (16,702)
2000	275,202	8.6	54.7	إسرائيل (93,814)، الأردن (52,798)، المملكة العربية السعودية (20,289)، مصر (17,104)، الكويت (15,942)
2010	258,032	6.4	55.6	إسرائيل (63,515)، الأردن (56,259)، المملكة العربية السعودية (21,993)، مصر (18,633)، الكويت (17,280)
2013	256,517	5.9	55.6	إسرائيل (63,142)، الأردن (55,929)، المملكة العربية السعودية (21,864)، مصر (18,524)، الكويت (17,179)
الجمهورية العربية السورية				
1990	714,140	5.7	49.0	دولة فلسطين (244,707)، العراق (3,825)، الصومال (200)
2000	832,273	5.1	49.0	دولة فلسطين (294,205)، العراق (1,829)، الصومال (443)، أفغانستان (172)، السودان (81)
2010	1,661,922	7.7	48.9	العراق (1,012,300)، دولة فلسطين (254,356)، الصومال (2,762)، أفغانستان (1,611)، السودان (480)
2013	1,394,227	6.4	48.9	العراق (759,225)، دولة فلسطين (242,399)، الصومال (2,538)، أفغانستان (1,791)، السودان (500)

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).

ملاحظة: نظراً إلى النقص في البيانات، لا تعبّر الأرقام عن العدد الكامل للاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ عام 2011.

الشكل 13. بلدان المنشأ للمهاجرين إلى بلدان المشرق العربي، 2013

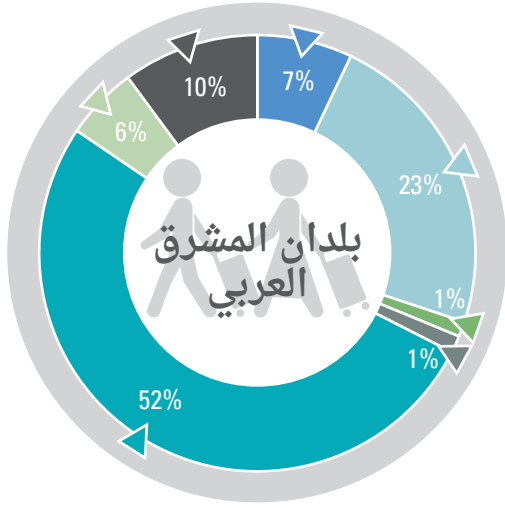

مصر 409,525	الأردن 73,232
العراق 1,337,017	دولة فلسطين 3,016,446
إسرائيل 65,067	البلدان العربية الأخرى 313,292
	سائر بلدان العالم 586,180

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).
ملاحظة: نظراً إلى النقص في البيانات، لا تعبّر الأرقام عن العدد الكامل للاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ عام 2011.

الشكل 14. التركيبة العمرية للمهاجرين في بلدان المشرق العربي، 2013

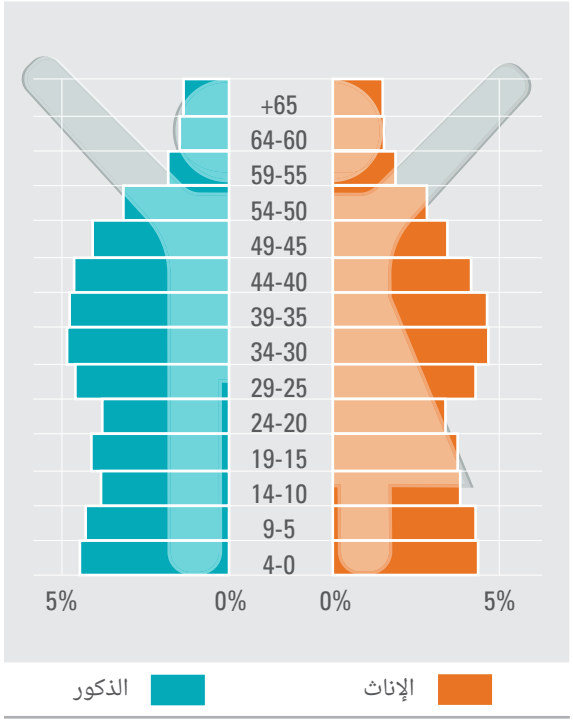

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).
ملاحظة: نظراً إلى النقص في البيانات، لا تعبّر الأرقام عن العدد الكامل للاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ عام 2011.

السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حتى أواسط عام 2013، حوالى 1,305,000 لاجئاً سورياً أو في وضع لجوء في الأردن، ولبنان، والعراق، ومصر، وقد تكون الأرقام الفعلية أكبر بكثير، إذا ما أخذ في الحسبان عدد غير المسجلين لدى المفوضية. ومن غير المؤكد ما إذا كان هذا الرقم التقريبي يشمل السوريين الذين كانوا يقيمون في هذه البلدان قبل اندلاع الأزمة، وعددهم التقريبي 95,000 سوري، محسوب في إحصاءات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (الجدول 3). وتفيد التقديرات المنطقية بأن بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لا تغطي العدد الإضافي البالغ 1.2 مليون من السوريين الموجودين في هذه البلدان حتى أواسط عام 2013. وعند حساب البيانات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تفيد التقديرات بأن هذه المجموعة من البلدان كانت تضم حوالى سبعة ملايين مهاجر ولاجئ حتى أواسط عام 2013. ويشكل المهاجرون واللاجئون نسبة ملحوظة من عدد السكان في بعض البلدان. ففي الأردن، باتت نسبة المهاجرين 40.2 في المائة من عدد السكان (48 في المائة إذا ما أضيف عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى أواسط عام 2013)، و17.6 في المائة في لبنان (أو 26 في المائة إذا ما أضيف عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية)[17].

وتشير بيانات عام 2013 إلى أن المهاجرين إلى بلدان المشرق العربي آتون، في الغالب، من بلدان عربية أخرى. وقد شكل الفلسطينيون وحدهم 52 في المائة من المجموع (3,016,446 مهاجراً)، فيما شكّل العراقيون 23 في المائة (1,337,017 مهاجراً) (الشكل 13)[18]. وحتى أواسط عام 2013، كان حوالى

1,305,145 لاجئاً إضافياً قد عبروا الحدود من الجمهورية العربية السورية إلى الأردن، والعراق، ولبنان، ومصر. وارتفع عدد اللاجئين السوريين إلى 2.1 مليون شخص في أواسط عام 2014[19]، وتجاوز هذا العدد 3.9 مليون بحلول أيار/مايو 2015، بمن فيهم 1.7 مليون في تركيا.

قبل أزمة اللاجئين السوريين، كان الأردن يستضيف 2,097,338 لاجئاً فلسطينياً[20]. وفي كانون الأول/ديسمبر 2013، كانت التقديرات لا تزال تفيد بوجود 55,509 لاجئين عراقيين في الأردن، 20,286 شخصاً منهم يستفيدون من مساعدات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي منتصف عام 2014، كان

الجدول 4. اللاجئون السوريون والأشخاص الذين هم في وضع لجوء (باستثناء المتقدمين بطلب لجوء) من الذين استفادوا من مساعدات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من عام 2013 حتى أواسط عام 2014

بلد المقصد	عدد الأشخاص مطلع عام 2013	عدد الأشخاص منتصف عام 2013	عدد الأشخاص أواخر عام 2013	عدد الأشخاص منتصف عام 2014
الأردن	238,798	512,447	585,304	605,157
العراق	63,586	152,436	212,809	220,210
لبنان	126,939	571,055	851,284	1,111,076
مصر	12,836	69,207	131,659	138,101
المجموع	442,159	1,305,145	1,781,056	2,074,544

المصدر: Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Statistics and Operational Data (n.d.). www.unhcr.org/pages/49c3646c4d6.html. 30 January 2015.

الشكل 15. نسبة المهاجرات حسب الفئة العمرية في بلدان المشرق العربي، 1990-2013

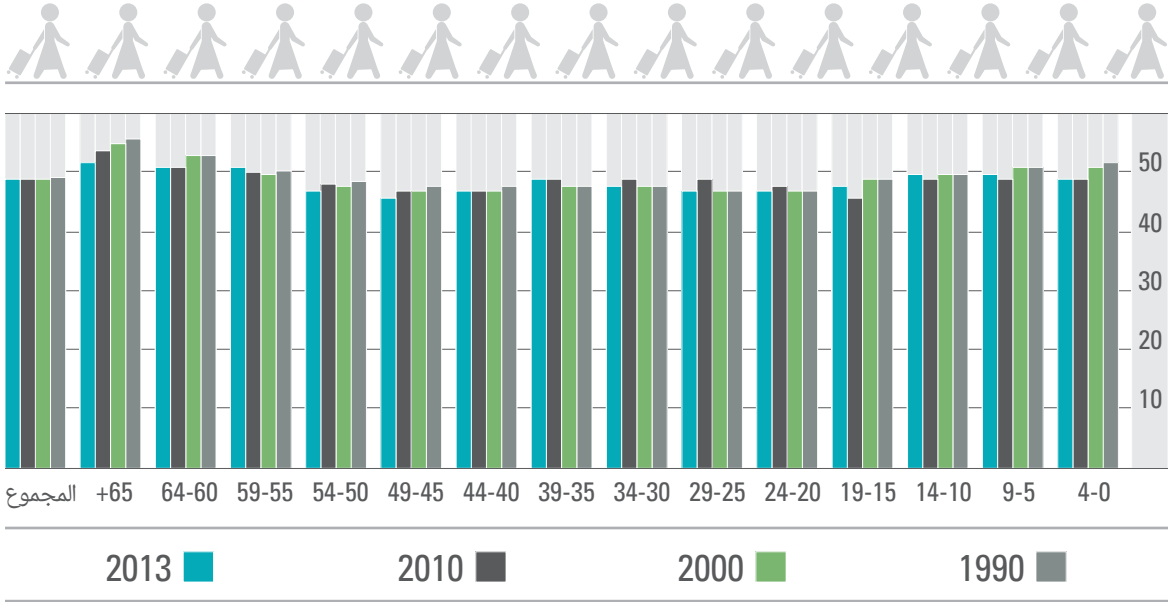

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).
ملاحظة: نظراً إلى النقص في البيانات، لا تعبّر الأرقام عن العدد الكامل للاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ عام 2011.

الأردن يستضيف 605,157 لاجئاً مسجلاً من الجمهورية العربية السورية، في حين استقبل لبنان حوالى 1,111,076 لاجئاً، فبات في المرتبة الثانية بين البلدان المضيفة للاجئين في العالم[21]. ويضم لبنان والأردن أعلى نسبة من اللاجئين، تبلغ 257 و114 لاجئاً لكل 1,000 مواطن على التوالي. وتستضيف مصر عدداً كبيراً من طالبي اللجوء، معظمهم من أفريقيا جنوب الصحراء، ومن المهاجرين العابرين إلى أوروبا[22]. وفي منتصف عام 2014، استقبلت مصر 138,101 لاجئ سوري، واستقبل العراق 220,210 لاجئين سوريين، إضافةً إلى 9,992 لاجئاً فلسطينياً[23].

والمهاجرون إلى بلدان المشرق العربي هم في الغالب من بلدان عربية، مع أن نسبة هؤلاء في انخفاض منذ عام 1990. ففي الفترة 1990-2010، توافد إلى بلدان المشرق العربي ثاني أكبر عدد من المهاجرين من بلدان عربية (2,305,627 شخصاً) بعد بلدان مجلس التعاون الخليجي (2,868,059 مهاجراً). ولكن نسبة هؤلاء من مجموع المهاجرين انخفضت من 84.7 في المائة في الفترة 1990-1995 إلى 64.8 في المائة في الفترة 2005-2010. وقد شهدت الجمهورية العربية السورية انخفاضاً ملحوظاً في نسبة الوافدين من 84 في المائة في الفترة 2000-2005 إلى 37 في المائة في الفترة 2005-2010 (مع أن العدد المطلق للمهاجرين إلى البلد قد ارتفع خلال هذه الفترة)، وكذلك في الأردن من 91 في المائة في الفترة 1990-1995 إلى 69 في المائة في الفترة 2005-2010.

وطرأت تغيّرات على ترتيب البلدان العربية من حيث عدد المهاجرين منها إلى بلدان المشرق العربي. ففي الفترة 1990-2000، كان العدد الأكبر من الوافدين إلى بلدان المشرق العربي من مصر (337,205 في الفترة 1990-1995 و206,440 في الفترة 1995-2000). وفي الفترة 2000-2005، كان العدد الأكبر من العراق (517,786 شخصاً) نتيجة للغزو الأمريكي في عام 2003. وفي الفترة 2005-2010، بلغ مجموع عدد المهاجرين من العراق 139,895 شخصاً. وباستثناء عدد الوافدين من إيران الذي ارتفع من 565 إلى 116,446 في الفترة 1995-2005، وإلى حد أقل من الولايات المتحدة الأمريكية الذي بلغ 32,636 شخصاً في الفترة 1990-1995، كانت أعداد المهاجرين إلى بلدان المشرق العربي من بلدان خارج المنطقة العربية محدودة[24].

ويدّل توزّع المهاجرين بين الجنسين وبين الفئات العمرية في الفترة 1990-2010 على ارتفاع أعداد اللاجئين والنازحين في بلدان المشرق العربي. وقد ناهزت نسبة النساء منهم 50 في المائة من معظم الفئات العمرية (الشكل 15)، أي أن هذا النوع من الهجرة يحصل بأعداد شبه متوازنة بين الذكور والإناث في مختلف الفئات العمرية، وبتركيبة ديمغرافية أقل عرضة للتمييز على أساس الجنس في أنظمة الهجرة ومتطلبات سوق العمل (الشكل 14). وظلت نسبة المهاجرات في هذه المجموعة شبه ثابتة إلى حد ما في الفترة 1990-2013. وفي عام 2013، تخطت نسبة النساء 49 في المائة من المهاجرين في الأردن، ودولة فلسطين والجمهورية العربية السورية، وكلها بلدان يشكل فيها اللاجئون غالبية المتحدرين من أصول أجنبية. وفي لبنان، بلغت نسبة النساء 48 في المائة تقريباً في الفترة 1990-2000، من ثم تراجعت إلى 47.9 في المائة في عام 2010 و47.6 في المائة في عام 2013. وبين هذه البلدان، تسجل دولة فلسطين أعلى نسبة للنساء المهاجرات، وقد ارتفعت من 54.2 في المائة في عام 1990 إلى 55.6 في المائة في عام 2013[25].

4. البلدان العربية الأقل نمواً

في عام 2013، بلغ عدد المهاجرين إلى البلدان العربية الأقل نمواً 1,012,237 مهاجراً، بعد أن كان 2,136,353 مهاجراً في عام 1990، مشكلين بذلك 1.3 في المائة من مجموع السكان. وقد سجلت جيبوتي أعلى نسبة من المهاجرين إلى عدد السكان (14.2 في المائة)[26]. ولا تشمل هذه الأرقام المهاجرين غير النظاميين في هذه البلدان، وقد تكون أعدادهم كبيرة.

والقسم الأكبر (61 في المائة أو 616,971 مهاجراً) من المهاجرين إلى البلدان الأقل نمواً في عام 2013 أتوا من خارج المنطقة العربية. وقد حلّ الصومال في المرتبة الأولى من حيث عدد المهاجرين المغادرين (322,323 مهاجراً أو 31.8 في المائة من مجموع المهاجرين)، تليه إريتريا (145,046 مهاجراً أو 14 في المائة) (الجدول 5)[27].

الجدول 5. اتجاهات الهجرة الدولية إلى البلدان العربية الأقل نمواً، 1990-2013

المهاجرون الدوليون في فترة نصف السنة				
السنة	عدد المهاجرين الدوليين (للجنسين)	المهاجرون من مجموع عدد السكان (بالنسبة المئوية)	المهاجرات (بالنسبة المئوية)	بلدان وأقاليم المنشأ الخمسة الأولى (للجنسين)
جزر القمر				
1990	14,079	3.4	52.3	مدغشقر (10,810)، لا ريونيون (957)، فرنسا (543)، جمهورية تنزانيا المتحدة (163)، كينيا (87)
2000	13,799	2.6	52.8	مدغشقر (10,595)، لا ريونيون (938)، فرنسا (532)، جمهورية تنزانيا المتحدة (160)، كينيا (85)
2010	12,618	1.8	52.0	مدغشقر (9,689)، لا ريونيون (857)، فرنسا (486)، جمهورية تنزانيا المتحدة (146)، كينيا (77)
2013	12,511	1.7	51.7	مدغشقر (9,607)، لا ريونيون (850)، فرنسا (482)، جمهورية تنزانيا المتحدة (145)، كينيا (76)
جيبوتي				
1990	122,221	20.7	47.4	الصومال (101,216)، إثيوبيا (13,405)، اليمن (289)
2000	110,201	15.2	47.1	الصومال (91,261)، إثيوبيا (12,087)، اليمن (261)
2010	114,188	13.7	44.9	الصومال (94,563)، إثيوبيا (12,524)، اليمن (270)
2013	123,537	14.2	44.5	الصومال (102,305)، إثيوبيا (13,549)، اليمن (292)
موريتانيا				
1990	93,878	4.6	41.8	السنغال (72,878)، مالي (7,733)، غينيا (3,136)، الجزائر (1,656)، فرنسا (1,427)
2000	62,593	2.3	42.0	السنغال (42,013)، مالي (7,577)، غينيا (3,073)، الجزائر (1,623)، فرنسا (1,398)
2010	89,178	2.5	41.6	السنغال (45,253)، مالي (16,172)، غينيا (6,559)، الجزائر (3,465)، فرنسا (2,984)
2013	90,206	2.3	41.4	السنغال (45,775)، مالي (16,358)، غينيا (6,635)، الجزائر (3,505)، فرنسا (3,018)
الصومال[أ]				
1990	478,294	7.6	48.9	إثيوبيا (460,000)
2000	20,087	0.3	47.1	إثيوبيا (555)
2010	23,995	0.2	46.2	إثيوبيا (1,882)، إريتريا (37)،
2013	24,593	0.2	45.8	إثيوبيا (2,046)، إريتريا (34)

السودان				
1990	1,402,896	5.4	50.4	إثيوبيا (936,739)، تشاد (195,007)، أوغندا (73,994)، إريتريا (64,408)، نيجيريا (23,071)
2000	801,883	2.3	49.7	إريتريا (430,509)، إثيوبيا (122,159)، تشاد (71,839)، أوغندا (43, 935)، نيجيريا (23,885)
2010	612,663	1.7	49.1	جنوب السودان (196,993)، إريتريا (150,187)، تشاد (86,202)، إثيوبيا (70,677)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (21,849)
2013	446,707	1.2	49.2	إريتريا (144,170)، جنوب السودان (83,655)، تشاد (75,799)، إثيوبيا (62,431)، نيجيريا (15,275)
اليمن				
1990	118,863	1.0	44.2	الصومال (36,771)، السودان (16,604)، إريتريا (10,535)، مصر (8,579)، إثيوبيا (5,269)
2000	143,495	0.8	43.8	الصومال (69,016)، السودان (17,898)، مصر (9,206)، العراق (5,389)، دولة فلسطين (2,794)
2010	285,837	1.3	40.7	الصومال (194,405)، السودان (20,633)، مصر (10,621)، العراق (194,405)، إثيوبيا (4,181)
2013	314,683	1.3	40.7	الصومال (219,888)، السودان (21,518)، مصر (11,086)، العراق (10,327)، إثيوبيا (4,686)

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).
[أ] نظراً إلى النقص في البيانات، لم تحسب جميع بلدان المنشأ.

وشهدت نسبة المهاجرين الوافدين من البلدان العربية إلى البلدان الأقل نمواً تقلبات عبر الأعوام. ففي الفترة 1990-1995 و2005-2010، وفد معظم المهاجرين من المنطقة العربية، وشكلوا حينئذ 68 في المائة و57 في المائة على التوالي من مجموع المهاجرين. وفي الفترة 1995-2000 و2000-2005، وفد معظم المهاجرين من خارج المنطقة العربية، ولم تتجاوز نسبة المهاجرين العرب 19 في المائة و29 في المائة على التوالي من مجموع المهاجرين. والواقع أن معظم البلدان العربية الأقل نمواً تقع في أفريقيا جنوب الصحراء أو على مقربة منها، ما يجعلها مركز استقطاب لأعداد كبيرة من المهاجرين، لكنها لا تستقطب الكثير من المهاجرين العرب[28].

ونسبة المهاجرات إلى البلدان العربية الأقل نمواً هي أدنى من المتوسط العالمي، ولا تتعدى 45.2 في المائة من المجموع (الشكل 18). ويضم اليمن، بين مجموعة البلدان الأقل نمواً، أعلى نسبة من المهاجرين الذكور (56.9 في المائة، 96 في المائة منهم في سن العمل)، معظمهم متحدرون من الصومال وإثيوبيا. ويُعتبر اليمن أيضاً بلد عبور للمهاجرين المتجهين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي للعمل. أما جيبوتي، فغالباً ما تُستخدم كمحطة للمهاجرين من إثيوبيا والصومال باتجاه اليمن[29].

وفي أواسط عام 2013، أفادت التقديرات بوجود 94,427 لاجئاً من إريتريا و32,350 آخرين من تشاد في السودان، وكان 83,655 مواطناً من جنوب السودان لا يزالون في السودان[30]. ويضمّ السودان أيضاً مهاجرين من تركيا، والصين، والفلبين، والهند، معظمهم يعملون في شركات تابعة لمستثمرين أجانب[31]. ومن المعروف أن المهاجرين غير النظاميين يستخدمون السودان معبراً إلى ليبيا، ومصر وغيرهما من الوجهات.

ويعبر عدد متزايد من المهاجرين موريتانيا محاولين الوصول إلى أوروبا عبر جزر الكناري. ومعظم هؤلاء المهاجرين يسافرون من بلدان

الشكل 16. بلدان المنشأ للمهاجرين إلى البلدان العربية الأقل نمواً، 2013

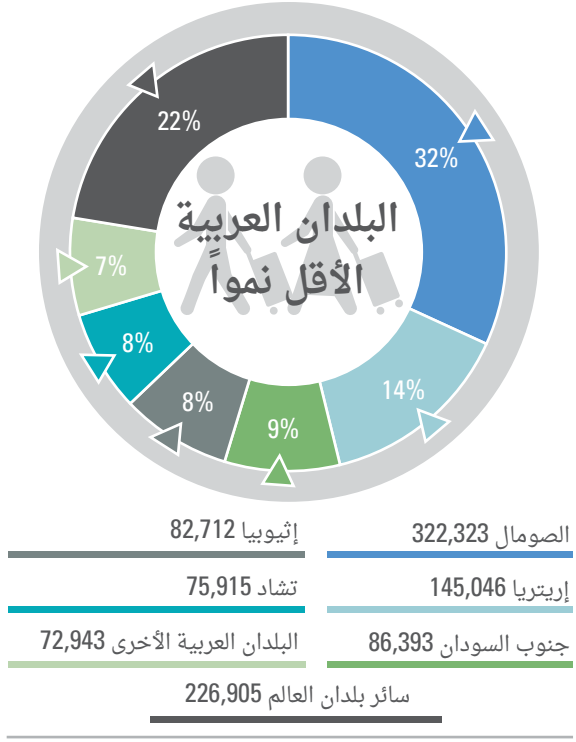

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).

الشكل 17. التركيبة العمرية للمهاجرين في البلدان العربية الأقل نمواً، 2013

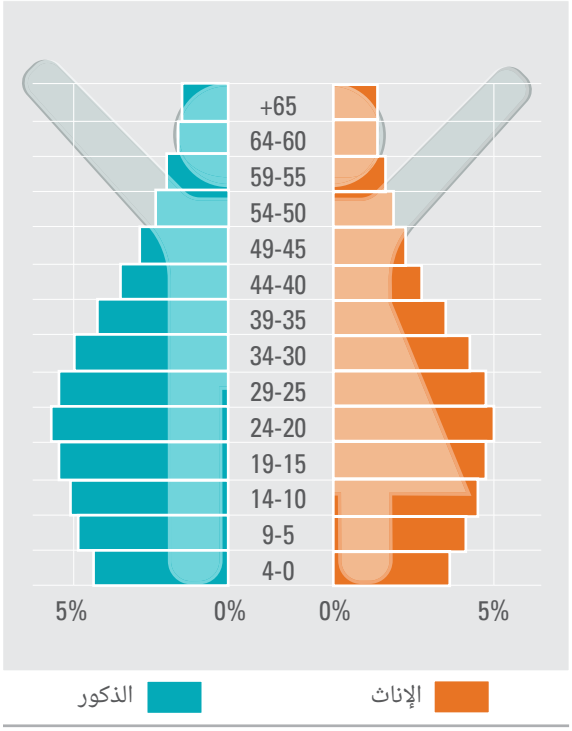

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).

مجاورة، لا سيما من السنغال (45,775)، ومالي (16,358) وغينيا (6,635) (الجدول 5)[32].

جيم- الهجرة من البلدان العربية

في عام 2013، قُدّر عدد المهاجرين من البلدان العربية بحوالى 21,974,881، أي ناهز ضعف العدد البالغ 12,091,398 في عام 1990[33]. وقد شكل المهاجرون 5.9 في المائة من مجموع سكان المنطقة العربية في عام 2013 مقابل 5.3 في المائة في عام 1990. وكان 12,594,976 (57.3 في المائة) من هؤلاء المهاجرين من الذكور، مقابل 9,379,905 من الإناث (42.7 في المائة). وهذه النسبة، التي بقيت على حالها منذ عام 1990، أدنى بكثير من متوسط النسبة العالمية لهجرة الإناث البالغة 48 في المائة من مجموع المهاجرين في العالم. غير أن البيانات الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لا تشمل عدد اللاجئين الذين غادروا الجمهورية العربية السورية على أثر الأزمة في أواسط عام 2013، البالغ 1,305,145 لاجئاً، فهي مثلاً تشير إلى وجود 57,847 لاجئاً سورياً في الأردن و21,411 لاجئاً سورياً في لبنان فقط. وبجمع بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يتخطى الرقم الإجمالي للمهاجرين واللاجئين من المنطقة العربية 23 مليوناً.

وتختلف وجهة الهجرة حسب مجموعات البلدان في المنطقة العربية. فالمهاجرون من بلدان مجلس التعاون الخليجي يتجه معظمهم إلى المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية؛ والمهاجرون من بلدان المغرب العربي يتجه معظمهم إلى أوروبا، لا سيما فرنسا؛ والمهاجرون من بلدان المشرق العربي يتجه معظمهم إلى بلدان عربية أخرى، وكذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ والمهاجرون من البلدان العربية الأقل نمواً يتجه معظمهم إلى بلدان الخليج، وأفريقيا جنوب

الشكل 18. نسبة المهاجرات حسب الفئة العمرية في البلدان العربية الأقل نمواً، 2013-1990

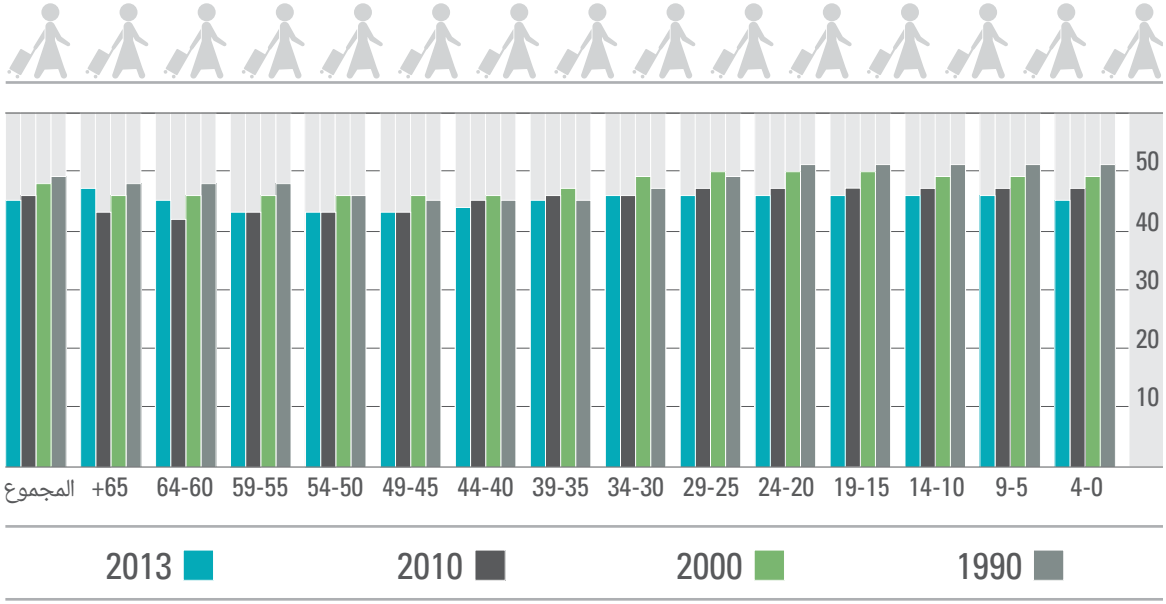

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).

الجدول 6. بلدان المقصد العشرة الأولى للمهاجرين من البلدان العربية، 2013

بلد المقصد	عدد المهاجرين
فرنسا	2,870,855
الأردن	2,864,163
المملكة العربية السعودية	2,672,746
الإمارات العربية المتحدة	1,446,560
الولايات المتحدة الأمريكية	1,049,170
الجمهورية العربية السورية	1,004,662
إسبانيا	835,952
لبنان	826,528
إيطاليا	742,827
ليبيا	633,213

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).
ملاحظة: نظراً إلى النقص في البيانات، لا تعبّر الأرقام عن العدد الكامل للاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ عام 2011.

الجدول 7. بلدان المنشأ العشرة الأولى للمهاجرين من البلدان العربية، 2013

بلد المنشأ	عدد المهاجرين
فلسطين	3,640,155
مصر	3,469,449
المغرب	2,854,502
العراق	2,318,696
الصومال	1,921,321
الجزائر	1,716,202
السودان	1,158,816
اليمن	923,235
لبنان	683,061
الجمهورية العربية السورية	680,959

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).
ملاحظة: نظراً إلى النقص في البيانات، لا تعبّر الأرقام عن العدد الفعلي للاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ عام 2011 (الجدول 11). كما لا تعبر الأرقام عن العدد الفعلي للاجئين الفلسطينيين الذي يتجاوز 5.1 مليون شخص (الجدول 24).

الشكل 19. حركة المهاجرين من البلدان العربية، 1990-2010

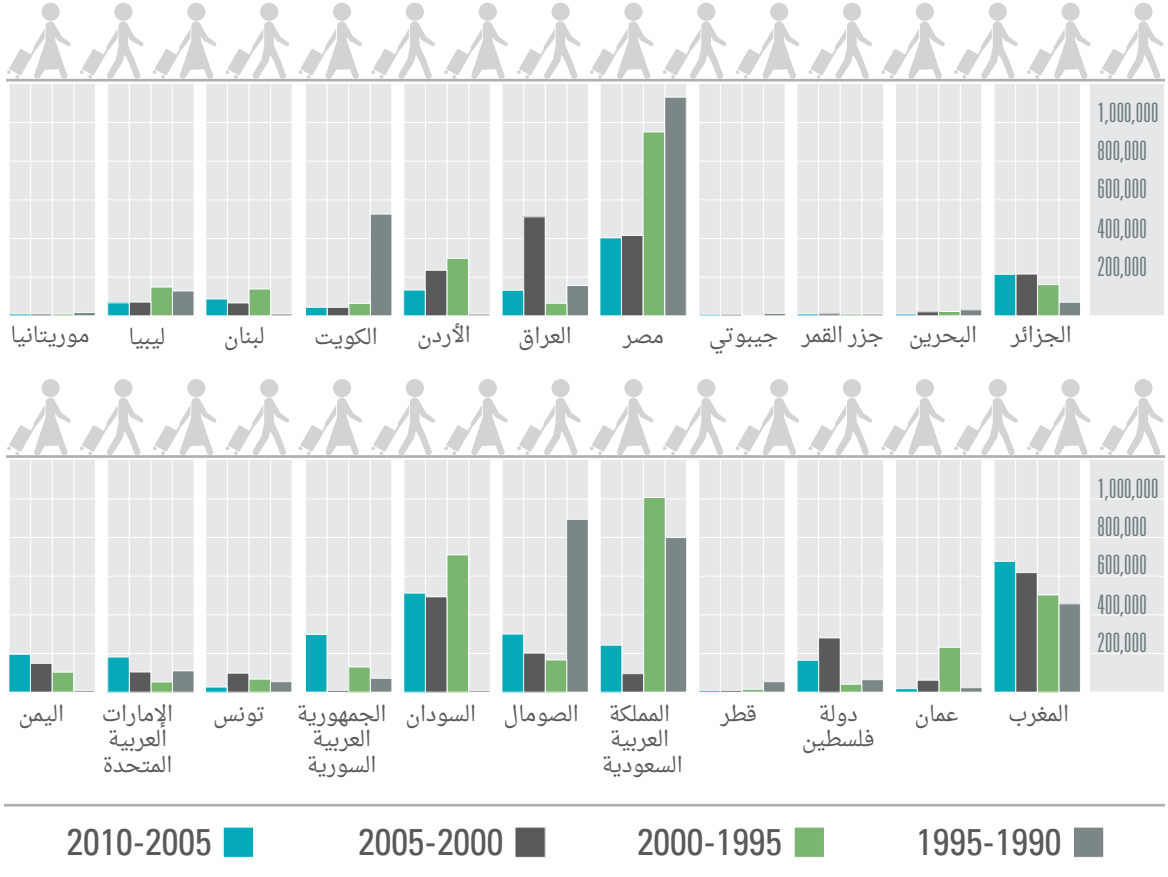

المصدر: Guy J. Abel and Nikola Sander, 2014 (الشكل 5).

الصحراء، والولايات المتحدة الأمريكية. ويشكل عدد المهاجرين بين بلدان المنطقة نسبة متزايدة من مجموع المهاجرين منها، ارتفعت من 48 إلى 52 في المائة. فمعظم المهاجرين العرب موجودون في بلدان عربية أخرى، ويرجح أن يكون اندلاع الأزمة في الجمهورية العربية السورية قد ساهم في هذا النمط، إذ انتقل معظم اللاجئين السوريين إلى البلدان المجاورة.

والعدد الأكبر من المهاجرين من البلدان العربية هو من البلدان المتوسطة الدخل والبلدان العربية الأقل نمواً (الجدول 7). وقد شكل الفلسطينيون، ومنهم تجمّعات اللاجئين، أكبر شريحة من المهاجرين في عام 2013، يليهم المهاجرون من مصر والمغرب. وكانت الجمهورية العربية السورية ولبنان هما من بلدان المنشأ والمقصد على حد سواء. إلا أن الجمهورية العربية السورية لم تعد من بلدان المقصد بل أصبحت منشأ أكبر عدد من اللاجئين في العالم في منتصف عام 2014 (الجدول 11).

شهدت الفترة 1990-2000، هجرة أعداد كبيرة من مصر والمملكة العربية السعودية (يمكن أن يكونوا مهاجرين عائدين إلى بلدهم) والصومال، وكذلك الكويت ولو بدرجة أقل. وبعد ذلك، تباطأت حركة الهجرة من هذه البلدان، وتكثفت من الإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والمغرب، واليمن. وفي الفترة 2005-2010، سجل المغرب أعلى نسبة من الهجرة.

وانخفضت نسبة المهاجرين من بلدان عربية إلى بلدان عربية أخرى من 56.4 في المائة في الفترة 1990-1995 إلى 41.6 في المائة في الفترة 2005-2010. ففي الفترة 1995-2000، توجه 58 في المائة من المهاجرين إلى

الشكل 20. حركة الهجرة من بلدان عربية إلى بلدان عربية أخرى، 1990-2010

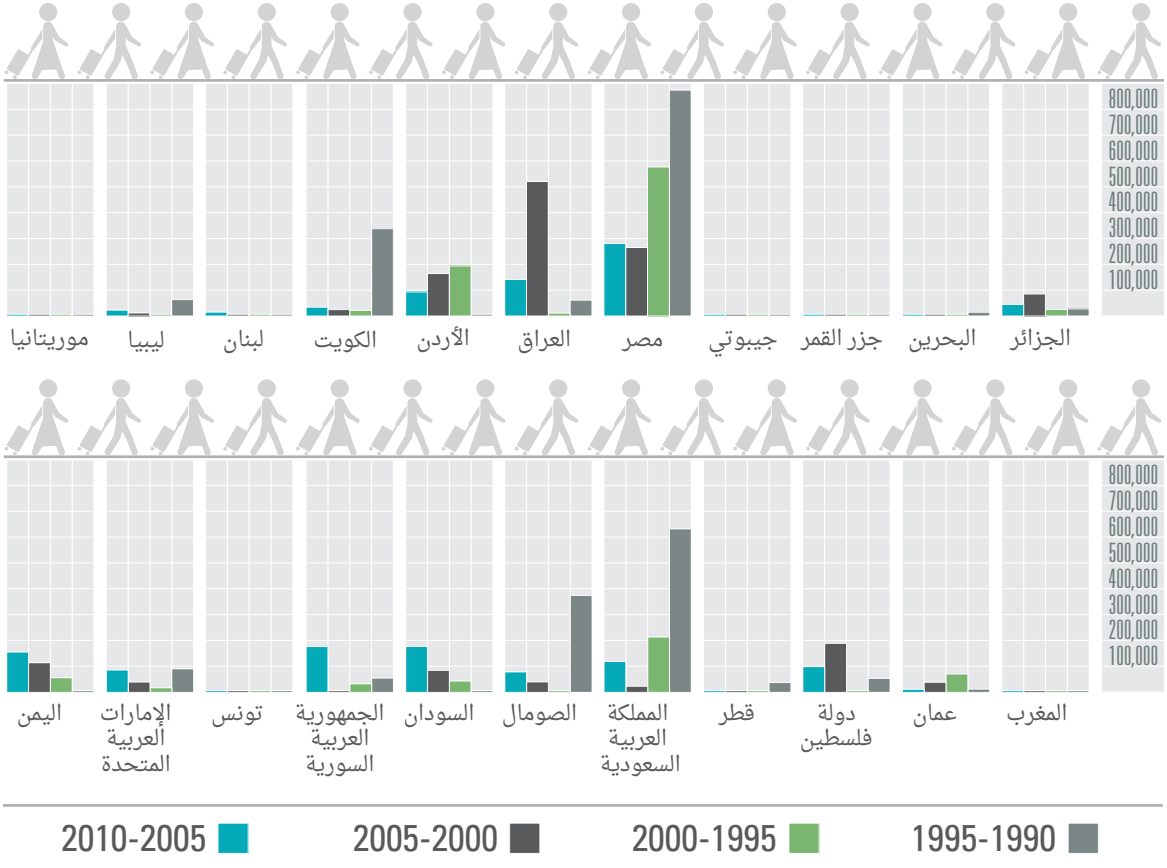

المصدر: Guy J. Abel and Nikola Sander, 2014 (الشكل 5).

بلدان خارج المنطقة العربية، بعد أن كانت هذه النسبة 44 في المائة في الفترة 1990-1995. فالواقع أن أكثر من 80 في المائة من المهاجرين من تونس، وجزر القمر، ولبنان، والمغرب، وموريتانيا، اتجهوا إلى بلدان خارج المنطقة العربية في الفترة 1990-2010.

وبلغت حركة الهجرة داخل المنطقة العربية ذروتها في فترات معيّنة حسب الأحداث الجيوسياسية. فقد بلغت حركة الهجرة من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى بلدان عربية أخرى ذروتها في الفترة 1990-1995، إذ تخطت أعداد المهاجرين من هذه البلدان 1.6 مليون مهاجر، 70 في المائة منهم إلى بلدان عربية أخرى. ويمكن ربط هذه الزيادة بحرب الخليج التي دارت بين عامي 1990 و1991 وأدت إلى عودة أعداد كبيرة من العمال المهاجرين الأجانب إلى بلدانهم. وبلغت حركة الهجرة من الصومال في الفترة نفسها إلى بلدان عربية أخرى ذروتها على أثر الاضطرابات السياسية والمجاعة. وأخيراً، بلغت الهجرة من العراق ذروتها في الفترة 2000-2005 نتيجة لتهجير أعداد كبيرة بفعل الغزو الأمريكي في عام 2003 وما تلاه من أحداث.

وتشيع الهجرة من الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية، والسودان، واليمن إلى بلدان عربية أخرى. فقد بلغت نسبة المهاجرين من تلك البلدان إلى بلدان عربية أخرى ذروتها في الفترة 2005-2010، ووصلت إلى 80 في المائة من مجموع المهاجرين من اليمن، و60 في المائة من الجمهورية العربية السورية، وناهزت 50 في المائة من الإمارات العربية المتحدة ولم تتعدَّ 35 في المائة من السودان. وقد ارتفعت نسبة المهاجرين إلى بلدان عربية أخرى من مجموع المهاجرين من الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعُمان،

الجدول 8. أنماط الهجرة من بلدان مجلس التعاون الخليجي، 1990-2013

المهاجرون الدوليون في فترة نصف السنة				
السنة	عدد المهاجرين الدوليين (للجنسين)	المهاجرون من مجموع عدد السكان (بالنسبة المئوية)	المهاجرات (بالنسبة المئوية)	بلدان المقصد الخمسة الأولى (للجنسين)
البحرين				
1990	15,840	3.2	51.6	دولة فلسطين (8,351)، الولايات المتحدة الأمريكية (1,590)، المملكة المتحدة (1,510)، ليبيا (1,092)، أستراليا (515)
2000	49,692	7.4	35.1	بنغلاديش (20,661)، الفلبين (8,502)، دولة فلسطين (7,971)، المملكة المتحدة (2,806)، الولايات المتحدة الأمريكية (2,145)
2010	59,462	4.7	32.3	بنغلاديش (28,523)، دولة فلسطين (8,640)، المملكة المتحدة (5,899)، الإمارات العربية المتحدة (3,350)، الولايات المتحدة الأمريكية (2,748)
2013	61,719	4.6	32.3	بنغلاديش (29,603)، دولة فلسطين (8,589)، المملكة المتحدة (6,021)، الإمارات العربية المتحدة (3,584)، الولايات المتحدة الأمريكية (2,848)، كندا (1,958)
الكويت				
1990	181,715	8.8	37	المملكة العربية السعودية (98,684)، الهند (16,860)، دولة فلسطين (16,702) الإمارات العربية المتحدة (13، 095)، الولايات المتحدة الأمريكية (10,230)
2000	201,437	10.6	38.3	المملكة العربية السعودية (90,493)، الولايات المتحدة الأمريكية (21,948)، الإمارات العربية المتحدة (21,687)، دولة فلسطين (15,942)، كندا (9,599)
2010	302,119	10.1	37.4	المملكة العربية السعودية (124,847)، الإمارات العربية المتحدة (56,837)، الولايات المتحدة الأمريكية (25,474)، دولة فلسطين (17,280)، كندا (12,186)
2013	323,034	9.6	37	المملكة العربية السعودية (134,184)، الإمارات العربية المتحدة (60,802)، الولايات المتحدة الأمريكية (26,397)، دولة فلسطين (17,179)، المملكة المتحدة (14,049)
عمان				
1990	14,082	0.8	46.2	دولة فلسطين (9,110)، ليبيا (1,247)، المملكة المتحدة (755)، الولايات المتحدة الأمريكية (719)، الأردن (540)
2000	16,119	0.74	46.7	دولة فلسطين (8,695)، المملكة المتحدة (1,403)، ليبيا (1,228)، الولايات المتحدة الأمريكية (970)، الأردن (773)
2010	21,241	0.77	45.9	دولة فلسطين (9,426)، المملكة المتحدة (2,950)، ليبيا (1,536)، الولايات المتحدة الأمريكية (1,243)، أستراليا (1,221)
2013	24,029	0.66	46.2	دولة فلسطين (9,371)، المملكة المتحدة (5,222)، ليبيا (1,661)، أستراليا (1,318)، الولايات المتحدة الأمريكية (1,288)
قطر				
1990	13,644	2.9	47.9	دولة فلسطين (9,870)، الولايات المتحدة الأمريكية (1,256)، ليبيا (820)، مصر (306)، كندا (269)
2000	15,448	2.6	46.9	دولة فلسطين (9,420)، الولايات المتحدة الأمريكية (1,694)، كندا (1,099)، ليبيا (1,025)، مصر (308)

2010	19,382	1.1	46.5	دولة فلسطين (10,211)، الولايات المتحدة الأمريكية (2,170)، كندا (1,537)، ليبيا (1,283)، الإمارات العربية المتحدة (886)
2013	19,927	0.9	46.4	دولة فلسطين (10,151)، الولايات المتحدة الأمريكية (2,249)، كندا (1,600)، ليبيا (1,387)، الإمارات العربية المتحدة (948)
المملكة العربية السعودية				
1990	93,864	0.6	43.4	دولة فلسطين (21,258)، الولايات المتحدة الأمريكية (14,538)، ليبيا (12,987)، الهند (6,058)، إندونيسيا (5,544)
2000	141,725	0.7	42.3	ليبيا (25,701)، الولايات المتحدة الأمريكية (22,721)، دولة فلسطين (20,289)، المملكة المتحدة (10,651)، كندا (9,929)
2010	243,026	0.9	42.5	الولايات المتحدة الأمريكية (61,671)، ليبيا (32,159)، المملكة المتحدة (27,529)، دولة فلسطين (21,993)، كندا (15,215)
2013	262,851	0.9	42.5	الولايات المتحدة الأمريكية (63,906)، المملكة المتحدة (35,511)، ليبيا (34,773)، دولة فلسطين (21,864)، كندا (15,842)
الإمارات العربية المتحدة				
1990	42,424	2.3	53.4	دولة فلسطين (10,629)، الهند (9,940)، الكويت (7,051)، عمان (3,766)، الولايات المتحدة الأمريكية (1,906)
2000	79,406	2.6	45.6	الهند (14,662)، الكويت (12,241)، دولة فلسطين (10,145)، عمان (10,139)، الولايات المتحدة الأمريكية (7,268)
2010	125,822	1.5	43.9	الكويت (21,472)، قطر (16,709)، الهند (12,432)، كندا (11,601)، دولة فلسطين (10,996)
2013	131,494	1.4	43.8	الكويت (23,268)، قطر (18,370)، الهند (12,209)، كندا (12,079)، دولة فلسطين (10,931)

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).
ملاحظة: نظراً إلى اختلاف التعريف، قد يكون بعض الذين حُسبوا في عداد المهاجرين في الحقيقة مواطنين من رعايا بلدان المقصد، وقد عادوا إلى بلدانهم.

والكويت، وليبيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن[34]. وتختلف اتجاهات الهجرة كثيراً بين مجموعات البلدان في المنطقة العربية.

1. بلدان مجلس التعاون الخليجي

بلغ عدد المهاجرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي 823,054 شخصاً في عام 2013، بعد أن كان 361,569 في عام 1990. وفي الحالتين، قارب هذا العدد 1.7 في المائة من مجموع سكان المنطقة. وتحل الكويت في المرتبة الأولى بين بلدان المنشأ من حيث العدد المطلق للمهاجرين ونسبتهم إلى مجموع السكان. فقد غادر البلد 323,034 شخصاً في عام 2013، أي 9.6 في المائة من مجموع السكان. أما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، فتحلان في المرتبتين الثانية والثالثة من حيث عدد المهاجرين المغادرين البالغ 262,851 و131,494 شخصاً على التوالي، والذي يشكل 0.9 و1.4 في المائة فقط من مجموع السكان في كل من البلدين[35].

بقي المهاجرون من بلدان مجلس التعاون الخليجي داخل المنطقة العربية: فالواقع أن 134,184 شخصاً (16 في المائة) أقاموا في المملكة العربية السعودية، وهو رقم إذا تم جمعه مع أرقام أولئك المقيمين في دولة فلسطين (78,085)، والإمارات العربية المتحدة (72,581)، وباقي أنحاء المنطقة العربية (182,586)، يشكل 56 في المائة من مجموع عدد المغتربين في عام 2013. وتقيم أعداد كبيرة من باقي المهاجرين في الولايات المتحدة الأمريكية (106,335)، والمملكة

الشكل 21. وجهة المهاجرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2013

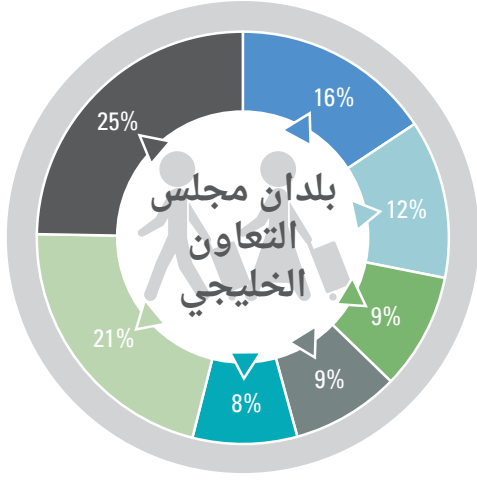

المملكة العربية السعودية 134,184
الإمارات العربية المتحدة 78,085
الولايات المتحدة الأمريكية 106,335
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية 70,111
دولة فلسطين 78,085
البلدان العربية الأخرى 182,586
سائر بلدان العالم 211,353

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).

المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية (70,111). وكان حوالى 475,400 (أي أكثر من 61 في المائة) من المهاجرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي من الذكور، وهي نسبة لم تتغيّر منذ عام 1990 (الشكل 21)[36].

وعدد المهاجرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي في حالة تراجع. فبعد أن بلغ هذا العدد 1,167,974 مهاجراً في الفترة 1990-1995 تراجع إلى 511,405 في الفترة 2005-2010. ويتجه هؤلاء المهاجرون إلى وجهات مختلفة، وقد يكون ذلك نتيجةً لعودة أشخاص من غير مواطني هذه المجموعة إلى بلدانهم أو مغادرتهم إلى بلدان أخرى. وقد وصل إلى اليمن عدد كبير من المهاجرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي في الفترة 1990-1995 (476,738)[37]. كما غادر بلدان مجلس التعاون الخليجي عمال من باكستان والسودان عادوا بأعداد كبيرة إلى بلدانهم.

أما المهاجرون إلى خارج المنطقة، فيتجه معظمهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا والمملكة المتحدة. وبلغت الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ذروتها في الفترة 1995-2000 (413,004) ثم تراجعت إلى

الشكل 22. نسبة المهاجرات من بلدان مجلس التعاون الخليجي، 1990-2013

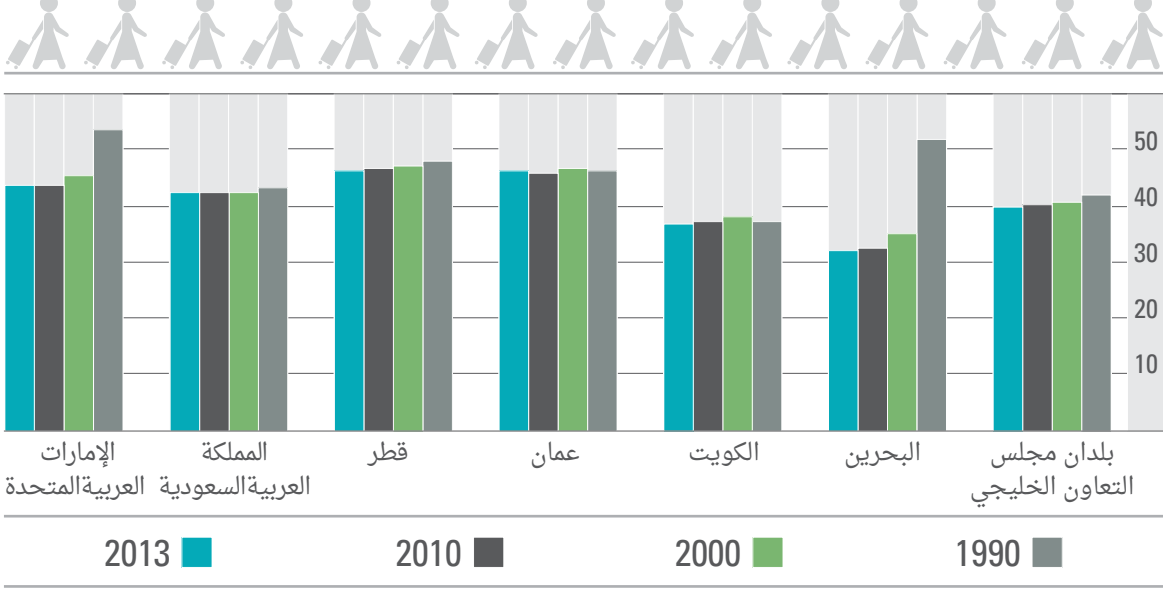

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).

39,685 في الفترة 2005-2010. وسجلت الهجرة إلى كندا والمملكة المتحدة ارتفاعاً مشابهاً بين عامي 1995 و2000 ولو بقدر أقل[38].

بلغت نسبة الإناث 40 في المائة من مجموع المهاجرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2013، مسجلة تراجعاً طفيفاً عن نسبة عام 1990 البالغة 42 في المائة. وسجلت عمان وقطر أعلى نسبة (46 في المائة) من المهاجرات في عام 2013. وفي البحرين تراجعت هذه النسبة من 56.1 في المائة إلى 32.3 في المائة، وهي أدنى نسبة من المهاجرات من هذه المجموعة. وفي الإمارات العربية المتحدة تراجعت النسبة من 53.4 في المائة في عام 1990 إلى 43.8 في المائة في عام 2013. ولم تسجل هذه النسبة تغيّراً يذكر في الكويت إذ بقيت متدنية بين عامي 1990 و2013، ولم تتعد 37 في المائة، كما بقيت ثابتة في عمان وقطر والمملكة العربية السعودية (الشكل 22).

2. بلدان المغرب العربي

بلغ عدد المهاجرين من بلدان المغرب العربي 5,458,073 شخصاً في عام 2013، بعد أن كان

الشكل 23. وجهة المهاجرين من بلدان المغرب العربي، 2013

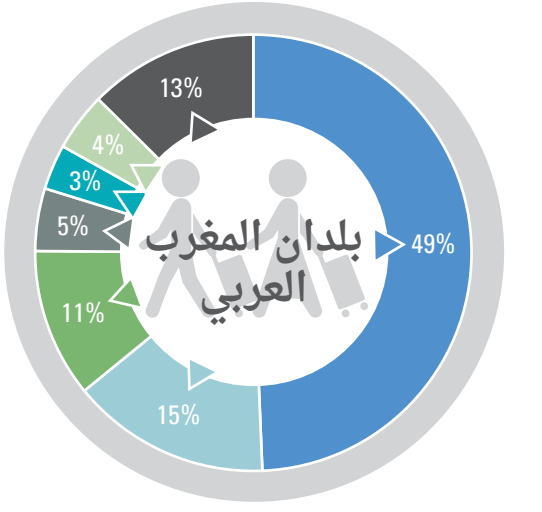

فرنسا 2,702,348
إسبانيا 808,464
إيطاليا 603,925
البلدان العربية الأخرى 236,666
سائر بلدان العالم 688,400
إسرائيل 253,968
هولندا 182,938

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).

الشكل 24. نسبة المهاجرات من بلدان المغرب العربي، 1990-2013

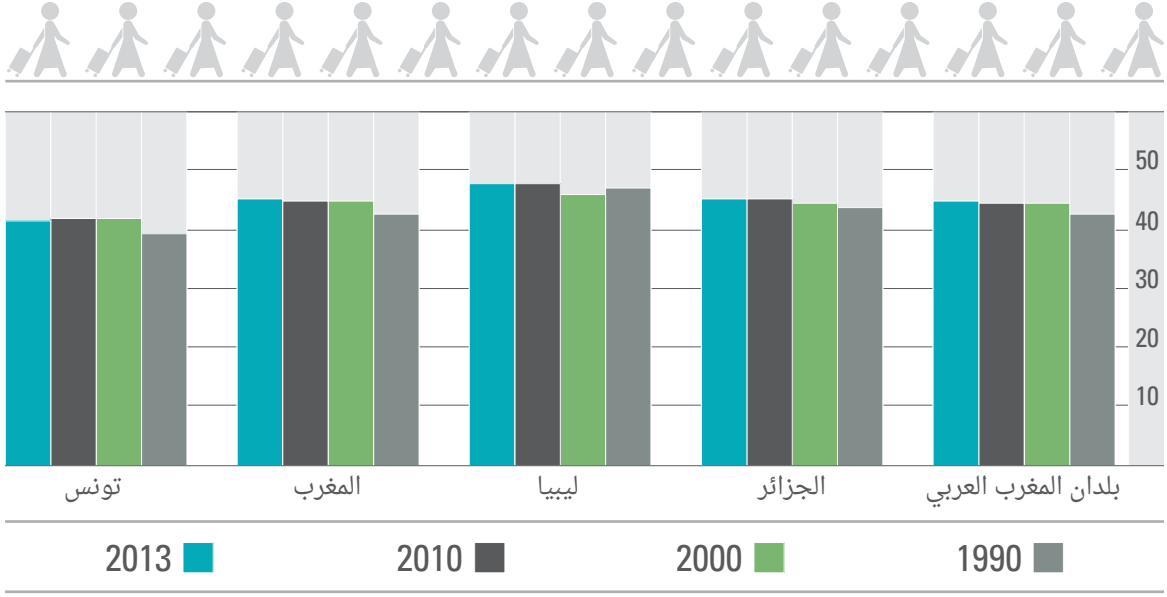

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).

الجدول 9. أنماط الهجرة من بلدان المغرب العربي، 1990-2013

المهاجرون الدوليون في فترة نصف السنة(أ)				
السنة	عدد المهاجرين الدوليين (للجنسين)	المهاجرون من مجموع عدد السكان (بالنسبة المئوية)	المهاجرات (بالنسبة المئوية)	بلدان وأقاليم المقصد الخمسة الأولى (للجنسين)
الجزائر				
1990	921,909	3.5	43.6	فرنسا (788,914)، المغرب (20,008)، إسرائيل (19,544)[ب]، تونس (13,773)، إسبانيا (11,632)
2000	1,039,439	3.3	44.6	فرنسا (839,920)، إسرائيل (30,056)، كندا (20,757)، إسبانيا (19,360)، المغرب (18,454)
2010	1,657,306	4.5	45.1	فرنسا (1,360,964)، إسبانيا (57,143)، إسرائيل (45,737)، كندا (36,581)، المملكة المتحدة (20,647)
2013	1,716,202	4.5	48.7	فرنسا (1,406,845)، إسبانيا (60,110)، إسرائيل (46,477)، كندا (38,088)، إيطاليا (24,601)
ليبيا				
1990	80,565	1.9	47.0	إسرائيل (19,180)، إندونيسيا (13,860)، المملكة المتحدة (6,650)، إيطاليا (5,450)، كوت ديفوار (5,379)
2000	85,570	1.7	45.9	إسرائيل (19,423)، المملكة المتحدة (8,464)، فييت نام (6,511)، الولايات المتحدة الأمريكية (5,780)، كوت ديفوار (5,303)
2010	134,704	2.2	47.8	إيطاليا (32,043)، المملكة المتحدة (24,579)، إسرائيل (17,294)، فييت نام (10,199)، مصر (8,161)
2013	142,192	2.3	47.7	إيطاليا (38,548)، المملكة المتحدة (20,069)، إسرائيل (17,574)، فييت نام (11,278)، مصر (8,648)
المغرب				
1990	1,606,762	6.5	42.5	فرنسا (713,987)، إيطاليا (169,285)، إسرائيل (157,029) ، بلجيكا (135,196)، إسبانيا (134,656)
2000	1,967,149	6.9	45.1	فرنسا (760,148)، إيطاليا (285,569)، إسبانيا (266,206)، إسرائيل (166,953)، هولندا (155,284)
2010	2,702,722	8.5	44.7	فرنسا (881,334)، إسبانيا (717,657)، إيطاليا (355,645)، هولندا (168, 971)، سرائيل (163,320)
2013	2,854,502	8.6	45.2	فرنسا (911,046)، إسبانيا (745,674)، إيطاليا (425,188)، هولندا (173,489)، إسرائيل (165,963)
تونس				
1990	463,212	5.7	39.5	فرنسا (276,216)، إيطاليا (70,813)، إسرائيل (40,293)، ألمانيا (27,234)، المملكة العربية السعودية (8,945)
2000	486,881	5.1	41.7	فرنسا (294,250)، إيطاليا (75,563)، إسرائيل (36,146)، ألمانيا (23,332) , المملكة العربية السعودية (8,203)
2010	410, 589	5.5	42.0	فرنسا (369,667)، يطاليا (83,113)، ألمانيا (26,510)، إسرائيل (23,573)، المملكة العربية السعودية (11,317)
2013	612, 643	5.9	41.4	فرنسا (382,129)، إيطاليا (115,588)، ألمانيا (26,813)، إسرائيل (23,954)، المملكة العربية السعودية (12,163)

أ/ المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).
ب/ نظراً إلى اختلاف التعريف، قد يكون بعض الذين حُسبوا في عداد المهاجرين في الحقيقة مواطنين من رعايا بلدان المقصد، وقد عادوا إلى بلدانهم.
ج/ السكان اليهود في البلدان العربية الذين هاجروا إلى إسرائيل بعد قيامها.

3,334,922 شخصاً في عام 1990. وكانت الزيادة التي سجلتها الهجرة المغادرة من مجموعة بلدان المغرب العربي أبطأ من المناطق الأخرى منذ عام 1990، مع أن هذه المجموعة تحل في المرتبة الثانية من حيث هذا النمط من الهجرة. وبلغت نسبة المهاجرين 5.1 في المائة من مجموع سكان بلدان المغرب العربي في عام 1990، و6.1 في المائة في عام 2013. ويشكل المهاجرون من المغرب أعلى نسبة ضمن المجموعة (2,854,502 شخصاً في عام 2013)، وكذلك أعلى نسبة من مجموع السكان (8.6 في المائة). وتحلّ الجزائر في المرتبة الثانية بعد المغرب، إذ بلغ عدد المهاجرين منها 1,716,202 في عام 2013، أي قرابة 4.5 في المائة من مجموع السكان (الجدول 9).

يتواجد أكثر من 86 في المائة من هؤلاء المهاجرين في أوروبا، لا سيما في فرنسا (2,702,348 مهاجراً من بلدان المغرب العربي، أي 49 في المائة من مجموع المهاجرين من هذه المجموعة)، وإسبانيا (808,464 شخصاً، أي 15 في المائة)، وإيطاليا (603,925 شخصاً، أي 11 في المائة)، وإسرائيل (253,968، أي 5 في المائة)، وهولندا (182,938 شخصاً، أي 3 في المائة). أما المنطقة العربية، فلا تضم سوى 4 في المائة من المهاجرين من بلدان المغرب العربي (236,666)، نصفهم لاجئون من أراضي الصحراء الغربية[39] في الجزائر. وتؤدي الصلات الثقافية والتاريخية الثنائية القائمة بين هذه البلدان العربية والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي دوراً هاماً في التأثير على أنماط الهجرة. ومن الأمثلة على ذلك فرنسا حيث يقيم أكثر من 90 في المائة من المهاجرين من الجزائر، وتوجد صلات ثنائية مماثلة تشجع اتجاه المهاجرين من المغرب إلى إسبانيا[40].

وتظهر البيانات أن أعداد الأشخاص الذين يغادرون بلدان المغرب العربي إلى إسبانيا وفرنسا قد ارتفعت من 151,799 إلى 280,536 في الفترة 1995-2000، ومن 247,350 إلى 328,960 في الفترة 2000-2005. وقد اتجه المهاجرون بأعداد متزايدة من بلدان المغرب العربي إلى إيطاليا: فعدد المهاجرين إلى إيطاليا من بلدان المغرب العربي ارتفع من 80,257 مهاجراً في الفترة 1990-1995، إلى 122,058 مهاجراً في الفترة 2005-2010.

بلغت نسبة الإناث 44.9 في المائة من مجموع المهاجرين من بلدان المغرب العربي في عام 2013، وهي أعلى نسبة بين مجموعات البلدان، وقد ارتفعت من 42.7 في المائة من مجموع المهاجرين في عام 1990. وبلغت هذه الزيادة حدها الأقصى في الفترة 1990-2000، علماً أن نسبة المهاجرات آخذة بالارتفاع تدريجياً منذ عام 2010. ويمكن تبرير ارتفاع نسبة الإناث من مجموع المهاجرين مقارنة بسائر مجموعات البلدان بأهمية هجرة الأسرة كوسيلة لدخول البلدان الأوروبية (الشكل 24)[41].

3. بلدان المشرق العربي

بلغ عدد المهاجرين من بلدان المشرق العربي إلى مختلف أنحاء العالم 11,431,553 مهاجراً[42] في عام 2013، أي حوالى ضعف العدد الذي سُجّل في عام 1990 (6,467,673 مهاجراً). وهذا الرقم، الذي يشكل 7.4 في

الشكل 25. وجهة المهاجرين من بلدان المشرق العربي، 2013

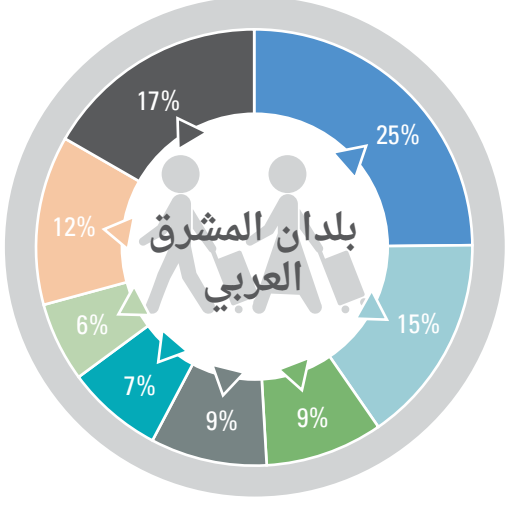

الأردن 2,851,752
الإمارات العربية المتحدة 991,761
المملكة العربية السعودية 1,783,911
لبنان 822,322
الجمهورية العربية السورية 1,001,624
الولايات المتحدة الأمريكية 676,085
البلدان العربية الأخرى 1,440,563
سائر بلدان العالم 1,916,131

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).
/ انظر أيضاً الجدول 11.

الجدول 10. أنماط الهجرة من بلدان المشرق العربي، 1990-2013

المهاجرون الدوليون في فترة نصف السنة[أ]				
السنة	عدد المهاجرين الدوليين (للجنسين)	المهاجرون من مجموع عدد السكان (بالنسبة المئوية)	المهاجرات (بالنسبة المئوية)	بلدان المقصد الخمسة الأولى (للجنسين)
مصر				
1990	2,041,214	3.6	36.8	المملكة العربية السعودية (954,888)، الكويت (200,490)، الأردن (171,413)، الإمارات العربية المتحدة (165,980)، لبنان (78,308)
2000	2,288,586	3.5	34.5	المملكة العربية السعودية (875,627)، الأردن (287,677)، الإمارات العربية المتحدة (261,834)، الكويت (159,262)، لبنان (130,459)
2010	3,296,232	4.2	34.1	المملكة العربية السعودية (1,208,043)، الإمارات العربية المتحدة (665,474)، الأردن (328,492)، الكويت (168,270)، الولايات المتحدة الأمريكية (165,969)
2013	3,469,449	4.2	33.7	المملكة العربية السعودية (1,298,388)، الإمارات العربية المتحدة (711,894)، الأردن (276,950)، الكويت (182,342)، الولايات المتحدة الأمريكية (171,985)
العراق				
1990	1,235,899	7.1	43.0	إيران (961,641)، إسرائيل (74,502)[ب]، الولايات المتحدة الأمريكية (51,693)، السويد (38,795)، الأردن (25,773)
2000	1,134,933	4.8	42.4	إيران (520,830)، الولايات المتحدة الأمريكية (96,873)، إسرائيل (75,702)، ألمانيا (58,884)، الأردن (55,942)
2010	2,594,686	8.4	47.7	الجمهورية العربية السورية (1,012,300)، الأردن (475,782)، الولايات المتحدة الأمريكية (175,238)، لبنان (143,391)، السويد (121,761)
2013	2,318,696	6.9	47.0	الجمهورية العربية السورية (759,225)، الأردن (401,130)، الولايات المتحدة الأمريكية (181,590)، لبنان (148,470)، السويد (130,449)
الأردن				
1990	357,731	10.7	40.1	المملكة العربية السعودية (124,163)، دولة فلسطين (55,317)، الولايات المتحدة الأمريكية (36,679)، الكويت (31,499)، الإمارات العربية المتحدة (26,078)
2000	395,523	8.3	38.9	المملكة العربية السعودية (113,857)، دولة فلسطين (52,798)، الولايات المتحدة الأمريكية (50,428)، الإمارات العربية المتحدة (47,494)، الكويت (28,888)
2010	603,731	9.4	38.1	المملكة العربية السعودية (157,080)، الإمارات العربية المتحدة (132,264)، الولايات المتحدة الأمريكية (73,640)، دولة فلسطين (56,259)، الكويت (33,445)
2013	639,233	8.8	37.7	المملكة العربية السعودية(168,827)، الإمارات العربية المتحدة (141,490)، الولايات المتحدة الأمريكية (76,309)، دولة فلسطين (55,929)، الكويت (36,242)
لبنان				
1990	500,895	18.5	42.4	الولايات المتحدة الأمريكية (99,401)، أستراليا (72,337)، كندا (54,444)، ألمانيا (45,648)، المملكة العربية السعودية (41, 992)

2000	538,904	16.7	44.2	الولايات المتحدة الأمريكية (114,135)، أستراليا (78,563)، كندا (68,468)، ألمانيا (49,663)، فرنسا (41,094)
2010	648,517	14.9	44.1	الولايات المتحدة الأمريكية (121,935)، أستراليا (89,698)، كندا (84,073)، ألمانيا (66,274)، المملكة العربية السعودية (53,125)
2013	683,061	14.2	44.1	الولايات المتحدة الأمريكية (126,355)، أستراليا (96,800)، كندا (87,536)، ألمانيا (67,031)، المملكة العربية السعودية (57,098)
دولة فلسطين				
1990	1,908,317	91.7	49.1	الأردن (851,880)، لبنان (389,171)، الجمهورية العربية السورية (244,707)، ليبيا (152,386)، المملكة العربية السعودية (88,372)
2000	2,688,877	83.9	49.5	الأردن (1,429,681)، لبنان (467,005)، الجمهورية العربية السورية (294,205)، ليبيا (207,308)، المملكة العربية السعودية (81,036)
2010	3,229,370	80.5	48.7	الأردن (1,760,396)، لبنان (530,550)، ليبيا (259,390)، الجمهورية العربية السورية (254,356)، المملكة العربية السعودية (111,800)
2013	3,640,155	84.1	48.8	الأردن (2,114,224)، لبنان (549,341)، ليبيا (280,475)، الجمهورية العربية السورية (242,399)، المملكة العربية السعودية (120,161)
الجمهورية العربية السورية				
1990	423,617	3.4	39.9	المملكة العربية السعودية (102,548)، الأردن (51,557)، الولايات المتحدة الأمريكية (42,332)، لبنان (23,553)، الكويت (16,262)
2000	488,507	3	40.9	المملكة العربية السعودية (94,036)، الولايات المتحدة الأمريكية (58,798)، الأردن (57,684)، لبنان (26,159)، ألمانيا (25,116)
2010	651,012	3	40.1	المملكة العربية السعودية (129,735)، الولايات المتحدة الأمريكية (73,765)، الأردن (68,613)، الإمارات العربية المتحدة (56,953)، ألمانيا (43,843)
2013	680,959 (ج)	3.1	39.6	الولايات المتحدة الأمريكية (76,439)، الإمارات العربية المتحدة (60,926)، الأردن (57,847)، ألمانيا (44,344)، السويد (28,067)

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).

أ/ نظراً إلى اختلاف التعريف، قد يكون بعض الذين حُسبوا في عداد المهاجرين في الحقيقة مواطنين من رعايا بلدان المقصد، وقد عادوا إلى بلدانهم.

ب/ السكان اليهود في البلدان العربية الذين هاجروا إلى إسرائيل بعد قيامها.

ج/ نظراً إلى النقص في البيانات، لا تعبّر الأرقام عن العدد الكامل للاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ عام 2011.

المائة من عدد سكان هذه المجموعة لعام 2013، لا يشمل تقديراً دقيقاً لأعداد اللاجئين السوريين. وهذه النسبة، التي هي أعلى نسبة بين مجموعات البلدان كافة، كانت قرابة 6.8 في المائة في عام 1990. وكانت أعداد كبيرة من العرب المقيمين في الخارج من مصر (3,469,449)، ودولة فلسطين (3,640,155) والعراق (2,318,696) في عام 2013. فعدد الفلسطينيين في الخارج بلغ 84.1 في المائة من مجموع السكان، أما عدد المصريين والعراقيين المغتربين فلم يتجاوز 4.2 و6.9 في المائة من مجموع سكان البلدين على التوالي (الجدول 10)[43].

يبقى معظم المهاجرين من بلدان المشرق العربي ضمن المنطقة العربية، أكثر من 77 في المائة منهم يتجهون إلى بلدان عربية، 41 في المائة منهم في بلدان أخرى

الجدول 11. اللاجئون السوريون والذين هم في وضع لجوء (باستثناء المتقدمين بطلب لجوء) من الذين استفادوا من مساعدة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حسب بلد المقصد، من عام 2013 حتى أواسط عام 2014

بلد المنشأ	عدد الأشخاص بداية عام 2013	عدد الأشخاص أواسط عام 2013	عدد الأشخاص أواخر عام 2013	عدد الأشخاص أواسط عام 2014
الأردن	238,798	512,447	585,304	605,157
تركيا	248,466	490,034	585,601	798,046
العراق	63,586	152,436	212,809	220,210
لبنان	126,939	571,055	851,284	1,111,076
ليبيا	3,794	..	16,796	16,796
مصر	12,836	69,207	131,659	138,101
المجموع	694,419	1,795,179	2,383,453	2,889,386

المصدر: UNHCR, n.d. (الجدول 4).

من المشرق العربي، لا سيما في الأردن ولبنان. ويعيش حوالى 3 ملايين فلسطيني في الأردن ولبنان. وتسجل هذه البلدان أعداداً كبيرة من النازحين (من الجمهورية العربية السورية، وفلسطين، والعراق) أو المهاجرين للعمل إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي. وبعد أن كانت الجمهورية العربية السورية بلد المقصد الثالث، باتت من بلدان المنشأ لعدد كبير من اللاجئين.

وإذا ما استُثنيت أعداد اللاجئين من الجمهورية العربية السورية، يتبين أن الأردن ضم في عام 2013 أكبر عدد من المهاجرين من بلدان المشرق العربي (2,851,752، أي حوالى 25 في المائة من المغتربين في المنطقة)؛ وتحل المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية 1,783,911 شخصاً (أي 16 في المائة من المغتربين)، حوالى 1.3 مليون منهم من المصريين. أما سائر المهاجرين فيتوزّعون بين الولايات المتحدة الأمريكية (676,085، أي حوالى 6 في المائة من مجموع المغتربين)، وباقي أنحاء العالم (17 في المائة من المجموع) (الشكل 25)[44].

وتتسبّب الأزمة التي تعصف بالجمهورية العربية السورية بتهجير ونزوح الملايين. وإزاء تسارع التطوّرات والتغيّرات وضخامتها، بات من الصعب إصدار إحصاءات دقيقة وشاملة في حينها. وتُستخدم إحصاءات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أنظمة جمع البيانات الإلكترونية، لاستكمال بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحسين نوعية التحليل وتكوين أقرب صورة ممكنة إلى واقع تحركات السكان داخل المنطقة الفرعية (الجدول 11).

وبين اندلاع الأزمة ومنتصف عام 2014، أفادت تقارير المكاتب التابعة للمفوضية بنزوح 2,889,386 لاجئاً من الجمهورية العربية السورية (14 في المائة من عدد سكان البلد في بداية النزاع). وفي منتصف عام 2014، تخطى عدد اللاجئين من الجمهورية العربية السورية عدد اللاجئين من أفغانستان حسب أرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[45]، وقد اتجه معظمهم إلى البلدان المجاورة، لا سيما الأردن وتركيا والعراق ولبنان. وانخفض عدد المهاجرين من بلدان المشرق العربي في الفترة 1990-2010. ففي الفترة 1990-1995، بلغ عدد هؤلاء المهاجرين 1,000,949 مهاجراً ثم انخفض إلى 668,179 مهاجراً في الفترة 2005-2010. وقد اتجه العدد الأكبر من المهاجرين إلى الإمارات العربية المتحدة، والأردن، والمملكة العربية

الشكل 26. نسبة المهاجرات من بلدان المشرق العربي، 1990-2013

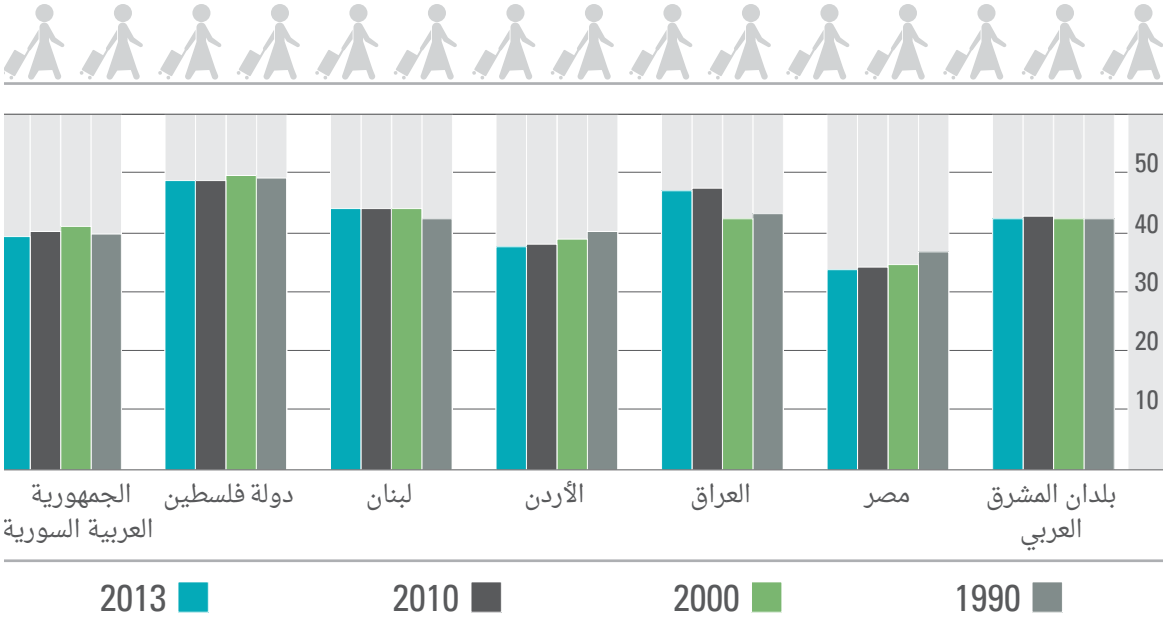

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).
ملاحظة: نظراً إلى النقص في البيانات، لا تعبّر الأرقام عن العدد الكامل للاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ عام 2011.

السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. وكانت الإمارات العربية المتحدة البلد الوحيد الذي شهد زيادة، ولو متفاوتة، في عدد المهاجرين الوافدين، من 103,861 مهاجراً في الفترة 1990-1995 إلى 256,477 في الفترة 2005-2010. أما حركة الوافدين إلى المملكة العربية السعودية فشهدت تقلباً، إذ تراوحت بين حد أقصى قدره 310,851 شخصاً في الفترة 1990-1995 و15,212 شخصاً في الفترة 2005-2010. وتراجع عدد الوافدين إلى الولايات المتحدة الأمريكية من 277,300 شخصاً في الفترة 1995-2000 إلى 70,247 شخصاً في الفترة 2005-2010[46].

بلغت نسبة الإناث 42.4 في المائة من عدد المهاجرين من بلدان المشرق العربي في عام 2013، وهي نفسها منذ عام 1990. وتسجل دولة فلسطين، بين بلدان المشرق العربي، أعلى نسبة من المهاجرات (48.8 في المائة في عام 2013 أي 1,775,348 مهاجرة)، في دليل على نوع من التوازن الديمغرافي في صفوف المهاجرين منها. وسجلت مصر أدنى نسبة من المهاجرات في عام 2013 (33.7 في المائة من مجموع المهاجرين)، في دليل على حجم هجرة اليد العاملة من الذكور من مصر إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي (الشكل 26)[47].

4. البلدان العربية الأقل نمواً

بلغ عدد المهاجرين من البلدان العربية الأقل نمواً 4,262,201 شخص في عام 2013، أي أكثر من ضعف العدد المسجل في عام 1990، البالغ 2,021,404 مهاجرين. ففي عام 2013، شكل المهاجرون من البلدان العربية الأقل نمواً قرابة 5.4 في المائة من مجموع سكان هذه البلدان، مقابل 4.3 في المائة في عام 1990. وحل الصومال في المرتبة الأولى ضمن هذه المجموعة من حيث عدد المهاجرين منه (1,921,361 مهاجراً)، ومن حيث ارتفاع نسبة المهاجرين إلى عدد السكان (18.3 في المائة). ويحل السودان في المرتبة الثانية من حيث عدد المهاجرين (1,166,600 مهاجراً)، إلا أن هذا العدد لا يمثل أكثر من 3.5 في المائة من مجموع السكان. وفي وجود مهاجرين سودانيين مقيمين في جنوب السودان، بعدد يناهز 407,925 شخصاً، دليل على التعقيدات الناجمة

الجدول 12. أنماط الهجرة من البلدان العربية الأقل نمواً، 1990-2013

المهاجرون الدوليون في فترة نصف السنة[1]				
السنة	عدد المهاجرين الدوليين (للجنسين)	المهاجرون من مجموع عدد السكان (بالنسبة المئوية)	المهاجرات (بالنسبة المئوية)	بلدان وأقاليم المقصد الخمسة الأولى (للجنسين)
جزر القمر				
1990	39,394	9.5	42.1	فرنسا (18,859)، مايوت (10,041)، مدغشقر (7,407)، ليبيا (1,231)، مصر (459)
2000	65,922	12.5	46.3	مايوت (31,977)، فرنسا (20,078)، مدغشقر (6,702)، ليبيا (3,114)، لا ريونيون (1,725)
2010	105,882	15.5	50.5	مايوت (55,465)، فرنسا (34,849)، مدغشقر (5,658)، ليبيا (3,895)، لا ريونيون (2,252)
2013	108,901	14.8	50.6	مايوت (56,791)، فرنسا (36,024)، مدغشقر (5,510)، ليبيا (4,212)، لا ريونيون (2,375)
جيبوتي				
1990	5,638	0.95	44.1	فرنسا (3,050)، إثيوبيا (904)، ليبيا (695)، مصر (259)، الاتحاد الروسي (223)
2000	9,389	1.3	42.3	إثيوبيا (3,530)، فرنسا (3,247)، ليبيا (1,031)، كندا (500)، مصر (310)
2010	12,745	1.5	46.5	فرنسا (6,251)، إثيوبيا (3,094)، ليبيا (1,292)، كندا (574)، مصر (554)
2013	14,085	1.6	46.5	فرنسا (6,462)، إثيوبيا (3,827)، ليبيا (1,397)، كندا (598)، مصر (587)
موريتانيا				
1990	142,578	7	43.8	السنغال (89,862)، مالي (16,942)، فرنسا (11,287)، كوت ديفوار (9,873) نيجيريا (7,572)
2000	120,384	4.4	43.9	السنغال (59,456)، نيجيريا (20,821)، فرنسا (12,017)، كوت ديفوار (10,613) مالي (6,655)
2010	130,996	3.6	42.4	السنغال (41,117)، نيجيريا (30,804)، فرنسا (15,846)، مالي (14,063)، إسبانيا (10,750)
2013	135,803	3.5	42.8	السنغال (40,955)، نيجيريا (34,196)، فرنسا (16,380)، مالي (14,488)، إسبانيا (10,654)
الصومال				
1990	859,047	13.6	46.7	إثيوبيا (616,940)، جيبوتي (101,216)، المملكة المتحدة (51,716)، اليمن (36,771)، كندا (20,280)
2000	1,086,803	14.7	49.3	إثيوبيا (421,942)، كينيا (171,997)، جيبوتي (91,261)، ليبيا (75,738)، اليمن (69,016)
2010	1,602,584	16.6	45.5	إثيوبيا (369,822)، كينيا (351,773)، اليمن (194,405)، المملكة المتحدة (108,149)، الولايات المتحدة الأمريكية (95,101)
2013	1,921,361	18.3	45.6	كينيا (517,666)، إثيوبيا (457,483)، اليمن (219,888)، ليبيا (102,471)، جيبوتي (102,305)

السودان				
1990	446,014	1.7	39.6	المملكة العربية السعودية (172,508)، إثيوبيا (53,857)، الكويت (38,759)، ليبيا (38,630)، الإمارات العربية المتحدة (32,088)
2000	442,569	1.3	38.3	المملكة العربية السعودية (158,189)، الإمارات العربية المتحدة (54,597)، أوغندا (44,337)، الكويت (33,209)، إثيوبيا (19,955)
2010	714,914	2.0	38.5	المملكة العربية السعودية (218,243)، الإمارات العربية المتحدة (144,863)، تشاد (102,486)، الكويت (36,630)، قطر (28,503)
2013	1,158,816	3.1	38.9	جنوب السودان (407,925)، المملكة العربية السعودية (234,564)، الإمارات العربية المتحدة (154,968)، تشاد (107,385)، الكويت (39,693)
اليمن				
1990	528,733	4.5	34.9	المملكة العربية السعودية (339,069)، الكويت (53,769)، الإمارات العربية المتحدة (44,514)، إسرائيل (36,222)[ب]، قطر (12,544)
2000	551,173	3.1	34.0	المملكة العربية السعودية (310,924)، الإمارات العربية المتحدة (72,861)، الكويت (44,318)، إسرائيل (36,041)، الولايات المتحدة الأمريكية (20,702)
2010	863,110	3.8	33.9	المملكة العربية السعودية (428,961)، الإمارات العربية المتحدة (188,315)، الولايات المتحدة الأمريكية (48,373)، الكويت (47,616)، قطر (37,053)
2013	923,235	3.8	33.4	المملكة العربية السعودية (461,042)، الإمارات العربية المتحدة (201,451)، الكويت (51,598)، الولايات المتحدة الأمريكية (50,126)، قطر (40,737)

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).

أ/ نظراً إلى اختلاف التعريف، قد يكون بعض الذين حُسبوا في عداد المهاجرين في الحقيقة مواطنين من رعايا بلدان المقصد، وقد عادوا إلى بلدانهم.

ب/ السكان اليهود في البلدان العربية الذين هاجروا إلى إسرائيل بعد قيامها.

عن تقسيم السودان، بعد استقلال جنوب السودان في عام 2011. وتسجل جزر القمر أيضاً نسبة مرتفعة من المهاجرين (14.8 في المائة)، ولو بعدد مطلق قليل نسبياً لا يتجاوز 108,901 مهاجر (الجدول 12).

ويتوزع المهاجرون من البلدان الأقل نمواً بين البلدان العربية وأفريقيا جنوب الصحراء والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويقيم أكثر من 86 في المائة من المهاجرين من البلدان العربية الأقل نمواً في مناطق هي أيضاً من الأقل نمواً.

وتستقبل بلدان عربية، ولا سيما المملكة العربية السعودية (722,314 مهاجراً، أي 17 في المائة) والإمارات العربية المتحدة، وكذلك ليبيا واليمن، 45 في المائة من المهاجرين من البلدان العربية الأقل نمواً. ويوجد عدد كبير من المهاجرين من هذه المجموعة أيضاً في كينيا (523,513) وإثيوبيا (483,096) في أفريقيا جنوب الصحراء. وتعكس هذه الأرقام الهجرة القسرية (هجرة الصوماليين إلى كينيا مثلاً) والهجرة لأغراض العمل (الهجرة إلى المملكة العربية السعودية) (الشكل 27)[48].

ويتضح من تطوّرات حركة الهجرة أن أعداد المهاجرين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، وتشاد وكينيا تتزايد، في حين تتراجع إلى مناطق أخرى. وتُعتبر الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية واليمن بلدان المقصد العربية الأولى التي يقصدها المهاجرون من البلدان الأقل نمواً. فأعداد المهاجرين إلى الإمارات العربية المتحدة ازدادت من 37,886 مهاجراً في الفترة 2000-2005 إلى 162,693 مهاجراً في الفترة 2005-2010. أما أعداد المهاجرين إلى المملكة العربية السعودية

الشكل 27. وجهة المهاجرين من البلدان العربية الأقل نمواً، 2013

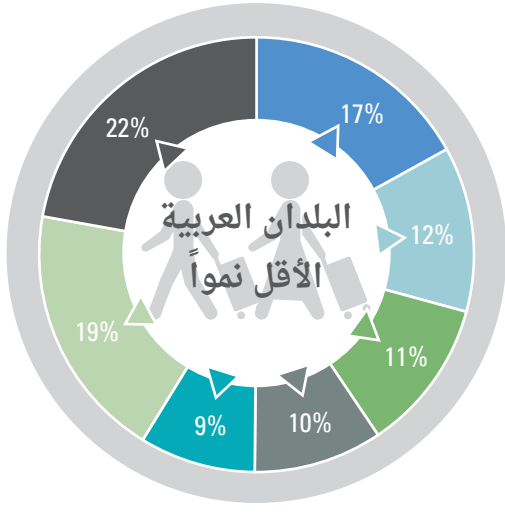

المملكة العربية السعودية 722,314
جنوب السودان 407,925
كينيا 523,513
الإمارات العربية المتحدة 368,088
إثيوبيا 483,096
البلدان العربية الأخرى 812,039
سائر بلدان العالم 945,226

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).

فسجلت ارتفاعاً مطرداً في الفترة 2000-2005 (126,650)، وانخفضت في الفترة 2005-2010. ويأتي القسم الأكبر من هؤلاء المهاجرين من السودان. كما أن الأعداد الكبيرة والمتزايدة الوافدة إلى تشاد (61,431 شخصاً في الفترة 2005-2010) تدل على توافد المهاجرين بأعداد كبيرة من السودان. وفي المقابل، تراجعت أعداد المهاجرين إلى إثيوبيا والسودان بشدة منذ عام 2000[49].

وشكلت نسبة الإناث 41.2 في المائة من مجموع المهاجرين من البلدان العربية الأقل نمواً في عام 2013، مسجلة تراجعاً منذ عام 1990 (41.8 في المائة من مجموع المهاجرين)، وسجّل أعلى مستوياتها في جزر القمر في عام 2013 (50.6 في المائة) وأدناها في اليمن (33.4 في المائة). وقد سجلت جزر القمر وجيبوتي أعلى زيادة في نسبة المهاجرات إذ ارتفعت من 42.1 في المائة في عام 1990 إلى 50.6 في المائة في عام 2013، بينما ارتفعت هذه النسبة بقدر أقل في جيبوتي من 44.5 في المائة إلى 46.5 في المائة. أما في سائر البلدان العربية الأقل نمواً، فسجلت نسبة هجرة الإناث تراجعاً أو تغيّراً بسيطاً خلال الفترة موضوع الدراسة (الشكل 28)[50].

الشكل 28. نسبة المهاجرات من البلدان العربية الأقل نمواً، 1990-2013

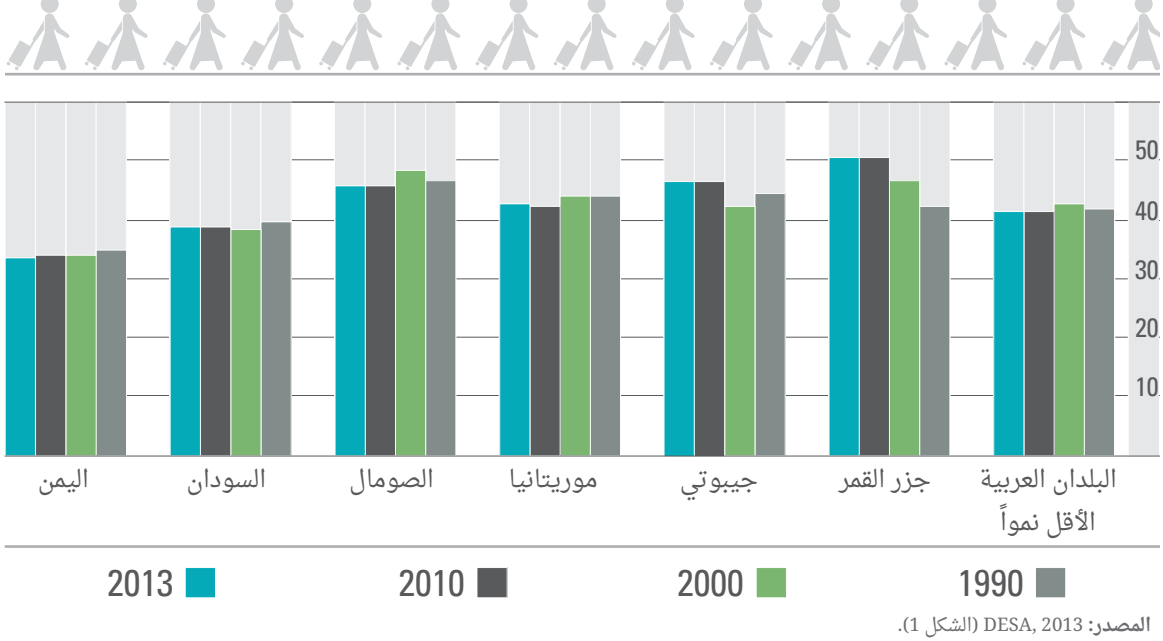

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).

دال- حركة التحويلات المالية من المنطقة العربية وإليها

يرافق حركة الهجرة من البلدان العربية وإليها وارتفاع نسبة العمال المهاجرين تحويلات مالية كبيرة. وهذه التحويلات الخاصة هي من المصادر الهامة للأموال الواردة من الخارج إلى العديد من البلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل داخل المنطقة وخارجها، ومن المصادر الرئيسية لدخل أسر المهاجرين والمجتمعات. وقد بلغت قيمة التحويلات المالية المسجلة الخارجة من البلدان العربية 74.1 مليار دولار أمريكي في عام 2012، القسم الأكبر من بلدان مجلس التعاون الخليجي، أي 15.7 في المائة من مجموع التحويلات المالية في مختلف أنحاء العالم (الشكل 29). وتلقت المنطقة العربية في عام 2014 تحويلات مالية كبيرة، تجاوزت 50.5 مليار دولار.

وفي الوقت الحالي تفوق قيمة هذه التحويلات بأربع مرات المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة إلى البلدان العربية، كما تفوق بكثير قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في معظم البلدان النامية والبلدان ذات الدخل المتوسط في المنطقة العربية[51]، ما يجعل من التحويلات المالية المرتبطة بالهجرة عاملاً حاسماً في التغيّرات الاقتصادية والاجتماعية ومصدراً للدخل بالعملات الأجنبية. وقد أظهر تحليل أجراه البنك الدولي أن هذه التحويلات أقل عرضة للتقلبات من تدفقات المساعدات الرسمية[52]. ومن المتوقع أن يكون لهذا النوع من التحويلات المالية مفعول متزايد في المستقبل باعتبارها مكوّناً ثابتاً لواردات الحساب الجاري، يساهم في تثبيت ميزان المدفوعات وتخفيف حدة التقلبات.

ويعوق ارتفاع كلفة تحويل الأموال تحقيق الفائدة القصوى من توظيف المبالغ المحوّلة في الجهود التنموية. وتتضمن الوثيقة الختامية الصادرة عن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة العديد من الغايات المرتبطة بالهجرة، بما في ذلك الغاية المعنية بخفض كلفة التحويلات المالية من المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة وإزالة ممرات التحويلات التي تتجاوز كلفتها 5 في المائة بحلول عام 2030.

غير أن الصلة بين التحويلات المالية والتنمية معقدة ومحفوفة بمخاطر الإفراط في الاعتماد على هذه التحويلات. فهي شريان حيوي لاقتصادات بعض البلدان الصغيرة، ويؤدي الاعتماد المفرط عليها إلى تعريض هذه البلدان لتداعيات أي صدمة قد تشهدها البلدان المرسلة. وقد نبه الأمين العام للأمم المتحدة من الهجرة الدولية «إذ يمكن بسهولة أن تظهر في صورة بديل للسياسات الإنمائية السليمة، ويمكن للبلدان أن تصبح معتمدة على حركة التحويلات المالية عوضاً عن إنتاج اقتصادات دينامية قد تقدم مع الوقت بدائل مجدية للهجرة»[53].

1. التحويلات المالية من المنطقة العربية

يظهر الاتجاه العام زيادة كبيرة في حجم التحويلات المالية، ولا سيما من بلدان مجلس التعاون الخليجي. ففي عام 2012، حوّل المهاجرون المقيمون في البلدان العربية أكثر من 74.1 مليار دولار وقد حلت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بين بلدان العالم (29.5 مليار دولار) والإمارات العربية المتحدة في المرتبة السادسة (20.3 مليار دولار) من حيث التحويلات المالية الخارجة.

وفي عام 2012، كانت البلدان العربية وجهة 29 في المائة من التحويلات المالية الخارجة من بلدان عربية، أي ما يوازي 24.1 مليار دولار، بلغت حصة مصر منها 16.6 مليار دولار. وكانت ستة بلدان آسيوية (باكستان، وبنغلاديش، وسري لانكا، والفلبين، ونيبال، والهند) وجهة لتحويلات مالية بقيمة 54 مليار دولار، بلغت حصة الهند منها 32.8 مليار دولار. وكان نصيب البلدان المتلقية السبعة الأولى في العالم (الهند، ومصر، وباكستان، والفلبين، وبنغلاديش، وسري لانكا، والأردن) 63 مليار دولار، أي 79 في المائة من مجموع التحويلات المالية من المنطقة (الشكل 30).

(أ) بلدان مجلس التعاون الخليجي

بلغ مجموع التحويلات المالية من بلدان مجلس التعاون الخليجي 66.4 مليار دولار (باستثناء الإمارات العربية المتحدة) في عام 2012، مع الإشارة إلى أن

المملكة العربية السعودية أرسلت القدر الأكبر من التحويلات المالية (29.5 مليار دولار)، تليها الكويت (15.9 مليار دولار) ثم قطر (10.8 مليار دولار). وقد أُرسل 20.1 في المائة من تحويلات المهاجرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى بلدان عربية أخرى. وكانت الهند أكبر البلدان المتلقية للتحويلات المالية من بلدان مجلس التعاون الخليجي، إذ ورد إليها 32.7 مليار دولار، تليها مصر التي تلقت 9.9

الجدول 13. التحويلات الخارجة حسب البلدان، 2008-2012

البلد	التحويلات الخارجة (بملايين الدولارات)				
	2008	2009	2010	2011	2012
بلدان مجلس التعاون الخليجي					
الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	..	20,347
البحرين	1,774	1,391	1,642	2,050	2,074
عمان	5,181	5,316	5,704	7,215	8,086
قطر	..	..	..	10,445	10,842
الكويت	10,323	11,749	12,126	13,423	15,935
المملكة العربية السعودية	21,696	26,470	27,069	28,475	29,493
بلدان المشرق العربي					
الأردن	472	502	495	439	460
الجمهورية العربية السورية	210	211	530	..	..
العراق	31	27	48	78	548
دولة فلسطين	9	8	19	52	50
لبنان	4,366	5,749	4,390	4,227	4,208
مصر	241	255	305	293	293
بلدان المغرب العربي					
تونس	16	13	13	19	18
الجزائر	27	46	28	71	41
ليبيا	964	1,361	1,609	650	1,971
المغرب	54	60	62	71	64
البلدان العربية الأقل نمواً					
جزر القمر	..	..	..	..	..
جيبوتي	5	6	12	13	12
السودان	2	0	1	2	8
الصومال	..	..	..	..	..
موريتانيا	..	..	..	..	..
اليمن	337	337	338	333	338

المصدر: بيانات التحويلات السنوية من البنك الدولي، حتى نيسان/أبريل 2014.
ملاحظات: أضيفت بيانات الإمارات العربية المتحدة من تقديرات البنك الدولي للتحويلات الثنائية لعام 2013 لغرض استكمال الجدول.
".." تعني أن البيانات غير متاحة.

مليار دولار، ثم باكستان (6.8 مليار دولار)، والفلبين (5.3 مليار دولار)، وبنغلاديش (3.6 مليار دولار) وسري لانكا (3.2 مليار دولار) (الشكل 31). وكان نمط التحويلات المالية نفسه في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي باستثناء قطر، حيث أرسل القسم الأكبر من تحويلات المهاجرين إلى نيبال. وتؤمّن التحويلات المالية الواردة بمعظمها من بلدان الخليج أكبر مصدر للدخل بالعملات الأجنبية في باكستان. وتشكل التحويلات المالية في مقاطعة كيرالا الهندية 22 في المائة من الدخل[54].

الشكل 29. التحويلات الخارجة من المنطقة العربية ومجموعات البلدان، 1970-2012 (بمليارات الدولارات)

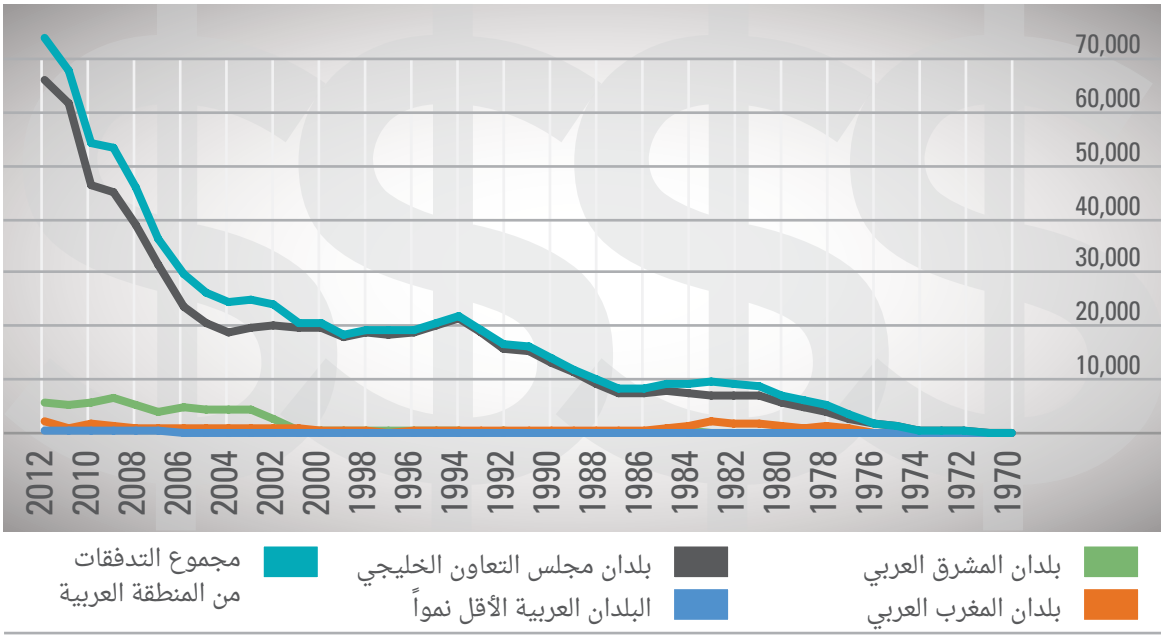

المصدر: بيانات التحويلات السنوية من البنك الدولي، حتى نيسان/أبريل 2014.

الشكل 30. البلدان المتلقية للتحويلات من البلدان العربية، 2012 (بمليارات الدولارات)

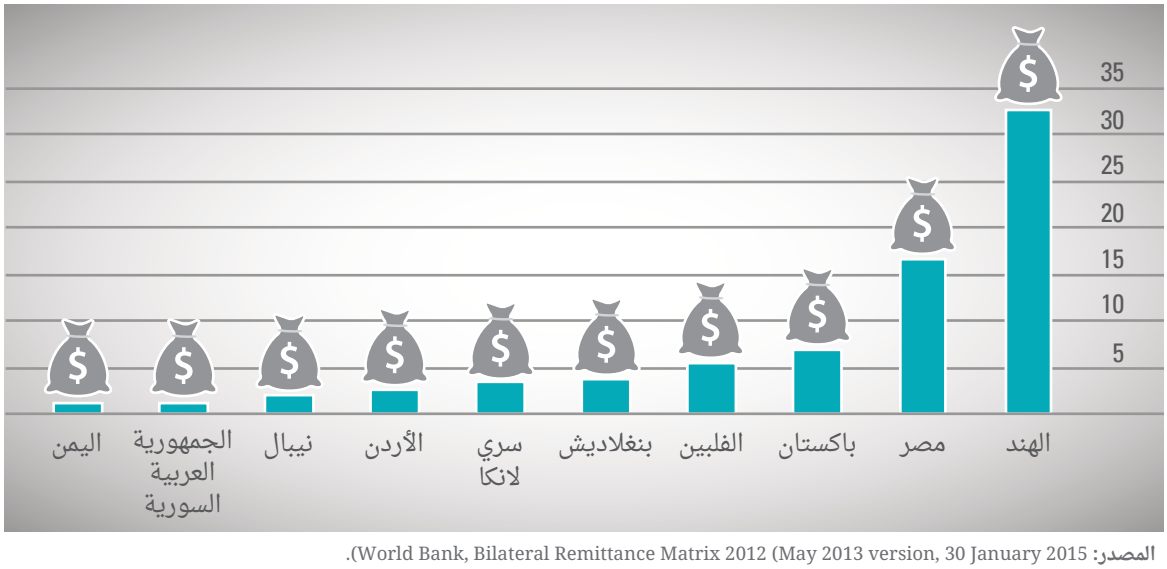

المصدر: World Bank, Bilateral Remittance Matrix 2012 (May 2013 version, 30 January 2015).

الشكل 31. البلدان المتلقية للتحويلات من بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2012 (بمليارات الدولارات)

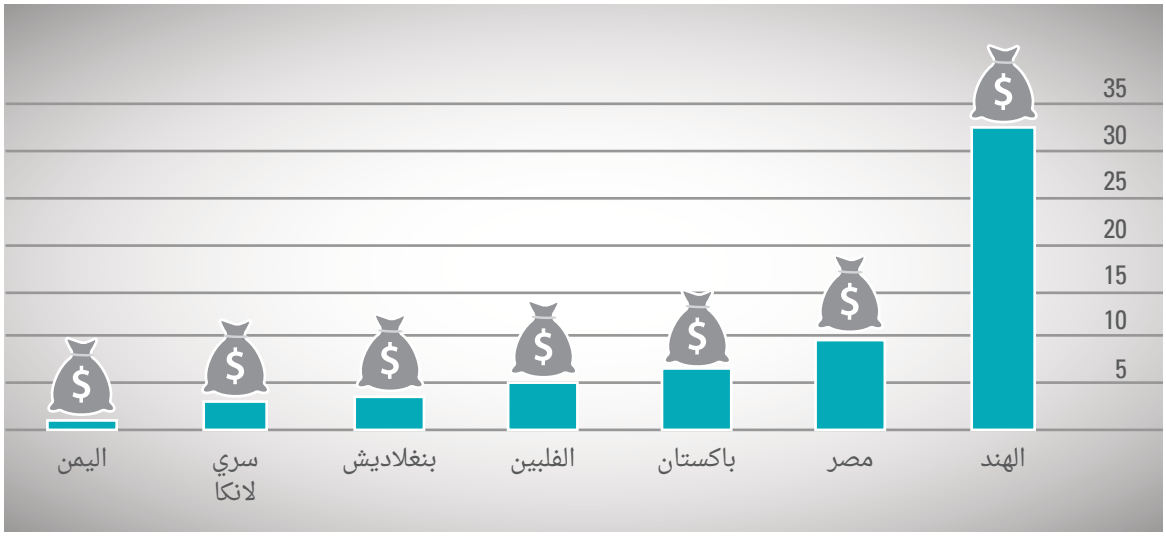

المصدر: World Bank, Bilateral Remittance Matrix 2012 (الشكل 30).

(ب) بلدان المغرب العربي

لا تبلغ التحويلات المالية من بلدان المغرب العربي مقدار ما تبلغه من مجموعات البلدان الأخرى في المنطقة العربية. لكن اتجاهات هذه التحويلات تبقى غير واضحة إذ تخضع للأحداث التي تشهدها ليبيا، المصدر الرئيسي للتحويلات. وقد ترافق اندلاع الانتفاضات في عام 2011 مع نزوح أعداد كبيرة من القوى العاملة من البلد، وتراجع حاد في حجم التحويلات المالية، تبعه انتعاش في عام 2012. وتفيد البيانات القليلة المتوفرة عن التحويلات المالية من بلدان المغرب العربي أن القسم الأكبر منها (أكثر من 98 في المائة) يتجه إلى البلدان العربية، لا سيما مصر التي حصلت في عام 2012 على أكثر من ملياري دولار من المهاجرين في ليبيا وحدها[55].

الشكل 32. البلدان المتلقية للتحويلات من بلدان المشرق العربي، 2012 (بمليارات الدولارات)

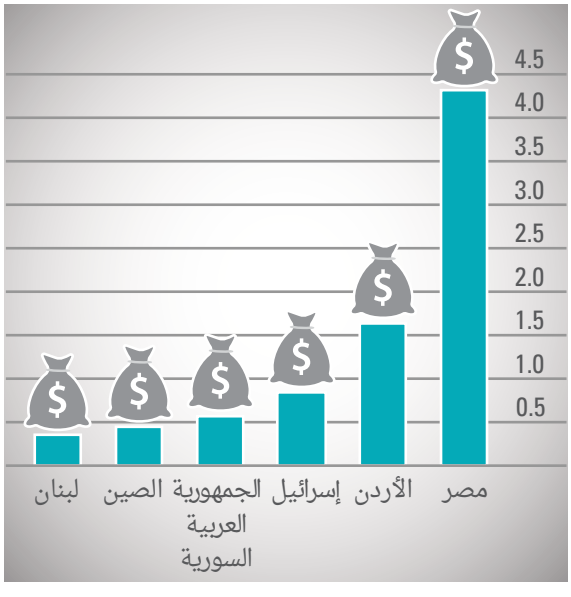

المصدر: World Bank, Bilateral Remittance Matrix 2012 (الشكل 30).

(ج) بلدان المشرق العربي

تشهد التحويلات المالية من بلدان المشرق العربي ارتفاعاً منذ عام 2001، تتخلله فترات ذروة وهبوط. وقد أصاب التحويلات ركود في الفترة 2002-2007 تلاه انتعاش ملحوظ في الفترة 2007-2009، ثم انخفاض في الفترة 2009-2011. وأرسل المهاجرون في هذه البلدان في عام 2012، إلى البلدان المتلقية الستة الأولى، ما مقداره 5.6 مليار دولار من التحويلات المالية، أي حوالى 10 في المائة من مجموع التحويلات من المنطقة العربية. وكانت مساهمة المهاجرين في لبنان في التحويلات المالية الخارجة من بلدان المشرق العربي هي الأكبر وقد بلغت 4.2 مليار دولار (أي 75.7 في المائة من المجموع).

تفوق نسبة التحويلات المالية المرسلة من المهاجرين في بلدان المشرق العربي إلى بلدان عربية نسبة التحويلات المالية المرسلة من المهاجرين في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي عام 2012، كانت نسبة 73.5 في المائة من مجموع التحويلات المالية من بلدان المشرق العربي، ولا سيما من المهاجرين في العراق، والأردن ودولة فلسطين، من نصيب بلدان عربية أخرى. وشكلت مصر الوجهة الرئيسية للتحويلات المالية من بلدان المشرق العربي إذ استحوذت على 4.3 مليار دولار، تلاها الأردن (1.6 مليار دولار) وإسرائيل (0.8 مليار دولار) (الشكل 32)، حيث يُرجح أن يكون المواطنون العرب هم الذين يتلقون هذه التحويلات[56]. وصحيح أن التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون في مصر محدودة، إلا أنها موجهة إلى عدد كبير من البلدان بما في ذلك بلدان عربية، وأوروبية، وأفريقية وبلدان في جنوب شرق آسيا.

(د) البلدان العربية الأقل نمواً

تظهر البيانات الخاصة بالتحويلات المالية الثنائية أن حوالى 42 في المائة من التحويلات الواردة من البلدان العربية الأقل نمواً تصل إلى بلدان عربية أخرى، لا سيما مصر والسودان. إلا أن أعلى نسبة على الإطلاق من التحويلات المالية من البلدان العربية الأقل نمواً تخرج من السودان إلى نيجيريا (418 مليون دولار)، كما تسجل مستويات مرتفعة من التحويلات المالية من البلدان العربية الأقل نمواً إلى بلدان أفريقية أخرى مثل السنغال (94 مليون دولار مصدرها موريتانيا) وإثيوبيا (72 مليون دولار، من جيبوتي والسودان).

2. التحويلات المالية الواردة إلى المنطقة العربية

تشكل التحويلات المالية الواردة مصدراً هاماً من مصادر الدخل في البلدان العربية، وهي في تزايد مستمر، ولا سيما منذ عام 2000. وأفادت التقديرات لعام 2014 بأن البلدان العربية تلقت تحويلات بلغت قيمتها الإجمالية 50.5 مليار دولار، أي ما نسبته 8.7 في المائة من مجموع التحويلات المالية الواردة إلى مختلف بلدان العالم (الشكل 33). وحلّت مصر في المرتبة السابعة بين بلدان العالم من حيث حجم التحويلات الواردة إليها، تلاها لبنان والمغرب

الشكل 33. مجموع التحويلات الواردة إلى المنطقة العربية ومجموعات البلدان، 1970-2014 (بمليارات الدولارات)

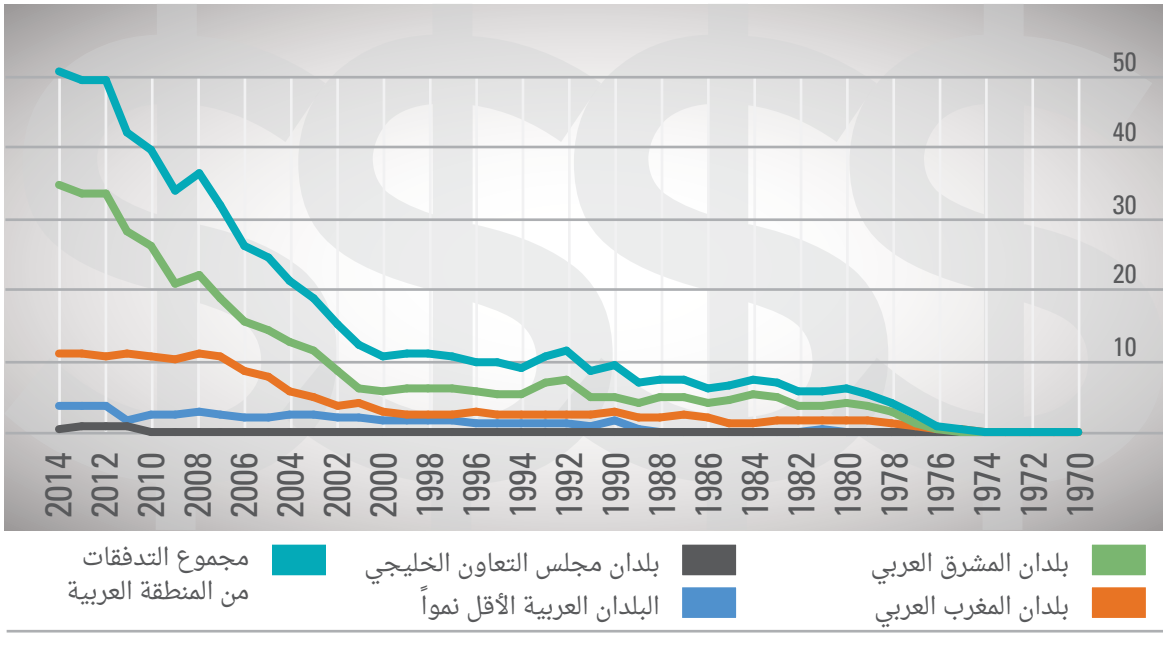

المصدر: بيانات التحويلات السنوية من البنك الدولي، حتى تشرين الأول/أكتوبر 2014.

في المرتبتين 18 و21 على التوالي[57]. وتتضح أهمية هذه التحويلات عند حساب نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي، إذ شكلت 17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان لعام 2013، و10.8 في المائة في الأردن، و9.3 في المائة في اليمن، و9 في المائة في جزر القمر. أما في مصر والمغرب، فقد بلغت حصة التحويلات المالية من الناتج المحلي الإجمالي 6.6 في المائة[58].

وفي عام 2012، كانت نسبة 49 في المائة من مجموع التحويلات المالية الواردة إلى البلدان العربية (24.1

الجدول 14. التحويلات الواردة حسب البلدان، 2008-2014

البلد	التحويلات الواردة (بملايين الدولارات)						
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
بلدان مجلس التعاون الخليجي							
الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	..	..	..	..
البحرين	..	..	..	..	..	..	..
عمان	39	39	39	39	39	39	39
قطر	..	..	..	574	803	574	346
الكويت	..	..	5	6	3	4	4
المملكة العربية السعودية	216	214	236	244	246	269	269
بلدان المشرق العربي							
الأردن	3,510	3,465	3,517	3,368	3,490	3,643	3,754
الجمهورية العربية السورية	1,325	1,350	1,623	1,623	1,623	1,623	1,664
دولة فلسطين	1,214	1,198	1,509	1,666	2,060	2,520	3,344
العراق	71	152	177	223	271	271	317
لبنان	7,181	7,558	6,914	6,913	6,918	7,551	7,674
مصر	8,694	7,150	12,453	14,324	19,236	17,833	18,000
بلدان المغرب العربي							
تونس	1,977	1,964	2,063	2,004			2,362
الجزائر	2,202	2,059	2,044	1,942			2,063
ليبيا	..	..	..	..			..
المغرب	6,894	6,269	6,423	7,256			6,819
البلدان العربية الأقل نمواً							
جزر القمر	27	34	38	48	56	59	70
جيبوتي	30	32	33	32	33	33	34
السودان	..	..	..	..	..	..	..
الصومال	..	..	..	..	..	..	..
موريتانيا	1,591	1,394	1,100	442	401	424	429
اليمن	1,411	1,160	1,526	1,404	3,351	3,343	3,343

المصدر: بيانات التحويلات السنوية من البنك الدولي، حتى تشرين الأول/أكتوبر 2014.
ملاحظة: "..." تعني أن البيانات غير متاحة.

مليار دولار) من المهاجرين في بلدان عربية أخرى، على رأسها المملكة العربية السعودية التي كانت مصدراً لتحويلات بقيمة 9.1 مليار دولار، أي ضعف التحويلات المالية الواردة من فرنسا (5.1 مليار دولار) التي تحل في المرتبة الثانية. كما يحل الأردن، ودولة فلسطين، والكويت، وليبيا في طليعة البلدان المرسلة.

(أ) بلدان مجلس التعاون الخليجي

تراجع مجموع التحويلات المالية الواردة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي من 886 مليون دولار في عام 2013 إلى 658 مليون دولار في عام 2014. وقد تلقّت قطر أعلى قيمة من التحويلات في هذا العام (346 مليون دولار)، تلتها المملكة العربية السعودية (269 مليون دولار) (الجدول 14). وبلغت قيمة هذه التحويلات نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المجلس في عام 2013، أقصاها في قطر عند 0.3 في المائة[59].

(ب) بلدان المغرب العربي

تلقت بلدان المغرب العربي في عام 2014 تحويلات مالية بقيمة 11.2 مليار دولار، كان نصيب المغرب منها 6.8 مليار دولار، ونصيب تونس 2.4 مليار دولار، ونصيب الجزائر 2.1 مليار دولار (الجدول 14). وفي عام 2012، تجاوزت قيمة التحويلات المالية التي أرسلها المهاجرون من فرنسا (4.4 مليار دولار) ضعف قيمة ما أرسلوه من ليبيا (1.8 مليار دولار)، وألمانيا (1.5 مليار دولار). لكن حالة التقشف والبطالة في أوروبا يُحتمل أن تؤدي إلى تقليص حجم التحويلات المالية الواردة إلى تونس والجزائر والمغرب لبعض الوقت.

(ج) بلدان المشرق العربي

تتلقى بلدان المشرق العربي أعلى قيمة للتحويلات المالية مقارنة بمجموعات البلدان الأخرى التي تكوّن المنطقة العربية. ففي عام 2014، بلغت القيمة التقديرية للتحويلات الواردة إلى تلك البلدان 34.8 مليار دولار. ويظهر الشكل 33 أن التحويلات الواردة إلى بلدان المشرق العربي سجلت ارتفاعاً مفاجئاً في عام 2002، مردّه إلى أن البيانات المتوفرة عن التحويلات الواردة إلى لبنان تقتصر على هذا العام. وقد سجلت التحويلات المالية حركة ارتفاع منتظم منذ عام 2002، باستثناء حالتين، إذ شهدت تراجعاً حاداً بنسبة 5 في المائة في عام 2009 بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، وتراجعاً طفيفاً في عام 2013.

الشكل 34. البلدان المتلقية للتحويلات في المنطقة العربية، 2014 (بمليارات الدولارات)

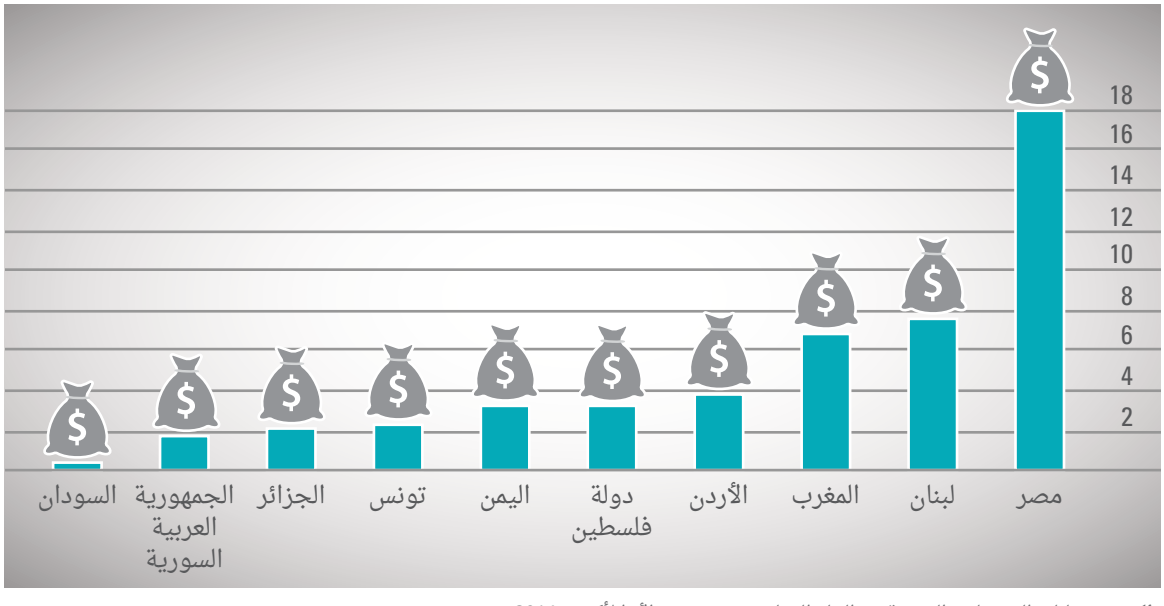

المصدر: بيانات التحويلات السنوية من البنك الدولي، حتى تشرين الأول/أكتوبر 2014.

وتلقت مصر أكبر حصة من التحويلات المالية في عام 2014 (18 مليار دولار)، يليها لبنان (7.7 مليار دولار) والأردن (3.8 مليار دولار). ولا تزال أسباب هذا الارتفاع الكبير في التحويلات الواردة إلى مصر بعد عام 2011 غير واضحة، قد يكون مرد بعضها إلى المساعدات المالية التي أرسلها المصريون من الخارج إلى الأسر التي تعرضت لضائقة خلال الانتفاضات[60]. أما التحويلات الواردة إلى العراق، فبقيت محدودة نسبياً، ربما لأن معظم العراقيين في الخارج لاجئون يعيشون ظروفاً صعبة (الجدول 14).

والقسم الأكبر من التحويلات الواردة إلى بلدان المشرق العربي هو من بلدان مجلس التعاون الخليجي، والأردن، وليبيا، والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي عام 2012، كانت المملكة العربية السعودية المصدر الأول للتحويلات الواردة إلى بلدان المشرق العربي (7.5 مليار دولار) يليها الأردن (4.5 مليار دولار). وهذه الأرقام تتطابق مع ترتيب بلدان المقصد للمهاجرين من بلدان المشرق العربي.

(د) البلدان العربية الأقل نمواً

تلقت البلدان الأقل نمواً تحويلات مالية بقيمة إجمالية قدرها 3.9 مليار دولار في عام 2014. وكما هو مبين في الشكل 33، اتخذت حركة التحويلات الواردة إلى تلك البلدان منحى تصاعدياً، تخللته بعض التقلّبات، منذ عام 1976. ويحل اليمن في المرتبة الأولى بين البلدان الأقل نمواً من حيث التحويلات الواردة، إذ تلقى 3.3 مليار دولار في عام 2014 (الجدول 14). وكانت المملكة العربية السعودية المصدر الأول للتحويلات الواردة إلى هذه البلدان (1.6 مليار دولار في عام 2012)، تليها الولايات المتحدة الأمريكية (177 مليون دولار)، والإمارات العربية المتحدة (160 مليون دولار)، وأوغندا (149 مليون دولار).

هاء- الهجرة من فئات اجتماعية وديمغرافية معيّنة

من المجدي الاستناد إلى ما يتوفر من بيانات لدراسة أنماط هجرة فئات سكانيّة محددة مثل الطلاب، وأفراد الأسر، والنساء، والشباب، والمهاجرين من ذوي المهارات والمهارات العالية، وما تتعرض له من مخاطر. ومن الأهمية في هذا السياق تناول العلاقة بين الهجرة، والتعليم، واكتساب المهارات، في زمن تضخم أعداد الشباب الذي يعيد تكوين التركيبة الديمغرافية للمجتمعات العربية. كما إن لمّ شمل الأسر هو من دوافع هجرة النساء.

1. هجرة الطلاب

(أ) الهجرة إلى المنطقة العربية

كانت المنطقة العربية دائماً مركزاً يستقطب الطلاب من مختلف بلدان العالم، يتيح للشباب فرصاً تعليمية غير متوفرة في بلدانهم. ففي النصف الثاني من القرن العشرين، شكلت جامعات مثل الجامعة الأمريكية في القاهرة، وجامعة الأزهر في مصر، والجامعة الأمريكية في بيروت، فضلاً عن جامعة الأخوين في المغرب وجهة من الدرجة الأولى للطلاب الأجانب الراغبين في متابعة دراستهم.

وفي عام 2010 (وهو العام الذي تتوفر حوله البيانات بشكل شبه كامل)، كان 219,389 طالباً من الذين يتابعون دراستهم في غير بلدانهم في المنطقة العربية[61]، 20.5 في المائة منهم تقريباً من داخل المنطقة العربية. ومن أكثر الوجهات استقطاباً للطلاب في عام 2010، مصر (49,011 طالباً)، والإمارات العربية المتحدة (34,000 طالب)، ولبنان (30,436 طالباً)، والأردن (27,437 طالباً)، والمملكة العربية السعودية (26,871 طالباً)[62]. وبحلول عام 2012، شهدت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية زيادة كبيرة في عدد الطلاب الوافدين إلى 54,162 و46,566 طالباً على التوالي (الجدول 15).

وقد يكون في هذه الأعداد مؤشر على الآثار الإيجابية للإصلاحات الجذرية التي خضعت لها أنظمة التعليم العالمي في بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال الأعوام الأخيرة الماضية. فقد عملت بلدان مثل الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والمملكة العربية السعودية، على تعزيز مؤسسات التعليم العالي، فأسست الجامعات الوطنية وطورتها كجامعة الملك عبد االله للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية (تأسست في عام

الجدول 15. الطلاب الوافدون إلى بلدان عربية مختارة من الذين يتابعون دراستهم خارج بلدانهم

البلد	مجموع الطلاب الوافدين إلى بلدان عربية مختارة، من الجنسين						
	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الأردن	21,509	22,541	26,637	27,683	27,437	25,072	27,931
الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	..	34,000	48,653	54,162
البحرين	672	..	..	..	8,591	6,633	2,648
تونس	..	..	2,480	2,404	2,203	2,032	1,901
الجزائر	5,863	5,709	..	6,067	6,544	6,529	..
عمان	210	165	1,387	1,438	1,787	2,108	..
قطر	..	..	4,544	4,798	5,418	6,188	7,154
لبنان	17,199	22,674	..	..	30,436	33,178	27,230
مصر	33,563	35,031	..	..	49,011	..	..
المغرب	6,049	7,029	7,598	7,921	8,604	..	..
المملكة العربية السعودية	13,687	17,716	18,725	19,906	26,871	34,922	46,566
اليمن	..	6,423	..	..	..	11,393	..

المصدر: UNESCO, Global Education Digest 2012. Opportunities Lost: The Impact of Grade Repetition and Early School Leaving) (Montreal, 2012.

الشكل 35. عدد الطلاب المهاجرين من البلدان العربية العشرة الأولى للدارسة في الخارج، 2010

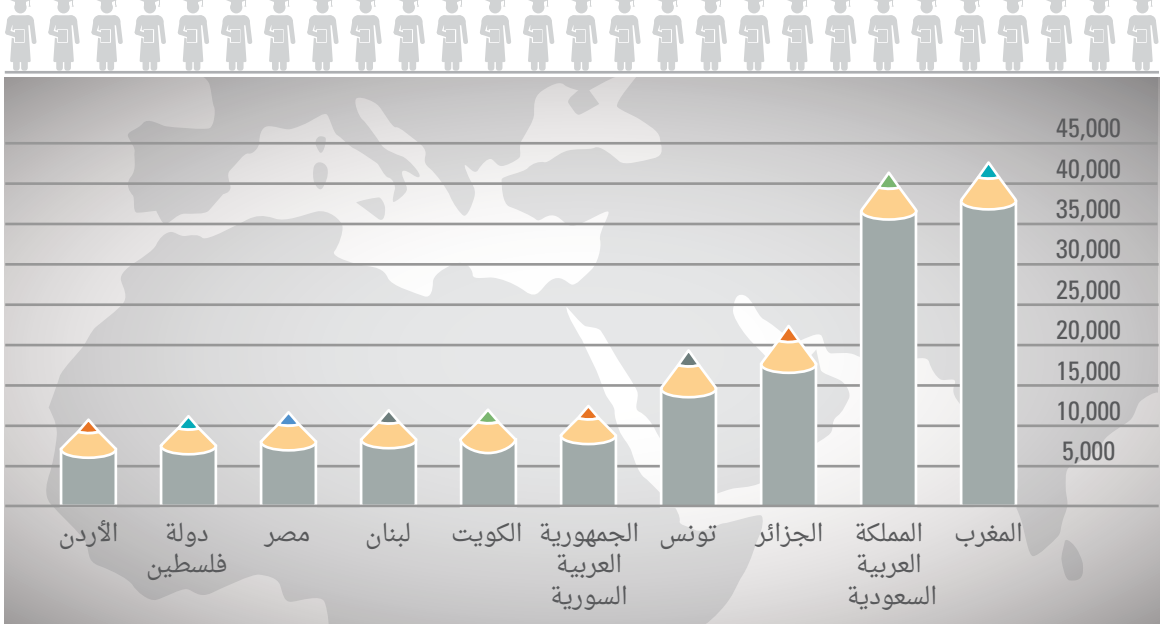

المصدر: UNESCO, Global Education Digest 2012. (الجدول 15).

الشكل 36. عدد الطلاب المغادرين من البلدان العربية من الذين يهاجرون للدارسة في الخارج حسب بلدان المقصد، 2010

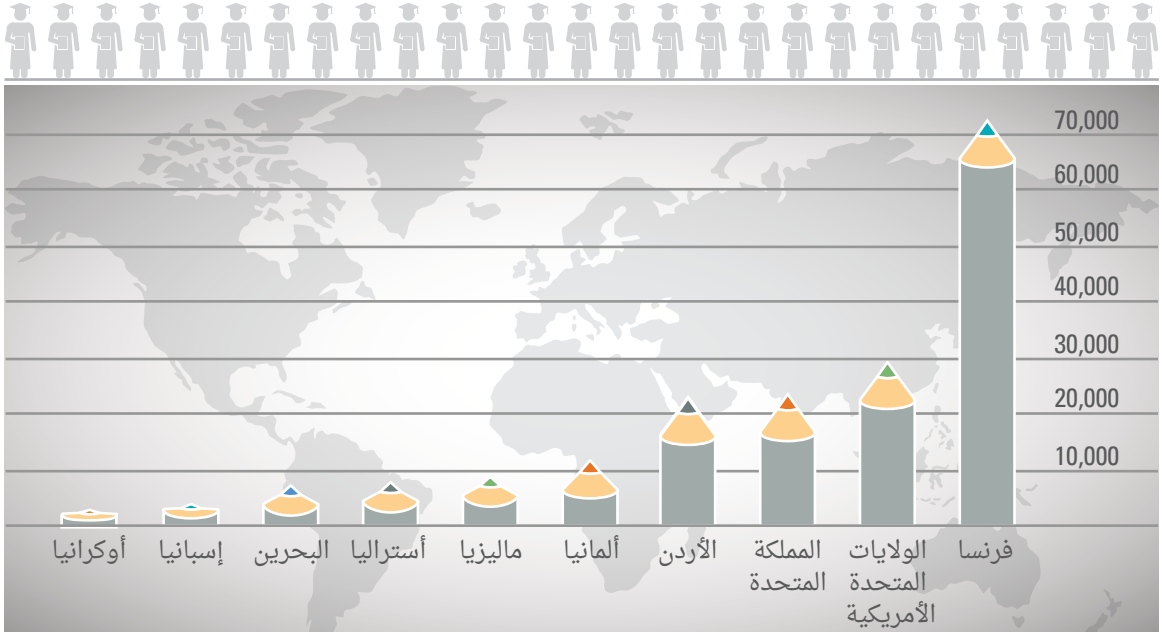

المصدر: UNESCO, 2012 (الجدول 15).

2009)، واتخذت مبادرات للتعاون مع جامعات في آسيا، وأوروبا، وأمريكا الشمالية، وأوقيانوسيا مثل المدينة التعليمية في قطر ومدينة دبي الأكاديمية الدولية. وهذه الإصلاحات أتاحت فرصاً تجذب إلى المنطقة العربية الطلاب الباحثين عن التحصيل العلمي خارج بلدانهم.

(ب) الهجرة من المنطقة العربية

في عام 2010، بلغ عدد الطلاب المهاجرين من المنطقة العربية لمتابعة دروسهم في الخارج 249,277 طالباً، بعد أن كان 70,000 طالب في عام 2004[63]. وكما هو مبين في الشكل 36، تسجل هجرة الطلاب من بلدان المغرب العربي أرقاماً مرتفعة، ولا سيما من المغرب (42,800 طالب)، ومن الجزائر (22,456 طالباً)، ومن تونس (19,506 طلاب)، وهي ضمن البلدان الخمسة الأولى التي يهاجر منها أكبر عدد من الطلاب للدراسة في الخارج. ومن البلدان الأخرى المملكة العربية السعودية (41,532 طالباً) والجمهورية العربية السورية (12,651 طالباً)[64]. وعلى الرغم من نقص البيانات الشاملة لتوزيع هؤلاء الطلاب المهاجرين حسب الجنس، تُظهر البيانات المستقاة من الرسوم البيانية المعدة بشكل فردي أن القسم الأكبر من الطلاب هم من الذكور[65].

وتختلف وجهة الطلاب المهاجرين للدراسة في الخارج حسب مجموعات البلدان. فالطلاب المهاجرون من بلدان المغرب العربي يتجهون، بمعظمهم، إلى فرنسا، والمهاجرون من بلدان مجلس التعاون الخليجي يتجهون بمعظمهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وتوجد اتفاقات ثنائية بين بلدان معيّنة لتسهيل حركة الطلاب، ما يفسّر جزئياً ارتفاع معدّلات هجرة الطلاب من الأردن إلى أوكرانيا مثلاً[66].

ويركز الطلاب الذين يهاجرون للدراسة في الخارج على مجالات مثل العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، تتيح لهم فرص عمل مجزية في المستقبل. وتستقطب مجالات أخرى مثل العلوم الاقتصادية والطب أعداداً كبيرة من الطلاب أيضاً. فعندما يهاجر الطلاب إلى الخارج، تسنح لهم فرص قد لا يحظون بها في بلدانهم. ويتوقف اختيار وجهة السفر على الروابط التاريخية والثقافية واللغوية بين بلد المنشأ وبلد المقصد، وعلى ما تؤمنه بلدان المنشأ من برامج لانتقال الطلاب وتطوير مهارات القوى العاملة، وما تتيحه بلدان المقصد من برامج لاستقطاب المهاجرين من أصحاب المواهب. فبرامج انتقال الطلاب وتطوير مهارات القوى العاملة في المملكة العربية

الجدول 16. أعداد أفراد أسر المهاجرين في بلدان مختارة من مجلس التعاون الخليجي

بلد المقصد (السنة)	بلد/منطقة المنشأ	المهاجرون	المهاجرات	عدد المهاجرين الإجمالي
البحرين (2001)	مجلس التعاون الخليجي	911	1,269	2,180
	بلدان عربية أخرى	2,954	5,063	8,017
	المجموع	3,865	6,332	10,197
الكويت (2002)	الأردن	12,220	21,532	33,752
	تونس	340	644	984
	الجزائر	182	327	509
	الجمهورية العربية السورية	30,726	45,119	75,845
	العراق	3,545	6,939	10,484
	دولة فلسطين	279	277	556
	فلسطينيون من الجمهورية العربية السورية	69	125	194
	فلسطينيون من العراق	0	1	1
	فلسطينيون من لبنان	140	341	481
	فلسطينيون من مصر	1,145	2,117	3,262
	لبنان	8,285	15,016	23,301
	ليبيا	34	74	108
	مصر	52,375	84,765	137,140
	المغرب	302	1,292	1,594
	المملكة العربية السعودية	0	1	1
	اليمن	1,879	3,288	5,167
	بلدان أخرى	2	3	5
	المجموع	111,523	181,861	293,384

المصدر: Gulf Labour Markets and Migration data. http://gulfmigration.eu.

السعودية بدأت منذ زمن طويل وتطوّرت مثل تأسيس برنامج المنح في مؤسسة الملك عبدالله الذي يُعد الأوسع في العالم[67].

2. هجرة الأسر

(أ) الهجرة إلى المنطقة العربية

تظهر البيانات القليلة المتوفرة أن المهاجرين في بلدان مجلس التعاون الخليجي من «أفراد الأسر» أو «المرافقين»، هم نسبة قليلة ولكن لا يستهان بها من مجموع المهاجرين. وفي المملكة العربية السعودية، تراجع عدد «الأشخاص المرافقين» إلى 237,033 فرداً في عام 2010، أي 2.8 في المائة من مجموع المهاجرين. وفي الكويت، تُسجل نسبة أعلى من المهاجرين المقيمين بهدف لم شمل الأسر. ففي عام 2012، بلغ مجموع هؤلاء 475,688 شخصاً، أي 23 في المائة تقريباً من مجموع المهاجرين. ومعظم المهاجرين المسجلين على أنهم «أفراد أسرة» هم من بلدان عربية (293,744 شخصاً أي 62 في المائة)[68]. وفي عام 2013، كان 100 في المائة

من المهاجرين إلى المملكة العربية السعودية المسجلين على أنهم «أفراد أسر» من النساء، 42.9 في المائة منهن هاجرن «للعمل في التدبير المنزلي»، ما يدل على أهميّة لم شمل الأسرة كدافع للهجرة[69].

(ب) الهجرة من المنطقة العربية

في بلدان المقصد للمهاجرين من البلدان العربية، يشكّل المهاجرون بهدف لمّ شمل الأسرة نسبة مرتفعة من أعداد المهاجرين وحركتهم. ومنذ إغلاق الدول الأوروبية أبوابها في وجه هجرة أعداد كبيرة من القوى العاملة، أصبحت الهجرة بهذا الهدف إحدى السبل الرئيسية التي يسلكها المهاجرون من البلدان العربية إلى أوروبا. والبيانات القليلة المتوفرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي تظهر أن نسبة المهاجرين من البلدان العربية بهدف لم الشمل لا يستهان بها، وذلك في ظل الظروف الجيدة التي تعيشها القوى العاملة المهاجرة من المنطقة العربية. ويتضمن الجدول 16 بيانات تفيد بأن نسبة النساء تفوق نسبة الرجال من مجموع المهاجرين من أفراد الأسرة.

وفي عام 2013، حصل 24,185 شخصاً من البلدان العربية على إقامة دائمة في الولايات المتحدة الأمريكية بصفتهم أفراداً من أسر مواطنين أمريكيين أو مقيمين دائمين في الولايات المتحدة الأمريكية[70]. وفي عام 2012، أصدر 22 بلداً أوروبياً 84,877 إقامة للمرة الأولى لمواطنين من البلدان العربية لأسباب عائلية. ويظهر الجدول 17 أن أكبر عدد من الإقامات صدر في إيطاليا وإسبانيا، 53.7 في المائة منها (60.1 في المائة في إيطاليا) لصالح نساء[71].

ويظهر الجدول 18 أن المغرب كان في طليعة بلدان المنشأ للمهاجرين الجدد من أفراد الأسر في عام 2012، يليه الصومال، ومن ثم مصر، والعراق، وتونس. ومعظم المهاجرين الجدد من أفراد الأسر هم من النساء، ما عدا في حالة مصر وتونس.

ويختلف توزيع المهاجرين من أفراد الأسر بين الجنسين باختلاف الفئات العمرية. ويُظهر الجدول 19 أن معظم المهاجرين من أفراد الأسرة دون سن 15 سنة هم من

الجدول 17. الإقامات الممنوحة للمرة الأولى لمواطني البلدان العربية في بلدان أوروبية لأسباب عائلية، 2012

	الجنسان	الإناث	نسبة الإناث
البلدان التي تتوفر عنها بيانات	84,877	45,596	53.7
إسبانيا	33,768	17,428	51.6
إيطاليا	23,277	13,982	60.1
بلجيكا	8,067	4,420	54.8
السويد	13,012	6,714	51.6

المصدر: حسابات بالاستناد إلى إحصاءات يوروستات حول الإقامات للمرة الأولى مصنفة حسب السبب، والعمر، والجنس، والجنسية؛ http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Residence_permits_statistics (30 كانون الثاني/يناير 2015).

الجدول 18. الإقامة الممنوحة للمرة الأولى لمواطنين من بلدان عربية لأسباب عائلية حسب البلدان الأوروبية، 2012

	المجموع	الإناث	نسبة الإناث
تونس	4,937	2,467	50
الجزائر	3,968	2,012	50.7
الجمهورية العربية السورية	3,245	1,772	54.6
الصومال	6,746	3,502	51.9
العراق	5,022	2,688	53.5
مصر	5,934	2,917	49.2
المغرب	51,620	28,463	55.1

المصدر: يوروستات (الجدول 17).

الجدول 19. الإقامة الممنوحة للمرة الأولى لمواطنين من المغرب والعراق لأسباب عائلية حسب البلدان الأوروبية، وحسب الفئة العمرية والجنس، 2012

	بلد المنشأ	0-14	15-24	25-64	65+
الجنسان	المغرب	26,891	7,986	15,351	1,392
الإناث	المغرب	12,824	5,820	8,905	914
نسبة الإناث	المغرب	47.7	72.9	58.0	65.7
الجنسان	العراق	2,434	923	1,633	32
الإناث	العراق	1,154	632	885	17
نسبة الإناث	العراق	47.4	68.5	54.2	53.1

المصدر: يوروستات (الجدول 17).

الذكور، بينما معظم المهاجرين من البالغين هم من الإناث. ويتضح من ذلك أن معظم المهاجرين البالغين الذين يسافرون لأسباب عائلية ينضمون عادةً إلى أزواجهم الذين سبقوهم، ومعظمهم من الذكور. وتدل نسبة النساء من المهاجرين البالغين من أفراد الأسر أن عدداً كبيراً من الرجال ينضمون أيضاً إلى زوجاتهم في بلدان المقصد.

وتختلف طبيعة الهجرة ودوافعها حسب بلد المنشأ وبلد المقصد. فغالبية المهاجرين من أفراد الأسر، من شمال أفريقيا إلى إيطاليا وإسبانيا، قد لحقوا على الأرجح بمهاجرين سبقوهم بحثاً عن عمل، إلا أن الأعداد الكبيرة نسبياً من الصوماليين والعراقيين والسوريين في السويد تُظهر أن هجرة الأسر تلي مرحلة من التهجير القسري. وأوجه التشابه من حيث الجنس والفئة العمرية بين أفراد الأسر المهاجرين، من المغرب والعراق، تشير إلى أن هذا النمط من الهجرة القسرية إلى البلدان الأوروبية قائم أيضاً على العمر والجنس.

3. المهاجرات

(أ) المهاجرات من المنطقة العربية

تفيد التقديرات بأن نسبة المهاجرات في عام 2013 بلغت 32 في المائة من مجموع المهاجرين في المنطقة العربية[72]. إلا أن هذا الرقم يحجب فوارق كبيرة بين مختلف أنماط الهجرة إلى المنطقة العربية وما تنطوي عليه من تمييز حسب الجنس[73]. ويظهر الجدول 20 بلدان المنشأ التي يتجاوز عدد المهاجرات منها 50,000 في المنطقة العربية، ونسبة الإناث من مجموع عدد المهاجرين من هذه البلدان.

وترتبط هجرة القوى العاملة ارتباطاً وثيقاً بنوع الجنس. فمعظم العمال المهاجرين هم من الذكور، يعملون في قطاعات يطغى عليها عدد الرجال، كقطاع البناء. ويغلب عدد النساء في بعض القطاعات، لا سيما العمل في المنازل. ففي عام 2013، كان 296,000 شخص من غير المواطنين يعملون في المنازل في الكويت وأكثر من 900,000 شخص في المملكة العربية السعودية[74]. وكثيراً ما تكون الأعداد الفعلية للعمال المنزليين أكبر بكثير مما تفيد به البيانات المتوفرة، إذ إن منازل المستخدمين تُصنف على أنها أماكن خاصة يصعب أن تشملها الدراسات. وتضم أعداد المهاجرين من بعض بلدان المنشأ، الذين يسافر عدد من مواطنيها للعمل المنزلي، كأندونيسيا، تقديرات مرتفعة من الإناث.

وتهاجر النساء بأعداد كبيرة من بلدان معيّنة إلى المنطقة العربية، بدافع الحصول على أجر عاملات المنزل وهو أعلى بكثير مما هو عليه في بلدانهن. ومن

الجدول 20. المهاجرات في المنطقة العربية حسب بلد المنشأ

البلد	حجم السكان	نسبة الإناث من العدد الإجمالي للمهاجرين (بالنسبة المئوية)
إثيوبيا	56,764	42.7
الأردن	182,036	36.6
اندونيسيا	478,542	50.6
إريتريا	95,883	44.4
باكستان	700,713	24.0
بنغلاديش	470,953	14.9
تركيا	59,056	31.9
الجمهورية العربية السورية[أ]	131,706	35.4
جنوب السودان	64,401	42.2
سري لانكا	140,076	41.0
السودان	184,254	34.3
الصومال	204,921	37.9
العراق	686,040	47.8
الفلبين	443,453	24.6
دولة فلسطين[ب]	1,744,356	48.9
الكويت	82,305	33.0
مصر	937,592	32.3
الهند	1,618,661	23.6
اليمن	262,472	32.2

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).
(أ) بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تتضمن أعداد اللاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
(ب) نظراً إلى النقص في البيانات، لا تعبّر الأرقام عن العدد الكامل للاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ عام 2011.

الدوافع الأخرى الرغبة في التخلص من الديون، وشراء أرض وبناء منزل في البلد الأم. ومن الدوافع التي تذكرها النساء للعمل في الخارج أيضاً توفير المال اللازم لتعليم أولادهن، وتأمين المهر لهن ولبناتهن، أو تلبية الاحتياجات الاستهلاكية اليومية[75].

ويتعرض الذين يعملون في المنازل، من نساء ورجال في بعض الأحيان، للوقوع ضحية الاتجار بالأشخاص إذ أن طبيعة عملهم والقوانين التي ترعاه بموجب نظام الكفالة قد تعرضهم لخطر الاستغلال في العمل ولضروب أخرى من الاستغلال. ففي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2013 إلى نيسان/أبريل 2014، أشارت التقارير إلى أن أكثر من 5,000 عامل منزلي قد هربوا من كفلائهم في المملكة العربية السعودية. وتفيد التقديرات بأن عدداً يتراوح بين 80 و120 عاملاً منزلياً يهربون من كفلائهم كل يوم، لا سيما في الرياض، ومكة، والمدينة المنورة، والمنطقة الشرقية[76]. وتُعتبر النساء اللواتي يقعن ضحية الاتجار مهاجرات غير

الشكل 37. نسبة المهاجرات حسب الفئة العمرية في مجموعات البلدان العربية، 2013

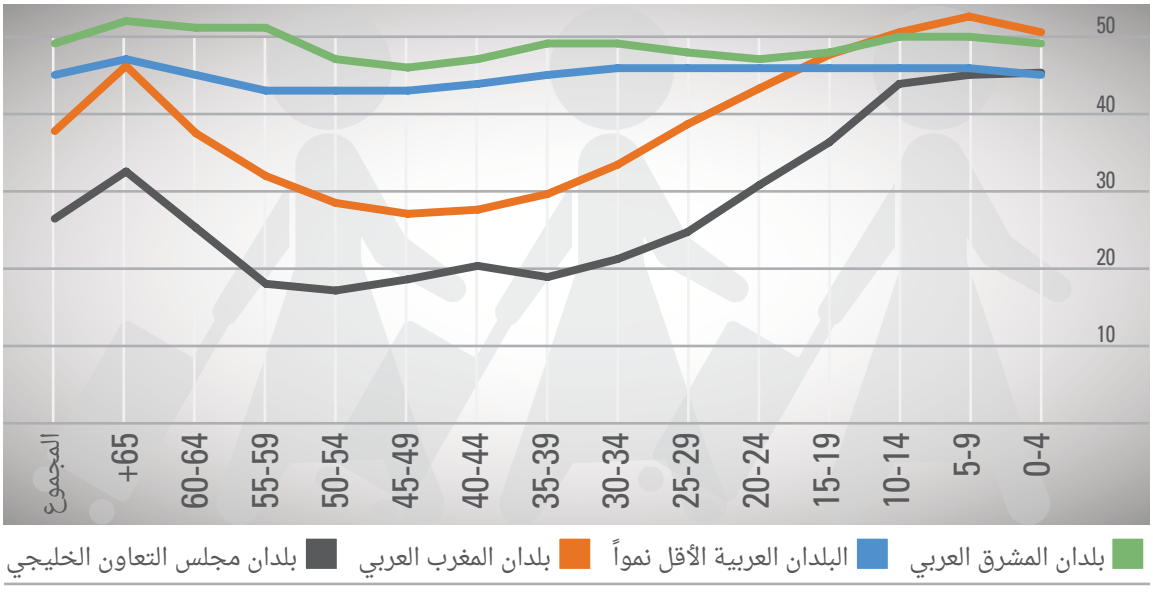

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).

نظاميات مصيرهن الترحيل في معظم الأحيان[77]. ومنذ مطلع الألفية الثالثة، أنشأ العديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي مراكز لإيواء النساء والأطفال ضحايا الاتجار. وكثيراً ما تكون هذه الملاجئ عبارة عن مراكز لتوقيف العمال الهاربين من مستخدميهم ريثما يصار إلى ترحيلهم[78].

لا تتأثر حركة اللجوء إلى البلدان المجاورة بنوع الجنس قدر ما تتأثر هجرة اليد العاملة. ويبيّن الشكل 37 توزيعاً شبه متوازن بين الجنسين في الفئات العمرية كافة في بلدان المشرق العربي، حيث انتشار ظاهرة التهجير القسري. وفي عام 2013 بلغت نسبة الإناث 49 في المائة من مجموع المهاجرين في بلدان المشرق العربي، و45 في المائة في البلدان العربية الأقل نمواً، و38 في المائة في بلدان المغرب العربي، و27 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وفي عام 2013، أظهرت التركيبة الديمغرافية للاجئين والأشخاص الذين هم في حالة لجوء أن النساء في بلدان اللجوء يشكلن 43 في المائة من مجموع اللاجئين في اليمن، و48 في المائة في مصر، و51 في المائة في السودان ولبنان، و52 في المائة في الأردن[79]. ويتأثر توزّع المهاجرين حسب الجنس بمتطلبات سوق العمل وسياسات الهجرة.

(ب) المهاجرات من المنطقة العربية

في عام 2013، بلغت نسبة الإناث 42.7 في المائة من مجموع المهاجرين من المنطقة العربية، مع فوارق بسيطة بين مجموعة وأخرى من البلدان. وتراوحت نسبة هجرة الإناث بين حد أقصى من بلدان المغرب العربي (44.9 في المائة) وحد أدنى من بلدان مجلس التعاون الخليجي (40 في المائة)، بفارق ضئيل بين المجموعتين. وتشهد البحرين أدنى نسبة لهجرة الإناث (32.3 في المائة)، يليها اليمن (33.4 في المائة) ومصر (33.7 في المائة). وتسجل دولة فلسطين أعلى نسبة لهجرة الإناث (1,775,348)، يليها المغرب (1,291,184) ومصر (1,168,655)[80].

وقد أظهر مسح أجري في عام 2010 حول الشباب في البلدان العربية أن الإناث لا يهاجرن إرضاء لطموح مهني، بقدر ما يهاجرن بحثاً عن حياة أفضل، وتوفير التعليم، والرعاية الصحية[81]. وقد فاق عدد الذكور الراغبين في مغادرة بلدانهم عدد الإناث (25 في المائة من الذكور

مقابل 16 في المائة من الإناث)، لكن وجهات الهجرة لا تختلف كثيراً[82].

وليست هجرة النساء للعمل بحجم هجرة الرجال، ولكنها ظاهرة لا يستهان بها. ففي الكويت، وهو بلد تتوفر عنه بيانات مفصلة، بلغ عدد النساء المسجلات في سوق العمل 42,606 امرأة من البلدان العربية في عام 2012، أي 9.6 في المائة من مجموع العمال المهاجرين العرب، و18.8 في المائة من مجموع العاملات المهاجرات[83]. وبلغت نسبة العمل في «الفئة الفنية» 28.5 في المائة للإناث و11.9 في المائة للذكور[84]. وقد حصلت على فرص عمل نسبة 31.5 في المائة من المهاجرات إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وعددهن 3 ملايين تقريباً في عام 2006. وعند التصنيف حسب مستوى المهارات، يتبين أن أكثر من 54 في المائة من المهاجرات من البلدان العربية اللواتي يتمتعن بمهارات عالية قد حصلن على وظائف[85]. ويشكل لم شمل الأسرة حافزاً لغالبية النساء للهجرة من البلدان العربية.

ويتبين أن اللاجئات من البلدان العربية يشكلن نسبة كبيرة من مجموع اللاجئين، لا سيما عندما تكون تحركات اللاجئين باتجاه البلدان المجاورة. وعندما يحاول الأشخاص الحصول على الحماية الدولية في بلدان بعيدة، يتراجع عدد النساء. ففي عام 2013، لم يتعد عدد الإناث 32,670 (أي 29.6 في المائة) من أصل 110,270 طالب لجوء في البلدان الـ 28 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[86]. ويُظهر ذلك أن الهجرة القسرية إلى البلدان المجاورة ليست انتقائية حسب الجنس، في حين أن الهجرة القسرية إلى بلدان أبعد مسافة هي انتقائية.

4. هجرة الشباب

(أ) هجرة الشباب إلى المنطقة العربية

لا تتخذ هجرة الشباب (من الفئة العمرية 15-24) في المنطقة العربية نمطاً ثابتاً. فقد يهاجر البعض برفقة أهلهم، والبعض الآخر طلباً للتعليم، والغالبية بحثاً عن عمل. وغالباً ما تشكل هجرة الشباب فرصة قد تغيّر حياتهم، إذ تتيح لهم فرصاً يفتقرون إليها في بلدانهم لتوسيع آفاقهم في التعليم والعمل. ولو كان هؤلاء المهاجرون من البالغين، قد يتعرضون لسوء المعاملة والاستغلال.

وحسب الأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة لعام 2013، برز تفاوت في عدد المهاجرين الشباب بين مختلف مجموعات البلدان في المنطقة العربية. فقد سجلت بلدان مجلس التعاون الخليجي أدنى نسبة من الشباب من مجموع المهاجرين، وقدرها 14.1 في المائة (3,149,771)، 67 في المائة من هذه النسبة هم من الذكور (2,112,731). وتُظهر هذه الأرقام أن معظم المهاجرين هم من الذكور في سن العمل (15-64). وبين بلدان مجلس التعاون الخليجي، سجلت الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة من المهاجرين الشباب في عام 2013 (16 في المائة)، في حين شهدت قطر أدنى نسبة (9 في المائة). أما منطقتا المغرب العربي والمشرق العربي، فسجلتا تقارباً في نسبة هجرة الشباب (15.1 في المائة و15.7 في المائة على التوالي)، مع أن العدد المطلق في بلدان المشرق العربي أعلى بكثير (877,711) منه في بلدان المغرب العربي (175,689). وفي الحالتين، تفوق نسبة الإناث النسبة المسجلة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حتى أن الإناث يشكلن غالبية المهاجرين الشباب (51.2 في المائة) في دولة فلسطين التي تسجل أعلى نسب لهجرة الشباب في المنطقة (26.2 في المائة). أما البلدان العربية الأقل نمواً فسجلت أعلى نسبة من المهاجرين الشباب (21 في المائة)، 54.1 في المائة منهم من الذكور. وترتفع كذلك نسبة هجرة الشباب في اليمن (23.7 في المائة من مجموع المهاجرين)، وجيبوتي (22 في المائة)، وموريتانيا (19.9 في المائة) والسودان (19.6 في المائة) (الجدول 21).

(ب) هجرة الشباب من المنطقة العربية

يدفع ضيق فرص العمل في العديد من البلدان العربية بالعديد من الشباب إلى التفكير في الهجرة بحثاً عن فرص عمل أو لمتابعة الدراسة. وأظهر مسح أجري من قبل صلتك وجالوب (Silatech and Gallup) في عام 2010 حول الشباب أن أكثر من 30 في المائة من المجيبين الذين تتراوح أعمارهم بين 15و29 سنة أبدوا رغبةً في الهجرة الدائمة، لدوافع تتعلق خصوصاً بفرص العمل[87]. فالشباب، ولا سيما الحاصلون على التعليم

الجدول 21. المهاجرون الشباب في المنطقة العربية، 2013

البلد	مجموع المهاجرين الشباب (15-24)	النسبة المئوية من مجموع المهاجرين	مجموع المهاجرين الشباب من الذكور	نسبة الذكور من المهاجرين الشباب	مجموع المهاجرين الشباب من الإناث	نسبة الإناث من المهاجرين الشباب
الأردن	413,893	14.1	211,705	51.1	202,188	48.9
الإمارات العربية المتحدة	1,252,768	16	910,887	72.7	341,881	27.3
البحرين	89,154	12.2	58,710	65.9	30,444	34.1
تونس	4,780	13.1	2,536	53.1	2,244	46.9
الجزائر	36,240	13.4	20,826	57.5	15,414	42.5
جزر القمر	2,073	16.5	949	45.8	1,124	54.2
الجمهورية العربية السورية	184,064	13.2	100,897	54.8	83,167	45.2
جيبوتي	27,179	22	13,673	50.3	13,506	49.7
السودان	87,360	19.6	44,713	51.2	42,647	48.8
الصومال	3,577	14.5	1,752	49	1,825	51
العراق	19,831	20.7	13,709	69.1	6,122	30.9
عمان	141,173	12.7	105,676	74.9	35,497	25.1
دولة فلسطين	67,253	26.2	32,842	48.8	34,411	51.2
قطر	143,519	9	97,301	67.8	46,218	32.2
الكويت	303,280	15	198,927	65.6	104,353	34.4
لبنان	124,681	14.7	63,420	50.9	61,261	49.1
ليبيا	125,445	16.6	67,496	53.8	57,949	46.2
مصر	67,989	22.9	38,955	57.3	29,034	42.7
المغرب	8,698	17.1	4,838	55.6	3,860	44.4
المملكة العربية السعودية	1,219,877	13.5	741,230	60.8	478,647	39.2
موريتانيا	17,924	19.9	9,767	54.5	8,157	45.5
اليمن	74,426	23.7	44,062	59.2	30,364	40.8
بلدان مجلس التعاون الخليجي	3,149,771	14.1	2,112,731	67.1	1,037,040	32.9
بلدان المشرق العربي	877,711	15.1	461,528	52.6	416,183	47.4
بلدان المغرب العربي	175,869	15.7	96,089	54.7	79,780	45.4
البلدان العربية الأقل نمواً	212,539	21	114,916	54.1	97,623	45.9

المصدر: DESA, 2013 (الشكل 1).

الثانوي أو العالي، أكثر ميلاً إلى الهجرة، ويؤثر عاملا السن ومستوى التعليم على قرارهم بشأن الوجهة[88].

ولا تتوفر إحصاءات مفصلة وحديثة للمهاجرين حسب العمر والجنس. ولكن تظهر البيانات الخاصة بتعدادات السكان لدورة عام 2000، التي جمعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن 100 بلد، أن عدد المهاجرين من الشباب من البلدان العربية فاق 630,000 في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، و54.5 في المائة منهم من الذكور. والعدد الأكبر من هؤلاء كان من المغرب، إذ غادره أكثر من 200,000 شاب، يليه السودان (الجدول 22). ويوجد أكثر من 398,739 شاباً مهاجراً من البلدان العربية في أوروبا، و81,839 في أفريقيا و53,227 في آسيا. وتتوفر بيانات أحدث من بعض بلدان المقصد. ففي الكويت بلغ عدد المهاجرين الشباب العرب 148,717 مهاجراً، أي 13.4 في المائة من مجموع المهاجرين العرب في كانون الأول/ديسمبر 2013. ولم تتعد نسبة الشباب الآسيويين 5.4 في المائة من مجموع المهاجرين الآسيويين. ومن الشباب العرب، 84,546 (56.8 في المائة) هم من الذكور، و64,171 من الإناث. ويلاحظ شيء من التوازن بين الجنسين في الفئة العمرية 15-19 سنة، في حين كانت نسبة الذكور هي الطاغية في الفئة العمرية 20-24 سنة[89]. ووجود التوازن يبرره السفر برفقة الأهل بينما تبرر انعدامه هجرة الذكور بدافع العمل.

5. المهاجرون من ذوي المهارات

(أ) هجرة ذوي المهارات إلى المنطقة العربية

القوى العاملة المهاجرة إلى البلدان العربية هي من ذوي المهارات المتدنية، لأن هذا ما تتطلبه فرص العمل المتاحة في بلدان المقصد. فنسبة المهاجرين من ذوي المهارات العالية (من ذوي التحصيل العلمي العالي) في بلدان مجلس التعاون الخليجي متدنية، على الرغم من اختلافها بين بلد وآخر. وتضم المملكة العربية السعودية أعلى نسبة من المهاجرين من ذوي المهارات العالية بين البلدان الثلاثة التي تتوفر عنها البيانات (18.9 في المائة من مجموع المهاجرين)، يحمل 86,618 مهاجراً من هؤلاء شهادات ماجيستير، و55,336 شهادات دكتوراه. ونسبة المهاجرين من ذوي التحصيل العلمي العالي هي أعلى بقليل عند الذكور مما هي عند الإناث (19.5 في المائة مقابل 17.3 في المائة). أما في البحرين، فيشكل ذوو المهارات العالية 15.8 في المائة من مجموع المهاجرين، لكن 48.5 في المائة من المهاجرات من ذوي التحصيل العلمي العالي، وهي نسبة تتجاوز بكثير ما تسجله سائر بلدان مجلس التعاون الخليجي، كما تتجاوز نسبة المهاجرين الذكور من ذوي المهارات العالية (15.7 في المائة). وفي الكويت، يشكل ذوو المهارات العالية 6.2 في المائة فقط من مجموع المهاجرين (7.4 في المائة من الإناث و5.7 في المائة من الذكور) (الجدول 23).

تغيّرت مواصفات المهاجرين في بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال القرن الماضي. فبعد موجة أولى من الهجرة الوافدة من أصحاب الأعمال ذوي المهارات من جنوب آسيا، خلّفت الفورة النفطية في منطقة الخليج في السبعينات نقصاً في اليد العاملة، فاستقطبت مهاجرين من ذوي المهارات العالية والمتدنية. وفي أواخر القرن العشرين، بات معظم المهاجرين الوافدين من ذوي المهارات المتدنية[90]. ومع ذلك، يستمر المهاجرون من ذوي المهارات العالية يتوافدون إلى هذه المنطقة. ففي عام 2012، كان أكثر من 35 في المائة من المهاجرين من الهند من أصحاب الياقات البيضاء وقد بدأوا يكوّنون طبقة من المدراء في القطاع الخاص[91]. ويوظف القطاع العام أيضاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي مهاجرين من الهند من ذوي المهارات العالية. فقطر، مثلاً، تتطلع إلى استقطاب المزيد من المهاجرين من ذوي المهارات العالية.

أما حركة اللاجئين إلى البلدان المجاورة، فهي حركة غير انتقائية وتشهد تنوعاً على صعيد المهارات. ويرجح أن يكون النازحون إلى البلدان العربية من ذوي المهارات المتدنية. فقد أظهر أحد التقارير أن 13 في المائة فقط من اللاجئين السوريين العاملين في لبنان يزاولون أعمالاً تتطلب مهارات[92].

(ب) هجرة ذوي المهارات من المنطقة العربية

هجرة ذوي المهارات من البلدان العربية ظاهرة متنامية. وتسعى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى استقطاب المهاجرين من ذوي المهارات

الجدول 22. التعليم العالي للمهاجرين الشباب من بلدان عربية مختارة، حسب الجنس، 2000

المغرب					
ذوو التعليم العالي من الإناث	ذوو التعليم العالي من الذكور	ذوو التعليم العالي (من الجنسين)	الإناث	الذكور	الشباب (من الجنسين)
5,500	5,608	11,108	95,408	110,692	206,100
السودان					
ذوو التعليم العالي من الإناث	ذوو التعليم العالي من الذكور	ذوو التعليم العالي (من الجنسين)	الإناث	الذكور	الشباب (من الجنسين)
609	675	1,284	35,623	40,496	76,119
العراق					
ذوو التعليم العالي من الإناث	ذوو التعليم العالي من الذكور	ذوو التعليم العالي (من الجنسين)	الإناث	الذكور	الشباب (من الجنسين)
1,490	1,523	3,013	21,699	36,241	57,940
الجزائر					
ذوو التعليم العالي من الإناث	ذوو التعليم العالي من الذكور	ذوو التعليم العالي (من الجنسين)	الإناث	الذكور	الشباب (من الجنسين)
2,812	2,087	4,899	27,266	29,410	56,676
الصومال					
ذوو التعليم العالي من الإناث	ذوو التعليم العالي من الذكور	ذوو التعليم العالي (من الجنسين)	الإناث	الذكور	الشباب (من الجنسين)
555	524	1,079	22,745	24,296	47,041

المصدر: حسابات استناداً إلى قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول المهاجرين الوافدين في البلدان الأعضاء في المنظمة والبلدان غير الأعضاء فيها (http://www.oecd.org/els/mig/dioc.htm) (30 كانون الثاني/يناير 2015).

العالية لتحسين قدرتها على المنافسة والابتكار. ونتيجة لذلك، ازداد عدد المهاجرين من ذوي المهارات إلى أوروبا في الفترة 1990-2000، بنسبة 2.5 في المائة من السودان، و1.7 في المائة من ليبيا والمغرب، و1.6 في المائة من الجمهورية العربية السورية وتونس، و1.4 في المائة من لبنان ومصر[93]. وبحلول عام 2006، بلغ عدد المهاجرين من ذوي التحصيل العلمي العالي من البلدان العربية إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 1,399,055 مهاجراً، 40.5 في المائة منهم من الإناث. وعدد الحائزين على عمل من هؤلاء يتجاوز 900,000، منهم أكثر من 300,000 امرأة (54.3 في المائة من مجموع المهاجرات من ذوي المهارات العالية)[94].

وقبل الانتفاضات العربية في عامي 2010 و2011، كانت هجرة ذوي التحصيل العلمي العالي من المنطقة العربية تشكل حوالى ثلث مجموع المهاجرين من ذوي المهارات العالية من البلدان النامية[95]. وكان نصف المهاجرين تقريباً من مصر إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عامي 2005 و2006 من ذوي التحصيل العلمي العالي[96].

وفي عام 2008، أفادت التقديرات بأن نسبة المهاجرين الفلسطينيين من ذوي المهارات العالية تناهز ربع عدد

الجدول 23. المهاجرون من ذوي المهارات في بلدان مجلس التعاون الخليجي

البلد	السنة	مستوى تعليمي ما فوق الثانوي	شهادة بكالوريوس	شهادة عليا	ماجيستير	دكتوراه	المجموع	النسبة من مجموع المهاجرين
البحرين	2010	55,704	34,487	9,967	4,219	1,172	105,549	15.8
الذكور		39,658	24,739	7,206	3,217	915	75,735	15.7
الإناث		16,046	9,748	2,761	1,002	257	29,814	16.1
الكويت	2013		119,891		5,453		125,344	6.2
الذكور			76,387		4,099		80,486	5.7
الإناث			43,504		1,354		44,858	7.4
قطر	2012	63,161	247,036				310,197	
الذكور		54,224	180,992				235,216	
الإناث		8,937	66,044				74981	
المملكة العربية السعودية	2013	300,615	1,267,103		86,618	55,336	1,709,672	18.9
الذكور		219,565	918,178		70,186	47,086	1,255,015	19.5
الإناث		81,050	348,925		16,432	8,250	454,657	17.3

المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات في البحرين؛ الهيئة العامة للمعلومات المدنية في البحرين؛ وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في قطر؛ مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في المملكة العربية السعودية.

المهاجرين سنوياً من فلسطين. ومن دوافع هذه الهجرة السعي إلى فرص أفضل في التعليم والعمل والمعيشة، وقد ازدادت أعداد المهاجرين لهذه الغاية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، وأمريكا الشمالية، وأوروبا واستراليا[97]. وأكثر من نصف المهاجرين من الأردن يزاولون أعمالاً تتطلب مهارات[98]. وفي عام 2009، أفادت تقديرات جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين في الخارج أن 19.3 في المائة من المهاجرين من السودان هم من ذوي التحصيل العلمي العالي، وهم يهاجرون بحثاً عن فرص عمل يفتقرون إليها في بلدهم. ولم تتمكن سوى نسبة قليلة من هؤلاء المهاجرين من إيجاد فرص في الخارج تلائم مهاراتهم ومستوى تحصيلهم العلمي[99].

وبين أنماط هجرة ذوي المهارات العالية، ونقل المعارف والمهارات إلى بلد المنشأ، والتنمية في بلدان المنشأ علاقة ترابط. فأسواق العمل في البلدان العربية تضيق بذوي التحصيل العلمي العالي. وتتجاوز معدّلات البطالة في صفوف ذوي التحصيل العلمي في مصر معدلات البطالة في المستويات العلمية الأدنى. وهكذا، يكون تأثير «هجرة العقول» على البلدان العربية محدوداً. فما تعاني منه هذه البلدان ليس نقصاً في اليد العاملة الماهرة، بل في القدرة على استثمارها بفعالية[100].

واو- خلاصة

تظهر قواسم مشتركة عديدة في أنماط الهجرة في المنطقة العربية، ولو مع العديد من الفوارق بين البلدان ومجموعات البلدان.

1. تحقق تحسن كبير في نوعية بيانات الهجرة وعملية جمعها، ولا سيما في توفر البيانات المفصلة حسب العوامل الديمغرافية بما في ذلك الجنس والفئة العمرية، إلا أن مواطن الضعف في الأنظمة الإحصائية في المنطقة، وضعف القدرة على جمع البيانات، والنقص في مجموعات

البيانات المتكاملة في بعض البلدان، كلها عوامل تحد من القدرة على إجراء تحاليل دقيقة ووافية لاتجاهات الهجرة.

2. منذ عام 1990، شهدت المنطقة ارتفاعاً ملحوظاً في العدد المطلق للمهاجرين، ونسبتهم من مجموع عدد السكان. وكانت هجرة اليد العاملة والنزوح القسري، من أبرز أنماط حركة السكان.
3. معظم المهاجرين إلى المنطقة هم من آسيا، لا سيما من اندونيسيا، وباكستان، وبنغلاديش، والفلبين، والهند. وفي عام 2013، بلغت نسبة المهاجرين من المنطقة العربية 40 في المائة من مجموع المهاجرين.
4. تراجعت حركة المهاجرين بين البلدان العربية منذ عام 1995 مع تراجع هجرة اليد العاملة. غير أن هذا التراجع قابله ازدياد حاد في حركة النازحين من بعض بلدان المنطقة إلى بلدان مجاورة، ولا سيما على أثر الأزمة السورية.
5. يقصد المهاجرون من المنطقة العربية وجهات مختلفة. فالمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية هما من أكثر البلدان استقطاباً للمهاجرين من مجلس التعاون الخليجي. ويتجّه معظم المهاجرين من بلدان المغرب العربي إلى أوروبا، ومن بلدان المشرق العربي إلى بلدان عربية أخرى. أما المهاجرون من البلدان العربية الأقل نمواً فيتجهون إلى مناطق هي أيضاً من الأقل نمواً.
6. كان للأزمة في الجمهورية العربية السورية أكبر الأثر على حركة المهاجرين واللاجئين. ففي منتصف عام 2014، شكل اللاجئون السوريون أكبر مجموعة من اللاجئين في العالم.
7. بلغت قيمة التحويلات المالية من بلدان عربية إلى بلدان عربية أخرى 24.1 مليار دولار (أي 29 في المائة)، كانت لمصر أكبر حصة منها، ووصلت إلى ستة بلدان آسيوية فقط تحويلات بقيمة 54 مليار دولار من بلدان عربية. ووصلت إلى البلدان العربية تحويلات بقيمة 50.5 مليار دولار؛ منها 18 مليار دولار إلى مصر، و7.7 مليار دولار إلى لبنان، و6.8 مليار دولار إلى المغرب، و3.8 مليار دولار إلى الأردن. وتشكل هذه التحويلات المالية نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الصغيرة مثل الأردن وجزر القمر ولبنان واليمن.
8. لم تتجاوز نسبة الإناث من مجموع المهاجرين إلى المنطقة 32 في المائة. والفوارق كبيرة بين مجموعات البلدان. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي أدنى نسبة من المهاجرات، نظراً إلى متطلبات سوق العمل المحددة حسب الجنس. وأكثرية المهاجرين من المنطقة (57.3 في المائة) هم أيضاً من الذكور. ولم تتجاوز نسبة الإناث من المهاجرين من المنطقة 42.7 في المائة، وهي نسبة أدنى بكثير من المعدل العالمي البالغ 48 في المائة.

3. آخر التطورات في حوكمة الهجرة في المنطقة العربية منذ عام 2012

بعض فئات المهاجرين، ولا سيما العاملين في المنازل، يُحرمون من الحماية التي يضمنها قانون العمل. ومعظم قوانين العمل في المنطقة العربية لا تستوفي المعايير الدولية، فتسهم في تعريض العاملين في المنازل للمزيد من الاستغلال.

© Iryna Rasko - shutterstock 279970565

ليست الهجرة حتمية فحسب، بل ضرورية وحميدة أيضاً.

وليام لاسي سوينغ، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة

3. آخر التطورات في حوكمة الهجرة في المنطقة العربية منذ عام 2012

ألف- مقدمة

تم تعريف حوكمة الهجرة الدولية على أنها تشمل كل «السياسات والبرامج الخاصة بكل بلد، والمناقشات والاتفاقات (الثنائية والإقليمية والدولية) ما بين الدول، والمنتديات والعمليات التشاورية المتعددة الأطراف، وأنشطة المنظمات الدولية، فضلاً عن القوانين والأنظمة ذات الصلة» التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الهجرة[1]. ولحوكمة الهجرة تداعيات معيّنة على حقوق المهاجرين وعلى الآثار التي تخلفها هجرتهم على التنمية البشرية والتنمية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد.

وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الحوكمة السليمة للهجرة هي تلك التي ينتج منها «هجرة آمنة ومنظمة ونظامية»، تضمن حقوق الإنسان لكافة المهاجرين، وتعود بالفائدة على المجتمعات في بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد[2]. وينبغي لحوكمة الهجرة في البلدان العربية أن تعالج أشكال الهجرة النظامية وغير النظامية كافة، مثل هجرة اليد العاملة، ولم شمل الأسرة، والاتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين، وتنقلات اللاجئين وأن تسعى إلى صون حقوق الإنسان وتوفير الحماية للاجئين، وتحقيق التنمية والنمو، وتلبية متطلبات الصحة العامة، ومعالجة قضايا الجنسية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

وتشمل الحوكمة عامةً مجموع القوانين والأنظمة التي تضعها الدولة والسياسات التي تعتمدها، والمشاورات وأنشطة التعاون الثنائية والإقليمية والدولية التي تقوم بها، والاتفاقات الثنائية التي تعقدها والمعاهدات الإقليمية والدولية التي تنضم إليها. أما حوكمة الهجرة فتقضي بتحديد الأشخاص المخولين الانتقال إلى الخارج أو الإقامة هناك وسبل القيام بذلك؛ وأوضاع هؤلاء وحقوقهم ومسؤولياتهم في بلد اللجوء الأول وبلد العبور وبلد المقصد؛ والوظائف التي يمكنهم شغلها أو الدراسات التي يمكنهم متابعتها؛ فضلاً عن العلاقة التي تربطهم ببلد المنشأ الذي قدموا منه والشروط التي تخوّلهم العودة إليه. وتضاف إلى السياسات التي لها تأثير مباشر على المهاجرين السياسات المعتمدة في مجالات أخرى مثل حقوق الإنسان، والعمل، والصحة، والإسكان والتي لها تداعيات غير مباشرة على الهجرة والمهاجرين وقد تؤدي إلى نجاح سياسات الهجرة أو إخفاقها[3]. وثمة إقرار واسع النطاق بضرورة مشاركة المجتمع المدني في إيجاد حلول للتحديات التي تفرضها الهجرة[4].

هذا الفصل يتناول أبرز التطورات في حوكمة الهجرة في المنطقة العربية في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير 2012 إلى نيسان/أبريل 2015، ولا سيما في ما يتعلق بوجود وعدم وجود الجنسية، وهجرة اليد العاملة، والهجرة غير النظامية، والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وإحلال القوى العاملة الوطنية محل الأجنبية، والهجرة القسرية وتنقلات اللاجئين، ومشاركة المغتربين، والتنمية، والصحة، والتعاون الدولي.

باء- السياسات الوطنية بشأن الهجرة الدولية

1. وجود وعدم وجود الجنسية

تمنح معظم البلدان العربية الجنسية من خلال ما يُعرف بحق الدم، أي الجنسية بالنسب، وتحصر بلدان عدة حق منح الجنسية للأبناء بالآباء. وباستثناء قطر، تسمح جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمرأة من حيث المبدأ بمنح جنسيتها لأطفالها في ظروف محددة، كأن يكون الأب غير معروف أو بدون جنسية. ولكن هذا الحق نادراً ما يطبّق في الواقع[5]. ومن الصعب

جداً حيازة الجنسية بالتجنيس في أي من البلدان العربية، إذ لا تنص قوانينها على أحكام تجيز منح الجنسية لكل من يولد على أراضيها[6]. وغالباً ما يُصنّف أولاد المهاجرين المولودين في بلدان عربية على أنهم أجانب، في حين أن المولودين خارج حدود بلد المنشأ لأهل يحملون جنسية أحد البلدان العربية يحصلون تلقائياً على جنسية أهلهم. وقد يتمكن هؤلاء الأشخاص من الحصول على جنسية مزدوجة بحسب قوانين الجنسية في بلد محل الولادة وفي البلد العربي الذي يحملون جنسيته.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي، غالباً ما تحقق الجنسية مكاسب كبيرة على صعيد الرفاه وغيرها من الميزات، مثل الأفضلية في الحصول على وظيفة في القطاع العام، ما يرتّب على الدولة تكاليف باهظة[7]. وبالتالي، تفرض هذه الدول قيوداً صارمة للحصول على الجنسية، ولا سيما في وجود أعداد كبيرة من المهاجرين[8]، وتمنع بشكل عام ازدواج الجنسية أو تخضعه لقيود عدة.

إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي قد اتخذت مؤخراً بعض الإجراءات من أجل تسهيل الحصول على الجنسية المزدوجة. فقد صادقت البحرين على القانون رقم 21 لعام 2014 الذي تم بموجبه تعديل قانون الجنسية لعام 1963، ويسمح للمواطنين البحرينيين بحيازة جنسية أخرى شرط أن يحصلوا على موافقة مسبقة من وزارة الداخلية والحكومة البحرينية. وبموجب هذا القانون يُمنح أصحاب الجنسيات المزدوجة فترة ستة أشهر ليتخلوا عن جنسيتهم الثانية أو يتقدموا بطلب للاحتفاظ بها. ويمكن لحاملي جنسية بلد آخر من بلدان مجلس التعاون الخليجي أن يحتفظوا بها بإذن من الوزارة. أما الأشخاص الذين لا يسوون أوضاعهم ضمن المهلة المحددة أو الذين يحصلون على جنسية خليجية أخرى من دون موافقة الوزارة فتُفرض عليهم غرامة تتراوح ما بين 3,000 و10,000 دينار بحريني[9].

في عُمان، وبموجب المادة 5 من قانون الجنسية الجديد (القانون رقم 38 لعام 2014)، على حامل الجنسية العُمانية أن يحصل على إذن بمرسوم ملكي ليتمكن من حيازة جنسية أخرى. وقد فتح القانون الجديد أبواباً عدة أمام حيازة الجنسية (كالسماح للمرأة غير العُمانية أرملة رجل عُماني أو طليقته، وللقاصرين المولودين من أم عُمانية وأب غير عُماني بالتقدم بطلب للحصول على الجنسية)، إلا أنه شدد الشروط التي تخوّل المرء الحصول على الجنسية العُمانية. فعلى من يتقدم بطلب للحصول على الجنسية العُمانية أن يكون مقيماً في البلد منذ أكثر من 20 سنة، أو 15 سنة في حال كان متزوجاً من عُمانية ولديه ولد منها (مقارنة مع 15 سنة، أو 7 سنوات بموجب قانون عام 1983)[10].

وفي اليمن، أصدرت مصلحة الأحوال المدنية في آذار/مارس 2014 مرسوماً بشأن «المولَّدين» (أي الأشخاص المولودين من والدين أحدهما يمني والآخر غير يمني)، يحظر بموجبه منح بطاقات الهوية «للمولّدين» المولودين خارج الأراضي اليمنية والذين لا يملكون إثباتاً للهوية اليمنية، وذلك باستثناء «المولَّدين» المولودين في أوروبا وآسيا وبلدان مجلس التعاون الخليجي في حال كان الوالدان من مواليد اليمن[11].

ويؤثر انفصال أجزاء من الدول وتغيير الحدود على المسائل المرتبطة بالجنسية. فبعد تحقيق انفصال جنوب السودان عن السودان في عام 2011، هُدِّد أكثر من نصف مليون شخص من المقيمين في السودان بانتزاع جنسيتهم في حال ثبتت أهليتهم للمشاركة في الاستفتاء حول تقرير مصير جنوب السودان. فقد منحت الحكومة السودانية السكان المعنيين فترة تسعة أشهر، تبدأ منذ اليوم الأول الذي حصل فيه جنوب السودان على استقلاله في 9 تموز/يوليو 2011، من أجل تسوية أوضاعهم والحصول على الوثائق اللازمة لإثبات أنهم لم يكونوا مؤهلين للمشاركة باستفتاء جنوب السودان، وبالتالي حماية جنسيتهم السودانية. ومع انتهاء المهلة المحددة، كان عدد كبير من الأشخاص المعنيين لا يزالون مقيمين في السودان بصفة غير قانونية، ما أدى إلى توقيف أعداد كبيرة منهم، واحتجازهم وترحيلهم. ومع توقف المفاوضات بين البلدين حول مسألة الجنسية، بدأ كل بلد يسن القوانين والأنظمة بشكل منفصل لتحديد الوضع القانوني للأشخاص. وكانت الخطوة الأبرز حين أقدم السودان في آب/أغسطس 2011 على تعديل أحكام قانون الجنسية لعام 1994 بحيث يُحرم الأشخاص

الذين يحصلون على جنسية جنوب السودان، بحكم القانون أو بحكم الواقع، من جنسيتهم السودانية ويُحظر ازدواج الجنسية مع جنوب السودان. وبموجب القانون المعدل أيضاً، يتوجب الإقامة في السودان لأكثر من 10 سنوات من أجل الحصول على الجنسية، بعد أن كانت هذه الفترة تقتصر على خمس سنوات بموجب قانون عام 1994. وتُعتبر هذه التعديلات منافية بشكل قاطع للقواعد الدولية لعدم التمييز على أساس الأصل القومي[12]. ومنذ شباط/فبراير 2015، ونتيجة اتفاق عقد مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بدأ السودان بتسجيل مواطني جنوب السودان المقيمين في السودان، ومنح الأشخاص الذين أتموا الخامسة من عمرهم بطاقات هوية تتيح لهم العمل والحصول على الخدمات الأساسية خلال فترة إقامتهم في السودان. وقد تم تسجيل أكثر من 54,000 من مواطني جنوب السودان، وجرى إصدار حوالى 37,000 بطاقة هوية[13].

وأجرت دول عدة في المنطقة، منذ عام 2004، تعديلات على قوانينها لتمنح المرأة مزيداً من الحقوق المتعلقة بالجنسية، ولا سيما إقرار حقها في منح جنسيتها لأطفالها على قدم المساواة مع الرجل، وذلك حسبما نصت عليه الفقرة 2 من المادة 9 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد اعترف كل من مصر (2004) والجزائر (2005) والعراق (بحسب إصلاحات جزئية في عام 2006) والمغرب (2007) وتونس (2010) واليمن (2010) بحق المرأة في منح جنسيتها تلقائياً لأطفالها عند الولادة. وقد سحبت تلك الدول تحفظاتها على المادة 9 من الاتفاقية بينما تعمل دول أخرى على تطبيق إصلاحات مرحلية. واتخذت الإمارات العربية المتحدة في عام 2011 والمملكة العربية السعودية في عام 2014 إجراءات تسمح بتقديم طلب جنسية للأطفال على أساس نسب الأم، وذلك من خلال عملية خاضعة للسلطة التقديرية.

في كانون الأول/ديسمبر 2012، أصدرت وزارة العمل والمديرية العامة للجوازات في المملكة العربية السعودية القرار رقم 406 حول أطفال النساء السعوديات المتزوجات من رجال غير سعوديين. وبموجب هذا القرار، تُمنح النساء السعوديات الحق في كفالة أطفالهن وأزواجهن، فأصبحوا يتمتعون بحق الحصول على المعاملة نفسها التي يحظى بها المواطنون السعوديون من ناحية التعليم والرعاية الصحية، وكذلك الاستفادة من برنامج «نطاقات» لأفضلية التوظيف (يرجى النظر إلى القسم المعنون «إحلال القوى العاملة الوطنية محل الأجنبية») وهو البرنامج الذي يهدف إلى زيادة القوى العاملة السعودية في القطاع الخاص. وينص القرار الجديد أيضاً على أن الحكومة السعودية تأخذ على عاتقها نفقات إقامة هؤلاء الأولاد، ما يتيح لهم العمل في القطاع الخاص من دون الحاجة إلى نقل كفالتهم من أمهاتهم، وهو ما كان مطلوباً في السابق لغير المواطنين لدى بلوغهم سن الرشد. كما منحت المملكة العربية السعودية، في أيلول/سبتمبر 2013، الأمهات غير السعوديات لأولاد سعوديين الإقامة الدائمة من دون كفيل في المملكة وأيضاً الحق في الحصول على التعليم والخدمات الصحية[14]. وتشكل هذه الإصلاحات بالتالي خطوات عملية باتجاه لمّ شمل الأسر التي تتعدد فيها الجنسيات.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2014، أعلنت دائرة الأحوال المدنية والجوازات في الأردن عن قرار جديد يقضي بإصدار وثائق ثبوتية للأولاد الذي هم من أم أردنية وأب غير أردني[15].

وتواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي بدورها مشاكل مرتبطة بالمجتمعات التي تعاني من عدم وجود الجنسية. فالمادة 1 ألف (2) من اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين تنص على ضمان الحماية الدولية لأشخاص معينين «بدون جنسية». وفي غالبية البلدان، تتم معالجة مسألة حماية من هم بدون جنسية بموجب قوانين الهجرة، في حين تندرج الوقاية من عدم وجود جنسية والحد منه ضمن اختصاص قوانين الجنسية[16]. ويُصنف من هم بدون جنسية في بعض البلدان العربية على أنهم «مقيمون غير نظاميين»[17]، وبالتالي يُعامَلون كمواطنين أجانب[18].

في الكويت، تتواجد مجموعة كبيرة من الذين هم بدون جنسية تُعرف بال «بدون» (اختصاراً لعبارة «بدون جنسية») ويُقدر عددهم بـ105,000 شخص[19]. ويتم تصنيف الأشخاص المنتمين إلى هذه المجموعة على أنهم «مقيمون غير نظاميين»[20]، وبالتالي تُفرض عليهم

قيود تحد من حرية تنقلهم وحقهم في الاقتراع، كما يُحرمون من الوثائق الشخصية، مثل وثائق السفر، وشهادات الزواج، والولادة والوفاة. ولا يمكن لفئة الـ «بدون» العمل في القطاع النظامي، كما لا يمكن للأطفال أن يلتحقوا بمدارس رسمية مجانية إلا في حال كانوا يحملون بطاقات أمنية[21]. وفي عام 2013، صادق البرلمان الكويتي على مشروع قانون يقضي بتجنيس 4,000 شخص ممن هم بدون جنسية[22].

وعلى غرار إجراء سابق في عام 1965، بدأت المملكة العربية السعودية بإصدار بطاقات خاصة لمن هم بدون جنسية في آب/أغسطس 2014 لمساعدتهم في الإجراءات الإدارية الرسمية. وتتولى المديرية العامة للجوازات التابعة لوزارة العمل إصدار هذه البطاقات التي تشبه رخص الإقامة التي تصدر لصالح المغتربين في المملكة. إلا أن هذه البطاقات تتيح لحامليها الدراسة والعمل في المملكة على قدم المساواة مع المواطنين السعوديين[23]. وتعيش في المملكة مجموعة كبيرة من المهاجرين الوافدين من جنوب شرق آسيا يُعرفون بـ «الروهينغا».

وللجنسية أهمية بالنسبة لبلدان المنشأ لأنها وسيلة للحفاظ على الصلات مع المغتربين. فمن خلال إتاحة ازدواج الجنسية، يستطيع المهاجرون الذين قرروا الإقامة في الخارج البقاء على تواصل مع بلدهم الأم من دون خطر فقدان المنافع المكتسبة في بلد المقصد. وقد أتاح الدستور في تونس لعام 2014 للمواطنين المزدوجي الجنسية الترشح لمنصب الرئاسة، شرط أن يتخلى المرشح في حال فوزه عن جنسيته غير التونسية[24]. هذا الإجراء يسهل الانخراط السياسي للمغتربين التونسيين الذين غادروا البلد منذ زمن طويل ويقرّ بشرعيته.

وقد حققت بلدان المقصد في المنطقة العربية بعض التقدم في ما يتعلق بتسهيل الحفاظ على وحدة الأسر المختلطة، وسوّت إلى حد ما أوضاع من هم بدون جنسية. ولكنها ما زالت بحاجة إلى بذل الجهود لتحقيق المزيد في مجال الحد من حالات غياب الجنسية وتعزيز إمكانية الحصول على الجنسية والسماح للنساء بإعطاء الجنسية لأطفالهن. وصحيح أن كافة بلدان مجلس التعاون الخليجي قد انضمت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أو صدقت عليها، إلا أنها أبدت كلها تحفظات على الفقرة 2 من المادة 9.

2. هجرة اليد العاملة

تطغى هجرة اليد العاملة على حركة الهجرة في المنطقة العربية وذلك بسبب طبيعة الاقتصاد في كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد في هذه المنطقة وقد ساهمت الفورات الاقتصادية القائمة على الموارد الطبيعية في البلدان الخليجية الغنية بالنفط وغيرها من البلدان العربية كليبيا في الستينات من القرن العشرين، في تزايد الطلب على اليد العاملة[25]. ونتيجة لذلك، تتخطى أعداد العمال المهاجرين أعداد المواطنين في بلدان عدة في مجلس التعاون الخليجي، مثل الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت[26]. وتشكل هجرة اليد العاملة من البلدان العربية، ولا سيما من بلدان المغرب العربي إلى البلدان الأوروبية، وبدرجة أقل من بلدان المشرق العربي واليمن إلى بلدان عربية أخرى، ظاهرة بارزة أيضاً.

وتنظم بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن ولبنان هجرة اليد العاملة من خلال نظام الكفالة الذي يحصل المهاجرون بموجبه على رخص عمل وتأشيرات دخول فقط بكفالة مواطن محلي، أو مهاجر مخوّل كفالة مهاجرين آخرين أو شركة (الكفيل). هذا النظام يجعل العمال المهاجرين رهناً بكفيلهم كونه هو من يحدد ظروف عملهم وعيشهم، ما يجعلهم عرضة للاستغلال وسوء المعاملة[27]. وفي معظم الأحيان، تُطبق أنظمة العمل بشكل جزئي أو لا تُطبق البتة. كما أن قانون العمل لا يوفر الحماية لبعض العمال المهاجرين، لا سيما العمال المنزليين (الإطار 1). ويمكن القول إن معظم أنظمة العمل في المنطقة لا تستوفي المعايير الدولية.

ومعظم البلدان العربية التي أجرت مؤخراً تعديلات على سياساتها المتعلقة بالقوى العاملة الوافدة هي بلدان خليجية، علماً بأن بعض البلدان الأخرى تعمل أيضاً على تطوير سياساتها في هذا المجال، لا سيما بشأن العمال المنزليين.

ففي تموز/يوليو 2012، اعتمدت البحرين قانون العمل في القطاع الخاص (القانون رقم 36) الذي يبطل القانون السابق في هذا الشأن. وتحظر المادة 39 من قانون العمل الجديد الممارسات التمييزية على أساس الجنس والعرق واللغة والدين والمعتقد، لا سيما على صعيد دفع الأجور وإنهاء العقود. وهي مادة هامة لأن تحديد الأجور في البحرين غالباً ما يتم بناءً على الجنسية وليس على مستوى المهارات[28]. كما ينص القانون الجديد على زيادة أيام الإجازة السنوية المدفوعة وإجازة الأمومة، وإتاحة الإجازات غير المدفوعة، وزيادة أيام الإجازة المرضية، ومنح تعويضات للموظفين الذين يُفصلون دون سابق إنذار، واعتماد إجراءات جديدة لفض النزاعات المرتبطة بالعمل، بما في ذلك إنشاء مكتب إداري خاص بقضايا العمل، وتشديد الغرامات المفروضة على أصحاب العمل الذين لا يطبقون القانون الجديد، وفرض غرامات على أصحاب العمل الذين يتأخرون في دفع أجور الموظفين[29]. كما يتضمن القانون الجديد أحكاماً خاصة بالعمال المنزليين. واعتمدت البحرين عدداً من الأنظمة الجديدة في عام 2013 لتنظيم عمل مكاتب التوظيف وتمكين أصحاب المشاريع من المهاجرين من العمل في مجالات مهنية أخرى، وإطالة الفترة الممنوحة لتجديد تأشيرات العمل. وتتضمن الأنظمة الجديدة تعريفاً بالعمل المنزلي والشروط الواجب استيفاؤها للحصول على رخصة عمل[30].

ونتيجةً للانتقادات الحادة حول طريقة معاملة العمال الوافدين خلال الاستعدادات لكأس العالم لعام 2022، اتخذت قطر عدداً من الإجراءات في عام 2014 لتحسين ظروف العمل، ففرضت على الشركات فتح حسابات مصرفية للعمال وإيداع أجورهم إلكترونياً فيها، ومنعت العمل في الهواء الطلق في منتصف النهار، واعتمدت نظاماً إلكترونياً يمكن من خلاله للعمال الوافدين تقديم شكواهم. وقد تم توفير هذا النظام الإلكتروني بلغات عدة لا سيما العربية، والإنكليزية، والهندية، والأردية، والتاميلية، والبنغالية، والنيبالية. كذلك وعد المسؤولون القطريون بضمان دفع أجور العمال الوافدين في الوقت المناسب، وتحسين ظروف الإقامة ورفع عدد المفتشين المعنيين بشؤون السلامة في مواقع البناء[31].

وفي آذار/مارس 2013، قامت اللجنة العليا للمشاريع والإرث (www.sc.qa)، وهي منظمة شبه حكومية مسؤولة عن ضمان اتساق الاستعدادات لكأس العالم (أي تشييد المدرجات وغيرها من البنى التحتية) مع المشاريع التنموية في قطر، بنشر «ميثاق رعاية العمال». وقد تم الاستناد إلى هذا الميثاق لوضع «معايير رعاية العمال» التي نشرت في شباط/فبراير 2014 وتتضمن قوانين ملزمة للمقاولين في ما يتعلق بمواقع البناء ومحل إقامة العمال. واعتمدت مؤسسة قطر، وهي منظمة أخرى شبه حكومية لا تبغي الربح، نهجاً مماثلاً حين أصدرت في نيسان/أبريل 2013، «المعايير الملزمة لرعاية القوى العاملة الوافدة». وتعكس هذه المبادرات أهمية الدور الذي تضطلع به الكيانات الخاصة في تطوير معايير العمل في قطر، إلا أنها لا تغطي سوى العمال الخاضعين لسلطة اللجنة العليا ومؤسسة قطر، ولا تنطبق على أولئك الذين يعملون في مشاريع أوسع نطاقاً للبنى التحتية الداعمة لكأس العالم، وغيرها من المشاريع في إطار الاستعدادات لرؤية قطر الوطنية 2030، وفي قطاعات أو مشاريع أخرى[32].

وفي أيار/مايو 2014، أعلنت قطر عن خطة لاستبدال نظام الكفالة وتصاريح المغادرة بنظام يركز على العقود بين أصحاب العمل والعمال تحت رعاية وزارة الداخلية، بحيث لن يحتاج العامل الوافد إلى إذن من مستخدِمه لمغادرة البلد، ويستطيع تغيير وظيفته بعد انتهاء مدة عقده. أما عندما لا تكون مدة التوظيف محددة، فيتمكن العامل الوافد من تغيير وظيفته بعد خمس سنوات من توقيع العقد الأول، من دون الحاجة إلى موافقة صاحب العمل. وتتضمن الخطة أيضاً فرض غرامة تصل إلى 15,000 دولار على صاحب العمل الذي يصادر جواز سفر العامل الوافد. ولكن لم يتم تحديد مهلة أو إطار زمني لتطبيق هذه الإجراءات.

وفي عام 2013، بدأت المملكة العربية السعودية بتطبيق «نظام حماية الأجور» الذي يلزم أصحاب العمل بتسجيل التفاصيل المتعلقة بأجور موظفيهم لدى وزارة العمل وبإيداع هذه الأجور مباشرة في حسابات الموظفين المصرفية. وكان الهدف من هذه المبادرة تحسين إدارة الشكاوى المتعلقة بالتخلف عن دفع الأجور، وإتاحة رصد الفوارق في الأجور بين العمال المحليين والعمال

الوافدين[33]. وفي العام التالي، حظرت السعودية العمل في الهواء الطلق بين الظهيرة والثالثة عصراً من حزيران/يونيو إلى أواسط أيلول/سبتمبر، وفرضت غرامات على الشركات التي لا تتقيد بذلك. لكن هذا الحظر لا ينطبق على وظائف معينة؛ وقد خشي بعض العمال تخفيض أجورهم بسبب انخفاض ساعات العمل[34].

وبموجب القوانين الجديدة التي أصدرتها وزارة العمل السعودية في كانون الأول/ديسمبر 2013 في ما يتعلق بتوظيف العمال الوافدين في القطاعين العام والخاص، أصبح على الشركات السعودية التوظيف من خلال مكاتب التوظيف الشرعية، لأي عقود تفوق مدتها الأسبوع الواحد، وتأمين ظروف الإقامة الملائمة لهؤلاء العمال. ونصت القوانين الجديدة أيضاً على أن الأفراد وحدهم يمكنهم كفالة العمال المنزليين الوافدين[35]. كما أصدرت وزارة العمل السعودية قوانين تنظم عمل وكالات ومكاتب التوظيف ومنحها الرخص، وذلك من أجل تعزيز المنافسة بين هذه الوكالات/المكاتب وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها. فأصبحت شركات/مكاتب التوظيف مطالبة بإعلام العمال بطبيعة عملهم، وبحقوقهم وواجباتهم، وبالقضايا الأخرى المرتبطة بالقوانين العامة، والعادات والتقاليد وظروف العيش[36]. وفي كانون الثاني/يناير 2015، أنشأت وزارة العمل السعودية مراكز اتصال في ستة مواقع بناء أساسية من أجل معالجة نزاعات العمل[37].

3. الهجرة غير النظامية

يعمد البعض إلى الهجرة غير النظامية لأسباب عدة وبطرق مختلفة. فالسعي وراء الفرص المهنية أو التعليمية أو لمّ شمل العائلة، والخوف من الاضطهاد، من العوامل التي تدفع البعض إلى خيار الهجرة غير النظامية عندما يكونون غير قادرين على الهجرة بالطرق النظامية ولا يستطيعون الوصول إلى آليات اللجوء والحماية، أو إذا كانوا لا يرغبون في التقدم بطلب اللجوء في بلد المقصد. ويقدم بعض هؤلاء على ذلك بمفردهم، فيما يلجأ البعض الآخر إلى خدمات المهربين أو يقع في براثن عصابات الاتجار. وقد يواجه المهاجرون عثرات في طريقهم إلى بلد المقصد فيضطرون للبقاء في بلد العبور بشكل غير نظامي.

وقد يعمد بعض الأشخاص أيضاً إلى دخول البلدان بطريقة نظامية بموجب تأشيرة دخول سياحية مثلاً، إلا أنهم يتخطون فترة الإقامة المحددة في التأشيرة أو يحصلون على وظيفة من دون حيازة الإذن اللازم. وأياً كان السبب، يكون اللاجئون والمهاجرون غير النظاميين عرضة لانتهاك حقوقهم الأساسية، إذ غالباً ما يُحرمون من الخدمات الأساسية ومن الحماية الاجتماعية، ولا يجرؤون على طلب الدعم.

(أ) تسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين

أطلق بعض البلدان العربية مؤخراً حملات لتسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين. فاعتمد المغرب في عام 2013 سياسة لتوفير المزيد من الحماية للوافدين إليه. وخلال عام 2014، نظم حملة لتسوية أوضاع المهاجرين، فتلقت السلطات المغربية 27,330 طلباً للتسوية من مهاجرين من أكثر من 115 جنسية، فمنحت 17,918 منهم رخص إقامة لمدة سنة. وتم إنشاء مكتب للاجئين والذين هم بدون جنسية باشر التدقيق في القضايا في آذار/مارس 2015. كما شُكلت أربع لجان فرعية تُعنى بتطبيق توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكل منها اختصت بأحد المجالات التالية: حملة تسوية الأوضاع التي أطلقها المغرب في عام 2014؛ وتسوية أوضاع اللاجئين؛ وتحديث الأطر القانونية والمؤسسية الخاصة بالهجرة واللجوء ومكافحة الاتجار بالأشخاص؛ وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في ما يتعلق بالهجرة. وفي أيلول/سبتمبر 2014، أطلق المغرب استراتيجية لفترة الثلاث سنوات المقبلة، تسعى إلى تحقيق أربعة أهداف هي: دمج المهاجرين الذين تمت تسوية أوضاعهم؛ ومراجعة أطر العمل القضائي والإجرائي؛ ومواءمة إطار العمل المؤسسي؛ وإدارة تدفقات الهجرة استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان[38]. وتم إعداد مشاريع قوانين حول اللجوء والهجرة والاتجار بالأشخاص، إلا أن هذه المشاريع لم تُعتمد بعد (لحين إعداد هذا التقرير). كما وضعت الحكومة تدابير خاصة لاستعراض أوضاع المهاجرين غير النظاميين كل حالة على حدة. وقد تم تحقيق تقدم ملموس في اتجاه اعتماد النهج القائم على الحقوق لدى معالجة المسائل المتعلقة بالهجرة، ولكن ما زال من الصعب جداً الالتزام ببعض المعايير الدولية لتسوية الأوضاع، ومنها عقود

الإطار 1- حوكمة هجرة اليد العاملة في المنطقة العربية - حالة العمال المنزليين

إن الطبيعة غير المنظمة للعمل المنزلي تجعل العاملين في هذا القطاع عرضةً للاستغلال وإساءة المعاملة، إذ غالباً ما يعملون من دون شروط عمل محددة ولا تشملهم قوانين العمل.

وفي بلدان عربية عدة، يرعى نظام الكفالة ظروف العمل والمعيشة للعمال الوافدين، بمن فيهم العمال المنزليون. هذا النظام الذي يتحمل بموجبه أصحاب العمل المسؤولية الاقتصادية والقانونية الكاملة للعمال الوافدين، يجعل العمال المنزليين عرضة للاستغلال، وإساءة المعاملة والعمل القسري. ومما يزيد الوضع تفاقماً، صعوبة تنظيم العمل في المنازل، باعتباره جزءاً من حرمة الحياة الخاصة، والتمييز القائم على الجنس والعرق بحق العاملات الوافدات اللواتي يشكلن الغالبية العظمى من عاملي المنازل. وهكذا، يُحرم العديد من عمال المنازل الوافدين من حقوقهم الأساسية مثل الأجور، والإجازات، وأيام الراحة، وحرية تكوين الجمعيات، كما أن مستخدميهم قد يعمدون إلى مصادرة جوازات سفرهم ووثائق هويتهم.

ومنذ اعتماد منظمة العمل الدولية اتفاقية العمال المنزليين (رقم 189) وتوصية العمال المنزليين (رقم 201) في عام 2011، اتخذ بعض الدول العربية إجراءات لحماية العمال المنزليين من خلال معالجة قضايا مثل تسديد الأجور في آنها، والضمان الاجتماعي، والحد الأدنى للأجور، وتسوية نزاعات العمل، والضمان الصحي.

ففي البحرين، شكل قانون العمل الجديد للقطاع الخاص لعام 2012 سابقة في منطقة الخليج، إذ عالج قضايا تتعلق بالعمال المنزليين، مثل تحديد الإجازات السنوية وتدوين سبل النفاذ إلى آليات تسوية النزاعات. وتُعتبر الإصلاحات التي أجريت في البحرين الثانية من نوعها في تاريخ المنطقة العربية الحديث، علماً أن الأردن كان أوّل من بادر بإدراج العمال المنزليين تحت سقف قانون العمل لعام 2008. ولكن تجدر الإشارة إلى أن الناشطين في مجال حقوق الإنسان اعتبروا أن قانون العمل الجديد في البحرين لم يعالج قضايا أساسية مثل أيام الراحة، وساعات العمل، والحد الأدنى للأجور، وإمكانية تغيير الوظيفة[أ].

وفي الأردن، تم اعتماد قوانين جديدة في عام 2012، حُدد بموجبها الحد الأقصى ليوم العمل بثماني ساعات للعمال المنزليين، ونصت على أن العمال غير ملزمين بالحصول على إذن مستخدِمهم لمغادرة المنزل خارج ساعات العمل. إلا أن هذه الإجراءات لم تنفذ على النحو الملائم، ولا يزال العمال المنزليون غير قادرين على العمل في مكان آخر حتى بعد انتهاء عقدهم[ب]. ومنذ تموز/يوليو 2014، بات إصدار رخصة عمل للعامل المنزلي أو تجديدها مشروطاً بتقديم صاحب العمل وثائق تثبت توفير التأمين الصحي والتأمين على الحياة للعامل؛ ومنذ آب/أغسطس 2014، بات مطلوباً من المستخدِمين فتح حسابات مصرفية للعمال المنزليين. كما نص القانون رقم 12 لعام 2015 بشأن مكاتب التوظيف الخاصة على أحكام بشأن إجراءات منح الرخص لهذه المكاتب والشروط الواجب استيفاؤها لممارسة عملها، والتدابير والعقوبات التي يمكن اتخاذها بحق المكاتب التي تنتهك هذا القانون.

وفي المملكة العربية السعودية، صدر القرار رقم (310) بشأن لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم في تموز/يوليو 2013 وهو ينص على ضرورة أن يدفع أصحاب العمل للعمال المنزليين أجرهم الشهري من دون تأخير، وأن يعطوهم يوم إجازة في الأسبوع، ويتيحوا لهم تسع ساعات من الراحة على الأقل في اليوم، ويؤمّنوا لهم ظروف الإقامة اللائقة. ونص أيضاً على واجب العمال المنزليين احترام الإسلام والتقيد بالأنظمة والثقافة السعودية. وفي آذار/مارس 2014، أطلقت وزارة العمل برنامج «مُساند» بهدف معالجة القضايا المرتبطة بالعمل المنزلي. ويتيح الموقع الإلكتروني الخاص بالبرنامج المعلومات حول حقوق وواجبات العمال المنزليين ومستخدِميهم، وطريقة النفاذ إلى آليات تقديم الشكاوى وحل النزاعات. وفي عام 2013، مُنع استقدام العمال المنزليين الإثيوبيين حتى انتهاء التحقيقات في جرائم مزعومة ضد الأطفال ارتكبها إثيوبيون[ج]. وحتى كانون الثاني/يناير 2015، كان الحظر لا يزال مفروضاً على استقدام العمال المنزليين الإثيوبيين[د].

وفي الكويت، تم إنشاء مركز لإيواء العاملات المنزليات الهاربات في عام 2014. وبحسب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، يتم العمل على إنشاء ملجأ آخر للذكور من العمال الوافدين. إلا أن منظمات حقوق الإنسان وصفت الملجأ بأنه ليست سوى مركز احتجاز، بما أن العمال المنزليين الموجودين فيه لا يسمح لهم بالمغادرة إلى حين ترحيلهم[هـ].

وفي الإمارات العربية المتحدة، تم وضع مشروع قانون يتضمن نموذج عقد العمل للعمال المنزليين ويؤكد حق هؤلاء العمال في يوم إجازة أسبوعي، وإجازة سنوية مدفوعة، وإجازات مرضية[و]. كما يحدد مشروع القانون مواصفات العمل والمؤهلات المطلوبة وقيمة الأجر، فضلاً عن واجبات صاحب العمل[ز].

وفي المغرب، قُدم قانون إلى البرلمان، يقضي بتسجيل العمال المنزليين لدى وزارة العمل. كما ينص على تأمين سلامة هؤلاء العمال ومنحهم يوم راحة في الأسبوع وإجازة سنوية، ويحظر عمل وكالات التوظيف غير الحائزة على رخصة قانونية. إلا أن هذا القانون لا يتوافق بعد بشكل كامل مع اتفاقية منظمة العمل الدولية للعمال المنزليين (رقم 189)[ح].

أ/ International Domestic Workers' Network, International Trade Union Confederation and Human Rights Watch, 2013.
ب/ هيومن رايتس واتش، 2013.
ج/ AFP, 2013a.
د/ Mohammed, 2015.
ه/ Lageman, 2014.
و/ International Domestic Workers' Network, International Trade Union Confederation and Human Rights Watch, 2013.
ز/ Salama, 2014.
ح/ International Domestic Workers' Network, International Trade Union Confederation and Human Rights Watch, 2013; Menara, 2015; Benezha, 2013.

العمل، لا سيما وأن معظم المهاجرين غير النظاميين يعملون في القطاع غير النظامي.

وبالنظر إلى الأعداد الهائلة للمهاجرين غير النظاميين في المملكة العربية السعودية، وتمهيداً لتطبيق برنامج نطاقات (يرجى النظر إلى القسم المتعلق بإحلال القوى العاملة الوطنية محل الأجنبية الوارد لاحقاً)، منحت الحكومة السعودية في نيسان/أبريل 2013 فترة سماح مدتها سبعة أشهر للمهاجرين غير النظاميين لتسوية أوضاعهم. إلا أن فترة السماح شملت فقط العمال المهاجرين الذين تغيّبوا عن العمل (هروب) وأولئك الذين انتهت رخص عملهم وإقامتهم، فأعطتهم الفرصة لتسوية أوضاعهم إما من خلال العودة إلى العمل لدى مستخدمهم أو الانتقال إلى وظيفة أخرى من دون الحاجة للحصول على إذن من مستخدمهم السابق. أما المهاجرون الذين لم يسووا أوضاعهم قبل انتهاء المهلة المحددة، فوصلت عقوبتهم إلى السجن سنتيْن، فضلاً عن ترحيلهم، وفرض غرامات عليهم تصل إلى 100,000 ريال سعودي. وقد أعفي المهاجرون غير النظاميين الذين غادروا البلد خلال فترة السماح، من رسوم الإقامة ورخص العمل وغيرها من الغرامات المرتبطة بانتهاكات سابقة. إلى ذلك، لم تحظر هذه الإجراءات عودة هؤلاء المهاجرين إلى المملكة في وقت لاحق في حال حصلوا على تأشيرة دخول جديدة[39].

(ب) العودة القسرية

مع انتهاء فترة السماح المخصصة لتسوية الأوضاع في المملكة العربية السعودية في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، بدأت فرق التفتيش من وزارتيْ العمل والداخلية بتوقيف المهاجرين غير النظاميين وترحيلهم، وكان معظمهم من إثيوبيا واليمن، وآخرون من إندونيسيا، وباكستان، وبنغلاديش، وسري لانكا، والسودان، والصومال، والفلبين، ومصر، ونيبال، والهند. كما فرضت فرق التفتيش غرامات على الأشخاص الذين يوظفون عمالاً من دون أن يكونوا كفلاءهم. وكانت هذه الإجراءات لا تزال جارية لدى إعداد هذا التقرير. وتم ترحيل مئات آلاف المهاجرين

إلى بلدانهم التي كان بعضها يشهد نزاعات وأعمال عنف وانتهاكات لحقوق الإنسان، وذلك من دون تحديد ما إذا كان هؤلاء بحاجة إلى حماية دولية. ويُظهر الشكل 38 أرقاماً صادرة عن وزارة العمل السعودية حول أعداد الأشخاص الذين تم ترحيلهم في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2012 إلى شباط/فبراير 2014[40]. وترافقت عمليات الترحيل الجماعية مع انتهاكات لحقوق المهاجرين وشكلت أعباءً إضافية على بلدان المنشأ. فقد أحصت المنظمة الدولية للهجرة أكثر من 600,000 يمني أُجبروا على ترك المملكة العربية السعودية بين حزيران/يونيو 2013 وتشرين الثاني/نوفمبر 2014. ومن بين المهاجرين الذين تم استجوابهم خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014، بلّغ حوالى 70 في المائة عن تعرضهم لأشكال مختلفة من الانتهاكات مثل الانتهاكات الجسدية والحرمان من الماء والطعام[41]. وفي أوائل آذار/مارس 2015، أطلقت المملكة العربية السعودية حملة جديدة تستهدف المهاجرين غير النظاميين الذين انتهكوا قوانين العمل أو الإقامة، والمواطنين الذين يوظفونهم أو يؤمنون لهم المأوى. وقد فُرضت على المهاجرين غير النظاميين الذين تم توقيفهم غرامات وصلت إلى 100,000 ريال سعودي إضافة إلى السجن والترحيل[42].

وفي عُمان، نفذت وزارة القوى العاملة حملة ترحيل في عام 2013. فخلال الأشهر التسعة الأولى من العام، أوقفت السلطات 10,226 مهاجراً غير نظامي، بحسب المدير العام للرعاية العمالية في وزارة القوى العاملة. وحثت الوزارة أصحاب العمل على وقف توظيف المهاجرين غير النظاميين تجنباً لغرامات تتراوح بين 1,000 و2,000 ريال عُماني[43].

وفي قطر، نجم عن حملة رصد المهاجرين غير النظاميين في عام 2012، سلسلة من عمليات التوقيف والترحيل. فقد تمكنت وزارة الداخلية من رصد مئات المهاجرين غير النظاميين الذين انتهكوا قانون الإقامة رقم 4 لعام 2009، المعني بتنظيم حركة دخول وخروج المهاجرين وإقامتهم وكفالتهم. وبموجب هذا القانون، واجه المهاجرون غير النظاميين عقوبة وصلت إلى ثلاث سنوات في السجن وغرامات بلغت حوالى 10,000 ريال قطري[44].

الشكل 38. عدد الأشخاص الذين تم ترحيلهم من المملكة العربية السعودية، من تشرين الثاني/نوفمبر 2012 إلى شباط/فبراير 2014

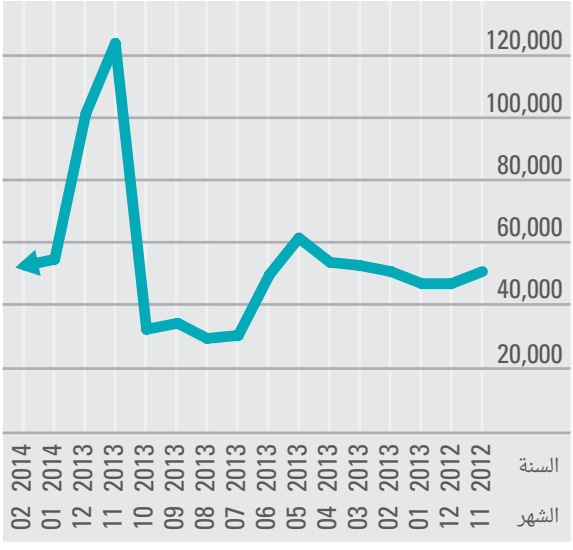

المصدر: مركز القيادة والسيطرة والتحكم في وزارة الداخلية السعودية.

(ج) الإصلاحات المؤسسية والقانونية

في ليبيا، تم إنشاء جهاز لمكافحة الهجرة غير النظامية، بناء على مرسوم مجلس الوزراء رقم 2014/386، وهو كيان مستقل مالياً يتبع لوزارة الداخلية. إلا أن الوضع الراهن في ليبيا يجعل من الصعب معرفة ما سيسفر عنه هذا الجهاز.

وفي مصر، تم تشكيل اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير النظامية في آذار/مارس 2014 بموجب المرسوم رقم 380، لصياغة خطة عمل ومجموعة من القوانين بشأن الهجرة غير النظامية، ورصد التقدم المحرز في معالجة هذه المسألة استناداً إلى المعايير الدولية، وبناء القدرات، والتعاون الدولي على هذا الصعيد. وتستند اللجنة في عملها إلى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكملَين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتُعنى اللجنة بتحسين أوضاع ضحايا الاتجار بالأشخاص في مصر، وتعمل حالياً، بدعم من

المنظمة الدولية للهجرة، على صياغة مشروع قانون حول تهريب المهاجرين[45].

وفي موريتانيا، أصدرت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في أيار/مايو 2012 تعميماً طلبت بموجبه إلى المهاجرين في البلد حيازة بطاقة إقامة يمكن الحصول عليها مقابل رسم معين وبسهولة أكبر بالنسبة للمهاجرين «من ذوي الامتيازات»[46,47].

وفي الجمهورية العربية السورية، يعطي القانون رقم 2 لعام 2014 إدارة الهجرة والجوازات سلطة ترحيل الأجانب الذين لا يملكون رخص إقامة. وينص هذا القانون على ملاحقة المتورطين في تهريب الأشخاص. ويوحي الوضع السياسي القائم في الجمهورية العربية السورية بأن هذه الإصلاحات لن يكون لها أثر كبير.

(د) الخلاصة

اتخذ معظم بلدان المنشأ وبلدان المقصد في المنطقة العربية سلسلة من الإجراءات لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الهجرة غير النظامية والنتائج المترتبة عليها. ومن المجدي اعتماد النهج القائم على حقوق الإنسان الذي بادر المغرب إلى انتهاجه في حملات تسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين. فهؤلاء ما زالوا يعامَلون في حالات عدة باعتبارهم «مجرمين». وقد أظهرت الممارسات المتبعة خلال عمليات التوقيف والاحتجاز والترحيل تجاهلاً لحقوق هؤلاء المهاجرين، كما عكست السياسات المعتمدة هذه الممارسات.

4. الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

غالباً ما تتخلل عمليات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان، وهي مصنفة ضمن خانة الجرائم بموجب القانون الدولي. وتطلب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولان المكملان لها من الدول الأطراف اتخاذ إجراءات لتجريم ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وتوفير الحماية للضحايا وتقديم المساعدة لهم، فضلاً عن تعزيز التعاون الدولي لمكافحة هاتين الظاهرتين. ويتضمن البروتوكولان «شرطاً وقائياً» ينص على أن ليس فيهما ما يمس بحقوق والتزامات ومسؤوليات الدول والأفراد بمقتضى القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وخصوصاً اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام 1967 التابع لها، حيثما انطبقا، ومبدأ عدم الإعادة قسراً الوارد فيهما. والجدير بالذكر أن السودان هو آخر بلد عربي صادق حتى الآن على البروتوكول الخاص بالاتجار بالأشخاص في عام 2014 (المرفق الثاني).

ولأن القرار الطوعي للمهاجر هو ما يميز حالات التهريب عن حالات الاتجار، لا يتضمن التعريف الخاص بالتهريب عناصر الاستغلال، والإساءة، والإكراه، وانتهاك حقوق الإنسان. لكن في الواقع، غالباً ما تترافق عملية التهريب مع ممارسات مسيئة واستغلالية، ما يحوّل المهاجرين إلى ضحايا جرائم. والتهريب يحصل عادة في ظل غياب أي قنوات قانونية بديلة للدخول إلى بلد المقصد، ما يجبر المهاجرين على اللجوء إلى شبكات التهريب.

(أ) الإصلاحات القانونية

لقد صدق معظم البلدان العربية على البروتوكولَيْن بشأن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، واعتمدت هذه البلدان قوانين خاصة بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين تتوافق مع البروتوكولين[48].

ففي العراق، أقر مجلس النواب في شباط/فبراير 2012 القانون رقم 28 الرامي إلى مكافحة الاتجار بالبشر. وينص هذا القانون على تشكيل آليات مختلفة لتطبيق القانون، مثل اللجنة العليا لمكافحة الاتجار بالبشر، المسؤولة عن وضع خطط لمكافحة الاتجار بالبشر والحد منه، والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية من أجل مساعدة الضحايا وحماية الشهود، فضلاً عن تشكيل مجموعات ضغط للتصديق على الاتفاقيات الدولية بشأن الاتجار. ويفرض القانون غرامات وعقوبة السجن على مرتكبي الاتجار. وقد ساعد اعتماد هذا القانون المدعين العامين في تحديد جرائم الاتجار بالأشخاص، وحدّ من قدرة الجناة على الإفلات من العقاب[49]، إلا أنه لا يحظر كافة أشكال الاتجار بالبشر؛ فهو لا يشمل تسهيل دعارة الأطفال، وينص

على أن تصنيف عمل ما ضمن خانة الاتجار بالبشر يشترط أن تتخلله تبادلات مالية[50].

وفي الكويت، صدر في آذار/مارس 2013 القانون رقم 91 حول الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. ومع أن هذا القانون يفرض على الجاني عقوبة السجن لمدة تتراوح بين 15 سنة والسجن المؤبد، فهو لا يحدد آليات معينة لحماية الضحايا أو مقاضاة الجناة وإدانتهم.

وفي جزر القمر، تم اعتماد قانون جديد للعمل في عام 2012 (القانون رقم 12-2012) يتضمن أحكاماً متعلقة بالاتجار بالبشر. وتحظر المادة 2 (1) من القانون العمل القسري، فيما تمنع المادة 131 الاتجار بالأطفال. إلا أن هاتين المادتين لا تنصان على فرض عقوبات على المرتكبين.

وفي السودان، صدر في أيار/مايو 2014 قانون حول الاتجار بالبشر ينص على فرض عقوبة السجن على مرتكبي الاتجار لفترات تتراوح ما بين 3 سنوات و20 سنة، وعلى تنفيذ حكم الإعدام في حال وفاة الضحية.

وفي الإمارات العربية المتحدة، بدأ المجلس الوطني الاتحادي في عام 2013، النظر في إمكانية تعديل القانون رقم 2006/51، بحيث يتيح إطاراً لتعويض ضحايا الاتجار وتقديم المساعدة لهم[51].

(ب) التطورات المؤسسية وخطط العمل

أنشأ عدد من البلدان العربية مؤسسات ووكالات مختلفة في إطار جهودها الرامية إلى رصد ضحايا الاتجار بالبشر.

ففي الأردن، تم تشكيل الفريق الوطني للرقابة والتفتيش في كانون الثاني/يناير 2012، وهو يتألف من أعضاء في اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وعناصر من الشرطة وممثلين عن وزارات العدل والداخلية والعمل. وقد أوكلت إلى هذا الفريق مهمة تحديد ما إذا كان الأشخاص المعرضين للمخاطر الذين يتم رصدهم من قِبل السفارات هم من ضحايا الاتجار أم لا.

وفي السودان، تم إنشاء لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، عملاً بأحكام قانون الاتجار بالبشر لعام 2014. وقد وُضعت اللجنة تحت إشراف وزير العدل، ومن بين المهام المنوطة بها، وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر[52].

وفي البحرين، قامت هيئة تنظيم سوق العمل، وهي جهاز حكومي يعمل على إجراء إصلاحات مرتبطة بالعمل، بتشكيل فريق يُعنى بمكافحة الاتجار في عام 2013. ويتعاون هذا الفريق مع مكتب المدعي العام من أجل رصد حالات الاتجار المزعومة وإحالتها على السلطات القضائية المختصة[53].

وفي اليمن، أنشئت في عام 2012 اللجنة الفنية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر عملاً بالمرسوم رقم 46، وهي لجنة مشتركة بين الوزارات برئاسة وزير حقوق الإنسان. وقد أوكل إليها إعداد التقارير وتحليل البيانات والاتجاهات المتعلقة بالاتجار، ووضع استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. وفي عام 2013، صاغت اللجنة مشروع قانون لمكافحة الاتجار، حظي بموافقة الحكومة لكنه كان لا يزال بانتظار تصديق البرلمان عليه عند إعداد هذا التقرير[54].

وفي مصر، وضعت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير النظامية، التي أنشئت في عام 2007، خطة عمل وطنية لسنتين في كانون الثاني/يناير 2011 لتطبيق قانون مكافحة الاتجار المصري لعام 2010. وتضمنت الخطة بناء قدرات المسؤولين عن إنفاذ القانون والعاملين في المؤسسات القضائية من أجل مقاضاة المرتكبين؛ وحماية الضحايا وتقديم المساعدة لهم؛ وإشراك جهات فاعلة أخرى والتعاون مع اللاعبين الإقليميين والدوليين. وبسبب التوتر السياسي القائم في البلد، لم يتم تحقيق كل هذه الأهداف بحلول عام 2013، ولذلك وُضعت خطة عمل أخرى في كانون الثاني/يناير 2013 تمتد للفترة حتى كانون الأول/ديسمبر 2015. ومن المسائل التي لم يتم تنفيذها وأدرجت في الخطة الثانية، إنشاء وحدات خاصة بدعم الضحايا، وتدريب العاملين في مقاضاة الشركات الجانية، وتنفيذ الأنشطة المرتبطة بدور القطاع الخاص، بالإضافة إلى أولويات مستجدة مثل الأطفال

المشردين والمهاجرين الأفريقيين غير النظاميين عند الحدود المصرية[55].

وفي جزر القمر، اعتمدت الحكومة خطة عمل في أيار/مايو 2013 تهدف إلى تعزيز تطبيق القوانين الوطنية، من أجل التحقيق مع مرتكبي عمليات الاتجار، ومقاضاتهم وفرض العقوبات عليهم، وتوفير الحماية لضحايا الاتجار وتأمين الرعاية الملائمة لهم، فضلاً عن إنشاء لجنة لمكافحة الاتجار وإعادة التأكيد على أهمية تنظيم حملات التوعية الموجهة إلى المسؤولين وعامة الشعب[56].

(ج) الخلاصة

ومن أجل سن قوانين لمكافحة الاتجار والتهريب تماشياً مع المعايير الدولية، يتوجب على البلدان العربية التعامل مع الأشخاص الذين يطالهم الاتجار والتهريب باعتبارهم ضحايا، واعتماد مقاربة تراعي نوع الجنس في إطار ضمان حقوقهم وتوفير الحماية اللازمة لهم، بما في ذلك الحق في الحصول على المعلومات، والسلامة، والتمثيل القانوني، والمحاكمة العادلة، والاستفادة من التعويضات والمساعدة الطبية والاجتماعية، والحق في العودة[57]. كما يجب تعزيز التعاون بين الحكومات وتوطيده من أجل اعتماد نهج مشترك لمواجهة التحديات المرتبطة بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في المنطقة العربية.

5. إحلال القوى العاملة الوطنية محل الأجنبية

أدت زيادة أعداد الشباب والأشخاص الذين هم في سن العمل من بين مواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب سياسات التقشف المالي التي انتهجتها الحكومات في مواجهة تقلبات أسعار النفط، إلى تقويض قدرة القطاع العام على توظيف جميع المواطنين. وفي الوقت نفسه، حالت مجموعة من العوائق الهيكلية دون قيام المواطنين بالبحث عن فرص عمل في القطاع الخاص أو الحصول عليها. فالأجور السخية وظروف العمل الجيدة المتاحة في القطاع العام تعني أن الأجر الأدنى المقبول للقوى العاملة الوطنية أعلى من ذاك الذي يتقاضاه العاملون في القطاع الخاص، وأن مهارات القوى العاملة الوطنية لا تستوفي متطلبات أصحاب العمل في القطاع الخاص. فهؤلاء يترددون في توظيف عمال من بين المواطنين نظراً لقدرتهم العالية على التفاوض مقارنة مع العمال الوافدين، وبشكل خاص قدرتهم على الانتقال من وظيفة إلى أخرى في سوق العمل، على عكس الوافدين الذين لا يملكون سوى قدرة محدودة على تغيير وظائفهم بسبب نظام الكفالة الذي يخضعون له[58].

وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة والتعطل في صفوف المواطنين، لا سيما الشباب والنساء. ففي عام 2013، بلغ مستوى البطالة لدى المواطنين بشكل عام في المملكة العربية السعودية 12.2 في المائة، ولدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و29 سنة 28.4 في المائة، وفي صفوف الشابات 60.3 في المائة[59]. ودأبت حكومات مجلس التعاون الخليجي منذ الثمانينات من القرن العشرين على تعزيز انخراط مواطنيها في سوق العمل بشكل عام، لا سيما في القطاع الخاص. لقد اتخذت سياسات إحلال القوى العاملة المحلية محل الأجنبية أشكالاً مختلفة، ومنها اعتماد نظام الحصص على مستويات عدة لضمان توظيف عدد معيّن من المواطنين، وفرض رسوم على توظيف العاملين الأجانب، فضلاً عن وضع برامج لتدريب العمال من المواطنين. إلا أن نجاح هذه السياسات جاء متفاوتاً، خاصة وأنها لم تعالج الفوارق الأساسية التي تدفع بأصحاب العمال إلى تفضيل الوافدين على المواطنين. فقامت بعض البلدان، مثل الإمارات العربية المتحدة والبحرين، بتحسين المقاربات الرامية إلى ضمان توظيف المواطنين، من خلال التركيز على متغيّرات السوق، بالسماح للعمال الوافدين بتغيير وظائفهم[60].

وقد طرأ في السنوات الماضية تغييران أساسيان على السياسات المرتبطة بإحلال القوى العاملة المحلية محل الأجنبية.

ففي عُمان، حظرت وزارة القوى العاملة توظيف العمال الوافدين في الشركات العاملة في مجال البناء والتدبير المنزلي، لفترة 12 شهراً بدءاً من تشرين الثاني/نوفمبر 2013، باستثناء الشركات الصغيرة والمتوسطة وتلك التي تنفذ مشاريع حكومية. وشكل الحظر جزءاً من خطة شاملة لخفض نسبة الوافدين العاملين في القطاع الخاص من 39 إلى 33 في المائة[61]. كذلك

أعلنت الوزارة أنها سترفض بدءاً من آذار/مارس 2014 التعامل مع الشركات التي لا تضم مواطنين عُمانيين ضمن موظفيها[62]، وأنها ستباشر بدءاً من 1 تموز/يوليو 2014 بإنفاذ قانون يُمنع بموجبه العمال الوافدون الذين سبق أن عملوا في عُمان من تغيير وظائفهم إلا في حال أمضوا سنتين خارج الأراضي العُمانية[63]. وتعكس هذه الإجراءات المقاربة التقليدية القائمة على اعتماد المراسيم كوسيلة لإحلال القوى العاملة المحلية محل الأجنبية، بوضع قيود على الوافدين وإصدار أوامر حكومية لفرض أهداف شاملة.

ويشكل برنامج «نطاقات» في المملكة العربية السعودية مثالاً على مقاربة أكثر شمولية ومرونة لإحلال القوى العاملة المحلية محل الأجنبية. وقد اعتُمد هذا البرنامج في عام 2011 وبدأ تطبيقه بين عاميْ 2012 و2013. ويتم تحديد عدد المواطنين الذين ينبغي توظيفهم بموجب «نطاقات» على مستوى الشركات، استناداً إلى معايير مثل حجم الشركة، وطبيعة عملها، وقدرتها على توظيف مواطنين سعوديين، وتوفر الموارد البشرية ذات الصلة. وتم تصنيف الشركات ضمن 205 فئات مختلفة، يحدَّد عدد المواطنين الذين ينبغي توظيفهم على أساس كل منها. كما صُنفت الشركات ضمن أربعة نطاقات بحسب عدد العمال السعوديين فيها، أي ما إذا كانت تستوفي العدد المطلوب أم تتخطاه. ونظام الحصص رهن أيضاً بطبيعة العمل (أي ما إذا كانت الوظيفة بدوام جزئي أو كامل)، ومواصفات الموظف (بحيث يوازي توظيف شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة توظيف أربعة مواطنين سعوديين)[64]. وبحسب الإصلاحات الأخيرة، يصنَّف الأطفال المولودون من أم سعودية ولا يحملون الجنسية السعودية، وكذلك الأجانب المتزوجون من سعوديات، على أنهم مواطنون سعوديون لغايات برنامج «نطاقات».

يتسم برنامج «نطاقات» بمرونة كبيرة بخلاف الأنظمة القائمة على الحصص التي طُبقت سابقاً في المملكة العربية السعودية وغيرها من بلدان المنطقة، وهو ينطلق من إدراك واقعي لاتجاهات القوى العاملة[65]. ويستخدم «نطاقات» أدوات مبتكرة قائمة على المحفزات، مثل تسهيل حركة العمال الوافدين في سوق العمل وفرض عقوبات على الشركات التي لا تلتزم بالقوانين السارية، ويشكل جزءاً من استراتيجية شاملة. فبموازاة تطبيق «نطاقات»، تم اعتماد نظام لاستحقاقات البطالة، والمساعدة في البحث عن وظيفة، وتدريب المواطنين السعوديين، إلى جانب برنامج لتنظيم معارض الوظائف على امتداد البلد[66]. وقد تم التضييق على العمال الأجانب غير النظاميين في «حملة غير مسبوقة للمراقبة وفرض العقوبات»[67].

وتشير النتائج الأولية إلى نجاح «نطاقات» في زيادة عدد الموظفين السعوديين، بما في ذلك النساء[68]. فمنذ البدء بتنفيذ البرنامج في تشرين الأول/أكتوبر 2014، ارتفعت نسبة الشركات الملتزمة بالبرنامج بشكل كلي أو جزئي من 50 إلى 86 في المائة[69]. ولكن تبيَّن أن بعض الشركات تهربت من تطبيقه عبر «التوظيف الوهمي» (بإدراج أسماء سعوديين في وظائف وهمية في كشوف المرتبات)، لا سيما النساء (بما أن توظيف امرأة سعودية يوازي توظيف رجليْن سعودييْن بموجب البرنامج). بالإضافة إلى ذلك، لا يوفر البرنامج أي محفزات تحث على تخطي الحد الأدنى من المتطلبات. ومع أنه يحدد أجوراً منخفضة نسبياً للموظفين السعوديين، لم يصل بعد إلى معالجة مشكلة الفوارق في الأجور بين العمال الوافدين والمواطنين، وهذا ما زال يدفع بأصحاب العمل إلى تفضيل العمال الوافدين[70].

ومع أن الإجراءات المتخذة لتعزيز توظيف المواطنين في عُمان والمملكة العربية السعودية قد حققت بعض النجاح، يُستبعد أن تُحدث تغييراً أساسياً في طبيعة سوق العمل المتجزئة بين قوى عاملة وافدة أقل كلفة وأكثر مرونة من القوى العاملة المحلية. ولتوفير أرضية عادلة تتيح للمواطنين منافسة الوافدين في الحصول على فرص عمل، لا بد من اعتماد رزمة إصلاحية شاملة تحقق المساواة في الحقوق بين الوافدين والمواطنين في سوق العمل، وتعالج أوجه القصور التعليمية، وتتيح التنوع الاقتصادي، وتعزز سياسات سوق العمل النشطة[71].

6. الهجرة القسرية وتحركات اللاجئين

منذ أواخر عام 2010، أدت دوامة الاضطرابات الشعبية والنزاعات والأزمات السياسية التي لا تزال تتخبط فيها المنطقة العربية، إلى موجات كبيرة من النزوح واللجوء، أدّت إلى تفاقم مشكلة النزوح واللجوء

القائمة أصلاً والناجمة عن النزاعات الدائرة في بلدان مثل فلسطين، والسودان، والعراق وأخرى في القرن الأفريقي. وقد اضطر السكان المتأثرون بالنزاعات إلى النزوح داخل بلدهم أو اللجوء إلى بلدان مجاورة (عربية وغير عربية) أو حتى مغادرة المنطقة ولو بأعداد أقل. والجدير بالذكر أن تسعة بلدان عربية قد صدقت على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام 1967 التابع لها، والتي يبلغ عدد الدول الأطراف فيها 146 دولة (المرفق الثاني). وتشكل الاتفاقية والبروتوكول التابع لها الصكين الأساسيين الواجب اعتمادهما في تحديد مَن هو اللاجئ وما هي حقوقه، والالتزام القانوني للدول.

(أ) الإصلاحات القانونية

أظهرت البلدان العربية تضامناً كبيراً في استضافتها للاجئين بأعداد كبيرة ولفترات طويلة، معتمدة مقاربات براغماتية للتعامل مع تواجدهم على أراضيها. ولكن التحديات ما زالت كبيرة. فعدد قليل من الدول العربية، وخصوصاً في المشرق ومجلس التعاون الخليجي، قد صدق على الصكوك التأسيسية للقانون الدولي بشأن اللاجئين. وحتى في الدول التي صدقت على هذه الصكوك، لا يزال تطبيقها محدوداً[72]. والجدير بالذكر أن معظم البلدان التي تستقبل اللاجئين هي بدورها بلدان نامية وتعاني من النزاعات، ما يحد من قدرتها على توفير الخدمات للاجئين ويدفع بها إلى منع نفاذ هؤلاء إلى المجالات التي استنفدت فيها القدرات.

نظراً إلى تزايد الهجرة القسرية وتنقل اللاجئين وموجات النزوح في المنطقة، اعتمدت مصر أحكاماً جديدة بشأن اللاجئين واللجوء في دستورها بصيغتي عامي 2012 و2014. فالمادة 57 من دستور عام 2012 والمادة 91 من دستور عام 2014، تحظران الإعادة القسرية للاجئين، وتضمنان توفير الحماية لهم ولطالبي اللجوء. ولكن لم يتم توضيح الطريقة التي ستُتَّبع للوفاء بهذا الالتزام[73].

واستجابة لمطالبات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب بشأن الإقرار بوضعية اللاجئ وإصدار رخص إقامة للاجئين، أعلنت الحكومة عن اعتماد سياسة جديدة للهجرة في أيلول/سبتمبر 2013. وتهدف هذه السياسة، من جملة أمور أخرى، إلى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان وإقامة نظم للتدقيق في طلبات اللجوء تتوافق مع المعايير الدولية و«تتقيد بالتزامات المملكة بتعزيز حقوق الإنسان وصونها»[74].

وأطلقت موريتانيا في آذار/مارس 2015، الاستراتيجية الوطنية لإدارة الهجرة، التي تمت صياغتها في عام 2010 واعتُمدت في عام 2012. وتركز هذه الاستراتيجية، التي تساهم في تنفيذها سبع وزارات، على ثلاثة مجالات خاصة بقطاع الهجرة وهي الهجرة والتنمية؛ والهجرة والمجموعات المهمشة؛ ومراقبة الحدود وحماية المهاجرين، ومجالين ينطبقان على جميع القطاعات وهما الاطلاع على ظاهرة الهجرة والإطار القانوني الخاص بإدارة الهجرة. وتتناول الاستراتيجية حقوق المهاجرين، وإشراك المغتربين، والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وإدارة اللجوء، والهجرة غير النظامية، وإدارة الحدود. واستناداً إلى هذه الاستراتيجية، تعمل موريتانيا على صياغة قانون جديد للجوء[75].

وفي السودان، يحدد قانون اللجوء لعام 2014 الشروط التي على أساسها يُرفض طلب اللجوء ويخسر فيها اللاجئ صفته كلاجئ، فضلاً عن حقوق اللاجئين وواجباتهم. وقد تعرض هذا القانون للانتقاد كونه يحد من حرية تنقل اللاجئين[76]. وعقب اعتماد القانون الجديد، أنشأ السودان مفوضية اللاجئين التي تتولى تقييم طلبات اللجوء والبت فيها بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتُعنى المفوضية أيضاً بقضايا أخرى ذات صلة مثل تنقل اللاجئين والمساعدة القانونية داخل المخيمات، فضلاً عن التعليم والرعاية الصحية.

أما اليمن، فقد شكل لجنة لصياغة قانون خاص باللجوء تحت إشراف وزير حقوق الإنسان[77].

(ب) مخيمات اللاجئين

بنهاية نيسان/أبريل 2014، افتتحت الحكومة الأردنية والوكالات التابعة للأمم المتحدة رسمياً المخيم السادس في الأردن لاستضافة اللاجئين من الجمهورية العربية

السورية. يقع هذا المخيم على بعد 20 كيلومتراً غربي بلدة الأزرق، وقد تم تجهيزه بـ5,000 مأوى غير ثابت لاستقبال حوالى 25,000 شخص، علماً أن سعة البنى التحتية تصل إلى 50,000 شخص. وصُمم على نحو يسمح بتوسيعه ليصبح قادراً على استيعاب 130,000 لاجئ، وتتوفر فيه خدمات مختلفة تم تطويرها على نحو مشابه لتلك المتاحة في بلدة صغيرة، هذا إلى جانب المساحات المخصصة للأطفال. وقد أنشئ مخيم الأزرق لتخفيف الضغط عن مخيم الزعتري الذي يضم حالياً أكثر من 80,000 لاجئ واستنفد قدرة استيعابه القصوى. وبحسب ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن، هذا المخيم «هو من مخيمات اللاجئين الأفضل تنظيماً في العالم»[78]. ولكن تبلغ نسبة اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات 85 في المائة، وذلك في مناطق حضرية ومناطق محيطة بالمدن ومناطق ريفية، غالباً في أماكن سكن لا تستوفي المعايير وفي فقر مدقع.

حتى تموز/يوليو 2014، كان بإمكان جميع اللاجئين السوريين في الأردن، بمن فيهم أولئك الذين غادروا المخيمات بشكل غير موثق، أن يتقدموا إلى مفوضية اللاجئين ووزارة الداخلية بطلب الاستفادة من الخدمات مثل القسائم الغذائية، والرعاية الصحية، والتعليم للأطفال، وحزم المساعدات الخاصة. لكن، ومنذ تموز/يوليو 2014، فرضت السلطات الأردنية على اللاجئين السوريين في المناطق الحضرية الحصول على إذن من الكفلاء الأردنيين للاستمرار في الاستفادة من الخدمات الإنسانية[79]. وفي شباط/فبراير 2015، بدأت وزارة الداخلية بتطبيق ما عُرف بعملية التحقق الحضري، للتثبت من هويات وأعداد السوريين المقيمين خارج المخيمات من خلال إجراء تعداد حيوي، ولتزويد اللاجئين ببطاقات خدمات جديدة (تُعرف أيضاً ببطاقات وزارة الداخلية)[80].

(ج) خطط التنمية

في محاولة للحد من آثار تدفقات اللاجئين الجماعية على المجتمع المحلي، أطلق الأردن خطة استجابة في عام 2015 لتوحيد الجهود الوطنية والدولية، إلى جانب استراتيجية التنمية الوطنية، بهدف تنسيق الجهود الإنسانية. وتشتمل هذه الخطة على مبادرات مشتركة بين الحكومة الأردنية ووكالات الأمم المتحدة، ترمي إلى تنفيذ مشاريع تنموية في قطاعات عدة مثل التعليم، والصحة، والطاقة، والضمان الاجتماعي، والعدل، والإسكان، والبيئة، والمياه، والنقل[81].

وبدعم من الأمم المتحدة، أطلقت حكومة لبنان خطة استجابة لعامي 2015-2016 تتناول ثلاث أولويات استراتيجية، ألا وهي: ضمان توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للمجتمعات اللبنانية الفقيرة واللاجئين السوريين المعرضين للمخاطر؛ وتحسين نوعية الخدمات وقدرة الوصول إليها؛ وتعزيز الاستقرار في لبنان. وتضم الخطة أيضاً ثلاثة مجالات استجابة وفقاً للاحتياجات، والتداعيات المحتملة على الاستقرار، وإمكانية التطبيق. ويركز مجال الاستجابة الأول على آليات التكيّف الأساسية، والمجال الثاني على بناء القدرات اللازمة للتعافي، والمجال الثالث على استدامة الاستثمار في القدرات الوطنية. وتطبق الخطة على مرحلتيْن، الأولى خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2015 والثانية من منتصف عام 2015 حتى نهاية عام 2016[82].

(د) سياسات التعليم والقوى العاملة

تعمل البلدان العربية على تطوير سياسات لتأمين التعليم وفرص العمل للاجئين السوريين. ففي لبنان، أتاح القرار 19/1 الصادر في شباط/فبراير 2013 تشغيل اللاجئين في مجالات كانت في السابق حكراً على المواطنين اللبنانيين، ومن بين هذه المجالات البناء، والكهرباء، والمبيعات[83]. لكن في كانون الأول/ديسمبر 2014، أصدرت وزارة العمل قراراً حصرت بموجبه 60 وظيفة بالمواطنين اللبنانيين، وذلك بسبب المنافسة المتزايدة في سوق العمل[84]. وقد أُعفي من هذه القيود الفلسطينيون المولودون في لبنان شرط ألا يكونوا متعهدي مشاريع مستقلين، والسوريون العاملون في قطاعات الزراعة والنظافة والبناء.

وفي العراق، اعتمدت حكومة إقليم كردستان في عام 2013 منهاجاً دراسياً لتعليم الأطفال من اللاجئين السوريين. كذلك اعتُمدت النسخة العربية من المنهاج الكردي في حوالى 70 في المائة من المدارس الابتدائية،

ويتولى تدريسه أساتذة سوريون تتعاقد معهم وزارة التربية الكردية. لكن، في كانون الثاني/يناير 2014، استبدلت الوزارة هذا المنهاج بالمنهاج الكردي لتسهيل إجراء الامتحانات وإصدار الشهادات، مع الحفاظ على اللغة العربية كلغة للتدريس لمراعاة الحاجز اللغوي الذي يعاني منه اللاجئون السوريون. كما وفرت الوزارة التدريب لـ 549 مدرساً من اللاجئين السوريين في المرحلة الابتدائية لمدة شهر في حزيران/يونيو 2014. وركز التدريب على ستة مجالات، وهي طرق التعليم، وإدارة الصفوف، وتحضير الدروس، والسلوك الإيجابي، والدعم النفسي والاجتماعي، وإرساء السلام. وتمثلت أهداف التدريب في تحقيق استدامة التعليم وتعزيز مشاركة اللاجئين في مجتمعاتهم[85].

7. الهجرة والتنمية

تشكل الهجرة مصدراً للفرص والتحديات في آن على صعيد التنمية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد وبالنسبة إلى المهاجرين أنفسهم. لقد أصبح من المسلَّم به أن اعتماد سياسات ملائمة للهجرة قد يترك أثراً إيجابياً كبيراً على التنمية، مثلاً من خلال مساهمة المهاجرين في أسواق العمل والابتكار، ونفاذ هؤلاء إلى الفرص وتحقيق دخل أكبر، فضلاً عن دور التحويلات المالية في الحد من الفقر، أو من خلال إشراك المغتربين في المسارات السياسية والتنموية (يمكن النظر إلى القسم المتعلق بمشاركة المغتربين، الوارد أدناه).

وانطلاقاً من هذا المفهوم، أطلقت تونس برنامجاً في عام 2014 لإدراج الهجرة ضمن خطط التنمية الوطنية. وبدعم من الجهات الفاعلة الدولية من خلال فريق الأمم المتحدة القطري في تونس، شكلت الحكومة مجموعة عمل تُعنى بالهجرة والتنمية، وهي في طور إعداد خطة عمل وطنية تشارك فيها مؤسسات حكومية، وجهات فاعلة من المجتمع المدني، والقطاع الخاص. والهدف من هذا البرنامج هو مراعاة الهجرة في سياسات التنمية القطاعية وسياسة التنمية الوطنية، وإنشاء آليات مؤسسية من أجل «تعزيز الاتساق في بلورة الاستراتيجيات الخاصة بالهجرة والتنمية»[86]. كذلك أُنشئت كتابة الدولة لشؤون الهجرة والدمج الاجتماعي تحت رعاية وزارة الشؤون الاجتماعية في شباط/فبراير 2015. ويُذكر أن المغرب يخطط لإطلاق مسار مماثل لذاك الذي اعتمدته تونس[87].

وشكلت ليبيا في عام 2014 فرقة عمل مشتركة بين الوزارات تُعنى بسياسات الهجرة من أجل وضع نظام شامل لإدارة الهجرة. وتتولى فرقة العمل التي تضم ممثلين عن وزارات الخارجية، والعدل، والداخلية، والعمل والتخطيط، ضمان أن تصب سياسة الهجرة في مصلحة الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، مثلاً من خلال حث المغتربين الذين يتمتعون بمهارات عالية على العودة وتشجيع هجرة ذوي المهارات العالية إلى ليبيا. كما تعمل الفرقة على بلورة «معايير الحماية الملائمة لكافة الشعوب المتنقلة من مكان إلى آخر» والمشاركة في حوار حول الهجرة[88]. ولوزارتي العدل والداخلية عدد أكبر من الممثلين في فرقة العمل مقارنة مع الوزارات الأخرى[89]، ما يظهر أن مسألة مراقبة الهجرة هي الأولوية الرئيسية للفرقة. على أية حال، من المرجح أن يقوض التشرذم السياسي القائم في ليبيا فعالية فرقة العمل في مجال سياسة الهجرة.

صحيح أن الآثار التنموية لسياسات الهجرة هي محض صدفة في بعض الحالات، إلا أن تطبيق هذه السياسات يرمي صراحة إلى تعزيز الإمكانات التنموية للهجرة الدولية. وعلى سبيل المثال، تنص شراكات التنقل الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وكل من الأردن وتونس والمغرب، على تمكين المهاجرين من هذه البلدان والمقيمين في الاتحاد الأوروبي من المشاركة في أنشطة تنموية في بلدان المنشأ، وذلك عبر مجموعة من التدابير لتحسين المهارات التي يستفيد منها المهاجرون لدى عودتهم إلى بلدهم الأم، وتخفيض كلفة إرسال التحويلات المالية، ودعم إلمام المستفيدين من التحويلات بالشؤون المالية، وتعزيز الهجرة الدائرية، وتسهيل إعادة دمج المهاجرين العائدين.

وفي ما يتعلق بالمغرب، هذه الالتزامات مدعومة بمرفق مفصل للأنشطة الرامية إلى تنفيذها، بما في ذلك مشاريع ممولة من بلدان أوروبية وتغييرات على صعيد السياسات في هذه البلدان. فألمانيا مثلاً، تضمن للمغاربة الذين يحملون رخص إقامة دائمة الحق في المغادرة لمدة سنتين كحد أقصى من دون أن يخسروا مركزهم في ألمانيا، وذلك لتسهيل الهجرة الدائرية[90].

وقد اتخذت بلدان عدة حول العالم عدداً من الإجراءات الرامية إلى استقطاب التحويلات المالية، وتوجيهها نحو المؤسسات المالية الرسمية، وتعزيز استخدامها في الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية على حد سواء. لكن، نادرة هي المبادرات من هذا القبيل التي طرحتها الحكومات العربية، وقد يكون ذلك دليلاً على أن لدى المؤسسات المالية القائمة في العديد من البلدان العربية آليات لاستقطاب التحويلات المالية: فعلى سبيل المثال، يقدم البنك الشعبي المركزي منذ حين للمهاجرين المغاربة خطة طويلة المدى تتيح لهم فتح حسابات مصرفية بالدرهم المغربي وإرسال الأموال إلى المغرب بكلفة متدنية.

8. مشاركة المغتربين

يسترعي المغتربون أكثر فأكثر اهتمام صانعي السياسات، فوجودهم يثير الأسئلة حول فهم المواطنة، وقدرة المغتربين على دعم التنمية في بلدان المنشأ من خلال نقل رأسمالهم المالي والبشري والاجتماعي الذي يتخذ شكل تحويلات ومهارات ومعارف، وكذلك عبر استخدام شبكة علاقاتهم لنسج روابط اجتماعية، وفكرية، وتجارية، وغيرها من الصلات عبر الوطنية. وينطبق ما تقدم على بلدان المنطقة العربية وغيرها من المناطق حول العالم، لا سيما في ظل تزايد عدد المغتربين العرب، وانخراط المهاجرين في بلدان المقصد، وتنامي الفرص المتاحة للمشاركة في الأنشطة عبر الوطنية. وقد اتخذت بلدان عربية عدة سلسلة من الخطوات على الصعيدين القانوني والمؤسسي للوصول إلى مغتربيها، وتعزيز صلاتهم ببلدهم الأم، وتوفير الحقوق لهم، والاعتراف بهم وإشراكهم في المسارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[91].

(أ) الاعتراف بالمغتربين في الدساتير والإصلاحات القانونية

اغتنمت بلدان عربية عدة فرصة إجراء الإصلاحات الدستورية في السنوات الأخيرة للاعتراف بأهمية المغتربين المقيمين في الخارج والدور الذي يضطلعون به.

وعلى سبيل المثال، تنص المادة 88 من دستور مصر لعام 2014 على التزام الدولة «برعاية مصالح المصريين المقيمين في الخارج وحمايتهم وكفالة حقوقهم وحرياتهم، وتمكينهم من أداء واجباتهم العامة نحو الدولة والمجتمع وإسهامهم في تنمية الوطن». كما تنص المادة 88 على أن ينظم القانون مشاركة المصريين المقيمين في الخارج في الانتخابات والاستفتاءات بما يتفق والأوضاع الخاصة بهم. وتنص المادة 244 على أن تعمل الدولة على تمثيل المصريين المقيمين في الخارج تمثيلاً ملائماً في أول مجلس للنواب ينتخب بعد سريان الدستور. وبموجب المادة 23، على الدولة أن تضمن إسهام المصريين في الخارج في نهضة البحث العلمي[92]. كما يوفر الدستور المصري إطار عمل للوصول إلى المجتمع المصري في الخارج، بما في ذلك مشاركتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمسارات السياسية، إلا أنه لا يحدد الآليات المؤسسية المحددة في الدستور المغربي.

وينص دستور تونس لعام 2014 على تعهد بضمان أن يصون قانون الانتخابات حق التصويت للتونسيين المقيمين في الخارج في مجلس نواب الشعب، وكذلك حق التونسيين الذين يحملون جنسية مزدوجة في الترشح لمنصب الرئاسة، شرط أن يتخلى المرشح الفائز عن جنسيته الثانية[93].

كذلك تناولت بلدان عربية أخرى المسائل المرتبطة بمغتربيها من خلال الإصلاحات القانونية. ففي اليمن، تم بموجب المرسوم رقم 169 لعام 2012 إلغاء الرسوم المفروضة على المغتربين بشكل غير قانوني؛ وتم بموجب المرسومَيْن رقم 69 لعام 2012 و82 لعام 2013 تعيين ملحقين تقنيين من وزارة شؤون المغتربين في السفارات اليمنية في الخارج؛ وتم بموجب المرسوم رقم 210 لعام 2012 تكليف وزارة شؤون المغتربين بمهام تنظيم الهجرة وحركة القوى العاملة اليمنية في الخارج. لكن، وبحسب وزارة شؤون المغتربين، أعاقت أجهزة حكومية أخرى تطبيق هذه المراسيم[94]. وفي الجزائر، أعاد القانون رقم 12-01 لعام 2012 التأكيد على حق المغتربين في التصويت، بل تضمن أيضاً نظام حصص إلزامياً للمغتربين من أجل ضمان تمثيلهم في المجالس المنتخبة[95].

(ب) التصويت من خارج البلد

يُعتبر التصويت من خارج البلد وسيلة لإشراك المغتربين. أتاحت تونس، في عام 2011، لمواطنيها المقيمين في الخارج التصويت في انتخابات مجلس نواب الشعب. وفي الانتخابات التشريعية لعام 2014، تم تخصيص 18 مقعداً من أصل 217 لتمثيل التونسيين المقيمين في الخارج، ونُظمت حملة تسجيل نتج منها تسجيل حوالى 360,000 تونسي من المقيمين في الخارج للتصويت[96]. وسمحت مصر لمواطنيها في الخارج بالتصويت عبر بعثاتها الدبلوماسية في الانتخابات النيابية والرئاسية وفي الاستفتاءات في عام 2013؛ ولكن دستور عام 2014 لا ينص على تمثيل المصريين في الخارج في مجلس النواب. وسمحت ليبيا لمغتربيها بالتصويت في عام 2012 في انتخابات المجلس الوطني العام. وسمحت الجمهورية العربية السورية أيضاً لمغتربيها بالتصويت في الانتخابات الرئاسية لعام 2014. وفي حالتيْ مصر وليبيا، جاءت هذه التغييرات استجابة لمطالب المجتمع المدني، كما حصل في السابق في المغرب[97].

(ج) مؤسسات التواصل مع المغتربين

في عام 2013، نظمت تونس، ومصر، وموريتانيا، واليمن مؤتمرات للمغتربين، من أجل ترويج المبادرات القائمة ومناقشة سبل التعاون الممكنة. كما نظم كل من السودان ولبنان مؤتمرات مماثلة في عام 2014.

وأشارت تونس، والجزائر، وجزر القمر، والسودان، والعراق، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن إلى وجود مؤسسات حكومية فيها تُعنى بقضايا مرتبطة بالصلات مع المغتربين. ففي تونس، وإلى جانب مكتب التونسيين بالخارج القائم منذ وقت طويل، تم إنشاء كتابة الدولة للهجرة والتونسيين بالخارج في عام 2012 بموجب المرسوم رقم 634 من أجل الإشراف على أنشطة المؤسسات الحكومية في مجال الهجرة وشؤون المغتربين وتنسيقها، وإعداد مقترحات للتواصل مع المهاجرين[98]. وفي عام 2014، أنشأت الحكومة المرصد الوطني للهجرة بموجب المرسوم رقم 1930 لإجراء الأبحاث والتنسيق بشأن القضايا المتصلة بالجالية التونسية في الخارج والمهاجرين في تونس[99].

وفي اليمن، ينتخب قادة المجتمع اليمني المجلس الأعلى للجاليات اليمنية الذي «يرعى مصالح المغتربين اليمنيين ويلبي احتياجاتهم»[100].

إن نجاح مبادرات التواصل تلك رهن بقدرة الدول وجالياتها في الخارج على ضمان الحوار المستمر والفعال بينها، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تنمية القدرات وبناء مؤسسات التمثيل مثل المجالس الاستشارية لجاليات المغتربين.

9. الهجرة والصحة

الحق في الصحة مكرس في قانون حقوق الإنسان كحق للمواطنين والوافدين على السواء. وينص قرار جمعية الصحة العالمية رقم 61-17 الذي اعتمدته الجمعية في دورتها الحادية والستين في عام 2008، على ضرورة أن تراعي السياسات والممارسات في مجال الصحة حاجات الوافدين. إن عملية الهجرة ككل، بما في ذلك الظروف التي تحيط بسفر الوافدين، وعملهم، وطريقة عيشهم، والحقوق الممنوحة لهم، لا سيما الحق في الحصول على الرعاية الصحية، لا تؤثر فقط على الحالة الصحية للوافدين، بل أيضاً على نوعية الصحة العامة وعلى التقدم الممكن تحقيقه على صعيد الرعاية الصحية العالمية. كما تؤثر الهجرة على نظم الرعاية الصحية لناحية الأشخاص المستفيدين من هذه الأنظمة وأولئك العاملين فيها.

إلا أن صحة الوافدين لا تعطى الأولوية في المنطقة العربية، فنظم الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية غالباً ما تستثني العاملين في القطاع غير النظامي[101]. وفي معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي على سبيل المثال، توفر المؤسسات العامة الرعاية الصحية للمواطنين مجاناً، في حين يبقى الوافدون بشكل عام رهناً بأصحاب عملهم للاستفادة من التأمين الصحي الخاص[102]. في الواقع، إن طبيعة الأعمال التي يزاولها العديد من العمال الوافدين (لا سيما في مجال البناء والعمل المنزلي) تعرضهم لمخاطر صحية مثل حوادث العمل، والإساءة الجسدية والاستغلال الجنسي[103]. كما أن فرض القيود على دخول الوافدين الذين يعانون من أمراض مثل السل وفيروس نقص المناعة البشرية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، وترحيل مثل هؤلاء الأشخاص، قد يحد من الإبلاغ عن الحالات الصحية[104].

والجدير بالذكر أن نظم الرعاية الصحية في بلدان مجلس التعاون الخليجي تعوّل بشكل كبير على العمال الأجانب في مجال الصحة، ومعظمهم وافدون من بلدان عربية أخرى. كما أن هؤلاء العمال يهاجرون أيضاً إلى أمريكا الشمالية وأوروبا[105].

(أ) صحة اللاجئين وغيرهم من النازحين

إضافة إلى احتياجات الرعاية الصحية العادية، تبرز لدى اللاجئين وغيرهم من النازحين احتياجات صحية خاصة نتيجة لظروف عدة، ومنها الإصابات الناجمة عن الحروب، ومشاكل الصحة العقلية الناتجة من التعرض للصدمات، وأعمال العنف والضغوط التي تسببها تجربة اللجوء، والاحتياجات الجنسية والإنجابية، والأمراض الناجمة عن ظروف عيش اللاجئين، لا سيما الأمراض المعدية نتيجة لعدم توفر المأوى والمرافق الصحية الملائمة.

وقد اعتمدت البلدان التي استقبلت تدفقات كبيرة من اللاجئين في السنوات الأخيرة مقاربات براغماتية لإتاحة الحصول على الرعاية الصحية في إطار نظم الرعاية الصحية القائمة والضعيفة أصلاً. فالأردن على سبيل المثال، أتاح في البداية للاجئين السوريين المقيمين في مخيمات رسمية الوصول إلى الخدمات الصحية[106]. ولكن في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، قرر حصر حصول اللاجئين السوريين المسجلين على الخدمات الصحية المجانية في المرافق التابعة لوزارة الصحة.

أما في لبنان، حيث يسيطر القطاع الخاص بشكل كبير على النظم الصحية، غطت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وغيرها من المنظمات الدولية في البداية تكاليف الرعاية الصحية للسوريين المسجلين لدى المفوضية. ولكن مع استمرار الأزمة في الجمهورية العربية السورية وخفض التمويل، اضطرت المفوضية إلى تقليص المساعدة التي تقدمها[107].

وأفاد اللاجئون السوريون في مصر بأنهم يستفيدون من المرافق الصحية العامة[108]، في حين أنشأت وزارة الصحة في العراق مستوصفات صحية داخل مخيمات اللاجئين السوريين وخارجها[109]. ومع ذلك، فإن المزيد من الدعم مطلوب من المجتمع الدولي لضمان استمرارية هذه الخدمات[110]. ويرد في الفصل الرابع من هذا التقرير تحليل مفصل حول صحة اللاجئين وغيرهم من النازحين.

(ب) صحة المهاجرين غير النظاميين

وضع المغرب، في إطار سياسته الرامية إلى تسوية أوضاع المهاجرين، خطة عمل لتعزيز صحة المهاجرين غير النظاميين، من خلال توعية المهاجرين بشأن حقهم في الحصول على الرعاية الصحية، وبناء قدرات كافة الجهات المعنية بنظام الرعاية الصحية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، لتلبية احتياجات المهاجرين الصحية[111]. ومنذ عام 2011، باتت المستشفيات في المغرب ملزمة باستقبال الأشخاص غير المغاربة ومعاملتهم على قدم المساواة مع المغاربة، بغض النظر عن وضعهم القانوني[112]. ولكن من غير الواضح ما إذا كانت هذه الخطة قابلة للتطبيق، لا سيما وأن النظام الصحي في المغرب يواجه صعوبات لمجرد تأمين العلاج للمواطنين[113].

(ج) القيود المفروضة على المهاجرين في مجال الصحة

في بلدان مجلس التعاون الخليجي، تم في السنوات الأخيرة تشديد القيود المرتبطة بالصحة والحصول على الخدمات الصحية. وبموجب الاتفاق المبرم على نطاق المجلس والرامي إلى حماية صحة المواطنين في بلدان الخليج من خلال الحرص على ألا يكون الوافدون مصابين بأي أمراض معدية وأن يكونوا مؤهلين للعمل الذي من المزمع أن يزاولوه[114]، باشرت الإمارات العربية المتحدة بإجراء فحوصات صحية للمهاجرين الوافدين من بلدان عدة. ومؤخراً، أضيفت إثيوبيا إلى قائمة تلك البلدان في أيار/مايو 2012. والفحوصات المطلوبة كثيرة وتشمل السل وفيروس نقص المناعة البشرية. وبعد إجراء الفحوصات الطبية، يتوجب على طالب الوظيفة الحصول على شهادة صحية وتقديمها إلى سفارة الإمارات العربية المتحدة في بلده من أجل الحصول على تأشيرة دخول. وأثناء الإقامة في الإمارات العربية المتحدة، يتوجب على

العمال الوافدين الخضوع لفحوصات طبية في كل مرة يودون فيها تجديد تأشيرتهم[115].

لكن كثرة الفحوصات الإلزامية غير مبررة من منظور الصحة العامة. فبدلاً من أن يكون الهدف منها رصد الأمراض المعدية جداً والتي تشكل خطراً مباشراً على الصحة العامة[116]، يتم التحقق من عدم إصابة طالبي الوظائف بحالات صحية تجعلهم «غير مؤهلين للعمل/الإقامة في بلدان مجلس التعاون الخليجي»، هي في الواقع أمراض معدية ولكن يمكن السيطرة عليها، مثل فيروس نقص المناعة البشرية؛ وأمراض غير معدية مثل السرطان أو حتى الحمل[117]. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن هذه الفحوصات «أن تقيد» حقوق الإنسان للمهاجرين[118]. فالآراء تجمع على أن منع دخول وإقامة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية هو غير ذي منفعة على الصحة العامة[119]، كما أن منع النساء من الهجرة بسبب الحمل هو نوع من التمييز القائم على الجنس[120].

في المقابل، حظرت جزر القمر، بموجب القانون رقم 12-2012 التمييز على أساس الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومنعت أصحاب العمل من فرض فحوصات لهذا الفيروس. كذلك ألغت في عام 2014 القيود المفروضة على دخول الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية[121].

(د) الإصلاحات في مجال التأمين الصحي

في بلدان مجلس التعاون الخليجي، يحصل المواطنون على خدمات الرعاية الصحية العامة مجاناً، في حين تطبق على الوافدين برامج الرعاية الصحية الخاصة. وقد أجرى عدد من بلدان المجلس إصلاحات في قانون التأمين الصحي في السنوات الأخيرة.

وفي المملكة العربية السعودية، تفرض القواعد الجديدة في قانون التأمين الصحي على الشركات الخاصة توفير التغطية الصحية لكافة العمال وأفراد عائلاتهم، بمن فيهم العمال الأجانب[122].

وفي دبي، لم يدخل القانون الخاص بالتأمين الصحي حيز التنفيذ إلا ابتداءً من شباط/فبراير 2014، فانضمت بذلك إلى الإمارات الأخرى في الإمارات العربية المتحدة حيث كان التأمين الصحي الإلزامي سارياً. وبحسب هذا القانون، يتوجب على المغتربين (ومن بينهم العمال المنزليون) حيازة تأمين صحي يتولى تغطيته أصحاب العمل. ولا يمكن حسم التكاليف المترتبة على هذا التأمين من أجور العمال، وأصحاب العمل غير ملزمين بتغطية التأمين الصحي لأسر الوافدين. ولضمان هذه التغطية، لا يُمنح الوافدون تأشيرة دخول ما لم يتم التثبت من حيازتهم على التأمين الصحي. وتم تطبيق هذا القانون على مراحل، إذ فُرض توفير التأمين الصحي للوافدين على الشركات الكبرى في المرحلة الأولى، ومن ثم على الشركات المتوسطة الحجم في أواسط عام 2015. وبنهاية عام 2016، ينبغي أن تشمل تغطية التأمين الصحي العاملين في الشركات الصغيرة، وأزواج العمال الوافدين وأفراد عائلاتهم، والعمال المنزليين[123].

وفي قطر، يهدف القانون رقم 7 لعام 2013 إلى توسيع نطاق التأمين الصحي ليشمل الوافدين بنهاية عام 2015، وهو يتضمن أحكاماً مماثلة لتلك المعتمدة في دبي في ما يتعلق بالوافدين والمواطنين[124]. وتعمل الكويت على إنشاء شركة خاصة تحت إسم الشركة الكويتية للتأمين الصحي التي ستكون مسؤولة عن توفير الرعاية لمعظم العمال الوافدين في القطاع الخاص، وذلك تماشياً مع سياسات الخصخصة[125].

في قطر ودبي على سبيل المثال، يمنع القانون أصحاب العمل من استعادة تكاليف التأمين الصحي من الموظفين، إلا أن فعالية هذا القانون رهن بتطبيقه، حيث لا يُستبعد أن يفرض أصحاب العمل على العمال الوافدين دفع تكاليف التأمين الصحي. وفي قطر، يستفيد المواطنون القطريون من حزمة أكبر من الخدمات الصحية مقارنةً مع تلك المتاحة للأجانب[126]. أما في الإمارات العربية المتحدة، فإن عدم إلزام أصحاب العمل بتأمين التغطية الصحية لأفراد أسر الوافدين قد يفرض تكاليف متزايدة على الذين يرغبون في لمّ شمل العائلة.

(ه) الخلاصة

لا تزال البلدان العربية تعاني من تداعيات الهجرة على الصحة. فصحيح أن البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين قد ضمنت إمكانية حصول اللاجئين على

الخدمات الصحية، إلا أن قدراتها قد استُنفدت والدعم المقدم من الجهات المانحة غير كاف. وفي حين اتخذت بعض البلدان العربية خطوات للتخفيف من القيود غير الضرورية المفروضة على السفر وشمل العمال الوافدين بالتغطية الصحية، اعتمدت بلدان أخرى إجراءات تمييزية تتعارض مع القانون الدولي والممارسات الجيدة وقد تقوّض حق المهاجرين في الرعاية الصحية. وفي بعض الحالات، تنطوي نظم التأمين الصحي على أحكام تمييزية قد تؤدي بحكم الواقع إلى فرض تكاليف على المهاجرين.

جيم- التعاون الدولي بشأن الهجرة

يشكل دخول الأجانب إلى دولة معينة وبقاؤهم على أراضيها شأناً سيادياً يتم تنظيمه وفقاً للقوانين والمبادئ الدولية. لكن، أصبح من المتعارف عليه أكثر فأكثر أن إدارة الهجرة الدولية تتطلب توافر الحوار والتنسيق والتعاون بين دول المنشأ، ودول المقصد ودول العبور، لضمان تحقيق أفضل النتائج الممكنة لكافة الأطراف. وينطبق ذلك بشكل خاص على البلدان العربية نظراً لتشعُّب تدفقات الهجرة إلى هذه المنطقة وحجم حركة اللجوء فيها.

والتعاون في هذا المجال ينبغي أن يكون في إطار الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صدقت عليها الدول العربية بشأن حقوق الإنسان، واللاجئين، والعمل، والجريمة، وكذلك في إطار الأحكام ذات الصلة من القانون العرفي الدولي. وتسري الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على كل المهاجرين واللاجئين بغض النظر عن وضعهم. ولكن عدد الدول العربية التي صدقت على الصكوك الدولية الخاصة بالهجرة لا يزال محدوداً، باستثناء البروتوكولَيْن حول الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، واتفاقيتيْ منظمة العمل الدولية رقم 29 لعام 1930 حول العمل الجبري أو الإلزامي و105 لعام 1957 حول إلغاء العمل الجبري أو الإلزامي.

1. العمليات العالمية

يشكل المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية «منتدى بقيادة الدول الأعضاء يوفر لها مساحة لإجراء مناقشات غير رسمية حول التحديات التي تطرحها العلاقة بين الهجرة والتنمية والفرص التي تتيحها» من أجل بناء الثقة وتحديد مجالات التعاون العملي[127].

وقد انبثق المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية عن الحوار الرفيع المستوى الأول المعني بالهجرة الدولية والتنمية لعام 2006، والذي أطلق للمرة الأولى مناقشات رسمية حول الهجرة الدولية في الأمم المتحدة. وأرسى الحوار الثاني الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية (الحوار الرفيع المستوى) أسساً جديدة إذ «حقق توافقاً في الآراء بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني»، بعدما كانت المناقشات المتعلقة بالهجرة في السابق تُعتبر مصدراً للخلاف. وقد ساهم في ذلك المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية[128]. وقد حدد الإعلان الذي اعتمدته الدول الأعضاء رؤية لأهمية الهجرة الدولية وطبيعتها، وارتباطها بالتنمية، وطريقة إدارتها (الإطار 2).

ومن النتائج التي أفضت إليها هذه المناقشات العالمية، إدراج مسألة الهجرة في الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، التي ستشكل على الأرجح أساساً لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015. وقد أُدرجت الهجرة في إطار الهدف المقترح رقم 10 الرامي إلى «الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وبينها»، ضمن الغاية رقم 7 المتعلقة بـ «تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات للهجرة يتم التخطيط لها وإدارتها على نحو فعال»[129]. وتُعتبر التحويلات المالية وسيلة لبلوغ الأهداف، ولذلك يدعو الهدف 10 إلى تخفيض كلفة تحويلات المهاجرين إلى ما دون 3 في المائة بحلول عام 2030، وإلى إلغاء كافة ممرات التحويلات التي تتخطى كلفتها 5 في المائة. كما يدعو الهدف المقترح إلى القضاء على الاتجار، وحماية حقوق العمال المهاجرين، واستبقاء العاملين في مجال الصحة في البلدان النامية. وفي حال اعتمدت الجمعية العامة مجموعة الأهداف المقترحة في دورتها المقبلة في أيلول/سبتمبر 2015، ستكتسب الجهود الرامية إلى الترويج

لاعتماد سياسات هجرة قائمة على الحقوق ومؤيدة للتنمية زخماً كبيراً.

وفي سياق أطر التعاون الدولية هذه، شاركت البلدان العربية في أنشطة على المستويات الأقاليمة، والإقليمية، ودون الإقليمية، والثنائية لإدارة الهجرة من خلال الشراكات.

2. العمليات الأقاليمية

تشارك في المشاورات الوزارية الأقاليمية لبلدان المنشأ وبلدان المقصد في آسيا بشأن القوى العاملة والعمل التعاقدي في الخارج، المعروفة أيضاً بحوار أبو ظبي، بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان المنشأ الآسيوية الأطراف في المشاورات الوزارية بشأن القوى العاملة والعمل التعاقدي في الخارج، المعروفة أيضاً بمسار كولومبو. عُقدت الدورة الثانية من المشاورات الوزارية في مانيلا في نيسان/أبريل 2012 لمعالجة هجرة اليد العاملة من آسيا إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي.

واتفقت الدول المشاركة على إطار عمل يوجه المبادرات الطوعية الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز التعاون على امتداد دائرة هجرة اليد العاملة، وبذلك تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الهجرة للجهات المعنية كافة وضمان حماية العمال المهاجرين. وركز إطار العمل على المهارات التي يتمتع بها العمال المهاجرون وقابليتهم للتوظيف، والكلفة المترتبة على التوظيف والعقود الموقعة، ونظم المعلومات الخاصة بسوق العمل، فضلاً عن التوجيه ما قبل المغادرة، والاستجابة لانتهاكات قوانين العمل، وعودة العمال. كما تضمن إطار العمل نداء لإيلاء اهتمام خاص بالنساء اللواتي هن في أوضاع عمل غير مستقرة، مثل العمل المنزلي.

وقد رحّبت مجموعات المجتمع المدني المنخرطة في حوارٍ موازٍ لذاك المذكور أعلاه بإطار العمل هذا وبالتقدم المحرز على صعيد إشراك المجتمع المدني في مسار حوار أبو ظبي. لكنها أشارت إلى ضرورة أن يكون إطار العمل قائماً على الحقوق ويشرك الجهات الفاعلة كافة، لا سيما

الإطار 2- الإعلان المنبثق من الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية

وافق ممثلو الدول الأعضاء في الاجتماع الثاني للحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية بالإجماع على إعلان اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 68/4 في عام 2013.

وفي الإعلان، سلم المشاركون بأن الهجرة الدولية حقيقة واقعة متعددة الأبعاد ولها أهمية كبرى في تنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد، وأنها ظاهرة شاملة لكل القطاعات وينبغي معالجتها وفق نهج متسق وشامل ومتوازن، يراعي التنمية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مع احترام حقوق الإنسان. كما أقروا بالإسهام الهام للمهاجرين والهجرة في التنمية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

وشددوا على زيادة عوائد الهجرة الدولية على التنمية إلى أقصى حد؛ وعلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، وحمايتها أياً كان وضعهم كمهاجرين؛ وعلى توطيد التعاون بين الدول، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية، والمهاجرين على المستويات كافة من أجل إدارة الهجرة الدولية.

وأكدوا على أهمية الاهتمام باحتياجات وحقوق المجموعات المهمشة من المهاجرين مثل النساء، والشباب، والأطفال والمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل؛ وتحسين نظرة المجتمع إلى المهاجرين؛ ومنع ومكافحة الاتجار بالبشر؛ وشجعوا الدول الأعضاء على التعاون على بلورة برامج للتنقل تيسر الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية، بطرق منها إتاحة تنقل اليد العاملة.

وشددوا على أن حركة البشر عامل رئيسي من عوامل التنمية المستدامة، ينبغي مراعاته على نحو ملائم لدى إعداد خطة التنمية لما بعد عام 2015.

المجتمع المدني ونقابات العمال، كما حثت الحكومات على النظر في مسائل مثل إصلاح نظام الكفالة وتوفير الحماية الاجتماعية للمهاجرين[130].

وعقد اللقاء الوزاري الثالث من مسار حوار أبو ظبي في الكويت في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، وانبثق عنه إعلان الكويت، الذي أكدت فيه الدول المشاركة دعمها لمشروع تجريبي لتنمية المهارات وتوثيقها والاعتراف المتبادل بها في بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وتعهدت الدول بوضع برنامج شامل للإعلام والتوجيه خاص بالعمال المهاجرين، يرمي إلى توعيتهم بمسارات الهجرة وبحقوقهم والآليات الخاصة بحل المظالم التي تنطوي عليها الهجرة، لكي يكون قرارهم بالهجرة مبنياً على معلومات وافية. كما تعهدت الدول الأعضاء بإجراء جولات أخرى من الحوار، والتعمق في البحث وتبادل الخبرات حول قضايا مثل قطاع التوظيف وتكاليف الهجرة. ولكن تجدر الإشارة إلى أن تكتلاً من 90 مجموعة من المجتمع المدني وجه انتقادات للاجتماع بسبب إقصائه المنظمات غير الحكومية، ودعا إلى إصلاحات أوسع نطاقاً لقانون العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي[131].

وكانت بلدان شمال أفريقيا والبلدان الأوروبية قد تلاقت في مسارات مثل الحوار 5+5، الذي يتناول قضايا مرتبطة بالهجرة الدولية ويشارك فيه كل من تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا، وانعقد على مستوى رؤساء الدول في عام 2012؛ والحوار بشأن الهجرة العابرة في البحر الأبيض المتوسط الذي يشارك فيه كل من تونس، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، وليبيا، والمغرب؛ والقمة الأفريقية-الأوروبية التي ركزت في عام 2014 على مسألتي الهجرة والتنقل. وقد سلطت الإعلانات السياسية المنبثقة عن مؤتمرات القمة هذه (لا سيما مؤتمر القمة الذي عقدته مجموعة الحوار 5+5 والقمة الأفريقية-الأوروبية) على المنافع المشتركة للهجرة بالنسبة لبلدان المنشأ والتنمية، والحاجة إلى تحقيق المزيد من التعاون من أجل إدارة الهجرة بما يعود بالنفع على جميع الأطراف، وذلك عبر جملة أمور منها توفير فرص أكبر للهجرة النظامية ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة. كما لحظت هذه الإعلانات ضرورة معالجة الهجرة غير النظامية والاتجار بالأشخاص، وتوفير حماية أفضل للمهاجرين، فضلاً عن إشراك المغتربين في مسارات التنمية[132]. وقد انبثق عن القمة الأفريقية-الأوروبية خطة عمل لثلاث سنوات من عام 2014 إلى عام 2017 ترمي إلى ترشيد التعاون حول مسألتي الهجرة والتنقل. إلا أن انتقادات عدة طالت هذه المبادرات بسبب تركيزها على الشواغل الأوروبية، مثل السيطرة على الهجرة غير النظامية، أكثر من شواغل البلدان الشريكة، ومن بينها البلدان العربية في شمال أفريقيا[133].

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2014، عقد مؤتمر في الخرطوم حول الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في القرن الأفريقي برعاية الاتحاد الأفريقي وشارك فيه كل من إثيوبيا، وإريتريا، وتونس، وجيبوتي، وجنوب السودان، والسودان، وليبيا، ومصر. وفي إعلان الخرطوم بشأن مبادرة الاتحاد الأفريقي والقرن الأفريقي حول الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، أوصت الدول المشاركة بالتصديق على الصكوك الدولية بشأن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، واعتماد تدابير لمنع الاتجار والتهريب، وبناء القدرات اللازمة لمحاكمة الجناة، وتوفير الحماية والدعم للضحايا، وضمان معاملة الأشخاص الذين هم بحاجة إلى حماية دولية بما يتماشى مع الاتفاقيات الإقليمية والعالمية ذات الصلة، فضلاً عن تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين لمكافحة الاتجار والتهريب. كما اتفقت الدول المشاركة على استراتيجية مشتركة تستند إلى ثلاث ركائز هي: المنع، وحماية الضحايا وتقديم المساعدة لهم، وإنفاذ القوانين ومقاضاة المهربين ومرتكبي أعمال الاتجار. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2014، عقد مؤتمر وزاري آخر في روما، من أجل إطلاق عملية الخرطوم (مبادرة تقضّي طرق الهجرة بين القرن الأفريقي وأوروبا) الذي شارك فيه كل من تونس، وجيبوتي، والسودان، والصومال، ومصر وغيرها من البلدان الأوروبية والأفريقية. وسيركز عملية الخرطوم على مجالات التعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، من بينها مسألتا الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

3. العمليات الإقليمية ودون الإقليمية

في عام 2013، شاركت الدول العربية في لقاءات حكومية دولية لاستعراض التقدم المحرز في تطبيق

برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وفي الاستعدادات للحوار الثاني الرفيع المستوى[134]. وخلال هذه الاجتماعات، أكدت البلدان العربية على الدور الإيجابي الذي يؤديه المهاجرون على صعيد التنمية، ودعت إلى إدراج مسألة الهجرة ضمن خطة التنمية لما بعد عام 2015، والتصديق على الصكوك الدولية الخاصة بالهجرة، فضلاً عن توفير الحماية لضحايا الاتجار بالبشر والتعاون في إدارة الهجرة.

وعقدت جامعة الدول العربية والإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة اجتماعاً تشاورياً إقليمياً بشأن الهجرة الدولية والتنمية لمسؤولين حكوميين من البلدان العربية في القاهرة في حزيران/يونيو 2013. وشدد الإعلان الختامي على أهمية إرساء عملية تشاور إقليمية حول الهجرة في المنطقة العربية في إطار جامعة الدول العربية. وفي أيلول/سبتمبر 2014، أصدر مجلس جامعة الدول العربية قراراً بإطلاق عملية تشاور إقليمية في المنطقة العربية. وصدر عن الاجتماع الأول لعملية التشاور الجديدة الذي عُقد في نيسان/أبريل 2015 إعلان بشأن الهجرة غير النظامية على امتداد بلدان المتوسط، تضمن دعوة إلى تكثيف الجهود المبذولة، لا سيما من قِبل الاتحاد الأوروبي، لتسهيل النفاذ إلى قنوات الهجرة النظامية، واعتماد سياسة تنموية قائمة على الحقوق تعالج الأسباب الكامنة وراء الهجرة غير النظامية ولا يقتصر تركيزها فقط على القضايا القانونية. كذلك، صدر عن العملية الجديدة خلال اجتماعه الأول وثيقتان حول المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية وسياسة الجوار الأوروبية المجددة.

وأطلقت جامعة الدول العربية مبادرات عدة لمكافحة الاتجار بالبشر. فعلى سبيل المثال، تم في عام 2012 تعديل القانون النموذجي لمكافحة الاتجار بالبشر لعام 2006 الذي اعتمده مجلسا وزراء العدل والداخلية العرب، لتوفير المبادئ والدعم للدول العربية من أجل وضع قوانين لمكافحة الاتجار استناداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكوليْها المكمليْن حول الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. واعتمد مجلس الوزراء العرب الاستراتيجية العربية الشاملة لمكافحة الاتجار بالبشر في شباط/فبراير 2012. وتحدد الاستراتيجية ثمانية مجالات تركيز مرفقة بأهداف استراتيجية خاصة بكل مجال[135]. وفي آذار/مارس 2014، أقر مجلس وزراء الصحة العرب الإطار الاستراتيجي العربي للاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (2014-2020). وتضمنت الاستراتيجية أهدافاً لضمان نفاذ المهاجرين إلى الوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة، والاستفادة من خدمات الدعم والرعاية الصحية.

وتم التطرق إلى مسألة الهجرة المختلطة من القرن الأفريقي إلى اليمن في المؤتمر الإقليمي حول اللجوء والهجرة الذي عقد في الفترة من 11 إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 وشارك فيه ممثلون عن الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وجيبوتي، والصومال، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية، واليمن، فضلاً عن بعض بلدان المنشأ الأفريقية. وتضمن إعلان صنعاء المنبثق من المؤتمر دعوة إلى التعاون الإقليمي وبناء القدرات في مسائل مثل الوقاية من النزاعات، وإنفاذ القانون، والعودة الطوعية للمهاجرين، وفرص العمل، وزيادة الوعي بمخاطر الهجرة غير النظامية، فضلاً عن تعزيز نظام حماية اللاجئين تماشياً مع اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام 1967 التابع لها، وتحسين عمليات جمع البيانات والتحليل. وتم تعيين نقاط ارتكاز وطنية لتنسيق الجهود واعتماد آلية للمراجعة من أجل تقييم التقدم المحرز، وتحديد العوائق وإيجاد الحلول اللازمة لتخطيها[136].

4. التعاون الثنائي

شاركت الدول العربية في أشكال مختلفة من التعاون الثنائي حول الهجرة الدولية. وفي ما يتعلق بهجرة اليد العاملة، قد يكون التعاون فعالاً في ضمان حصول الهجرة ضمن القنوات النظامية واستناداً إلى المبادئ المعمول بها. وتحدد الاتفاقات الثنائية عادة إجراءات اختيار المهاجرين، واستقبالهم، وتوظيفهم، وعودتهم. وهي تتطلب تنسيقاً كبيراً وموارد جمة، وآليات تقييم لضمان تحقيق أهدافها. وعادة ما تحرز هذه الاتفاقات نجاحاً أكبر عندما تترافق مع مبادرات ملموسة، وتكون مدعومة ببيانات محدثة حول سوق العمل[137]. وتقدم توصية منظمة العمل الدولية رقم 86 بشأن العمال المهاجرين الصادرة في عام 1949 نماذج لمذكرات تفاهم، مع تحديد 29 مجالاً يمكن لهذه المذكرات التطرق إليها على صعيد

الهجرة، وحقوق المهاجرين في الحماية الاجتماعية ووسائل تسوية النزاعات المتاحة.

في آذار/مارس 2012، وقعت الكويت والفلبين على مذكرة تفاهم غير ملزمة حول التعاون في مجال العمل ورفاه العمال، وهي تنص على تشكيل فريق عمل مشترك بين البلدين لضمان تطبيق مذكرة التفاهم ومراجعتها، وبلورة عقد عمل موحد، واعتماد التدابير اللازمة للتعاون. وتشير المذكرة إلى وجوب صياغة عقد العمل باللغتين الإنكليزية والعربية، مع تحديد واضح لظروف العمل، وحقوق وواجبات كل من الموظف وصاحب العمل. إلا أن هذا الاتفاق لم يشمل العمال المنزليين[138].

أما في مجال العمل المنزلي، فقد أبرمت بلدان عربية عدة مذكرات تفاهم مع بلدان المنشأ التي يفد منها العمال المنزليون المهاجرون:

الإمارات العربية المتحدة جددت في أيلول/سبتمبر 2012 مذكرة التفاهم التي وقعتها في عام 2007 مع الفلبين. إلا أن هذه المذكرة لا تشتمل على معايير واضحة لجهة الشروط والأحكام الخاصة بالعمل المنزلي، بل تنص على أن هذه الشروط والأحكام يتم تحديدها بموجب عقد عمل بين العمال المنزليين ومستخدميهم[139]، ما يمنح المستخدِمين ووكالات التوظيف القدرة على فرض شروط وأحكام لا تتناسب بالضرورة مع معايير الحماية الخاصة بالعمال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2012، وافقت إثيوبيا على رفع الحظر الذي كانت قد فرضته في تموز/يوليو 2012 على توظيف العمال المنزليين في الإمارات العربية المتحدة من أجل مكافحة الاتجار بالعمال، واستغلالهم، والإساءة إليهم من قبل وكالات التوظيف. وقد منحت الترتيبات الجديدة بين البلدين ضمانات على صعيد التأمين والحد الأدنى للأجور للإثيوبيين العاملين في التدبير المنزلي[140].

في عام 2012، وقع لبنان والفلبين مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال العمل وبروتوكولاً بشأن تنظيم توظيف العمال المنزليين وظروف عملهم من أجل صون حقوق العمال المنزليين الفلبينيين في لبنان. وقد تم توقيع هذين الصكين عقب الحظر الذي فرضته الفلبين في عام 2007 بسبب محدودية الحماية الموفرة للعمال المنزليين الفلبينيين. وتنص مذكرة التفاهم والبروتوكول على تدابير لضمان احترام حقوق العمال المنزليين ورفاههم وتوفير الحماية لهم في لبنان. ويشتمل ذلك على أحكام متعلقة بالحد الأدنى للأجور، وتسديد الأجور مباشرة من خلال الحسابات المصرفية للعمال، وإصدار عقد موحد، والنفاذ إلى آليات تسوية النزاعات وإجراءات تقديم الشكاوى. كما ترسي مذكرة التفاهم والبروتوكول الأسس لتشكيل لجنة عمل مشتركة مؤلفة من مسؤولين من لبنان والفلبين لمناقشة القضايا المرتبطة بتطبيق البروتوكول[141].

بعد أن أبرم الأردن والفلبين مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال العمل في عام 2010، وقّع البلدان في عام 2012 على مجموعة من المبادئ والضوابط لتنظيم توظيف العمال المنزليين الفلبينيين وظروف عملهم لمدة ثلاث سنوات. وينص هذا الاتفاق على الحد الأدنى للأجور والحد الأدنى للسن في هذا النوع من العمل، فضلاً عن الشروط المرتبطة بالتأمين، والتحقق من العقود، وساعات العمل، وأيام العطل، وشهادات الكفاءة، وتسوية النزاعات، والشفافية بشأن رسوم التوظيف[142].

وقعت المملكة العربية السعودية على عدد من مذكرات التفاهم حول العمال المنزليين مع كل من الفلبين، 2013؛ وسري لانكا، والهند، وإندونيسيا، وفييت نام، 2014؛ وبنغلاديش، 2015. وبموجب مذكرة التفاهم المبرمة مع بنغلاديش، رُفع الحظر الذي دام سبع سنوات على توظيف العمال المنزليين البنغلاديشيين في المملكة وتم تحديد الحد الأدنى للأجور[143]. أما الاتفاقات الأخرى، فتتضمن العديد من أوجه التشابه، لا سيما من حيث اعتماد عقود توظيف موحدة للعمال المنزليين، وتسديد الأجور مباشرة من خلال الحسابات المصرفية، ووضع آليات لتقديم المساعدة لهؤلاء العمال على مدار 24 ساعة في اليوم. إلا أن العديد من مذكرات التفاهم تلك يفتقر إلى آليات تطبيق واضحة، ما يؤدي إلى بروز هوة عميقة بين السياسات الرسمية من جهة، والتطبيق على أرض الواقع من جهة أخرى[144].

كذلك وقعت البلدان العربية اتفاقات تعاون، لا سيما مع أوروبا، من أجل معالجة قضايا مرتبطة بالهجرة وإدارة حركة المهاجرين من وعبر المنطقة العربية باتجاه

البلدان الأوروبية. وتحدد هذه الاتفاقات مجموعة من الأهداف المرتبطة بالسياسات، مثل تبسيط الإجراءات الخاصة بتأشيرات الدخول، وإعلام المواطنين في بلدان المنشأ بفرص العمل المتاحة والإجراءات القانونية السارية في الاتحاد الأوروبي؛ وتعزيز تدابير إعادة القبول بالنسبة للمهاجرين غير النظاميين؛ وتوفير الدعم لإدارة الحدود ومعالجة مشكلة الهجرة غير النظامية؛ وتقديم المساعدة للاجئين وضحايا الاتجار؛ وتوطيد الصلة القائمة بين الهجرة والتنمية من خلال خفض تكاليف التحويلات ودعم مشاركة المغتربين في الأنشطة التنموية؛ والاستثمار في المناطق التي قدم منها المهاجرون؛ وبناء قدرات السلطات في بلدان المنشأ.

وفي هذا السياق، وقّع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء اتفاق الشراكة والتعاون مع العراق في عام 2012 من أجل منع الهجرة غير النظامية، وتسهيل عودة المهاجرين غير النظاميين وإعادة إدخالهم في ظروف إنسانية، ومراقبة الحدود وإدارتها على نحو فعال من خلال تنظيم هذه العملية، وتوفير التدريب اللازم وغيرها من إجراءات التشغيل[145]. وينص الاتفاق على إطلاق الحوار حول الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، ويدعو إلى إنشاء آليات فعالة لمكافحة شبكات التهريب والاتجار وحماية الضحايا. وتعيد المادة 105 من الاتفاق التأكيد على أهمية التعاون في ما يتعلق بالنزوح، وفي سن وتطبيق تشريعات وطنية حول الحماية الدولية، واتخاذ تدابير لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب، لا سيما في المجتمعات المضيفة.

ووقّع الأردن مع الاتحاد الأوروبي في عام 2014 شراكة في مجال التنقل تشمل الدعم الأوروبي للأطر المؤسسية والتشريعية للجوء في الأردن، والدعم الفني لتطوير القدرات في الأردن، لا سيما لناحية تحديد صفة اللاجئين[146].

كذلك، وقع المغرب مع الاتحاد الأوروبي في عام 2013 شراكة في مجال التنقل بهدف تحسين معلومات المغاربة بشأن الخيارات القانونية المتاحة للهجرة إلى الاتحاد الأوروبي ودعم الجهود التي يبذلها المغرب لمنع الهجرة غير النظامية ومكافحة شبكات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. كما تهدف الشراكة إلى تحسين تبادل المعلومات بين المغرب والاتحاد الأوروبي وتعزيز التعاون على المستويات الإدارية والتشغيلية والفنية من أجل رصد هذه الشبكات وتفكيكها. وتنص الشراكة كذلك على التعاون لدعم "التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي ترتفع فيها احتمالات الهجرة"، وتبادل المعلومات والتعاون الفني في إدارة الحدود. وبموجب هذه الشراكة، ستُبذل الجهود لتعزيز قدرات السلطات المعنية باللجوء في المغرب وسن التشريعات الخاصة باللجوء، وتوفير الحماية للاجئين[147].

وبين الاتحاد الأوروبي وتونس شراكة مشابهة لتلك القائمة مع المغرب، ولكن لم تكن بعد سارية لدى إعداد هذا التقرير. وتركز الشراكة التونسية الأوروبية على مكافحة الهجرة غير النظامية من خلال تعزيز إدارة الحدود. كما تعهد الاتحاد الأوروبي بمساعدة تونس في بلورة إطار عمل خاص بحماية طالبي اللجوء واللاجئين. كما سيعمل الاتحاد على بناء قدرات المسؤولين التونسيين في تحديد اللاجئين المؤهلين للحماية وتناول طلبات اللجوء التي يتقدمون بها، وتطبيق مبدأ «عدم الإعادة قسراً»، وتوفير نظام حماية ملائم[148].

كذلك وقعت تونس اتفاق تعاون مماثل مع سويسرا في عام 2012 يشمل تحديد شروط دخول فئات معينة من التونسيين إلى سويسرا والإقامة فيها (بما في ذلك ذوو المهارات العالية، وأفراد أسر المهاجرين التونسيين، والطلاب، والمهاجرون الذين يشاركون في أنشطة تنموية في أيٍّ من البلدين)؛ وإعادة القبول الطوعية أو غير الطوعية بالمهاجرين غير النظاميين مع صون حقوق الإنسان وتوفير الدعم اللازم لإعادة دمجهم؛ وتعزيز التعاون الفني وتقديم الدعم المالي لمكافحة الهجرة غير النظامية وحث المهاجرين غير النظاميين على العودة[149]. وفي إطار اتفاق آخر وُقِّع في عام 2012، أُتيح المجال لـ 150 شاباً تونسياً من أصحاب الاختصاصات للعمل في سويسرا لمدة تصل إلى 18 شهراً من أجل اكتساب مهارات لغوية ومهنية[150].

وفي نيسان/أبريل 2012، وقعت إيطاليا مذكرة تفاهم مع ليبيا في مجال الأمن بهدف مكافحة الهجرة وعمليات المغادرة غير النظامية من ليبيا. وتؤكد هذه المذكرة الحاجة إلى تسهيل وتعزيز العودة الطوعية للمهاجرين

غير النظاميين إلى ليبيا وتوصي بإنشاء مركز احتجاز خاص بالمهاجرين غير النظاميين، وتدريب الشرطة الليبية على مراقبة الحدود وإدارتها، وتبادل المعلومات بين الطرفين. إلا أن هذه الوثيقة لم تطبق بسبب انعدام الاستقرار السياسي، كما وجِّهت إليها انتقادات كونها تركز على مسألتي العودة ومنع الهجرة إلى أوروبا من دون التطرق إلى حقوق المهاجرين[151].

كما وقّعت ليبيا اتفاقات حول أمن الحدود مع الجزائر (2012)، وتشاد (2012)، ومصر (2013)، والسودان (2013)، وتونس (2012)، تنص على إجراء دوريات مشتركة على الحدود، وتبادل المعلومات، وبناء القدرات في سبيل منع الهجرة غير النظامية إلى ليبيا من جملة أمور أخرى. ويركّز اتفاق آخر عقد في عام 2013 بين ليبيا ومصر والسودان على إنشاء مناطق تجارة حرة تسهل حركة الأشخاص عبر الحدود[152]. لكن في ظل الأوضاع السائدة في ليبيا، من غير الواضح إلى أي مدى تم تطبيق هذه الاتفاقات.

وفي غياب أي حوكمة شاملة ومتعددة الأطراف للهجرة الدولية، قد تشكل الاتفاقات الأقاليمية، والإقليمية ودون الإقليمية والثنائية وسيلة عملية لتنظيم الهجرة وحماية العمال المهاجرين.

وتجدر الإشارة إلى أن توقيع مذكرات تفاهم بشأن الهجرة أسهل من توقيع اتفاقات رسمية مع بلدان المقصد. ولكن لمذكرات التفاهم قدرة محدودة على توفير الحماية للعمال المهاجرين، نظراً لطبيعتها غير الرسمية[153]. كما أنها لا تتضمن تفاصيل محددة حول التطبيق، إذ غالباً ما تعيد تأكيد الالتزام بالقواعد القائمة (مع غياب الإشارة إلى أطر العمل الدولية أو التطرق بشكل مقتضب إليها)، ومن دون أن يترافق ذلك مع أطر زمنية أو خطط عمل معيّنة[154]. ومع أن اللجان المشتركة ينبغي أن تعقد اجتماعات دورية لمراقبة تطبيق مثل هذه الاتفاقات، لا يحصل ذلك إلا نادراً[155]. وتتناول بعض الاتفاقات العمال المنزليين بالتحديد، ولكن من دون إيلاء اهتمام يُذكر بالشواغل الخاصة بالمهاجرات، مع أن النساء يشكلن الغالبية العظمى من العمال المنزليين[156]. أما نموذج مذكرة التفاهم الذي وضعته منظمة العمل الدولية في توصيتها رقم 86، فهو يغفل بعض التدابير الهامة المرتبطة بالحماية الاجتماعية، ومعاملة العمال المهاجرين على قدم المساواة، ومنع عمليات الإعادة قسراً[157]. في الواقع، قد يؤدي التفاوت في صياغة أحكام مذكرات التفاهم إلى عدم المساواة بين العمال المهاجرين: فمذكرة التفاهم بين المملكة العربية السعودية وإندونيسيا تشمل تدابير حمائية (مثل تسهيل حصول العمال المنزليين الموقوفين على المساعدة القنصلية) لا تنص عليها أحكام مذكرة التفاهم الموقعة بين المملكة العربية السعودية والفلبين.

وقد تم توجيه انتقادات للشراكات في مجال التنقل مع أوروبا، لتدني مستوى انخراط المجتمع المدني في صياغتها، وعدم شمولها أحكاماً بشأن الأدوات التشريعية والمؤسسية الكفيلة بحماية حقوق المهاجرين، والتركيز على الهجرة غير النظامية[158]. وفي حالة تونس وليبيا، من غير الواضح ما إذا كان للسلطات الانتقالية سلطة الدخول في مثل هذه الاتفاقات. وطالت الانتقادات أيضاً الأحكام المتعلقة بمعالجة الأسباب الكامنة وراء الهجرة غير النظامية، الواردة في تلك الاتفاقات، لكونها غير واضحة وتنطوي على سوء فهم العلاقة بين الهجرة والتنمية (أي أن التنمية تؤدي إلى زيادة حركة المهاجرين من خلال زيادة قدرة الأشخاص على الهجرة)، ولأنها تغفل أهمية العوامل الخاصة بكل سياق في التحفيز على الهجرة، ولا تركز على حقوق الإنسان[159].

ولا يزال التعاون حول الهجرة متفاوتاً في المنطقة العربية. وفي سبيل إدارة الهجرة على نحو يعود بالفائدة على الجهات المعنية كافة، لا بد من بذل المزيد من الجهود لتعزيز الحوار والتعاون على المستويات كافة، وذلك بالاستناد إلى الصكوك الدولية، لا سيما تلك المتعلقة بحقوق الإنسان.

دال- الخلاصة والتوصيات

منذ بداية عام 2012، طرأت تغيّرات وأُدخلت إصلاحات عدة في مجال حوكمة الهجرة في المنطقة العربية. وعالجت الإصلاحات على المستويَين الوطني ودون

الوطني جوانب عدة للهجرة بدءاً بالجنسية ومشاركة المغتربين، وصولاً إلى الهجرة والتنمية. وقد انخرطت الدول العربية في مسارات تعاون ثنائية وإقليمية وعالمية في مجال الهجرة.

وجاءت الإصلاحات في وقت كان يشهد تدفقاً متواصلاً للعمال المهاجرين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، وتدفقات أعداد ضخمة من اللاجئين في المشرق، وتحوُّل بلدان شمال أفريقيا بحكم الواقع إلى بلدان مقصد. كما ترافقت هذه الإصلاحات مع تطورات أخرى في المنطقة، مثل تغيّر مفهوم المجتمع السياسي بفعل التحركات الشعبية العربية، والضغوطات التي يمارسها المجتمع المدني في بعض البلدان، فضلاً عن الاهتمام بتشغيل المواطنين في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وإذ لا يزال من المبكر الحكم بمدى فاعلية العديد من الإجراءات المتخذة، يمكن استنتاج الخلاصات التالية:

الجنسية وعدم وجود الجنسية: على الرغم من أن الدول العربية اتخذت في حالات كثيرة تدابير عملية لمنح الإقامة إلى أفراد عائلات المواطنين الذين هم من غير مواطنيها وإتاحة الحصول على جنسية مزدوجة، لا يزال الحصول على الجنسية خاضعاً لقيود صارمة. كما أن القدرة على منح الجنسية إلى أفراد العائلة لا تزال رهناً بنوع الجنس في الكثير من البلدان العربية.

هجرة اليد العاملة: اتخذت الدول العربية بعض الخطوات الإيجابية لمنح المهاجرين قدرة أكبر على التنقل داخل سوق العمل، هذا إلى جانب انخراط هذه البلدان في مسارات تعاون ثنائية وأقاليمية في مجال هجرة اليد العاملة، خاصة في ما يتعلق بهجرة العمال المنزليين. إلا أن الجوانب الأساسية لنظام الكفالة لا تزال قائمة في معظم بلدان المنطقة، ما يجعل المهاجرين عرضة لإساءة المعاملة، ناهيك عن تقويض قدرتهم على المشاركة على نحو فعال في أسواق العمل في بلدان المقصد. والعديد من الاتفاقات الثنائية لا يذكر حقوق المهاجرين المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

الهجرة غير النظامية: لقد دفعت الهجرة غير النظامية المتزايدة بالدول العربية إلى التحرك، إما بمنح المهاجرين غير النظاميين العفو أو باعتماد سياسات الترحيل الجماعية. وفي هذا السياق، كان المغرب رائداً في اعتماد النهج القائم على الحقوق، وهو ما ينبغي أن تعتمده البلدان الأخرى في المنطقة. وأجريت بعض التغييرات على صعيد السياسات بطريقة فجائية، ما حد من خيارات المهاجرين وترك تداعيات سلبية على بلدان المنشأ.

إحلال القوى العاملة الوطنية محل الأجنبية: البحرين هي البلد الوحيد الذي قام بتحرير نظام الكفالة إلى حد كبير وحوّله إلى وسيلة لتعزيز قدرة عماله الوطنيين على المنافسة. وفي المملكة العربية السعودية، يتسم نظام «نطاقات» إلى جانب الأدوات القائمة على توزيع الحصص، بدرجة أكبر من المرونة في إعداد المواطنين للدخول إلى سوق العمل التنافسية. إلا أن أثر هذا النظام يبقى محدوداً لأنه لم يعالج الجوانب الأساسية التي تجعل أصحاب العمل يفضلون توظيف العمال الوافدين. ويُضاف إلى ذلك تطبيق هذه السياسة قد يترافق مع انتهاكات لحقوق المهاجرين.

الهجرة القسرية وتحركات اللاجئين: أظهرت البلدان العربية تضامناً مع اللاجئين واعتمدت مقاربة براغماتية لتلبية احتياجاتهم، نظراً إلى محدودية الموارد في بعض البلدان وحجم التحديات التي تواجهها. وما زال حجم الدعم الدولي، وإن كان سخياً، غير قادر على مواكبة حجم ونطاق حالات النزوح، في غياب أي احتمال لإيجاد حل لقضية اللاجئين في المدى القريب.

الهجرة والتنمية: تشكل الجهود التي يبذلها كل من تونس والمغرب من أجل تضمين الهجرة الدولية في استراتيجياتهما التنموية الوطنية مثالاً جيداً. وعلى بلدان المنطقة الأخرى التي يقصدها المهاجرون أن تنظر في إمكانية اتخاذ إجراءات مماثلة.

مشاركة المغتربين: أدت التغيّرات السياسية التي شهدتها بعض البلدان العربية إلى تغيّر في النظرة إلى دور المغتربين. فقد أتيحت لهؤلاء فرص للمشاركة في المسارات السياسية من خلال التصويت والترشح. كما أُنشئت مؤسسات للحوار واتخذت مبادرات أخرى لإشراك المغتربين في المناقشات بشأن دورهم في بلدانهم الأم وفي عملية التنمية. وثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز هذه المؤسسات وضمان مشاركة المغتربين في النقاشات الوطنية.

الهجرة والصحة: تم اتخاذ خطوات إيجابية في المغرب (عبر إتاحة الرعاية الصحية للوافدين غير النظاميين)،

وجزر القمر (عبر رفع القيود المفروضة على الوافدين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية)، وفي البلدان التي تستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين من الجمهورية العربية السورية (عبر توفير بعض التغطية الصحية لهؤلاء اللاجئين). في المقابل، اتخذت بلدان أخرى إجراءات رجعية تقضي بإخضاع المهاجرين لفحوصات طبية وتفرض عليهم شروطاً تمييزية في ما يتعلق باستفادتهم من برامج التأمين الصحي الوطنية. وتحتاج بلدان عربية عدة إلى الدعم لتمكين أنظمتها الصحية من تغطية المهاجرين، لا سيما النازحين، بمن فيهم اللاجئون.

التعاون الدولي في مجال الهجرة: شاركت الدول العربية في مسارات عالمية، وأقاليمية، وإقليمية، وثنائية للتعاون بشأن الهجرة الدولية، ولا سيما في ما يتعلق بالتنمية، وهجرة اليد العاملة، والهجرة المختلطة، وفي بعض الحالات ما يتعلق بالحماية الدولية. وقد أثمرت هذه المسارات عن بعض النتائج الملموسة، إلا أن المطلوب المزيد من الحوار والتعاون على المستوى الإقليمي، ناهيك عن أن بعض الاتفاقات التي عقدتها الدول العربية لا تولي الاهتمام الكافي لحقوق المهاجرين، وقليلة هي الدول العربية التي صدقت على المعاهدات الدولية بشأن الهجرة الدولية واللاجئين، باستثناء البروتوكوليْن حول الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، واتفاقيتيْ منظمة العمل الدولية رقم 29 ورقم 105.

وبغية مواصلة تحسين حوكمة الهجرة، ينبغي تشجيع الدول العربية على اتخاذ الخطوات التالية:

1. تعزيز الاتساق بين مختلف السياسات المعنية بالهجرة. ومن الضروري أن تشكل سياسات الهجرة دعامة للاستراتيجيات التنموية الوطنية وتضمن احترام حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً، بغض النظر عن الجنس أو الأصل أو الصفة القانونية للاجئين والمهاجرين.
2. ضمان احترام حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين، والتصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالهجرة، بما فيها:
   أ. الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين لعام 1951 وبروتوكول 1967 التابع لها؛
   ب. الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛
   ج. بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛
   د. بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛
   ه. اتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية؛
   و. اتفاقية بشأن العمال المهاجرين، 1949 (رقم 97) (منظمة العمل الدولية)؛
   ز. اتفاقية الهجرة في أوضاع اعتسافية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، 1975 (رقم 143) (منظمة العمل الدولية)؛
   ح. الاتفاقية بشأن وكالات الاستخدام الخاصة، 1977 (رقم 181) (منظمة العمل الدولية)؛
   ط. اتفاقية العمال المنزليين، 2011 (رقم 189) (منظمة العمل الدولية)؛
   ي. بروتوكول عام 2014 لاتفاقية العمل الجبري أو الإلزامي، 1930 (رقم 29) (منظمة العمل الدولية).
3. على البلدان العربية أن ترفع تحفظاتها على صكوك أساسية أخرى لحقوق الإنسان، مثل التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تمنع المرأة من إعطاء الجنسية لأولادها؛
4. خفض حالات عدم وجود الجنسية، بما في ذلك النظر في مطالبة الأشخاص الذين هم بدون جنسية بمنحهم جنسية البلدان التي عملوا وأقاموا فيها لمدة طويلة، وتسجيل كافة الولادات؛
5. إصلاح نظام الكفالة من أجل إتاحة تنقل اليد العاملة في بلدان المقصد، وترشيد توظيف العمال المهاجرين، وضمان قدرة المواطنين على المنافسة، ومنع استغلال المهاجرين؛
6. إدراج العمال المنزليين المهاجرين ضمن قوانين العمل، والتعاون مع بلدان المنشأ لاعتماد نهج قائم على الحقوق ونوع الجنس يتماشى مع المعايير الدولية، في التعامل مع القضايا المتعلقة بالعمال المنزليين، بما في ذلك رصد تطبيق الاتفاقات؛
7. الحرص على أن تستند التدابير المتخذة للحد من الهجرة غير النظامية إلى الحقوق وألا تضر بالحقوق

الأساسية للاجئين والمهاجرين، بما في ذلك مبدأ «عدم الإعادة قسراً»، بل تعالج الأسباب التي تدفع إلى الهجرة غير النظامية، مثل أسواق العمل غير النظامية، والقوانين الصارمة التي ترعى هجرة اليد العاملة، وغياب المسارات القانونية للوصول إلى الحماية الدولية؛

8. مساعدة البلدان المضيفة على اعتماد نهج تنموي للهجرة القسرية وحركة اللاجئين، يراعي مصالح اللاجئين والمجتمعات المضيفة على السواء، وتشجيع إقامة الشراكات والتعاون على الصعيد المحلي؛
9. النظر في إمكانية الاعتراف بالمهاجرين واللاجئين والمغتربين في النصوص القانونية، لا سيما عند إجراء تعديلات دستورية؛
10. توسيع نطاق الولايات المنوطة بالمؤسسات الوطنية والوزارات في بلدان المنشأ، لتشجيع الحوار مع المغتربين وضمان استقلاليتها وشرعيتها وصفتها التمثيلية؛
11. مراجعة القيود المرتبطة بالصحة المفروضة على السفر والإقامة في بلدان المقصد، وذلك لحماية الصحة العامة من دون ممارسات تمييزية، وإتاحة الرعاية الصحية للمقيمين كافة على قدم المساواة بغض النظر عن الجنسية، والجنس، والوضع القانوني، وتماشياً مع قرار جمعية الصحة العالمية رقم 61.17؛
12. الاستمرار في المشاركة في الحوار والتعاون على المستويات كافة، تماشياً مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والإعلان المنبثق عن الحوار الثاني الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية؛
13. الدعوة إلى تضمين خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 مؤشرات خاصة بالهجرة؛
14. تعزيز مشاركة الدول العربية في مسارات الحوار الإقليمية حول الهجرة الدولية لرفع منافع الهجرة الأقاليمية إلى حدها الأقصى وخفض الآثار السلبية إلى حدها الأدنى؛
15. إتاحة الفرص أمام المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات التي تمثل المهاجرين وغيرها من الجهات المعنية كالقطاع الخاص، للمشاركة في وضع السياسات ومسارات التعاون بشأن الهجرة الدولية.

4. الهجرة القسرية والنزوح والتنمية

لاجئون فلسطينيون من مخيم البداوي في لبنان. يقال إن اللعب هو عمل للأطفال. في مخيم البداوي، يلعب الأطفال، ويتعلمون، ويعبرون عن أنفسهم، بينما يعيدون بناء حياتهم.
@ UNICEF_Lebanon/Sandra Chehab 2015

من مستلزمات معالجة الأزمات الإنسانية تعميق الرابط بين ما هو إنساني وإنمائي من الإجراءات، والذهاب أبعد من المفهوم التقليدي الذي يقتصر على تلبية الحاجة.

أنطونيو غوتيرس، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

4. الهجرة القسرية والنزوح والتنمية

ألف- مقدمة

يعيش في العالم، حسب أرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحتى نهاية عام 2013، أكثر من 50 مليون لاجئ، ونازح داخلياً ونازح قسراً بسبب الاضطهادات، والنزاعات، وحالات العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. رقم هائل لم يشهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية. والمنطقة العربية هي موطن معظم هؤلاء[1].

وأسباب هذه المأساة الإنسانية المتفاقمة متنوعة ومتداخلة. فدوافع الهجرة بفعل النزاعات مثلاً قد تتقاطع مع دوافع الهجرة بفعل المناخ والبيئة، وانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي، واللامساواة الهيكلية. والأفراد الذين تدفعهم إلى الرحيل حوافز أو أسباب عدة قد يسلكون الطرق نفسها ويستقلون الوسائل نفسها. ولدى التدقيق في الموجات المختلطة للاجئين وطالبي اللجوء وغيرهم من المهاجرين، وقد دفعتهم إلى السفر أسباب متنوعة، لا يجوز إغفال الدافع الأصلي، الذي هو أوضاع تهدد حياتهم، ولا المخاطر والتهديدات التي يتعرضون لها في الطرق البرية والبحرية السرية التي يسلكونها أياً كان الدافع الأولي إلى الرحيل.

ويعيش النازحون في المنطقة العربية مراحل مختلفة. فبعض الجماعات النازحة لا تزال في حالة طوارئ، كتلك التي نزحت داخل اليمن وخارجه في الآونة الأخيرة، وقد مضى على نزوح جماعات أخرى زمن طويل، كاللاجئين من السودان، والصومال، ودولة فلسطين؛ والعودة إلى الوطن هي حالة الكثير من اللاجئين وطالبي اللجوء والعمال المهاجرين من الجمهورية العربية السورية وليبيا. وفي حالات أخرى، يحلّ اللاجئون من بلدان عربية في بلدان ثالثة، مثل أستراليا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وبلدان أوروبية.

ولا تزال الحلول المطروحة لمعالجة الأسباب الجذرية الدافعة إلى حركات الهجرة المعقدة بعيدة عن الواقع، فتطول فترات النزوح وتترك تداعيات خطيرة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي.

ويستعرض هذا الفصل العلاقة بين التنمية والنزوح بفعل النزاعات، والاضطهادات، وأعمال العنف، وانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة العربية، ويبحث في تضمين قضايا النزوح في مبادرات التنمية، بحثاً عن حلول متكاملة للحد من أضرار النزوح على التنمية، وبناء السلام، وإعادة الإعمار، وإرساء مبادئ الحكم الرشيد، وضمان احترام حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين، وكذلك حقوق المجتمعات المضيفة.

واعتماد تعريف واسع للتحركات السكانية القسرية، يشمل اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين قسراً، لا يُقلّل من أهمية كل فئة، بل يسلط الضوء على أن السكان، ومنهم الموجودون خارج بلد المنشأ، غادروا هرباً من أوضاع تهدّد حياتهم لأسباب عدة. ويتناول الفصل أيضاً التنمية بمفهومها الواسع لتغطية التداعيات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والبشرية للنزوح في حالة بلدان المنشأ، وبلدان العبور، وبلدان المقصد.

ويستند الفصل إلى مصادر أكاديمية وأخرى متصلة بالسياسة العامة ودراسات ميدانية للأوضاع السائدة في المنطقة العربية في الأعوام الأخيرة[2]. ويقدّم لمحة عن تحركات السكان القسرية في المنطقة، ثم يستعرض مختلف فئات اللاجئين، والنازحين داخلياً، والمهاجرين قسراً، والدوافع المؤدية إلى هذه التحركات. ثم ينتقل إلى التركيز على آثار التحركات القسرية للسكان في بلدان المقصد وبلدان العبور وبلدان المنشأ، وتداعياتها على النازحين بمختلف

فئاتهم. ويتناول الفصل نُهج التنمية المعتمدة في ظل حركات النزوح القسرية، وتضمين قضايا الهجرة القسرية في مبادرات التنمية.

ويركز باقي الفصل على علاقة الترابط بين حركات النزوح قسراً وخمسة مجالات إنمائية أساسية في المنطقة العربية، هي الصحة؛ والتعليم والفرص المتاحة للشباب؛ وأسواق العمل، ورأس المال البشري، والتحويلات المالية؛ والاستدامة البيئية؛ والتماسك والاستقرار الاجتماعي.

ويُختتم الفصل بمجموعة من المقترحات العامة والقطاعية بهدف تجنب الأضرار الناجمة عن حركات النزوح قسراً في حالات النزوح الطارئة والطويلة؛ وضمان المساهمة الإيجابية للاجئين، والنازحين داخلياً، وغيرهم من المهاجرين؛ وتهيئة الظروف المؤاتية لإحلال السلام الدائم والازدهار في المنطقة. ولتحقيق هذه الأهداف كاملة، يتوجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم الكافي والمستدام في السنوات المقبلة، توصلاً إلى الحل السياسي للأزمات الدائرة التي أدّت إلى اتساع ظاهرة النزوح والمعاناة في المنطقة العربية. ويجب أن تكون هذه الأهداف جزءاً من أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها المجتمع الدولي في أيلول/سبتمبر 2015.

باء- ما هو مفهوم تحركات السكان القسرية؟

يُطلق مصطلح «النزوح» أو «تحركات السكان القسرية» على حالات عديدة. وفي الدليل المعني بدمج الهجرة في التخطيط الإنمائي لعام 2010، يعرف الفريق العالمي للهجرة ظاهرة الهجرة القسرية «بأنها حركة الهجرة التي يتوفر فيها عنصر الضغط والإجبار، بما في ذلك الخوف من الاضطهاد والخطر على الحياة والرزق، سواء بفعل البشر أم بفعل الطبيعة، مثل اللجوء أو النزوح داخلياً، والنزوح بسبب الكوارث الطبيعية أو البيئية، أو الكوارث الكيميائية أو النووية، أو بسبب المجاعة أو المشاريع التنموية».

جيم- من هم الأشخاص المعنيون؟

اللاجئون، وطالبو اللجوء، والنازحون داخلياً، هم الفئات المعترف بها في الصكوك القانونية الدولية. أما تعريف فئة المهاجرين من البلدان المنكوبة بالأزمات، فيتخذ بعداً واقعياً وليس قانونياً.

اللاجئون: تُحدّد صفة اللاجئين في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بوضع اللاجئين لعام 1951 والبروتوكول المكمّل لها لعام 1967. واللاجئ وفقاً لهاتين الوثيقتين هو «كل شخص يوجد، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد».

وقد تعطى صفة لاجئ وفقاً لتعريفات واردة في اتفاقيات إقليمية، كاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي ترعى المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا، إذ تحدّد اللاجئ على أنه «كل فرد يجد نفسه مجبراً بسبب اعتداء خارجي، أو احتلال، أو هيمنة غربية أو أحداث مخلة بالنظام العام في مناطق معينة من البلد الذي يحمل جنسيته أو بلده الأم، أو على امتداد أراضيه، على مغادرة مكان إقامته المعتاد طلباً للجوء في مكان آخر خارج البلد الذي يحمل جنسيته أو بلده الأم». وتشمل ولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كل فرد يتخذ صفة لاجئ بعد أن يغادر بلده ولا يستطيع العودة إليه بسبب مخاطر تهدد حياته أو سلامته الجسدية أو حريته، نتيجة لأعمال عنف أو أحداث تخل بالنظام العام[3].

ويوجد تعريف خاص باللاجئين الفلسطينيين في الأردن، والجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين (الضفة الغربية وغزة)، ولبنان. وتطلق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) صفة لاجئ على «الأفراد الذين كانت فلسطين محل إقامتهم المعتاد في الفترة من حزيران/يونيو 1946

الجدول 24. اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى الأونروا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الأردن	الجمهورية العربية السورية	دولة فلسطين	لبنان	بلدان أخرى (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)	المجموع
2,097,338	480,000	2,020,847	449,957	102,757	5,150,899

المصادر: البيانات مستمدة من موقع الأنروا: www.unrwa.org/where-we-work وwww.unrwa.org/syria-crisis/syria4thanniversary. (اطلع عليها في 24 نيسان/أبريل 2015). يمكن أيضاً الاطلاع على UNHCR, UNHCR Global Trends 2013: War's Human Cost (2014).
ملاحظة: قد لا تمثل الأرقام المذكورة جميع تحركات اللاجئين الفلسطينيين بسبب الأزمة في الجمهورية العربية السورية.

إلى أيار/مايو 1948 والذين فقدوا منازلهم وسبل عيشهم نتيجة للصراع العربي الإسرائيلي الذي اندلع في عام 1948». وتواصل الوكالة بعد أكثر من 60 عاماً على تأسيسها، العمل بموجب ولاية قابلة للتجديد كل ثلاث سنوات مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، لكنها لا تزال تفتقر إلى توكيل واضح بالحماية يخولها تأمين المساعدة القانونية اللازمة، على عكس المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[4]. وتحمي اتفاقية اللاجئين لعام 1951 اللاجئين الفلسطينيين المقيمين خارج نطاق عمليات الأونروا، فتمنحهم بذلك الحق في الحصول على المساعدة والحماية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[5].

طالبو اللجوء: الأفراد أو الجماعات الذين يطلبون الحماية الدولية في بلدٍ غير بلدهم الأم. وفي البلدان التي تتبع إجراءات خاصة بها، طالب اللجوء هو الشخص الذي لم يتم بعد البت نهائياً بطلب اللجوء الذي تقدم به من بلد آخر. وقد لا يُعترف لكل طالب لجوء بأنه لاجئ، لكن كل لاجئ يكون في البداية طالب لجوء[6].

النازحون داخلياً: لا يشمل التعريف الخاص باللاجئين النازحين داخل بلدانهم. وفي المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح داخلياً، وهي عبارة عن إطار عمل قانوني غير ملزم، يُعرّف النازحون داخلياً على أنهم «الأفراد أو الجماعات الذين أرغموا أو أُكرهوا على الهرب أو على مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، إما نتيجةً أو تجنباً لتداعيات نزاعات مسلحة، أو حالات عنف منتشرة، أو انتهاكات لحقوق الإنسان، أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود المعترف بها دولياً». وتعتمد الاتفاقية الإقليمية للاتحاد الأفريقي للنازحين داخلياً تعريفاً مماثلاً. وتعريف النازحين داخلياً أوسع نطاقاً من تعريف اللاجئين، إذ يشمل النازحين بفعل الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي بفعل البشر.

الجدول 25. البلدان الخمسة الأولى في المنطقة العربية من حيث عدد النازحين داخلياً بسبب النزاع والعنف

الجمهورية العربية السورية	7,600,000
العراق	3,276,000
السودان	3,100,000
الصومال	1,106,800
اليمن	334,100

المصدر: Norwegian Refugee Council and Internal Displacement Monitoring Centre, Global Overview 2015: People Internally Displaced by Conflict and Violence (Geneva, 2015).
ملاحظة: الأرقام الواردة هي عبارة عن تقديرات بحدها الأدنى ويرجح أن تكون الأرقام الفعلية أكبر بسبب النزاعات وأعمال العنف التي لا تزال تشهدها هذه البلدان في أوائل عام 2015.

المهاجرون في البلدان التي تشهد أزمات: فئة تركز الاهتمام عليها في الآونة الأخيرة، في ظل الأحداث التي عصفت بالمنطقة العربية، وهي تضم المهاجرين الدوليين الذين يجدون أنفسهم عالقين في بلدان إقامتهم، وقد أصيبت بنزاعات مسلحة أو بكوارث طبيعية أو ناجمة عن البشر. وإذ تضيق بهم السبل، قد يجبرون على النزوح داخل بلد إقامتهم، أو يعودون إلى بلدانهم الأم، أو يبحثون عن الأمان في بلد ثالث. وما من اتفاقية أو إطار قانوني غير ملزم يعطي تعريفاً لهذه الفئة، إلا أن الفريق العامل المعني بالمهاجرين في البلدان التي تشهد أزمات، والذي ترأسه حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية والفلبين، يعمل على بلورة مبادئ توجيهية خاصة بالدول وغيرها من الجهات الفاعلة في معالجة حالات مماثلة[7].

وتتنوع هذه الفئات من حيث الصفة القانونية. فبعد النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، لم يعد بإمكان عدد كبير من اللاجئين العراقيين البقاء في هذا البلد. ولدى عودتهم إلى العراق، لم يتمكن عدد كبير منهم من العودة إلى مجتمعاتهم الأصلية بسبب حالة انعدام الأمن، فباتوا نازحين داخلياً[8]. ومن الأمثلة على هذا الوضع، العدد غير المعروف للعمال المهاجرين من آسيا، وأفريقيا والمنطقة العربية الذين يُعتقد أنهم باتوا نازحين داخلياً وسط الأزمة التي تعصف بليبيا[9].

وتبرز فئات أخرى لا تندرج ضمن الأطر القانونية والعملية القائمة، مثل فئات النازحين تحت وطأة ظروف قاسية نتيجة لانهيار اجتماعي واقتصادي، أو حاجة، أو مجاعة. ويتحرك السكان في المنطقة العربية تحت وطأة عوامل أخرى، خارج نطاق هذا التقرير، مثل الجفاف، وشح المياه، والتصحر، والفياضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية المفاجئة والداهمة الناجمة عن التغيّرات في المناخ والبيئة[10].

وتقر خطة العمل من 10 نقاط التي وضعتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 2007 بشأن حماية اللاجئين والهجرة المختلطة بأن اللاجئين وطالبي اللجوء «يتنقلون بشكل متزايد من دولة إلى أخرى ومن قارة إلى أخرى مع أشخاص آخرين ينتقلون بدوافع مختلفة قد لا تكون متعلقة بالحماية». وغالباً ما تنشط موجات الهجرة المختلطة في حالات النزاع وانعدام الاستقرار السياسي، كما يحصل مثلاً في البحر المتوسط أو خليج عدن، حيث تنطلق القوارب الصغيرة وعلى متنها طالبو اللجوء، وأشخاص آخرون يطلبون الأمن أو الفرص الاقتصادية. وتتضح من تنوع بلدان المنشأ التي خرج منها معظم الذين عبروا المتوسط في أوائل عام 2015، صعوبة التفريق بين طالبي اللجوء والساعين وراء الفرص الاقتصادية. ومن أهم هذه البلدان إريتريا، وبلدان من أفريقيا جنوب الصحراء، والجمهورية العربية السورية، والصومال، ومعظمها بلدان تشهد نزاعات وحالات عنف تعرض أمن المواطن والاقتصاد للمخاطر[11].

دال- الأطر القانونية

لم تصادق جميع الدول العربية على الأطر القانونية الإقليمية والدولية المعنية باللاجئين، والنازحين داخلياً، وغيرهم من المهاجرين قسراً. فمن أصل 22 دولة، أعضاء جامعة الدول العربية، صادقت تسع دول فقط على الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين لعام 1951 والبروتوكول المكمل لها لعام 1967. ومن أصل الدول الخمس الأولى المضيفة، وهي الأردن، والعراق، ولبنان، ومصر، واليمن، لم تصادق على هذه الاتفاقية سوى مصر مع تحفظات هامة، واليمن[12]. أما اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 التي ترعى المظاهر الخاصة بمشاكل اللاجئين في أفريقيا، فصادقت عليها كل من تونس، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، والسودان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا. وفي عام 1994، اعتمدت جامعة الدول العربية الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية. ومع أن هذه الاتفاقية وسّعت نطاق تعريف اللاجئين، بحيث باتت تغطي حالات اللجوء بفعل النزاعات والكوارث الطبيعية، أغفلت حالات العنف المتفشي، أو النزاعات الداخلية، أو الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان، ويتطلب دخولها حيز التنفيذ انضمام ومصادقة العدد الكافي من الدول. أما اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية النازحين ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا (اتفاقية كمبالا)، فوقّع عليها كل من تونس، وجزر القمر، وجيبوتي، والصومال،

وموريتانيا، لكنها لم تصادق عليها بعد. ويمكن الإطلاع على الأطر القانونية الإقليمية والدولية وأسماء الدول العربية الموقعة في المرفق الثاني.

ولم تقم سوى قلة من بلدان المنطقة باعتماد سياسات لجوء محلية والعمل على تطبيقها[13]. في المقابل، وقع عدد من الدول على مذكرات تفاهم مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على الرغم من أن الحكومات لا تعتبر أن هذه الاتفاقيات تلزمها بحكم الواقع منح اللجوء، ما يعطي بالتالي ضمانات محدودة بالحماية للاجئين[14]. في الواقع، صحيح أن أطر العمل التي ترعى تطبيق مذكرات التفاهم قد تختلف بشكل كبير وتطرأ عليها تغيّرات، إلا أن هذه الاتفاقيات تخلق مساحة قيّمة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتوفير بعض الحماية والمساعدة للاجئين، وطالبي اللجوء وغيرهم من الأشخاص المشمولين ضمن اختصاصها.

هاء- آخر الاتجاهات في المنطقة العربية

تُعزى التحركات القسرية للسكان من المنطقة العربية وداخلها وإليها إلى أسباب عدة، أهمها النزاعات، وانعدام الاستقرار السياسي، وانتهاكات حقوق الإنسان.

العراق: أدى تجدد النزاع في العراق إلى موجات من النزوح. فخلال الأعوام التي تلت الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، وجد الملايين أنفسهم مجبرين على ترك منازلهم وسط تفاقم أعمال العنف[15]. فبين شباط/فبراير 2006 ونيسان/أبريل 2008 فقط تعرض 1.5 مليون شخص للنزوح الداخلي، في حين فر مئات الآلاف إلى الأردن، والجمهورية العربية السورية، وغيرها من بلدان المنطقة[16]. ومؤخراً، أي بين كانون الأول/ديسمبر 2013 وكانون الثاني/يناير 2015، تعرض أكثر من 2.1 مليون شخص للنزوح الداخلي بسبب التمرد الذي قاده تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتجدد القتال في أنحاء من البلد[17]. ويُضاف هذا العدد إلى حوالى 254,215 لاجئ عراقي، و1.1 مليون نازح داخلي جراء الحروب السابقة، والاضطهادات السياسية، وحالات التهجير القسري للسكان التي شهدتها فترة الثمانينات في عهد صدام حسين[18]. ومن الأشخاص الذين تضرروا أيضاً من تجدد أعمال العنف في العراق أكثر من 246,000 لاجئ سوري وعشرات الآلاف من اللاجئين العراقيين الذين عادوا إلى بلدهم بحثاً عن أمان نسبي بعيداً عن الحرب في الجمهورية العربية السورية[19]. وتشير هذه التحركات الدائرية وموجات النزوح المتعددة إلى التحديات التي تواجهها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والتنمية لوضع الخطط اللازمة لتنظيم حركات النزوح في ظل النزاعات الحادة وحالات انعدام الأمن التي تشهدها المنطقة.

ليبيا: تفيد تقديرات المنظمة الدولية للهجرة أن العنف المستشري عقب الانتفاضات التي تحوّلت إلى نزاعات، أدى إلى تهجير أكثر من 800,000 شخص (معظمهم من المهاجرين الدوليين، بمن فيهم العمال المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء) إلى بلدان مجاورة في الفترة 2011-2012[20]. وبحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نزح أكثر من 550,000 شخص تقريباً داخل البلد في عام 2011، علماً أن هذا الرقم لا يشتمل على الأعداد غير المعروفة من المهاجرين الدوليين الذين تعرضوا على الأرجح للنزوح الداخلي[21]. ومنذ ذلك الحين، أدت أعمال العنف والاضطرابات السياسية إلى تجدد موجات النزوح. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2014، أشارت التقارير الصادرة عن مركز رصد النزوح الداخلي إلى أن حوالى 454,000 شخص نزحوا داخلياً جراء أعمال العنف في مدينتي بنغازي وطرابلس ومحيطهما، وبسبب الاشتباكات الدائرة بين القبائل في جنوب ليبيا[22]. وبالنسبة لقسم كبير من السكان الذين أرغمتهم أعمال العنف الأخيرة على الهرب، بما فيهم 2,500 نازح داخلياً من مدينة تاورغاء أجبروا على مغادرة مخيماتهم في بنغازي في تشرين الأول/أكتوبر 2014[23]، لم تكن هذه المرة الأولى التي أجبروا فيها على الهرب، في ظل الهجمات المتكررة للجماعات والأفراد الذين يتهمونهم بتوفير الدعم لنظام القذافي[24]. وباستثناء بعض التقارير حول عمليات الإخفاء،

والقتل والهجمات ذات الأهداف المحددة، لا يتوفر الكثير من المعلومات عن العمال المهاجرين الذين قد يكونون محاصرين، أو نازحين داخلياً، أو مجبرين على عبور الحدود البرية والبحرية، أو غير قادرين على العودة من ليبيا إلى وطنهم الأم و/أو غير راغبين بذلك[25]. وفي أوائل عام 2015، قدر عدد العمال المهاجرين الذين لا يزالون في ليبيا بحوالى 150,000 عامل، بينهم نحو 5,000 شخص من الفئات الضعيفة وبحاجة إلى المساعدة[26].

وتزداد الشواغل مع تفاقم موجات الهجرة المختلطة التي تنشأ من انعدام الأمن وإغلاق الحدود وقطع مسارات الهجرة في بلدان المنطقة. وقد أشارت المنظمة الدولية للهجرة في أحد تقاريرها إلى إجلاء حوالى 800 مهاجر تقطعت بهم السبل في أوائل عام 2015، ومعظمهم من طرابلس[27]. وقد أنقذت السلطات الإيطالية 10,000 مهاجر حاولوا عبور البحر بين ليبيا وإيطاليا خلال أسبوع واحد فقط في نيسان/أبريل 2015، وهو عدد غير مسبوق[28]. وتفيد التقديرات بأن أكثر من 1,700 شخص قد فقدوا حياتهم خلال عبورهم للبحر في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2015، مقارنة مع 96 حالة وفاة في الفترة نفسها من عام 2014[29]. وقد أفادت وزارة الداخلية الإيطالية، أنه في عام 2014، وصل إلى إيطاليا عن طريق البحر 170,000 مهاجر معظمهم من ليبيا. وبحلول حزيران/يونيو 2015، وصل إلى أوروبا نحو 102,000 مهاجر عبر البحر. وتظهر الإحصاءات الخاصة بمنطقة البحر المتوسط التي أعدتها المنظمة الدولية للهجرة أنه وصل إلى إيطاليا 54,660 مهاجر أغلبهم من ليبيا، ووصل إلى اليونان 46,150 مهاجر أغلبهم من تركيا[30].

دولة فلسطين: في عام 1948، شكلت النكبة التي تهجّر خلالها قسراً أكثر من 700,000 فلسطيني من منازلهم لدى قيام دولة إسرائيل، أول موجة تهجير واسعة النطاق بعد الحرب العالمية الثانية[31]. وقد فر معظم الفلسطينيين إلى البلدان المجاورة أي الأردن، والجمهورية العربية السورية، ولبنان ولجأ بعضهم إلى مصر والعراق[32]. أما البعض الآخر فقد تنقل ضمن الحدود التي تم ترسيمها في عام 1948، التي تعرف اليوم بدولة فلسطين. ويبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في الأردن، والجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، ولبنان حوالى 5 ملايين شخص أجبروا على الهرب جراء الحروب المتتالية[33]. وتقيم أعداد إضافية من الفلسطينيين في بلدان أخرى داخل المنطقة العربية وخارجها، من بينهم 102,757 شخص مسجلين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[34]. ولطالما أدت النزاعات المتكررة وانعدام الاستقرار في المنطقة، إلى نزوح اللاجئين الفلسطينيين مراراً وتكراراً. ومع وصول الأعمال العدائية إلى ذروتها في غزة خلال صيف عام 2014، إنضم إلى النازحين داخلياً 485,000 شخص (أي 28 في المائة من سكان غزة)[35]. ومنذ عام 2011، أصبح 280,000 لاجئ فلسطيني في عداد النازحين داخل الجمهورية العربية السورية نتيجة للنزاعات، في حين لا يزال 18,000 شخص محاصرين داخل مخيم اليرموك في دمشق وسط اشتداد حدة القتال[36]. وأشارت تقارير الأونروا إلى أن 44,000 لاجئ فلسطيني من الجمهورية العربية السورية تسجلوا في لبنان، و13,836 في الأردن، إلى جانب أعداد غير معروفة من الفلسطينيين الذين لجأوا إلى أماكن أخرى[37].

الصومال: يتوزع اللاجئون القادمون من الصومال في مختلف أنحاء المنطقة العربية، ويقيم القسم الأكبر منهم في المخيمات والمدن في شرق أفريقيا. ويبلغ عدد السكان الإجمالي في الصومال 10 ملايين شخص، بينهم 970,000 لاجئ في البلدان المجاورة المضيفة، كاليمن[38]، ويبلغ عدد النازحين داخلياً أكثر من 1.1 مليون، ويقيم معظمهم في المدن كمقديشو[39]. وقبل اندلاع النزاع في أوائل التسعينات، تسببت موجات الجفاف وأعمال العنف المتكررة، إلى جانب ضعف أداء الحكومة، والصعوبات الاقتصادية، بنزوح ملايين الصوماليين ما أثّر على نمط حياتهم. وبعد سنوات من العنف المستمر انتشرت المجاعة في عام 2011، وحال ضعف أداء الدولة دون قدرتها على الاستعداد لمواجهة حالات الطوارئ، وموجات الجفاف، وحركات النزوح. وقد دفعت المجاعة حوالى ربع السكان إلى

النزوح داخل الأراضي الصومالية أو خارجها[40]. وبين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس 2011، أشارت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن عدد الوافدين إلى اليمن من القرن الأفريقي قد بلغ 60,000 شخصاً أي ضعف العدد الذي سجل في العام السابق[41]. وعلى الرغم من تراجع حدة المجاعة بعد أن بلغت ذروتها في عام 2011، والجهود المبذولة من أجل إعادة بناء الدولة، لا تزال موجات النزوح مستمرة بسبب حالة انعدام الأمن السائدة. وتفيد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن 100,000 شخص نزحوا في أواخر عام 2014 نتيجة الجفاف، والنزاعات، وعمليات الإخلاء القسرية، والنقص في الفرص المعيشية، وحوالى 80 في المائة منهم نزحوا داخلياً[42].

السودان: لا يزال البلد يشهد موجات كبيرة من النزوح الداخلي في ظل فترات طويلة من النزاعات، وانعدام الاستقرار والكوارث الطبيعية. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 670,000 لاجئ من السودان يقيمون في بلدان أخرى كتشاد، ومصر، وكينيا[43]. وصنف السودان ضمن أول 15 بلد منشأ التي توافدت منها القوارب إلى إيطاليا في عام 2014[44]. وفي أوائل عام 2015، بلغ عدد النازحين داخلياً 3.1 مليون شخص جراء النزاعات، وامتداد العنف من جنوب السودان، وتكرر الكوارث الطبيعية المفاجئة والبطيئة الظهور، بما في ذلك الفيضانات وموجات الجفاف[45]. وتفيد تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي بأنه في عام 2013 وحده، نزح داخلياً 319,700 شخص على الأقل بسبب الفيضانات التي ضربت العديد من المناطق. وعلى الرغم من حالة انعدام الأمن، والتقارير المرفوعة حول تعرض اللاجئين والنازحين للإساءة من قبل شبكات إجرامية، تشكل السودان مركز عبور لموجات الهجرة والنزوح المختلطة من إريتريا وبلدان أخرى في القرن الأفريقي[46]. وفي عام 2014، استقبل السودان حوالى 2000 مهاجر سوداني عائد، وهم بحاجة إلى المساعدة بعد أن اضطروا إلى الهرب من الأزمات التي تعصف بجمهورية أفريقيا الوسطى، وليبيا والجمهورية العربية السورية، أو طردوا عقب الاشتباكات التي دارت في تشاد[47].

الجمهورية العربية السورية: تخطى عدد النازحين قسراً بسبب الأزمة الدائرة في البلد 11 مليون شخص (أي أكثر من نصف عدد السكان الإجمالي) خلال الفترة من آذار/مارس 2011 إلى آذار/مارس 2015. وتراجعت مستويات التنمية الاقتصادية لتعود إلى ما كانت عليه قبل أربعة عقود. وفي عام 2014 بلغ عدد الأشخاص الذين هم بحاجة إلى مساعدة إنسانية 12.2 مليون شخص داخل الجمهورية العربية السورية[48]، كما بات كل أربعة سوريين من أصل خمسة يعيشون في حالة من الفقر[49]. صحيح أن عشرات الآلاف من اللاجئين قد غادروا إلى شمال أفريقيا وأوروبا منذ عام 2011، إلا أن الغالبية العظمى منهم اضطروا إلى النزوح داخل البلد (7.6 مليون على الأقل) أو خارجها باتجاه لبنان، وتركيا، والأردن، والعراق ومصر (3.9 مليون)[50]. وبحلول أواسط عام 2014، كانت نسبة اللاجئين السوريين في الأردن تتراوح ما بين 10 و20 في المائة من إجمالي عدد السكان المقيمين في البلد، وكذلك في لبنان حيث بات السوريون يشكلون أكثر من ربع العدد الإجمالي للسكان في البلد، أي ما يوازي على سبيل المثال 80 مليون شخص يطلبون اللجوء في الولايات المتحدة على مدى أربع سنوات[51]. ومع اشتداد حدة القتال، لم تتمكن المساعدات الإنسانية من تلبية الاحتياجات المتزايدة للنازحين واللاجئين السوريين الذين وصلت أعدادهم إلى حد يتخطى القدرة على الاستيعاب. وبالرغم من إطلاق أكبر حملات الإغاثة الإنسانية على الإطلاق لتلبية احتياجات اللاجئين السوريين وغيرهم من النازحين، وتأمين المجتمع الدولي للمساعدات الوافرة، تبقى البلدان والمجتمعات المستضيفة التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية والمالية بحاجة إلى المزيد من الدعم لتلبية هذه الاحتياجات.

اليمن: في أوائل عام 2015، شهد اليمن موجات جديدة من النزاع أدت إلى نزوح 150,000 شخص داخل البلد[52] ودفعت بالعديد من السكان إلى الهرب باتجاه إثيوبيا، وجيبوتي، والصومال[53]. وقبل عام 2015، وصل عدد النازحين داخلياً في اليمن إلى 334,100 معظمهم في الشمال الذي يشهد منذ ذلك الحين دماراً مستشرياً[54]. وإلى جانب اليمنيين الذين

اضطروا إلى الهروب بسبب أعمال العنف الأخيرة، نزح أيضاً اللاجئون (معظمهم من الصومال)، وطالبو اللجوء، والعمال المهاجرون القادمون من بلدان مختلفة، داخل البلد وخارجه[55]. ومنذ التسعينات، شكل اليمن محطة عبور لأعداد متزايدة من اللاجئين، وطالبي اللجوء وغيرهم من النازحين، معظمهم من الصوماليين والإثيوبيين الهاربين من النزاعات وانعدام الأمن الغذائي والانهيارات البيئية والاقتصادية. وبين عامي 2006 و2012، غادر أكثر من 447,000 شخص من جيبوتي والصومال إلى اليمن[56]. وفي عام 2014، أشارت أمانة الهجرة المختلطة الإقليمية إلى أن 91,592 مهاجراً من القرن الأفريقي قد عبروا خليج عدن والبحر الأحمر إلى اليمن – أي بزيادة بلغت 40 في المائة مقارنة مع الوافدين في عام 2013 الذين وصل عددهم إلى 65,319 شخصاً[57]. وتفيد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن بوجود 245,801 لاجئ مسجل (معظمهم من الصومال) و9,397 طالب لجوء (معظمهم من إثيوبيا)، وعدد من اللاجئين من إريتريا، والجمهورية العربية السورية، والعراق[58].

واو- تأثير اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين على التنمية

العلاقة ما بين التنمية والنزوح هي علاقة ثنائية الاتجاه، فللتنمية أثر على تحركات السكان، وللنزوح تداعيات على التنمية تنعكس على الأسر، والمجتمعات، والدول. ويطرح التعثر في التنمية ضغوطاً مثل الفقر، وضعف الإدارة، وانعدام الاستقرار السياسي، تزيد من تعرّض الأفراد للأزمات الإنسانية وتدفعهم إلى الرحيل بحثاً عن الأمان. وعند نزوح السكان، قد تواجه المجتمعات المضيفة تغيّرات يمكن أن تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. فلا بد من اعتماد نُهج جديدة لا تسقط من حساباتها تأثير النزوح على التنمية، وعلى اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين، وكذلك على بلدان المقصد وبلدان اللجوء الأول، وبلدان العبور، وبلدان المنشأ.

1. التداعيات على البلدان المضيفة وبلدان العبور

تواجه البلدان العربية تحديات جمة، من موقعها كبلدان للمقصد واللجوء الأول والعبور للاجئين، والمهاجرين، والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين. وتختلف هذه التداعيات باختلاف مجموعة من العوامل التي تشمل: عدد النازحين الإجمالي ونسبتهم إلى عدد السكان في البلد المضيف أو بلد العبور؛ وثروات البلد المعني والمناطق التي يقيم فيها النازحون؛ وإقامة النازحين في مخيمات؛ والخصائص الديمغرافية، والاقتصادية والاجتماعية للنازحين القسريين؛ وحاجة النازحين إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية الطارئة أو المستدامة، والمساعدات الغذائية، والدعم المالي، والتعليم، والخدمات النفسية والاجتماعية؛ وانتشار المشاكل المرتبطة بالحماية مثل العنف الجنسي والعنف ضد المرأة؛ ووتيرة النزوح ومدته؛ التدابير التي تتخذها الهيئات الحكومية وهيئات المجتمع المدني لمواجهة الأزمات وكلفتها. وتختلف التداعيات والمشاكل التي يطرحها النزوح باختلاف مراحله: مرحلة الطوارئ، فترة النزوح الطويلة، ومرحلة العودة.

وتختلف الأعباء التي تتحملها البلدان باختلاف أوضاع اللاجئين، والمهاجرين، والنازحين وغيرهم من المهاجرين. فعلى سبيل المثال، أشار تقرير صدر مؤخراً عن وزارة البيئة في لبنان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن البلد يعمل منذ أيار/مايو 2014 على الاستجابة لاحتياجات كل من اللاجئين السوريين المسجلين رسمياً، واللاجئين السوريين غير المسجلين المقيمين في لبنان، واللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية، واللبنانيين العائدين من الجمهورية العربية السورية. وقد بلغت نسبة الوافدين إلى لبنان 28.9 في المائة من السكان الذين كانوا مقيمين في البلد قبل اندلاع النزاع[59].

وتفرض هذه العوامل ضغوطاً إضافية على الدول العربية. فالبلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين وطالبي اللجوء هي بلدان نامية، تفتقر إلى الموارد اللازمة لمساعدة النازحين (الجدول 26). ولا يتجاوز نصيب الفرد من الدخل ثلاثة دولارات في

الجدول 26. البلدان التي تستضيف 20,000 شخص أو أكثر مشمولين بجداول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أواسط عام 2014 (الترتيب حسب النسبة من مجموع عدد السكان)

	البلد/أراضي اللجوء	العدد الإجمالي للاجئين والأشخاص الذين هم في أوضاع لجوء	طالبو اللجوء (الطلبات العالقة)	اللاجئون العائدون	النازحون داخلياً الذين يحظون بحماية/ مساعدة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بما في ذلك الأشخاص الذين هم في أوضاع شبيهة بوضع النازحين داخلياً	الأشخاص المشمولون بجداول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلقة بانعدام الجنسية	العدد الإجمالي للأشخاص المشمولين بجداول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	العدد الإجمالي للأشخاص المشمولين بجداول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كنسبة من العدد الإجمالي للسكان	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنة
1	الجمهورية العربية السورية	149,377	2,512		6,520,800	160,000	6,832,691	29.9	-
2	لبنان	1,115,988	2,423				1,122,874	25.1	$9,928
3	الأردن	736,579	10,466				747,045	11.6	$5,214
4	الصومال	2,502	9,587	9,944	1,133,000		1,165,505	11.1	-
5	العراق	254,215	7,053	8,354	1,903,943	120,000	2,329,610	7	$6,683
6	السودان	240,703	4,900	13,129	2,089,100		2,479,885	6.5	$1,753
7	جيبوتي	20,695	3,814				24,509	2.8	$1,668
8	الكويت	614	1,038			93,000	94,652	2.8	$52,197
9	اليمن	245,801	9,397		334,512		589,710	2.4	-
10	موريتانيا	79,961	598				80,559	2.1	$1,069
11	ليبيا	25,561	6,608		63,985		108,594	1.8	$11,965
12	مصر	237,117	25,194			22	262,333	0.3	$3,315
13	الجزائر	94,144	3,894				98,038	0.25	$5,361
14	المملكة العربية السعودية	565	99			70,000	70,664	0.25	$29,962

المصادر: UNHCR, UNHCR Mid-Year Trends 2014 (Annexes). www.unhcr.org/pages/49c3646c4d6.html (اطلع عليها في 30 كانون الثاني/يناير 2015)؛ و-World Bank, World Development Indicators Database. http://data.worldbank.org/data-catalog/world- development indicators (اطلع عليها في 30 كانون الثاني/يناير 2015).

ملاحظة: العدد الإجمالي للأشخاص المدرجين في جداول المفوضية لا يشمل 4,375,050 لاجئاً فلسطينياً مسجلاً ومقيماً في منطقة عمليات الأونروا في الأردن، ودولة فلسطين، ولبنان.

اليوم في موريتانيا، وأربعة دولارات في اليمن وخمسة دولارات أمريكية في السودان[60].

ومن البلدان المضيفة، وبلدان اللجوء الأول، وبلدان العبور للاجئين الذين انتقلوا إلى خارج المنطقة كينيا (423,153 لاجئاً من الصومال)، وإثيوبيا (246,603 لاجئين من الصومال)، وتشاد (حوالى 450,000 لاجئ، معظمهم من السودان) وتركيا (أكثر من 1.75 مليون لاجئ، لا سيما من الجمهورية العربية السورية). وباستثناء تركيا، يتراوح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان بين حد أدنى قدره 505 دولار في العام الواحد في إثيوبيا وحد أقصى قدره و1,246 دولاراً في كينيا[61].

ويعيش حالياً أكثر من نصف لاجئي العالم خارج المخيمات[62]. وفي المنطقة العربية، يتركز معظم النازحين في المدن والقرى، وقد أصبحت المخيمات التي أنشئت منذ عقود لإيواء اللاجئين الفلسطينيين متركزة في المدن والقرى المحيطة به[63]. لقد سعت الغالبية العظمى من اللاجئين والنازحين المقيمين في المنطقة وراء الأمان، في عمّان وبغداد، وبيروت، والقاهرة، ودمشق، ومقديشو والخرطوم وغيرها من المدن، مع ارتفاع أعداد اللاجئين والنازحين نتيجة للأزمة في الجمهورية العربية السورية. ففي السنوات الأربع الأخيرة، شهدت بلدات ومدن ناشئة في الأردن، والعراق، ولبنان تغيّرات اقتصادية واجتماعية كبيرة، حيث استوعبت أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين. فقد أفادت تقارير البنك الدولي بأن كلفة النزاع في الجمهورية العربية السورية على لبنان وصلت حتى أيلول/سبتمبر 2013 إلى 2.6 مليار دولار[64].

وتخلف موجات اللاجئين والنازحين تداعيات مباشرة على قطاع الإسكان إذ تؤدي إلى تفاقم أزمة السكن الحادة التي تعاني منها أصلاً القرى والمدن. فمع ازدياد الطلب ترتفع الأسعار، فتطال بتأثيرها النازحين وسكان المدن من الفقراء الذين يصارعون لتأمين تكاليف الغذاء، والخدمات، والإسكان. ويعيش معظم اللاجئين السوريين في الأردن في مساكن لا تستوفي المعايير المطلوبة ودون مستوى خط الفقر. وفي لبنان يعيش آلاف اللاجئين السوريين في خيم موزعة في كل أنحاء البلد.

في حين يعتقد البعض أن موجات النزوح الجماعية هي في الغالب مصدر آثار سلبية على البلدان المضيفة، تعود هذه الظاهرة ببعض المنافع في حال خضعت لإدارة سليمة. ففي معظم الأحيان، يكون اللاجئون، والنازحون داخلياً وغيرهم من المهاجرين من ذوي المهارات مثل الأطباء، والأساتذة ورجال الأعمال وغيرهم من المهنيين الذين يمكن للبلدان المضيفة وبلدان اللجوء الأول وبلدان العبور الاستفادة منهم في حال أتيح لهم المجال لاستثمار مهاراتهم. كذلك، يمكن لعمليات الإغاثة الإنسانية التي غالباً ما ترافق موجات النزوح الواسعة النطاق أن توفر فرص عمل للمجتمعات المضيفة. فكثيراً ما تعمل وكالات الإغاثة على ترميم البنى التحتية وتوفير الخدمات، فتساهم بالتالي في تنمية المجتمعات المضيفة. لكن هذه المنافع المحتملة لا تتحقق في معظم الأحيان. فالتمويل قد لا يكون مرناً بما فيه الكفاية لوضع برامج شاملة تعود بالفائدة على اللاجئين، والمجتمعات المحلية المضيفة على حد سواء. وقد ينظر أبناء هذه المجتمعات إلى الوافدين كمنافسين لهم على فرص العمل والموارد المحدودة، ما يدفع بالحكومات إلى سد السبل إلى سوق العمل أمام هؤلاء، حتى من يمتلك منهم مهارات يحتاج البلد المضيف إليها.

2. التداعيات على بلدان المنشأ

تطرح موجات النزوح الداخلي الواسعة النطاق تحديات كبيرة على بلدان المنشأ التي لا تمتلك بمعظمها سوى قدرات محدودة على تلبية احتياجاتها.

وتتفاقم التداعيات السلبية على المجتمعات في البلدان المضيفة للاجئين والنازحين داخلياً عندما لا تلبّي المساعدات الإنسانية احتياجات سكان المجتمعات المحلية المضيفة أو الاحتياجات الإنمائية في البلدان المضيفة. وكثيراً ما تكون الموارد التي يخصصها المجتمع الدولي غير كافية لتلبية جميع الاحتياجات في حالات الأزمات الحادة والممتدة على فترات طويلة. ففي معظم الأحيان، يكون الحصول على الموارد اللازمة لمساعدة اللاجئين أسهل منه لمساعدة النازحين الداخليين، والأشخاص الذين لا يتمتعون بصفة قانونية رسمية، وأولئك الذين حلّوا في مكان معين من تلقاء نفسهم، وغيرهم من الأشخاص المتضررين من النزاع.

وغالباً ما يكون التمويل المخصص للمساعدات الإنسانية قصير الأمد وموجهاً إلى مبادرات إنقاذ الحياة في حين تحتاج برامج التنمية عادةً إلى استثمارات طويلة الأمد ونُهج شاملة تعالج جميع احتياجات السكان في منطقة معيّنة. وتستمر دورات تمويل المساعدات الإنسانية قصيرة الأمد حتى عندما تطول فترة النزوح إذ يكون تمويل معظم البرامج سنوياً أو ضمن إطار زمني محدود. وفي بعض الحالات، تغيب الجهات المعنية بالتنمية. فالنزوح الداخلي يحصل عادةً في حالات انعدام الاستقرار، وضعف مقومات الدولة في بعض الأحيان، فيصعب عمل المؤسسات التي تُعنى بالتنمية. والظروف التي تؤدي إلى النزوح كثيراً ما تعوق تحقيق الأهداف الإنمائية حتى في حالات العودة وإعادة الإعمار.

وتخلف التحركات السكانية عبر الحدود آثاراً على بلدان المنشأ. فعندما يغادر المتخصصون وأصحاب الأعمال البلد بأعداد كبيرة، تكون لمغادرتهم عواقب وخيمة على الاقتصاد. كما تواجه بلدان المنشأ التي تشهد عودة اللاجئين صعوبات جمة تتفاقم عندما تكون هذه البلدان قد عاشت عقوداً من النزاع. ففي العراق مثلاً أدى النزاع إلى تدهور خدمات الإسكان، ونقص في موارد المياه وخدمات الصرف الصحي، وانقطاع التيار الكهربائي وتضرر الطرق ووسائل النقل، كما أدى إلى النقص في مرافق الترفيه، والضعف في توزيع الحصص الغذائية في المدن والقرى[65]. وفي العديد من الحالات التي عجز فيها العائدون من اللاجئين والنازحين داخلياً عن العودة إلى منازلهم الأصلية، وجدوا أنفسهم مجبرين على الإقامة في مخيمات مؤقتة أو ما يُعرف بالمخيمات العشوائية مثل المخيمات العسكرية السابقة، والمباني العامة، والأراضي المهجورة، محرومين من سبل التماس العدالة ومن الخدمات الأساسية ومعرضين لخطر الترحيل القسري[66]. وغالباً ما تحتاج برامج إعادة التوطين التي تقودها منظمات مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى معالجة قضايا حقوق الملكية المتنازع عليها المتعلقة بمنازل متضررة أو يسكنها أشخاص غير المالكين.

قد تطرح العودة المفاجئة للمهاجرين من البلدان التي تشهد أزمات إلى بلدانهم تحديات كبيرة، لا سيما بالنسبة للبلدان التي تشهد موجات كبيرة من العائدين، والتي يعتمد اقتصادها على التحويلات المالية من الخارج، وعندما يكون المهاجرون العائدون بحاجة إلى مساعدة مالية أو طبية طارئة أو غيرها من أشكال المساعدة الإنسانية. ففي مصر، أي المتلقي الأكبر للتحويلات المالية في المنطقة العربية، وجد مئات آلاف المهاجرين العاملين في ليبيا أنفسهم مضطرين للعودة إلى بلدهم الأم في السنوات الأخيرة بسبب أعمال العنف، ما دفع بالحكومة المصرية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل عودتهم، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها البلد[67]. أما خارج نطاق المنطقة العربية، فقد فرضت عودة حوالى 150,000 مهاجر تشادي من ليبيا في عام 2011 تحديات جمة على صعيد إعادة التوطين بالنسبة للمهاجرين والمجتمعات المضيفة في تشاد على حد سواء. فالعديد من المهاجرين العائدين مضى على وجودهم خارج البلد وقت طويل لم يتواصلوا خلاله سوى نادراً مع المجتمعات التي ينتمون إليها في بلدهم الأم. ومعظمهم عاد إلى بلده الأم خالي اليدين. وبالنسبة لأولئك الذين ظلوا على تواصل مع عائلاتهم فقد كانوا الجهة التي توفر الدعم المالي الأساسي على شكل تحويلات مالية[68].

3. التداعيات على اللاجئين، والنازحين

تخلف تحركات السكان القسرية تداعيات عميقة على الأشخاص المضطرين إلى مغادرة منازلهم. وهذه التداعيات تتجلى بوضوح في حالة المقيمين في المخيمات أم خارجها.

غالباً ما يتمركز اللاجئون والنازحون داخلياً المقيمون خارج المخيمات في مناطق تعاني من النقص في الخدمات، وهذا ما يعرضهم للمزيد من المخاطر، فضلاً عن التمييز الاجتماعي والقانوني وتفشي الفقر. فاللاجئون والنازحون داخلياً وغيرهم من المهاجرين المنتشرون بين المجموعات المهمشة الأخرى، التي تضم النازحين من الأرياف إلى المدن، والعمال المهاجرين الأجانب، والفقراء من سكان المدن غالباً ما يشاركون المجتمعات المحلية التي يقيمون فيها احتياجاتها وتجاربها. وتشمل المظاهر المشتركة

لانعدام الأمن البشري: محدودية البنى التحتية والوصول إلى الخدمات الأساسية؛ وانعدام الأمن الغذائي؛ وندرة فرص العمل؛ والنقص في وسائل النقل؛ والتمييز على الصعيدين القانوني والاجتماعي؛ وتفشي الجرائم؛ وعدم القدرة على التماس العدالة؛ والنقص في التخطيط الحضري وغياب التنسيق في خطط التنمية[69]. وقد يواجه النازحون المزيد من التحديات في ظل النقص في شبكات الأمان الاجتماعي؛ وانتشار ظاهرة كره الأجانب؛ وتفشي حالات الاستغلال؛ والإقامة بشكل غير نظامي أو عدم حيازة الوثائق اللازمة؛ وفرض القيود على حرية التنقل؛ والصدمات الناجمة عن الأحداث التي أدت إلى النزوح. في المقابل، تظهر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سياستها المتعلقة بتوفير بدائل للمخيمات لعام 2014، النواحي الإيجابية المحتملة لإقامة اللاجئين خارج المخيمات مثل تعزيز فرص الاعتماد على الذات، والتمتع بقدر أكبر من الكرامة والاستقلالية وعيش حياة طبيعية كأحد أفراد المجتمع، أكان منذ بداية النزوح أو في أسرع وقت ممكن بعد ذلك.

تُعزى التحديات المرتبطة بمخيمات اللاجئين والنازحين داخلياً إلى العجلة التي أنشئت فيها هذه المخيمات (وغالباً ما يكون ذلك في مناطق نائية تتمتع بموارد طبيعية محدودة)، والنقص في البنى التحتية الأساسية وضعف التخطيط، وحتى في بعض الأحيان القيود المفروضة على حقوق الأشخاص وحرياتهم[70]. ويمكن لهذه الظروف أن تؤدي إلى اكتظاظ المخيمات، وانعدام الأمن فيها (لا سيما بالنسبة إلى النساء والفتيات)، فضلاً عن سوء التغذية وتفشي الأمراض المعدية. وفي الأشهر التي تلت إنشاء مخيم الزعتري في الأردن، سجلت إصابات بالحصبة، والجرب، والإسهال والتهاب الكبد A وغيرها من الأمراض بسبب الاكتظاظ والنقص في مرافق الصرف الصحي[71]، وأدت حوادث التحرش والعنف الجنسي إلى ارتفاع مستويات انعدام الأمن[72]. إلا أن الظروف تحسنت منذ ذلك الوقت. وقد تسهم المخيمات في إثارة التوترات الاجتماعية حيث تؤثر سلباً على البيئة المحلية من خلال إزالة الغابات التي تؤدي إلى انجراف التربة، وفقدان الموائل والحياة البرية، فضلاً عن تلوث الهواء، واستنفاذ المياه وتلوثها وغيرها من المشاكل المرتبطة بالطاقة والنقل[73].

وترتبط احتياجات وقدرات اللاجئين والنازحين بمدى تعرضهم للمخاطر وقدرتهم على الصمود. وفي ذروة بعض الأزمات، قد يواجه كل فرد مقيم على مقربة من مكان الأزمة الكثير من المخاطر، جراء انتشار تداعيات ندرة الموارد والفوضى. وتلك كانت الحالة في مجاعة عام 2011 التي تفشّت في الصومال وتركت 3.7 مليون شخصاً بحاجة إلى مساعدة إنسانية[74]. وفي حالات أخرى، كحالة النازحين داخلياً في السودان واليمن، قد يؤدي امتداد فترات النزوح و/أو تكرارها إلى تقويض قدرة الأفراد على الصمود أمام المخاطر المتكررة[75]. وتتأثر القدرة على الصمود بالخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية: فبعض المجموعات ضعيفة بسبب الوضع الصحي أو السن، مثل الأطفال والمسنين وذوي الإعاقة؛ ولبعض المجموعات احتياجات خاصة بسبب الافتقار إلى نظم الدعم، مثل النساء المعيلات للأسر، والأقليات العرقية والدينية، والفقراء وضحايا الاتجار. وفي بعض الحالات، يواجه السكان مخاطر بسبب وضعهم القانوني، لا سيما أولئك المقيمين في بلد معين بصفتهم لاجئين غير نظاميين، مثل الوافدين من أفريقيا جنوب الصحراء إلى ليبيا[76]. ومن العوامل الأخرى المؤثرة على مدى التعرض للمخاطر الجنس والميل الجنسي. وتؤثر الأزمات على الأفراد بطرق متفاوتة. فقد تتعرض النساء والفتيات في فترات النزاع أكثر لخطر العنف الجنسي، بينما الرجال والفتيان هم أكثر تعرضاً لخطر التجنيد القسري والانضمام إلى الجماعات المسلحة، مع أنهم ليسوا بمنأى عن خطر التعرض للعنف الجنسي[77]. وتغذي الظروف التي تحيط بالأزمات وحالات النزوح الاتجار بالأشخاص، في ظل انهيار هياكل الدعم التقليدية، وانعدام سيادة القانون، ولجوء السكان إلى استراتيجيات للصمود محفوفة بالمخاطر[78]. واستخدام وسائل النقل غير النظامية لتأمين الانتقال عبر الحدود المغلقة والترحيل يزيد من تعرض اللاجئين والنازحين وغيرهم من المهاجرين للمخاطر.

وعلى الرغم من هذه العوائق، من شأن ردم الهوة ما بين النزوح وخطط التنمية أن يعود بالفائدة على النازحين والمجتمعات المحلية المضيفة. تتناول الأقسام التالية كيفية اعتماد نُهج وخطط إنمائية تعالج التحديات التي تنشأ في ظل حالات النزوح.

زاي- النُهج التنموية لمعالجة النزوح

منذ الثمانينات، أُطلقت دعوات متكررة لمعالجة النزوح عبر اعتماد نُهج تراعي المسائل التنموية والإنسانية في آن. وقد ركزت هذه الدعوات على حالات محددة طالت فيها فترات النزوح ولم تطرأ خلالها أي تغيّرات أو حلول تُذكر. وبشكل عام، تتخذ المشاريع ذات التوجه التنموي في هذه الحالات طابعين أساسيين، الأول عبارة عن مشاريع محدودة النطاق ترمي إلى تلبية احتياجات شتى مثل الرعاية الصحية، والعمالة والتعليم، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز القدرة على تحقيق الاكتفاء الاقتصادي الذاتي. فإذا ما أصبح للاجئين قدرة أكبر على إعالة أنفسهم، سيكونون أكثر استعداداً للاندماج في المجتمع المحلي في حال كان توطينهم ممكناً في بلد اللجوء. ومن شأن ذلك أن يخفض كلفة مساعدة اللاجئين في الحالات التي يدوم فيها النزاع لفترات طويلة. أما في الحالات التي لا يكون فيها خيار الإدماج المحلي متاحاً، قد تساهم المهارات والموارد التي اكتسبها اللاجئون في تسهيل عمليات التوطين أو الإعادة إلى الوطن أو التوطين في بلد آخر. وكان الأمل في أن تستفيد البلدان والمجتمعات المضيفة بدورها من المساهمات الاقتصادية للاجئين.

أما الطابع الثاني فعبارة عن برامج ترمي إلى تطوير البنى التحتية في البلدان المضيفة/بلدان اللجوء الأول أو بلدان العبور وتحسين نوعية الخدمات الأساسية المتاحة للمجتمعات المضيفة المحلية التي غالباً ما تضم أشد الناس فقراً في البلد. وتهدف هذه البرامج إلى ضمان وصول النازحين والمجتمعات المحلية المضيفة إلى سبل العيش وهي مهمة صعبة في العديد من المناطق.

من الضروري أن تتجنب البرامج ذات التوجه التنموي الخاصة باللاجئين، والنازحين تحميل المرافق المحدودة أصلاً مثل المدارس والمرافق الصحية أعباءً تتخطى قدرتها، كونها لا تستطيع أن تتوسع على نحو سريع لتلبية احتياجات المستفيدين الجدد منها. فغالباً ما يتم إدماج النازحين في البرامج القائمة من دون توفير الموارد المالية أو البشرية لتجنب تدهور نوعية الخدمات المتاحة للمجتمعات المحلية. وقد تساهم الخدمات الخاصة باللاجئين في إتاحة الخدمات لجميع المقيمين في المناطق المحيطة بمكان وجود اللاجئين، وفي تأمين فرص العمل لأفراد المجتمعات المحلية.

وتُظهر الأبحاث الأخيرة أن فتح أسواق العمل وغيرها من سبل العيش أمام اللاجئين قد يعود بمنافع عدة وواعدة في بعض الحالات على سكان المجتمعات المحلية المضيفة. فيمكن للمجتمعات المضيفة أن تستفيد من مهارات اللاجئين الذين يتمتعون بمستوى علمي جيد لدى عملهم في قطاع الخدمات الصحية، والمدارس، وغيرها من المؤسسات ومرافق الخدمات. في الأردن مثلاً، تم توظيف أطباء عراقيين ذوي خبرات في مجالات محددة في مرافق الرعاية الصحية المحلية. وتجدر الإشارة إلى أن الأشخاص الذين يتلقون التحويلات المالية من المغتربين ينفقونها في الاقتصاد المحلي، كما هو الحال في اليمن في ما يتعلق بالأموال المرسلة من المغتربين الصوماليين[79].

وغالباً ما تتوزع هذه الآثار بشكل غير متكافئ. ففي تنزانيا، وفر اللاجئون يداً عاملة رخيصة في قطاعات مثل الزراعة، والبناء، والتدبير المنزلي، وإعداد الطعام. وقد أثر وجود اللاجئين سلباً على أجور العمال المحليين الذين لا يتمتعون بالمهارات، في حين استفاد منه أصحاب المشاريع المحليين. وعاد ارتفاع الطلب على استئجار المساكن من قِبل اللاجئين الميسورين أو عمال الإغاثة الأجانب في بيشاور داخل الباكستان خلال الثمانينات والتسعينات، بالفائدة على أصحاب الملكيات المحليين فيما أثّر سلباً على الباكستانيين الراغبين في استئجار المساكن. لذا، تستفيد الفئات الميسورة، أو المتعلمة أو في موقع السلطة في المجتمعات المضيفة من وجود اللاجئين، في حين يتعرض السكان المحليون الذين يفتقرون إلى الموارد للمزيد من التهميش[80].

وقد يساهم الوصول إلى فرص العمل في تغيير ديناميات نوع الجنس بين النازحين من جهة، وبينهم وبين المجتمعات المضيفة من جهة أخرى. وغالباً ما

تتمتع المرأة النازحة بجهوزية أكبر لدخول سوق العمل مقارنة مع الرجل. وغالباً ما تعمل المرأة في القطاع الخاص، وغير الرسمي، والأقل تنظيماً، لا سيما في مجال التدبير المنزلي، وليس في القطاع النظامي الذي يعمل فيه الرجل في معظم الأحيان. ومن شأن هذا النوع من العمل تعريض المرأة إلى المزيد من الاستغلال، ولكن يمكن في المقابل أن يحميها من الاستغلال الجنسي الناجم عن علاقات القوة التي تنشأ عادةً عندما يعوّل اللاجئون بشكل كبير على المساعدات الإنسانية[81].

تؤدي المساعدة ذات التوجه التنموي دوراً أساسياً في إعادة دمج اللاجئين والنازحين وغيرهم من المهاجرين العائدين إلى بلدانهم ومجتمعاتهم، ودمجهم في مجتمعات محلية جديدة بعد إعادة توطينهم في بلد ثالث. وفي هذا المسار، لا ينبغي أن تنحصر المبادرات المتخذة في تلبية احتياجات العائدين فحسب، بل يجب أن تشمل احتياجات المجتمعات التي ينضمون إليها. فقد يشعر السكان الذين لم يغادروا أرضهم أثناء النزاع بالاستياء إزاء العائدين بعد توقف القتال، كما قد يبدون بعض الشكوك حول الانتماءات السياسية للعائدين. وحتى عندما تلقى عودة النازحين ترحيباً، قد لا تتوفر في المجتمعات الموارد الكافية لمساعدتهم. فيحتمل أن تكون المدارس والمساكن والمرافق الصحية، وأماكن العمل قد دُمّرت بفعل النزاعات أو الكوارث الطبيعية.

وفي حالات النزاع، قد تبقى مخلفات الأسلحة والألغام في الحقول التي كانت تُستخدم في السابق لزراعة المحاصيل. وفي هذه المرحلة، كثيراً ما تكون الحكومات انتقالية، تفتقر إلى الموارد المالية والخبرات اللازمة، وقد تكون سيادة القانون غائبة. وقد تشكل عودة النازحين بأعداد كبيرة مصدر ضغوط إضافية على هذه النظم الضعيفة. وفي هذه الحالات لا بد من إيلاء اهتمام خاص بقضايا العائدين والمجتمعات المضيفة، كحق الملكية؛ واستعادة سبل العيش اللائق؛ وتأمين الخدمات مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والأمن؛ والحكومة المستجيبة والخاضعة للمساءلة وسيادة القانون[82]. ومن الضروري معالجة هذه القضايا لتمكين العائدين من المساهمة في إحلال السلام وتحقيق التنمية المستدامة.

الشكل 39. مجموع التمويل المخصص للأزمة السورية في عام 2015، حتى 30 آذار/مارس 2015

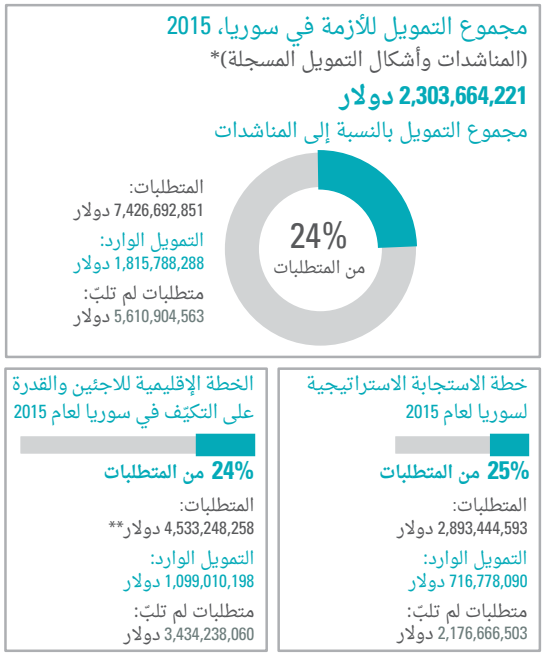

* يشمل التمويل تعهّدات الجهات المانحة والمساهمات في خطة الاستجابة الاستراتيجية لسوريا لعام 2015 والخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على التكيّف في سوريا لعام 2015، والمساهمات خارج هذا الإطار (إلى وكالات الأمم المتحدة، أو المنظمات غير الحكومية، أو الصليب الأحمر/الهلال الأحمر) في سوريا والبلدان المجاورة، حسب بيانات نظام التتبع المالي والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

** مبلغ 4.5 مليار دولار هو ما تحتاجه الوكالات لدعم اللاجئين وبناء القدرة على التكيّف. ويستثنى منه المبلغ المطلوب لحكومات الأردن ولبنان ومصر حسب الخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على التكيّف في سوريا لعام 2015.

المصدر: Financial Tracking Service. of the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.http://fts.unocha.org/pageloader.aspx?page=special-syriancrisis. (اطلع عليها في 3 حزيران/يونيو 2015).

وفي إطار مواجهة الأزمة في الجمهورية العربية السورية، أنجزت 200 منظمة شريكة بالتنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالشراكة مع الأردن، وتركيا، والعراق، ولبنان، ومصر، إعداد خطة الإستجابة الإقليمية للاجئين السوريين لعامي 2015-2016 التي تتضمن الخطط الوطنية القائمة والناشئة الخاصة بالبلدان المضيفة المجاورة.

وتعتمد هذه الخطة نهجاً مبتكراً شاملاً يجمع بين جهود الحماية والإغاثة الإنسانية، ودعم الخطط والمبادرات الوطنية للتنمية بهدف بناء قدرة الأفراد والمؤسسات والقطاعات على التكيّف والصمود[83]، لا سيما في البلدان ذات الدخل المتوسط. ومن الجهات المستفيدة من المساعدة بموجب هذه الخطة اللاجئون السوريون، واللاجئون الفلسطينيون من الجمهورية العربية السورية (وفي حالة لبنان، العائدون اللبنانيون من الجمهورية العربية السورية)، وأفراد المجتمعات المحلية في البلدان المضيفة المجاورة ومن بينهم اللاجئون الفلسطينيون في لبنان. والهدف من هذه الخطة مراعاة احتياجات اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة منذ المراحل الأولى لعمليات التخطيط. ويبقى نجاح هذه المبادرة رهناً برفع سقف التمويل وتوطيد التعاون بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية.

حاء- قضايا النزوح في خطط التنمية

في الكتيب الخاص بمعالجة قضايا الهجرة في إطار خطط التنمية، لحظت المجموعة العالمية المعنية بالهجرة أن هذا الدمج يفترض إجراء تقييم لتداعيات الهجرة على أي نشاط (أو هدف) مزمع تنفيذه في إطار أي استراتيجية ترمي إلى تحقيق التنمية والحد من الفقر. ويعني ذلك تضمين الهواجس المرتبطة بالهجرة والتنمية في التشريعات، والسياسات والبرامج على المستويات كافة (محلياً، ووطنياً وإقليمياً حيثما أمكن)، وفي مختلف مراحل وضع الخطط التنموية ويكتسي الدمج حالياً أهمية خاصة مع تركيز الحكومات على خطة التنمية لما بعد عام 2015 التي ستحدد الأولويات والمؤشرات للعقود القادمة. بالتالي، إن معالجة قضايا النزوح في إطار خطط التنمية يفترض مشاركة الوزارات المعنية بالتنمية، والشؤون المالية، والتخطيط الحضري، والعمل، والتعليم، والرعاية الصحية، والبيئة، إلى جانب الوزارات التي تُعنى بالسياسات، والبرامج الخاصة باللاجئين، والنازحين داخلياً، والعائدين، وطالبي اللجوء والمهاجرين. ولا بد أيضاً من إشراك المجتمع المدني لا سيما المنظمات الإنسانية التي تقدم المساعدة لهذه الفئة من الأشخاص، وممثلين عن البلديات وغيرهم من ذوي الإلمام بآثار النزوح على التنمية المحلية.

وتوفر الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر وخطط التنمية الوطنية فرصة لتقييم أثر النزوح على فرص التنمية المستقبلية ولتحديد الخطوات الواجب اتخاذها من أجل تقليص التداعيات السلبية. وقد أدرج العديد من البلدان في المنطقة العربية المسائل المرتبطة بالنزوح في الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر وخطط التنمية الخاصة بها.

فالأردن على سبيل المثال يذكر مسألة اللاجئين في الفصل المرتبط بالتحديات والفرص، ولكنه لا يتطرق إلى سبل مواجهة هذا التحدي بشكل مفصل[84].

وتتضمن الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر لعام 2013 الخاصة بموريتانيا استراتيجيات المساعدة في إعادة إدماج اللاجئين العائدين إلى وطنهم. وتشمل هذه الاستراتيجيات قيام الوكالة الوطنية لدعم ودمج اللاجئين بتخصيص أراضٍ تبلغ مساحتها 369 هكتاراً للاستخدام الزراعي؛ وتوفير المستلزمات الزراعية و204 هكتار من الأراضي المروية؛ وبذل الجهود لرفع الدخل الفردي؛ فضلاً عن دمج الأشخاص الذين تمت إعادتهم بشكل مستدام من خلال إنشاء تعاونيات تجارية ودعم الأنشطة التي تدر دخلاً. وتحدد الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر خطوات يمكن اعتمادها لضمان منح العائدين حقوقهم بشكل كامل، وتبين أهمية تطبيق اتفاقية عام 1951 بشأن اللاجئين وتعزيز التدابير الرامية إلى حماية المهاجرين الذين يتخذون من موريتانيا بلد عبور لهم[85].

وتركز الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر الخاصة بالسودان على ضرورة تعزيز المصالحة الوطنية وإدماج النازحين داخلياً واللاجئين ضمن مجتمعات حيوية وتوفير سبل عيش مستدامة لهم، إلى جانب إنشاء مؤسسات حوكمة شاملة، وهذه الخطوات ضرورية من أجل بناء السلام، وإرساء الأمن والتشارك

في النمو الاقتصادي. وتبين هذه الورقة أن الدمج المحلي قد يشكل خياراً بالنسبة إلى اللاجئين الذين مضى على نزوحهم فترات طويلة، مشيرةً إلى ضرورة اعتبار الدمج المحلي الرسمي، وما لديه من أبعاد قانونية واجتماعية وثقافية، من الخيارات المطروحة، بما أن الكثير من هؤلاء اللاجئين لا يرغبون على الأرجح بالعودة إلى بلدان المنشأ بعد أن أمضوا عقوداً في السودان، والعديد منهم ولدوا في السودان من والدين لاجئين. ومن ضمن الأنشطة الرئيسية المقترحة في إطار ورقة استراتيجية الحد من الفقر، عقد مشاورات واسعة النطاق لاستقصاء وجهات نظر النازحين داخلياً والمجتمعات التي سيتم إدماجهم فيها، فضلاً عن بناء الشراكات مع وكالات التنمية والإغاثة الدولية من أجل إعادة الدمج، مع اعتماد آلية تنسيق متينة بقيادة الحكومة[86].

ويشكل الإطار الزمني لهذه الاستراتيجيات عائقاً في وجه تضمين النزوح في خطط التنمية، لأنه يمتد على سنوات عدة (أربع أو خمس سنوات عادة)، كما أن الجهات المانحة تحدد أولوياتها بشكل تدريجي على امتداد سنوات عدة أيضاً. فعلى سبيل المثال، حددت سياسة الجوار الأوروبية مع لبنان للفترة من 2007 إلى 2013، خطوات ملموسة من أجل تحسين ظروف عيش اللاجئين الفلسطينيين، لكنها، وبطبيعة الحال، لم تتوقع تدفق هذه الأعداد الهائلة من اللاجئين السوريين[87]. أما الاستراتيجية التي تغطي الفترة من 2014 إلى 2019، فقد لحظت التحديات الناجمة عن النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية وما نتج عنه من أزمة لاجئين. لكن التركيز صبّ بشكل أساسي على الاحتياجات الإنسانية للاجئين على المدى القصير، ولم يتم التطرق سوى بشكل مقتضب إلى طرق معالجة التداعيات المحتملة على التنمية في لبنان أو الاحتياجات على المدى الطويل[88]. في الواقع، حين تشهد الفترة المشمولة ضمن هذه المخططات تحركات جماعية للأشخاص، لا تكون الجهات الفاعلة في مجال التنمية مهيأة في معظم الأحيان لدمج هذا الواقع الجديد ضمن عمليات التخطيط التي جرى العمل عليها قبل سنوات من وقوع الأزمة. ولا يشكل ذلك مشكلة كبيرة عندما تطول فترة النزوح.

طاء- مجالات التركيز الأساسية الخمسة لاعتماد مقاربة تنموية للنزوح في المنطقة العربية

يعتبر النجاح في تضمين التحركات القسرية للأشخاص في المبادرات التنموية شرطاً أساسياً من أجل: (أ) الحد من الآثار السلبية للنزوح ومنع حصول تباطؤ في تحقيق الأهداف الإنمائية في بلدان المنشأ، وبلدان العبور وبلدان اللجوء الأول والبلدان المضيفة (أي ضعف قدرة المهاجرين قسراً على النفاذ إلى حقوقهم، وندرة الموارد المتاحة لهم وللشعوب المضيفة، وتعويلهم لفترات طويلة على الخدمات التي توفرها الدولة المضيفة والمساعدات الخارجية، فضلاً عن الهجرة غير النظامية من هذه البلدان وهجرة العقول)؛ (ب) الاستفادة من فرص التنمية التي توفرها هذه التحركات (أي تدفق القوى العاملة، والمهارات، والتجارة والصناعات وزيادة المساعدات المالية والفنية المتاحة لتوسيع نطاق الخدمات الأساسية والبنى التحتية). ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، من الضروري إشراك جميع المعنيين في جميع مراحل النزوح، ومنهم اللاجئون، والنازحون، والمجتمعات المحلية المضيفة، والحكومات المحلية والوطنية في بلدان المنشأ وبلدان اللجوء الأول وبلدان العبور والبلدان المضيفة، والجهات المانحة[89].

ويستعرض هذا الفصل التحديات والفرص في مجموعة من المجالات الرئيسية الخمسة: الصحة؛ والتعليم والفرص المتاحة للشباب؛ وأسواق العمل، ورأس المال البشري، والتحويلات المالية؛ والاستدامة البيئية؛ والتماسك والاستقرار الاجتماعي. وترتبط بعض حقوق الإنسان المتجذرة في القانون الدولي ارتباطاً وثيقاً بهذه المجالات وتندرج ضمن الحقوق التي تستند إليها عملية معالجة قضايا النزوح في إطار خطط التنمية في بلدان المنطقة العربية. وتشتمل هذه الحقوق على ما يلي: حظر التمييز؛ والحق في التعليم؛ والحق في مستوى عيش لائق؛ والحق في العمل؛ والحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية؛ وحق الفرد في الحرية وسلامة شخصه؛ والحق في حرية التنقل مع بعض القيود المحدودة؛ والحق في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. هذه الحقوق مترابطة، أي

أن غياب أحدها قد يؤثر على قدرة الأفراد على التمتع بباقي الحقوق. وهي تطبق على جميع الأفراد بغض النظر عن وضعهم القانوني باستثناء بعض الحالات.

إن الحقوق الآنف ذكرها منصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ومن بينها: الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين لعام 1951، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية أو المهينة، فضلاً عن اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

وتُظهر الأقسام الفرعية التالية الروابط القائمة بين النزوح ومجالات التنمية الأساسية، كما تناقش مجموعة من أطر العمل القانونية والمرتبطة بالسياسات في كل من هذه المجالات. ويستعرض كل قسم التحديات الحالية والممارسات الواعدة من أجل تلبية احتياجات اللاجئين والنازحين، والحد من العبء المترتب على المجتمعات المضيفة، فضلاً عن المساعدة في تحقيق أهداف تنموية أوسع نطاقاً.

1. الصحة

يستوجب الحق الأساسي في الصحة اعتماد مقاربة شاملة ومنصفة في توفير الرعاية الصحية ذات النوعية الجيدة في الوقت المناسب، والنفاذ إلى مياه الشرب الآمنة، والغذاء الآمن، والتغذية السليمة، والمسكن اللائق، وظروف العمل الصحية والبيئة المؤاتية، والحصول على التعليم المرتبط بالصحة، وتحقيق المساواة بين الجنسين. ومن الضروري أن تكون الخدمات، والسلع والمرافق الصحية متاحة وذات نوعية جيدة، ويجب توفير الرعاية من دون تمييز لأي سبب من الأسباب[90].

من الضروري توفير النفاذ الفوري إلى خدمات الرعاية الصحية ذات النوعية الجيدة للاجئين والنازحين لتلبية احتياجاتهم المرتبطة بالصحة البدنية والنفسية والحد من الآثار السلبية على السكان ككل. ويشترط تحقيق التنمية المستدامة تحسين القدرات في مجال تقديم الخدمات الصحية.

وقد شهدت المؤشرات الصحية الإجمالية تحسناً ملحوظاً في المنطقة العربية منذ عام 1970، مع تراجع معدل الوفيات لدى الأطفال وارتفاع العمر المتوقع عند الولادة بـ 19 عاماً، وهو الارتفاع الأعلى الذي تم تسجيله حول العالم[91]. كذلك تراجعت نسبة الوفيات المبكرة وحالات الإعاقة الناجمة عن الأمراض المعدية[92]، على الرغم من ارتفاع معدلات الأمراض غير المعدية مثل أمراض القلب الإقفارية، وأمراض السكري، ومرض الكلى المزمن، والاضطرابات العقلية[93]. ويتفاوت متوسط العمر المتوقع عند الولادة بشكل كبير بين الدول العربية إذ يتراوح ما بين 50 و57.1 في الصومال والسودان، و78.2 و81.5 في قطر ولبنان على التوالي. وتواجه البلدان الأقل نمواً في المنطقة (جزر القمر، وجيبوتي، وموريتانيا، والصومال، والسودان واليمن) الكم الأكبر من التحديات على هذا الصعيد، مع الإشارة إلى أنها تستضيف أكثر من 20,000 شخص مشمولين ضمن اختصاص المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، باستثناء جزر القمر (الجدول 26). فهذه البلدان تواجه ما يُعرف بالعبء المزدوج للأمراض بسبب المشاكل الصحية المزمنة الناجمة عن الأمراض المعدية والقضايا المرتبطة بصحة الأمهات والأطفال، وسوء التغذية والاضطرابات ذات الصلة، فضلاً عن الأمراض المزمنة التي تستوجب رعاية صحية متقدمة[94].

(أ) النزوح والصحة

ترتبط صحة اللاجئين والنازحين ارتباطاً وثيقاً بصحة السكان ككل ورفاههم. وفي الحالات الطارئة، قد يحول توفير الرعاية الصحية في الوقت المناسب داخل المخيمات وخارجها دون تفشي الأمراض المعدية وانتشارها في صفوف النازحين والمجتمعات المحلية المضيفة. أما في حالات النزوح الطويلة الأمد، فيشكل توفير النفاذ إلى الرعاية الصحية ذات النوعية الجيدة للمهاجرين قسراً والمجتمعات المضيفة جزءاً لا يتجزأ من تحقيق الأهداف التنموية لأن الشعوب التي تتمتع

بصحة جيدة تعيش مدة أطول وتمتلك قدرات أكبر، وهي بالتالي تساهم أكثر في التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي. وفي فترات ما بعد النزاع التي تتفشى فيها عادة الاضطرابات العقلية، يكتسي ضمان الصحة العقلية وتوفير الدعم النفسي أهمية خاصة حرصاً على التعافي الفردي والجماعي الذي يُعتبر ضرورياً من أجل تحقيق الانتعاش والنمو المستدامين[95].

ويشير التعليق العام رقم 14 حول الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة الذي اعتمدته لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام 2000 إلى ضرورة اعتماد وتطبيق سياسات وطنية للصحة العامة تعالج هواجس السكان المرتبطة بالصحة وتولي اهتماماً خاصاً للمجموعات الضعيفة أو المهمشة، كاللاجئين والنازحين[96]. وفي بعض الحالات، لا سيما لدى بدء تدفق موجات النزوح، قد يحتاج الأشخاص الهاربين من بلدان تعاني من بنى تحتية صحية ضعيفة أو متضررة للغاية إلى مستويات أعلى من الرعاية[97]. وقد تكون لديهم أيضاً احتياجات خاصة في ما يتعلق بمعالجة الإصابات الجسدية والأمراض العقلية المرتبطة بالنزوح، لا سيما في سياق النزاع والعنف المتفشي[98]. ومع تحوّل الوضع إلى أزمة دائمة، يصبح لدى اللاجئين والنازحين شواغل صحية مشابهة لاحتياجات المجتمعات المحلية، ما يزيد من الحاجة إلى تأمين الخدمات الصحية الجيدة بمستويات متساوية ومنصفة لجميع السكان[99].

ومن الأهمية البناء على قدرات النظم الصحية القائمة في البلدان التي تستضيف اللاجئين والنازحين داخلياً، وغيرهم من المهاجرين، وتخصيص الموارد في مجال الصحة لتخفيف المعاناة وتعزيز الرفاه، من دون إلحاق الضرر بالفئات المحرومة. وقد تجد الحكومات نفسها مضطرة إلى طلب التعاون الدولي، ويقع على عاتق المجتمع الدولي واجب الاستجابة إلى هذه الطلبات عبر تقديم المساعدة المستدامة للبناء على القدرات القائمة[100].

ويمكن استكمال البنى التحتية الصحية القائمة عبر تأمين خدمات صحية موازية تستوفي الحد الأدنى من المعايير الصحية وذلك بالتنسيق مع الحكومات المحلية والوطنية. ويساهم القطاع الخاص عبر توفير الخبرة الفنية والشراكات مع القطاع العام، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني مثل الجمعيات الخيرية الدينية في تقديم خدمات الرعاية الصحية الجيدة والشاملة. كما يمكن توظيف اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين الذين لديهم خبرة في القطاع الصحي لضمان استمرارية الرعاية الصحية، لا سيما في حالات الطوارئ. أما في فترات ما بعد حالات الطوارئ، فيمكن للمغتربين أن يضطلعوا بدور جوهري في إعادة بناء النظم الصحية وتقويتها في بلدانهم الأم، إما من خلال تحويل الأموال أو تقديم المساعدات الفنية[101].

(ب) المشهد القانوني وذاك المرتبط بالسياسات

يكرس دستور منظمة الصحة العالمية لعام 1946 حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة. وأقرت مجموعة من الصكوك القانونية الدولية الحق في الصحة أو أتت على ذكره في نصوصها. واعترفت صكوك قانونية دولية عديدة بالحق في الصحة، وصادقت كل دولة على معاهدة دولية واحدة على الأقل من معاهدات حقوق الإنسان التي تقر بالحق في الصحة[102]. وفي المنطقة العربية، يتضمن إعلان الرياض لعام 2012 التزاماً موزعاً على 18 نقطة باتخاذ إجراءات وطنية متعلقة بالأمراض غير المعدية. ومن أجل توفير الخدمات الصحية اللازمة في حالات الأزمات الإنسانية الشديدة والممتدة منذ فترة طويلة، عمل مشروع «اسفير» (Sphere Project) على بلورة الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة للكوارث الذي يتضمن خطوطاً توجيهية للجهات المانحة وتلك المزودة للخدمات. ويركز الفصل المعني بالمعايير الدنيا في النشاط الصحي على ضرورة أن تكون المبادرات المرتبطة بالصحة مصممة على نحو يسمح بردم الهوة ما بين المستويات المعيشية القائمة ومعايير اسفير الدنيا. كذلك نشرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دليلاً توجيهياً حول ضمان الحصول على الرعاية الصحية وتقديم الإرشادات العملية لحماية اللاجئين وإيجاد الحلول في المناطق الحضرية. والهدف من هذه الوثيقة هو الترويج لمقاربة قائمة على قطاعات عدة وأصحاب مصلحة متعددين، لتأمين الخدمات

الصحية بمستويات متساوية ومنصفة للاجئين والفقراء المقيمين في المدن.

أعدّ الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالصحة الإنجابية في الأزمات ما يعرف بمجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى للصحة الإنجابية في حالات الأزمات، وهي تغطي قضايا العنف ضد المرأة، ورعاية الأمهات والرضع، والوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً ومعالجتها. وتوفر هذه الخدمات سلسلة من المعايير للجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وهي مصممة من أجل حماية النساء والفتيات من حالات الموت والإعاقة (النازحات منهن والمتأثرات بالأزمات)، مع التركيز أيضاً على توفير رعاية شاملة في مجال الصحة الإنجابية للجميع[103].

وقد أدرج الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة في الهدف 3 من المقترح المتعلق بأهمية توفير أنماط عيش صحية وسبل رفاهية للناس على اختلاف أعمارهم، غاية تتطلّع إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة مثل الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيدة والفعالة والميسورة التكلفة[104].

(ج) التحديات القائمة

تؤثر التحديات القصيرة والطويلة الأمد على النازحين والمجتمعات المحلية المضيفة، وتقوّض قدرة نظم الرعاية الصحية على تلبية احتياجاتهم خلال الأزمات وأعمال العنف.

وتؤدي حالات الطوارئ القصوى إلى ارتفاع حاد في الإصابات والوفيات الناجمة عن العنف، ونزوح السكان على نطاق واسع، فضلاً عن زعزعة نظم الرعاية الصحية العامة. وغالباً ما تكون نظم الرعاية الصحية العامة من أولى ضحايا الأزمات الناجمة عن حالات النزاع والعنف في المنطقة. كذلك، قد تتعرض البنى التحتية الخاصة بالخدمات الصحية لأعمال عنف وقد يضطر العاملون في مجال الرعاية الصحية – ومن بينهم العمال المغتربين في مجال الصحة – إلى الهرب، مخلفين وراءهم في بلدان المنشأ نظماً صحية تفتقر بشدة إلى التجهيزات اللازمة من أجل الاستجابة إلى الاحتياجات المتزايدة للسكان، وهذا ما حصل خلال السنوات الأخيرة في الجمهورية العربية السورية والعراق[105].

وقد ترتفع أيضاً مستويات الوفيات في حالات النزوح الجماعي باتجاه المناطق التي تفتقر إلى الموارد، حيث تؤدي مشاكل الاكتظاظ، وعدم توفر المياه والتغذية الملائمة، والافتقار إلى معايير النظافة، والنقص في الملاجئ، والتعرض إلى العوامل السلبية إلى تفشي الأمراض. وفي حالات طارئة كهذه، تتمثل الأولويات في توفير ظروف بيئية ملائمة، وتأمين الرعاية الصحية للأمهات ولإنقاذ الحياة، فضلاً عن منع تفشي الأمراض المعدية من خلال حملات التلقيح الجماعية للأطفال وغيرهم من الأشخاص المستضعفين ضد أوبئة مثل شلل الأطفال والحصبة[106]. ومن الضروري أن يوفر المجتمع الدولي الدعم الملائم منذ بداية حالة الطوارئ لتخفيف وزر الأعباء الخارجة عن السيطرة عن المجتمعات المحلية المضيفة والحكومات.

وتواجه النساء المزيد من العوائق (الاجتماعية، أو الثقافية، أو الإدارية، أو اللوجستية، أو القانونية أو المالية) في الحصول على الرعاية الصحية النفاسية والإنجابية في الحالات الروتينية والطارئة خلال فترات النزاع والكوارث والنزوح التي قد تزداد فيها احتياجاتهن. وبحسب الأبحاث التي أجرتها منظمة أطباء بلا حدود، تعتبر الولادات القيصرية من أكثر العمليات الجراحية شيوعاً عقب فترات النزاع والكوارث الطبيعية، إذ يفوق عددها عدد العمليات الجراحية التي يخضع لها الجرحى. وقد تتعرض النساء وأطفالهن إلى مضاعفات تهدد حياتهم بسبب النقص في الرعاية اللازمة، كما أن الأطفال الذين تتوفى أمهاتهم معرضون أكثر من غيرهم للوفاة بعد عام أو عامين من ذلك[107]. وسجلت الصومال أعلى أرقام لوفيات الأمهات في المنطقة (850 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حيّة)، تليها السودان (360)، وذلك بحسب البيانات المسجلة بين عامي 1990 و2013[108]. وإن النقص في المرافق الصحية الملائمة، وحالات النزاع المزمنة، وتكرر وقوع الكوارث الطبيعية وموجات النزوح الجماعي، كلها عوامل تؤدي إلى وفيات الأمهات، بالإضافة إلى تفشي

ظاهرة ختان الإناث التي يترتب عليها مضاعفات صحية مختلفة[109]. وبحسب تقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان، بلغت نسبة ختان الإناث في الصومال 97.9 في المائة والسودان 88 في المائة، مع أن هذه الممارسة تعتبر غير نظامية حالياً في السودان ويحظرها الدستور المؤقت في الصومال. ويشير صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً إلى أن ختان الإناث أقل شيوعاً في صفوف الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عاماً مقارنة مع النساء بين 19 و45 عاماً من العمر[110]. ومثلما يخلف ضعف النفاذ إلى الرعاية الملائمة تداعيات تهدد أرواح النازحين داخلياً، يؤدي النقص في المعرفة والتوعية لدى الجهات المزودة بالخدمات الصحية في البلدان المضيفة غير المطلعة على هذه الممارسة إلى تفاقم معاناة اللاجئات والنازحات[111].

وتطرأ التحديات المرتبطة بالصحة العقلية في حالات الأزمات الحادة والممتدة منذ وقت طويل. وتختلف تجارب الأشخاص على الرغم من تشابه الأحداث والمسارات، وقد يُظهر كل منهم مجموعة من القدرات ويعتمد سلسلة من الإجراءات بهدف التكيّف، سلبية كانت أم إيجابية[112]. وغالباً ما يُظهر الأطفال الموجودين ضمن عائلات مناعة ملفتة، في حين أن الراشدين والمتقدمين في السن بشكل خاص قد يحتاجون لبذل مزيد من الجهود للتكيّف مع التغيّرات المفاجئة[113]. وقد تؤدي تجربة النزوح والأسباب الكامنة وراءها إلى تفاقم المشاكل الصحية القائمة. وقد يكون للأشخاص أيضاً تصورات وتوقعات مختلفة حول المشاكل المرتبطة بالصحة العقلية والعلاجات ذات الصلة مقارنة مع تلك الموجودة لدى مزودي خدمات الرعاية الصحية والمعالجين على المستويات المحلية، والوطنية، والدولية. وغالباً ما يستوجب ظهور عوارض الاضطرابات العقلية الحادة أو استمرارها أو تفاقمها في أوقات الأزمات معالجة مكثفة للأفراد. لكن كثيراً ما يكون توفير الدعم النفسي على شكل برامج مجتمعية أفضل من حيث فعالية التكلفة ويمهد إلى إعادة تأهيل اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين ويوفر لهم الرفاه المرجو[114].

وغالباً ما يواجه اللاجئون والنازحون داخلياً وغيرهم من المهاجرين والمجتمعات المضيفة في المناطق الريفية صعوبات أكبر في الوصول إلى الرعاية بسبب ارتفاع كلفة النقل وبعد المسافة الجغرافية التي تفصلهم عن المرافق الصحية[115]. ومن الأسباب الكامنة أيضاً وراء القيود المفروضة على النفاذ إلى الرعاية الصحية، السن، والجنس، والإثنية، والعرق، والجنسية، والدين، والتعليم والثروة. والمجتمعات المحلية المهاجرة قسراً تعترضها صعوبات مماثلة أو أكثر حدة منها الصعوبات اللغوية، وغياب الوثائق اللازمة، والتمييز وعدم الاطلاع على الحقوق المرتبطة بالصحة[116]. وقد تتضاءل فرص حصول اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين على خدمات الرعاية الصحية العامة مع الوقت في حال لم تحظ الحكومات المضيفة بالدعم اللازم لتوفير خدمات صحية ذات نوعية جيدة للجميع[117].

وتسعى بلدان العبور وبلدان المقصد إلى تلبية احتياجات الرعاية الصحية للاجئين والنازحين، إما من خلال إقامة نظم صحية موازية أو عبر إدراج الأشخاص الذين هم بحاجة إلى رعاية طبية في النظم العامة للرعاية الصحية القائمة.

وفي حالات المخيمات، يُعتمد عادةً خيار النظم الصحية الموازية ، ويتمثل التحدي الأساسي في كيفية إنشاء هذه المرافق وإدارتها. وغالباً ما تتولى الوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني التي لديها خبرة في العمل مع اللاجئين والنازحين داخلياً إدارة هذه المرافق. وتوفر هذه الوكالات أيضاً خدمات صحية موازية للسكان المقيمين خارج المخيمات في بلدان عدة. ويفرض استيعاب أعداد كبيرة من النازحين ضمن نظم الصحة العامة، كما يحصل حالياً في عدد من البلدان العربية، تحديات مختلفة على البلدان المضيفة. ففي الأردن مثلاً، أفادت التقديرات الواردة في تقرير أعدته الحكومة الأردنية والأمم المتحدة لعام 2013 بأن نسبة المرضى السوريين في إربد تبلغ 10.45 في المائة والمفرق 9.59 في المائة من مجموع عدد المرضى، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة قد تصل إلى 18 في المائة في بعض المناطق. ونتيجة لذلك، تراجعت نسبة الاختصاصيين في مجال الصحة في مختلف الفئات، وكذلك انخفضت نسبة الأسرّة المتوفرة في المستشفيات إلى عدد الأشخاص. كما أشار التقرير إلى أن وزارة الصحة قد

تكبدت كلفة إضافية قدرها 53 مليون دولار لتغطية الاحتياجات الصحية للاجئين السوريين خلال عام 2012 والربع الأول من عام 2013[118]. وكثيراً ما تكون قدرة النظم الصحية العامة محدودة ولا تكفي لتلبية الاحتياجات الصحية للمجتمعات المضيفة، فيكون بالتالي استيعاب اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين فائقاً لقدراتها. وتخشى الحكومات الوطنية والمحلية، وهي محقة في ما تخشاه، من أن يؤدي دمج النازحين في نظمها الصحية العامة إلى تحول مسؤولية الأعباء الناجمة عن الكلفة من الجهات المانحة والنظم الرديفة لها إلى عبء يلقى على كاهل ميزانيات هذه الحكومات.

وفي فترات ما بعد النزاع، يواجه النازحون داخلياً، والعائدون والمجتمعات المحلية المضيفة في بلدان المنشأ عوائق تمنعهم من الحصول على الرعاية الصحية ذات النوعية الجيدة. فخلال النزاع قد تتعرض المستشفيات والعيادات للدمار مما يعيق الحصول على الخدمات المرجوة. كما قد يغادر الاختصاصيون في مجال الرعاية الصحية مما يتسبب بنقص في الخدمات في حال عدم عودتهم. وحتى بعد انتهاء النزاع قد تبقى المشاكل الصحية المتعلقة بالحرب. فالملوثات التي تتركها الأسلحة الكيميائية وغيرها من مخلفات الحرب مثل الألغام الأرضية ستظل أخطاراً كبيرة على الصحة، وكذلك حالات العنف الدائمة التي تؤدي إلى وقوع إصابات وحالات وفاة. ففي العراق مثلاً، أفادت التقديرات بأن أكثر من 1.6 مليون عراقي في البلد كانوا لا يزالون معرضين لخطر الذخائر غير المنفجرة في عام 2013، ومنهم حوالى مليون طفل تضرروا بسبب وجود الألغام الأرضية حيث أصيب المئات بجروح أو لقوا حتفهم جراء انفجار القنابل العنقودية منذ عام 1991[119].

وعلى المستوى الإقليمي، خلفت موجات النزوح الجماعي آثاراً بالغة على الرعاية الصحية في السنوات الأخيرة[120]. وبات الأشخاص المقيمون في بلدان تشهد نزاعات مضطرين أكثر فأكثر للسفر مؤقتاً إلى بلدان مجاورة في المنطقة لمداواة الجروح التي أصيبوا بها وتلقي العلاج اللازم للأمراض المزمنة[121]. وقد يؤدي عجز معظم السكان عن تحمل تكاليف السفر والعلاج إلى تعاظم الفوارق بينهم وبين من يملكون القدرة على دفع هذه التكاليف للحصول على الخدمات الصحية في البلدان التي تعاني من النزاعات.

ومع تحسن الأوضاع، تبرز الحاجة إلى تعزيز الاستثمارات في الرعاية الصحية الكافية والميسورة الكلفة، وإعداد الاختصاصيين في الرعاية الصحية في الوقت الحاضر والمستقبل والعاملين في مجال الصحة وتشجيعهم على البقاء أو العودة للعمل في البلدان التي تتعافى من النزاعات.

(د) ممارسات واعدة

أظهرت الحكومات الوطنية في مواجهتها للتحديات الكبيرة التي تعترضها، وبدعم من جهات فاعلة عدة، سخاء ومرونة في التكيّف مع الظروف المتغيّرة وتلبية الاحتياجات الصحية للسكان المقيمين على أراضيها. وصحيح أن العوائق لا تزال قائمة، وأنه من الضروري تكثيف الجهود لإتاحة الخدمات للنساء والفتيات خاصة، إلا أن الممارسات التالية تقدم أمثلة ودروساً مفيدة يمكن التعويل عليها لتحسين مستوى الرعاية الصحية المستدامة في المنطقة في المستقبل.

1. دمج اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين في مرافق الصحة العامة

يتيح الإدماج نفاذاً أكثر إنصافاً إلى الرعاية الصحية بالنسبة للاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين والمجتمعات المحلية المضيفة. وقد ينطوي الإدماج أيضاً على تحسين الهياكل الصحية الأساسية في بلدان العبور والمقصد إذا ما خصص المجتمع الدولي الدعم المالي والفني المناسب للحكومات المضيفة. وفي المنطقة العربية، بذل كل من اليمن والأردن جهوداً كبيرة لتأمين الخدمات الصحية الجيدة بمستويات متساوية ومنصفة للاجئين وطالبي اللجوء.

وفي عام 2011، وقّعت وزارة الصحة العامة والسكان في اليمن مذكرة تفاهم مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تسمح للاجئين وطالبي اللجوء الاستفادة من الخدمات الصحية الوطنية المدعومة من المفوضية والتي تشمل الوقاية من

فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز وبرامج الرعاية والعلاج على قدم المساواة مع المواطنين. ومنذ ذلك الحين، أصبح اللاجئون وطالبو اللجوء يستفيدون من خدمات الرعاية الصحية الأولية، وخدمات الطوارئ، ورعاية الأمهات، والخدمات الغذائية، والوقائية، والمتخصصة، والخدمات الصيدلانية من خلال النظام الصحي العام، أو حيثما دعت الحاجة، من خدمات الرعاية الصحية المتخصصة خارج القطاع العام. وفي شباط/فبراير 2015، وقّعت الوزارة مذكرة تفاهم ثانية وكانت المفوضية تخطط لتعزيز دمج اللاجئين وأفراد المجتمعات المضيفة في خدمات الرعاية الصحية الأولية[122]. لكن تحسين الخدمات الصحية العامة وضمان استمرارها لا يتحقق ما لم تتوفر ظروف الاستقرار السياسي والأمن وتترافق مع زيادة في حجم التمويل من الجهات المانحة.

كذلك في الأردن، استفاد اللاجئون المسجلون لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل مجاني من الرعاية الصحية الأولية والمتخصصة والمتقدمة المدعومة. وفي ذروة تدفق العراقيين، أعطت الحكومة الأردنية للاجئين المسجلين الحق في النفاذ إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية على قدم المساواة مع المواطنين الأردنيين؛ أما الرعاية الصحية المتخصصة فقد تم توفيرها لهم على الأساس المعتمد بالنسبة للأردنيين غير المشمولين بالتأمين. وفي ما يتعلق بالرعاية الصحية المتقدمة، تم التعامل مع اللاجئين على أنهم من غير المواطنين وليس لديهم أي شكل من أشكال التأمين. وكان الأشخاص غير القادرين على تحمل كلفة خدمات الرعاية الصحية المتقدمة مثل الجراحة، يتقدمون بطلبات لدى لجنة الرعاية الاستثنائية التابعة للمفوضية والمؤلفة من أخصائيين في مجال الصحة للاستفادة من التغطية التي تؤمنها. من جهتها، وضعت الحكومة الأمريكية برنامجين لدعم دمج اللاجئين العراقيين. ويوفر البرنامج الأول التمويل للمتطوعين من اللاجئين العراقيين الذين تم إرسالهم إلى عيادات صحية محلية لمساعدة لاجئين آخرين في الاطلاع على نظام الرعاية الصحية في الأردن. أما البرنامج الثاني فقدم العون لوزارة الصحة الأردنية من أجل إعادة تجهيز غرف الطوارئ في المستشفيات التي تشهد زيادة في أعداد المرضى من اللاجئين[123].

ومنذ أواخر عام 2014، تم التعامل مع اللاجئين السوريين على أساس أنهم مواطنين أردنيين غير مشمولين بالتأمين لغايات النفاذ إلى الرعاية الصحية العامة، وهم بالتالي مخولين للاستفادة من الرعاية المدعومة، فيدفعون تقريباً ما بين 35 و60 في المائة من المبلغ الذي يدفعه غير الأردنيين مقابل الخدمات الطبية[124]. ويهدف البرنامج الممول من الصندوق العالمي والذي تعمل المنظمة الدولية للهجرة على تطبيقه، إلى الحد من انتقال السل المقاوم للأدوية، وخفض معدلات انتشار المرض والوفيات في صفوف اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة[125].

2. توفير الخدمات الصحية الموازية خارج المخيمات

لقد شهد القطاع الصحي «الموازي» الذي تتولى فيه توفير الخدمات جهات غير تابعة للدولة ولا تبغي الربح، نمواً خلال السنوات الأخيرة، ويعود ذلك بجزء منه إلى تراجع أهمية الدور الذي يضطلع به القطاع الصحي العام، والتواجد المتزايد للجهات الوطنية والدولية المزودة بالخدمات وسط الأزمات المتكررة، فضلاً عن التركيز على دور الجمعيات الخيرية الدينية في المنطقة. وصحيح أن قدرة الجهات غير التابعة للدولة على توفير الخدمات لأعداد كبيرة من الأشخاص محدودة، لكن يمكن لهذه الأخيرة أن تقدم الخدمات الصحية الأساسية – وفي بعض الأحيان أشكال أخرى من العون والرفاه – للفقراء وغيرهم من المجموعات المهمشة (بما في ذلك النازحين)، الذين لديهم احتياجات متنامية أو يواجهون عوائق في الحصول على الرعاية الطبية الربحية العامة أو الخاصة. وتمكنت جمعية العون الصحي الأردنية من تنمية قدرتها على الاستجابة للأزمات الإنسانية بالشراكة مع الهيئة الطبية الدولية التي قدمت لها المساعدة الفنية والتدريب. وقد مكّنت هذه الأنشطة الجمعية من الاستجابة للاجئين الجدد وأفراد المجتمعات المحلية المضيفة في الأردن المقيمين في مناطق نائية (ومن بينهم اللاجئون غير المسجلين لدى المفوضية السامية

للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، فضلاً عن توفير العون خلال حالات الطوارئ الإنسانية في نواحي أخرى من المنطقة[126].

وأصبحت الجمعيات الخيرية الدينية من أبرز الجهات المزودة بالرعاية الصحية للاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين[127]. فعلى سبيل المثال، قدمت الجمعيات الخيرية الإسلامية والجمعيات الكنسية الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات المرتبطة بالمياه والصرف الصحي إلى اللاجئين الصوماليين في كينيا وإثيوبيا[128]، وإلى اللاجئين وغيرهم من المهاجرين المستضعفين في مصر[129]، واللاجئين السوريين في كافة أنحاء المنطقة. وتكون الجهات المزودة الشعبية بشكل خاص أكثر اطلاعاً على الاحتياجات الصحية المحلية وأكثر قدرة على الوصول إلى الأشخاص المقيمين في مناطق نائية قد لا تحظى بالاهتمام عادة. وفي حال عملت الحكومات الوطنية على التنسيق الوثيق بينها، يمكن للجهات المزودة الرديفة تأدية دور جوهري في البلدان المضيفة مثل لبنان الذي يعتمد على نظام لا مركزي ومخصص لتوفير الرعاية الصحية[130]. ومنذ اندلاع الأزمة في الجمهورية العربية السورية، عقدت الوكالات الدولية الناشطة في لبنان شراكات مع الجهات المحلية المزودة بالخدمات – ومنها شبكة من الجمعيات الأهلية ذات التوجه الديني[131] – من أجل تطوير مرافق الرعاية الصحية الأولية والمتخصصة لصالح اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء[132]. وفي حالات أخرى، عملت الجمعيات الخيرية الدينية المحلية و/أو الأحزاب السياسية بشكل مستقل من أجل سد الثغرات على صعيد توفير الرعاية الصحية الأساسية للنازحين وغيرهم من الجماعات المستضعفة. وفي حين تبرز الحاجة إلى المزيد من الإشراف لضمان توفير الرعاية المنصفة وذات النوعية الجيدة، أدت الجهود التي بذلها المجتمع دوراً هاماً في تعزيز النفاذ إلى الرعاية الصحية للنازحين والمجتمعات المضيفة[133].

3. توفير الخدمات الصحية في المخيمات

تعمل الأجهزة المعنية على توفير الخدمات الصحية في المخيمات في حالات الطوارئ القصوى والحالات الممتدة منذ فترة طويلة، وهي تختلف بشكل كبير من حيث القدرات التي تتمتع بها. وتجسد الأونروا المثال الأقوى والأقدم في مجال توفير الرعاية الصحية في المخيمات، إذ تقدم هذه الوكالة الخدمات الصحية الأساسية لكافة اللاجئين الفلسطينيين الذين يقيمون في مناطق عملياتها الخمس (الأردن، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، وقطاع غزة، والضفة الغربية)، وذلك من خلال شبكة تضم 128 مرفقاً لتوفير الرعاية الأولية[134]. وتتعاون الأونروا مع الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص من أجل تأمين الرعاية إلى الأشخاص الذين يعانون من أمراض مستعصية، وأولئك الذين هم بحاجة إلى الرعاية داخل المستشفيات من خلال إحالة المرضى إلى المعاينة، وإعادة المبالغ المدفوعة إليهم أو تقديم الإعانات[135]. وعلى مر السنين، تبين أن الرعاية الصحية التي توفرها الأونروا أساسية لضمان صحة اللاجئين الفلسطينيين ورفاههم، وقد ساهمت في التخفيف بشكل كبير من العبء المالي الذي يقع على كاهل الحكومات المضيفة.

وتم اعتماد نهج الأونروا القاضي بتعيين اللاجئين كموظفين أو متطوعين في مجال الصحة، في مخيمات أخرى مثل داداب (كينيا)، ودوميز (العراق)، والزعتري (الأردن) ومبيرا (موريتانيا)، وكذلك خارج نطاق المخيمات[136]. ويمكن تحقيق المشاركة الفعالة للاجئين في مجال توفير الرعاية الصحية من خلال إدماجهم في حملات التوعية المتعلقة بالصحة العامة، بصفة طلاب ومدرسين ومسهلين في مجال الصحة المجتمعية. ويمكن للنازحين الذين يتمتعون بتجارب وخبرات سابقة في مجال الرعاية الصحية، أن يعملوا مع الجهات الأجنبية والمحلية المعنية بتوفير الرعاية من أجل تعزيز القدرات التنفيذية، وكسر الحواجز الثقافية و/أو تلك المتعلقة باللغة، وبناء الثقة بين الجهات المزودة بالخدمات وسكان المخيمات.

وفي إطار الجهود المبذولة لتحسين التنسيق في مجال الصحة داخل المخيمات وخارجها، عملت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

وشركاؤها على تطوير نظام موحد للمعلومات الصحية في العديد من البلدان داخل المنطقة العربية وخارجها، وذلك من أجل رصد الظروف الصحية والاحتياجات والبرامج ذات الصلة داخل المخيمات. وهذا النظام، الذي يتم تحديثه بصورة منتظمة، يتماشى مع المتطلبات الوطنية القاضية برفع التقارير وقد تم إدماجه في نماذج التقارير الخاصة بالنظام الموحد للمعلومات الصحية في وزارة الصحة، ما يحول دون قيام أنظمة منفصلة تماماً عن بعضها البعض ويسمح في بعض الحالات بتحسين عملية جمع المعلومات وتعزيز قدرات الحكومات المضيفة على الرصد والمراقبة[137].

4. صحة المرأة

تفتقر المنطقة بشكل كبير إلى التقييم المنهجي الملائم بالرغم من انتشار أجهزة متخصصة تعنى باحتياجات اللاجئات والنازحات في المنطقة. في اليمن، تولت منظمة Marie Stopes International، بالتعاون مع الحكومة اليمنية، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان إدارة مراكز تُعنى بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة لصالح اللاجئات اليمنيات والصوماليات في كافة أنحاء البلد. إن هذه الخدمات الصحية متاحة إلى اليمنيين واللاجئين لكن بدرجات متفاوتة وذلك من أجل تعزيز الاستدامة والحرص في الوقت عينه على عدم حرمان أي فرد من الرعاية بسبب محدودية الإمكانات المادية[138]. وفي شمال العراق، أنشأت وزارة الصحة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، عيادات للصحة الإنجابية داخل المخيمات، ووزّعت على اللاجئين مستلزمات الصحة الإنجابية، وبذلت جهوداً لتعيين موظفين في مجال الطب من بين اللاجئين[139]. أما في السودان، فيعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع وزارة الصحة السودانية وجميعة القابلات من أجل تحسين خدمات الولادة وتعزيز النفاذ إلى الصحة الإنجابية في مختلف أنحاء البلد، للنازحين داخلياً والمجتمعات المحلية المضيفة في دارفور. والجدير بالذكر أن جهوداً كبيرة قد بُذلت لزيادة العاملين في مجال الولادة، وتطوير المناهج الدراسية وتحديث المدارس في كل البلد[140].

5. الصحة العقلية

لقد تم تحقيق مكاسب عدة على صعيد تطوير خدمات الصحة العقلية والنفسية في حالات النزوح. لطالما ارتبطت الأمراض العقلية بوصمة عار في بلدان المنطقة، ما دفع بالعديد من الأشخاص إلى اللجوء لمؤسسات خارجة عن نطاق نظام الرعاية الصحية المعتمد للحصول على الرعاية اللازمة التي تشمل تلقي العلاج بالطب الإحيائي، الأمر الذي قد لا يساعد أحياناً في عملية شفائهم[141].

وفي العراق، كانت خدمات الصحة العقلية قبل عام 2003 تقتصر على مستشفيين متخصصين في بغداد وعلى خدمات خارج إطار المستشفى متوزّعة على مناطق أخرى. ولم يكن المرضى المصابون باضطرابات عقلية يحظون بأي حماية قانونية. وعقب غزو العراق في عام 2003، تنامت الاحتياجات المرتبطة بالصحة العقلية لدى ملايين اللاجئين، والنازحين داخلياً، وغيرهم من المتضررين جراء ارتفاع مستويات حالات العنف، ما دفع باتجاه اتخاذ إجراءات لتطوير خدمات الصحة العقلية والنفسية في مختلف أنحاء البلد. ومنذ عام 2004، وضعت الجهات المعنية نظاماً أكثر شمولية ولامركزية للرعاية في مناطق عدة من البلد أنشأت بموجبه 25 وحدة للصحة العقلية تقدم مزيجاً من الخدمات داخل المستشفى وخارجها؛ و34 وحدة تُعنى فقط بالخدمات خارج المستشفيات لتلبية احتياجات فئات معينة من السكان، ومنها أربع وحدات خاصة بالأطفال والمراهقين، وواحدة تُعنى بالصحة العقلية للأمهات، وواحدة بالصحة العقلية للمسنين، وثماني وحدات خاصة بالخدمات الاستشارية لمعالجة الصدمات، وواحدة تهتم بقضايا الإدمان وإعادة التأهيل. ويُضاف إلى هذه الإنجازات عملية الدمج المستمرة لخدمات الصحة العقلية ضمن نظام الرعاية الصحية الأولية. وبالتزامن مع ذلك، أعطت تجربة اللاجئين العراقيين في الأردن حافزاً للسلطات العراقية من أجل إعادة النظر في مقاربتها للصحة العقلية لدى النازحين والمجتمعات المحلية في إشارة واضحة إلى أن النزوح يمكن أن يشكل فرصة من أجل «إعادة البناء على نحو أفضل» في بلدان النزوح واللجوء[142].

وقد أُحرز تقدم أيضاً على صعيد الصحة العقلية في البلدان التي لا تزال تعاني من حالات مزمنة من النزاعات والنزوح، على الرغم من القيود المالية والمرتبطة بالموارد البشرية. ففي الصومال مثلاً، وقع الملايين من الأشخاص ضحية النزوح وأفادت التقديرات بأن مليون شخص يعانون من مشاكل مرتبطة بالصحة العقلية، وأتاحت مبادرة «التحرر من القيود» إزالة القيود المفروضة على حوالى 1700 مريض في واحد من المرافق الأربعة التي تُعنى بالصحة العقلية، ومن المزمع أن يطال ذلك مناطق أخرى في البلد[143].

(ه) خلاصة

لا تقتصر الفائدة التي يعود بها ضمان الحق في الصحة لكافة اللاجئين، والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين في المنطقة على هؤلاء الأشخاص فحسب، بل يترك أيضاً أثراً إيجابياً أوسع نطاقاً على المجتمعات المضيفة المحلية. فمن منظور تنموي، قد يعزز ضمان تحقيق نتائج إيجابية على صعيد الصحة البدنية والعقلية للنازحين قدرتهم على التكيّف، كما أنه قد يمكّنهم من المشاركة في المجتمعات حيث يقيمون. وصحيح أن المقاربات الرامية إلى ضمان الحق في الصحة قد تختلف بحسب السياق، إلا أن المبادرات الناجحة ترمي كلها إلى تأمين مستويات متساوية ومنصفة من الرعاية الصحية الجيدة والمستدامة.

2. التعليم والفرص المتاحة للشباب

في السنوات الأخيرة، أحرزت المنطقة العربية تقدماً في التعليم، إذ تراجع عدد الأطفال الذين هم في سن الالتحاق بالمرحلة الابتدائية ولكنهم خارج المدرسة من 6.8 مليون عام 2002 إلى 4.8 مليون عام 2011، كما انخفض عدد المراهقين الذين هم خارج المدرسة من 4.9 مليون إلى 3.8 مليون[144]. ومع أن تحديات كبيرة لا تزال تعطل وتعيق تطبيق الحق الأساسي في التعليم، إلا أن هذا التقدم يحمل بعض الأمل[145].

فللتعليم الجيّد النوعية أهمية خاصة بالنسبة للاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين، وهو يترك أثراً كبيراً على مسارات التنمية في المنطقة العربية، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع نسبة الأطفال والشباب الهاربين من النزاعات والعنف، والذين يعانون من نقص في التعليم[146]. وبحسب بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2013، بلغت نسبة الأطفال من اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 47 في المائة مقارنة مع 60 في المائة من اللاجئين في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي[147]. وفي ما يتعلق بالأشخاص المقيمين ضمن حدود البلدان العربية، ثلثهم لا يتجاوز عمره 15 عاماً، وخمسهم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً[148].

وكانت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في الجمهورية العربية السورية تتجاوز 90 في المائة، فيما بلغ الإنفاق على برامج التعليم حوالى 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. لكن بعد مرور أربع سنوات على النزاع، بات معدل الالتحاق بالمدارس في أدنى ثاني مرتبة حول العالم، وأمسى حوالى ثلاثة ملايين طفل سوري في سن التعليم خارج المدارس[149]. ولن يترك النقص في الإجراءات الفورية التي تطال كل اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين في المنطقة الذين يفتقرون للحق في التعليم آثاراً مدمرة على المدى القصير فحسب، بل سيطرح أيضاً مخاطر جمة على الاستقرار والازدهار في المنطقة على المديين المتوسط والطويل، في حال لم يتم تزويد الأجيال المستقبلية بالمعرفة والقدرات اللازمة للمشاركة في مسار التنمية.

(أ) النزوح والتعليم

يساهم التعليم في تكوين رأس المال البشري، كما يعزز رفاه الأشخاص وقدرتهم على التكيّف، ما يسمح بمشاركتهم بشكل كامل في مسار التنمية. فبحسب التعليق العام رقم 13 الصادر عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1999، إن التعليم هو في الوقت عينه حق قائم بحد ذاته ووسيلة لا غنى عنها لبلوغ حقوق الإنسان الأخرى. وباعتباره حقاً يساهم في التمكين، يشكل التعليم القناة الأولى التي يمكن من خلالها للأطفال والراشدين المهمشين اجتماعياً واقتصادياً الخروج من مستنقع الفقر والتسلح بالأدوات اللازمة للمشاركة بشكل كامل في مجتمعاتهم.

ومنذ التسعينيات، تزايد الإقرار بضرورة عدم تهميش الحق في التعليم لدى النازحين أثناء الاستجابة لحالات الطوارئ، بل يجب اعتباره جزءاً من المساعدات الإنسانية ذات الأولوية[150]. إن توفير التعليم ذي النوعية الجيدة يشكل أيضاً آلية حماية للاجئين والنازحين، كونه يزودهم بالمهارات اللازمة للبقاء على قيد الحياة، ويدفع باتجاه التنمية الشخصية، والاجتماعية والاقتصادية في حالات الطوارئ. وغالباً ما توفر المدارس وغيرها من المرافق التعليمية ملاذاً آمناً للأشخاص في حالات انعدام الأمن، كما تعطي انطباعاً بحياة طبيعية وتوحي بالاستقرار، والنظام والأمل بالمستقبل[151]. ولعل الأهم هو أنه نظراً للطبيعة الطويلة الأمد لحالات النزوح في المنطقة العربية، من غير الواقعي تأجيل تعليم اللاجئين والنازحين إلى حين عودتهم إلى بلدانهم أو مجتمعاتهم الأم.

ولا يمكن تحقيق التعليم للجميع ما لم تتوفّر مكوّنات أربعة أساسية هي: توفر الفرص، وإمكانيّة الالتحاق، والقبول، والقابلية للتكيّف. ويجب توفير عدد كافٍ من المؤسسات التعليمية الفعالة من أجل تمكين النازحين والمجتمعات المضيفة من التعلم في مناخ آمن. كما يجب تمكين اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين والمجتمعات المحلية المضيفة من الالتحاق بكافة مستويات التعليم من دون تمييز أو عوائق جسدية أو مالية من شأنها عرقلة نفاذ المجموعات الأكثر تهميشاً إلى التعليم. وفي السياق نفسه، من الضروري دمج الاحتياجات القائمة على الجنس لدى المتعلمين ضمن المقاربات المرتبطة بالتعليم – كذلك احتياجات الأهل والمعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم – وذلك من أجل توفير التعليم المناسب والحمائي والعالي الجودة[152]. كما يجب أن يكون التعليم بشكله ومضمونه، ولا سيما منه تلك الجوانب المرتبطة بالمناهج وطرق التعليم، مقبولاً وملتزماً بالمعايير الدنيا للتعليم التي صادقت عليها الدول. فيجب أن تأخذ هذه المناهج في الاعتبار تجارب التعليم السابقة للمهاجرين قسراً في بلدانهم الأصل، وأن تكون على جانب من التكيّف والمرونة لكي تلبي الاحتياجات والقدرات المتغيّرة للمجتمعات المتأثرة بشكل مباشر أو غير مباشر بتحركات السكان القسرية[153]. ويعتبر التعاون والدعم الدولي المستدام من الركائز الأساسية التي تضمن توفر المكونات الأربعة الآنف ذكرها من أجل بلوغ الأهداف المرتبطة بالتنمية.

وقد تؤدي الجهات الفاعلة الإضافية، ومن بينها الحكومات المحلية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات أخرى من المجتمع المدني، أدواراً جوهرية في مساعدة البلدان على ضمان وصول اللاجئين والنازحين إلى التعليم مع الحرص على عدم إدخال سوى الحد الأدنى من التعديلات على نظم التعليم في بلدان المقصد وبلدان العبور. ويمكن للاجئين والنازحين، لا سيما منهم أولئك الذين يتمتعون بخبرة في مجال التعليم، والمغتربين أن يساهموا في تلبية الاحتياجات المتزايدة، وتسهيل انتقال الطلاب المهاجرين قسراً من نظام تعليمي إلى آخر.

(ب) المشهد القانوني وذاك المرتبط بالسياسات

تقع مسؤولية تعزيز نفاذ الأطفال إلى التعليم ذي النوعية الجيدة بشكل أساسي على عاتق الحكومات الوطنية، وفقاً لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين. وتلزم اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها كافة بلدان المنطقة الحكومات بتوفير التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي لجميع الأطفال ومن بينهم طالبي اللجوء، فضلاً عن النفاذ إلى التعليم الثانوي والتعليم العالي، في كل بلد بحسب قدراته. وفي بعض الحالات، تبرز الحاجة إلى التعاون الدولي لتقاسم الأعباء وبناء القدرات. وبدورها، تضمن المادة 26 من إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الحق في التعليم للجميع الذي تكرسه أيضاً مجموعة من المعاهدات الدولية ومنها، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. كما تضمن اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول التابع لها لعام 1967 (المادتان 4 و22)، واتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم (المادة 4) حق أطفال اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين في التعليم.

وتتوفر أيضاً مجموعة من الصكوك القانونية الهامة مثل الإعلان العالمي لتوفير التعليم للجميع لعام 1990، وإطار عمل داكار لعام 2000 وإعلان الأمم المتحدة للألفية

لعام 2000 (A/RES/55/L.2) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 (1/A/RES/60). ويشكل التعليم جزءاً لا يتجزأ من مقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (الهدف 4) ومن بين الغايات الواجب بلوغها بحلول عام 2030: ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، مما يؤدي إلى تحقيق قدرات تعليمية ملائمة وفعالة؛ وضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي؛ وضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم الفني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، ويشمل ذلك التعليم الجامعي.

(ج) التحديات القائمة

خلال فترات الأزمات الحادة، غالباً ما يستقر النازحون في مناطق حضرية فقيرة، ما من شأنه إحباط الجهود الرامية إلى تسجيل الأطفال والشباب في المدارس الرسمية. وتواجه الحكومات عادةً التدفقات على أساس أنها عبء كبير على النظام التعليمي إذ إن الاكتظاظ قد يعرقل المسار التعليمي ما يؤثر سلباً على النوعية الإجمالية لنظام التعليم الرسمي وعلى مدى الالتحاق بمرافقه. وفي لبنان مثلاً، إن عشرات آلاف الأطفال لا يذهبون إلى المدرسة على الرغم من اعتماد نظام الدوامين في العديد من المدارس الرسمية، وغيرها من الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية لتحسين قدراتها[154]. وفي كانون الأول/ديسمبر 2014، أفادت تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن حوالى 50 في المائة من أطفال اللاجئين السوريين الذين هم في سن الدراسة والبالغ عددهم 387.000 غير مشمولين بأي شكل من أشكال التعليم، مع أن بعضهم قد يكون التحق بمدارس خاصة[155].

وفي حالات أخرى، قد تتولى المنظمات غير الحكومية تنسيق عملية تعليم اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين داخل المخيمات أو في المناطق الحضرية حيث لا يمكن للنظام التعليمي المحلي استيعاب المزيد من الطلاب. وعلى الرغم من الأهمية التي يكتسيها التعليم كحق أساسي وقدرته على الحد من الفقر، وتأمين الاستقرار، وتحقيق النمو الاقتصادي، وإعادة الأمل والكرامة للأشخاص الهاربين من منازلهم[156]، غالباً ما يكون التمويل الذي يوفره المجتمع الدولي محدوداً. بالتالي، قد تتدنى نوعية التعليم المتاح للنازحين ويكون النفاذ إليه محدوداً وغير متكافئ، ويُنظر إلى المدارس في غالب الأحيان على أنها مكان آمن يتيح للوكالات تحديد القضايا المرتبطة بالحماية مع التركيز بشكل أقل على موضوع التعلم[157].

وفي حالات الأزمات الحادة والممتدة، لا يقتصر النقص على موارد المدارس، بل يطال موارد الأسر. فتعطل الحياة اليومية لفترة طويلة جراء النزوح يعرقل المسار التعليمي للطلاب، فيؤدي إلى ثغرات يصعب سدها. وقد تأتي هذه الثغرات أيضاً نتيجة لصعوبات مالية ومشاكل أخرى تدفع بالأسر إلى الامتناع عن إرسال الأولاد إلى المدرسة، فيضطرون للمساهمة في سبل معيشة الأسرة عن طريق العمل المدفوع أو غير المدفوع الأجر، والتسول في الشوارع، والاهتمام بأفراد الأسرة من المرضى أو الصغار[158]. وهذه الصعوبات الناجمة عن الفقر وضعف الإمكانات تنتشر في البلدان الأقل نمواً وتؤثر على المجتمعات المضيفة بالقدر نفسه، كما هو حال اللاجئين والسكان المحليين في مخيم مبيرا في موريتانيا[159].

أما في الحالات التي يهرب فيها اللاجئون والنازحون داخلياً وغيرهم من المهاجرين إلى مناطق تعاني من النزاعات والعنف، قد يؤدي الضرر اللاحق بالمرافق التعليمية وتدفق النازحين داخلياً إلى اكتظاظ المدارس واستخدام المرافق المتوفرة كمأوى للنازحين[160]. ففي غزة مثلاً، تعرضت مدارس عدة لأضرار أو تم تحويلها إلى ملاجئ للنازحين بعد الأعمال العدائية التي وقعت في عام 2014، ما تسبب باجتزاء البرامج التعليمية الموجهة لآلاف الأطفال اللاجئين. فبات 90 في المائة من مدارس الأونروا البالغ عددها 252 يعمل بدوامين أو أكثر[161].

وغالباً ما يواجه اللاجئون والنازحون المقيمون في المناطق الحضرية عوائق قانونية ومرتبطة بالسياسات، ما يزيد من صعوبة النفاذ إلى التعليم.

وعلى سبيل المثال، لا يتمتع اللاجئون وطالبو اللجوء في بعض الحالات بالحق القانوني في العيش خارج المخيمات أو المستوطنات، أو في النفاذ إلى الخدمات الأساسية. وفي حالات أخرى، يكون اللاجئون وطالبو اللجوء متمركزين في دول غير موقعة على الاتفاقية المتعلقة باللاجئين لعام 1951، فيواجهون بالتالي خطراً يومياً بالتوقيف أو الاحتجاز، ما يحد من قدرتهم على التنقل بحرية من وإلى المدارس[162]. وفي غيرها من الحالات أيضاً، لا تسمح السياسات الحكومية في بلدان المقصد وبلدان العبور وبلدان المنشأ بإعادة دمج الأطفال في نظام التعليم الرسمي في حال فاتتهم بعض الحصص الدراسية. ومن العوائق الإضافية التي تعترض التعليم: النقص في الوثائق؛ ومحدودية فرص الاعتراف بمراحل التعليم السابقة، والفوارق في المناهج بين البلدان الأم والبلدان المضيفة، فضلاً عن العوائق اللغوية، والنقص في وسائل النقل إلى المدارس، والتكاليف مثل الزي المدرسي أو الكتب وارتفاع الأقساط لا سيما في مرحلة التعليم العالي[163]. وحتى في المدارس التي توفر التعليم من دون تكاليف رسمية، قد يفتقر الطلاب للملابس الملائمة أو للطعام أو الكتب، ما يساهم في التمييز ما بين الطلاب المحليين والنازحين، ويشكل بالتالي عائقاً أمام تماسك الطلاب وفعالية التعليم في الصفوف. وتكون فرص النفاذ إلى التعليم العالي محدودة عادةً بالنسبة للاجئين وغيرهم من المهاجرين الذين يواجهون بعض العوائق المشابهة لتلك التي تعترضهم في المراحل الابتدائية والثانوية مثل القيود المفروضة على الجنسية، والنقص في الوثائق والاعتراف بمراحل التعليم السابقة وعدم القدرة على تسديد رسوم التعليم.

ويُعتبر التمييز باختلاف أشكاله عائقاً آخر أمام تعليم الأطفال والشباب النازحين. وقد يتعرض الأطفال النازحون الذين يختلفون أحياناً عن المجتمعات المحلية، إن من حيث العرق أم اللغة أم الدين أم غيرها من الخصائص، لمضايقات يمارسها طلاب أو أهل أو مدرسون. ومع أن المدارس مصممة لتكون أماكن يحظى فيها الأطفال بالحماية، إلا أنها قد تكون أيضاً مكاناً يتعرض فيه الطالب للمضايقات والتمييز على أساس الجنس، والاستغلال الجنسي، والعقوبة البدنية[164].

ونادراً جداً ما تتوفر لدى موظفي المدارس والمدرسين الموارد والتدريبات اللازمة حول طرق الوقاية من العنف وانعدام الأمن والاستجابة لمثل هذه الحالات، فضلاً عن ضعف القدرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة للأطفال النازحين[165].

وخلال فترات النزوح الطويلة الأمد، لا يترك النقص في التعليم والأمية وعدم الإلمام بقواعد الحساب أثراً سلبياً على اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين فحسب، بل أيضاً على الاقتصادات والسكان المحليين[166]. فبالنسبة إلى الحكومات الانتقالية وبلدان المقصد، قد يؤدي وجود أشخاص غير متعلمين إلى زيادة التعويل على الدولة وخدمات الرفاه التي تقدمها، فضلاً عن ارتفاع معدلات الجريمة والعنف، وتخلف التنمية في المناطق حيث تقيم المجتمعات الفقيرة التي تفتقر إلى التعليم الأساسي والمهارات. وإذا حُرم اللاجئون وغيرهم من المهاجرين قسراً من التعليم، قد تواجه بلدانهم الأم نقصاً في التحويلات المالية.

وفي حالات الإعادة إلى الوطن، من شأن عودة أجيال غير متعلمة أن تخلّف آثاراً مدمرة على عملية الإعمار وإعادة التأهيل ما بعد انتهاء الأزمة، ويجد العائدون أنفسهم في أوضاع يكونون فيها أكثر عرضة لأشكال مختلفة من الاستغلال في العمل. وبدورها، تفرض إعادة دمج الأطفال في النظم التربوية للبلد المنشأ تحديات، إذ مرّ العديد من هؤلاء الأطفال بفترات انقطاع عن التعليم امتدت لأشهر أو حتى لسنوات، أو من الممكن أن يكونوا قد تابعوا دراستهم بموجب مناهج مختلفة أو حتى بلغات مختلفة قبل عودتهم[167]. كما في حال اللاجئين العراقيين الذين أجبروا على العودة إلى العراق بسبب الأزمة التي تشهدها الجمهورية العربية السورية، إذ أفادت تقارير المنظمة الدولية للهجرة بأن 50 في المائة فقط من الأطفال الذين هم في سن الدراسة من بين العائدين الذين بلغ عددهم التقديري 1,126 شخصاً كانوا يذهبون إلى المدرسة بدوام كامل. ويواجه العائدون العرب المقيمون في شمال العراق صعوبات خاصة، حيث يضطرون لاجتياز مسافات طويلة للوصول إلى مدارس ناطقة باللغة العربية، وليس مدارس ناطقة باللغة الكردية[168].

(د) ممارسات واعدة

تبرز في العديد من بلدان المنطقة العربية نماذج واعدة ومتعددة في مجال التعليم، حيث تُبذل جهود في المخيمات وخارجها، للتركيز على منهجيات تعليم مختلفة. فبعض المبادرات تركز على الأطفال، في حين يطال بعضها الآخر المراهقين والشباب. وتظهر الأمثلة المذكورة أدناه مشاركة جهات فاعلة مختلفة في هذه الجهود، مثل الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الأهلية، والمغتربين، واللاجئين، والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين، حيث شكّلت موضوع بحث وتوثيق ضمن المؤتمر الإقليمي الأول بشأن حماية الأطفال اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر 2014 في الشارقة.

1. إدماج اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين في التعليم الرسمي

يعتبر دمج اللاجئين والنازحين في نظم التعليم الرسمي في بلدان المقصد والعبور إحدى الطرق المعتمدة في تعليم النازحين من دون إقامة نظم موازية. وفي حال توافرت لدى الهياكل الأساسية القائمة الموارد المناسبة، يمكن لدمج النازحين في المدارس الرسمية أن يترك أثراً إيجابياً على التعليم الذي يتم توفيره للطلاب من المجتمعات المحلية المضيفة. وتستوجب هذه المقاربة توفر النية لدى الحكومات، إلى جانب وفرة موارد كبيرة فنية ومالية يقدمها المجتمع الدولي، بهدف دعم قدرات النظم القائمة وتعزيزها. فاليمن، والعراق والأردن تقدّم أمثلة ناجحة على إدماج اللاجئين والنازحين داخلياً ضمن نظم التعليم القائمة، ودروساً يمكن الاسترشاد بها في تحسين جهود الدمج المستقبلية في بلدان المنطقة العربية.

وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يواجهها اليمن، فتح هذا الأخير باب النفاذ المجاني للاجئين إلى التعليم الرسمي الابتدائي والثانوي، وأدمجهم في برنامج التعليم الوطني وزودهم بالكتب المدرسية. ويمكن للأطفال المقيمين خارج المخيمات أن يستخدموا الوثيقة التي تثبت وضعهم كلاجئين للالتحاق بالمدارس الرسمية، وكذلك بالمدارس الخاصة باللاجئين حيث تتولى الحكومة تغطية كافة التكاليف ذات الصلة مثل أجور المدرسين، وصيانة المباني والخدمات[169]. وللوثيقة المذكورة دور آخر أيضاً وهو إعطاء الشباب، لا سيما أولئك المقيمين خارج المخيمات، شعوراً بالشرعية والأمان. ومن شأن تقديم دعم إضافي من قبل المجتمع الدولي على صعيد إرساء السلام والأمن وتعزيز نظام التعليم الوطني في اليمن أن يزيد من التحاق الأفراد في المدارس الرسمية داخل المجتمعات المضيفة ومن بين اللاجئين، غير القادرين على ارتياد مقاعد الدراسة لأسباب أمنية أو لوجستية.

وفي شمال العراق، حيث تتخطى تدفقات اللاجئين السوريين والعراقيين النازحين داخلياً طاقة الموارد والبنى التحتية المتاحة، وجدت الحكومة نفسها مضطرة لتلبية الاحتياجات من خلال إنشاء مدارس جديدة وتوظيف مدرسين جدد. كما اتخذت منظمات المجتمع المدني إجراءات للحد من الصعوبات التي يواجهها الأطفال السوريون اللاجئون في النفاذ إلى المدارس، حيث عملت على توفير التدريب اللغوي والمساعدات المالية اللازمة لشراء الزي المدرسي، والكتب، والطعام وتأمين النقل[170].

أما في الأردن فقد واجه اللاجئون العراقيون لدى وصولهم صعوبات في النفاذ إلى التعليم: ففي السنة الدراسية 2006-2007، لم يتمكن من الوصول إلى المدارس سوى 14,000 طفل تقريباً من أطفال المهاجرين العراقيين الذين قدرت أعدادهم حينها بـ 64,000 طفل. وعقب حملات المناصرة التي نفذتها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وإصدار مرسوم ملكي في عام 2007، التحق 24,650 طفلاً عراقياً إضافياً بالمدارس خلال السنة الدراسية 2007-2008. ففي البداية، كانت رسوم التسجيل في المدرسة وانعدام الثقة في المؤسسات الرسمية تمنع نفاذ عدد من الأطفال إلى التعليم، لكن المنظمات الدولية تولت تغطية تكاليف التعليم في وقت لاحق لتعود الحكومة الأردنية وتلغي هذه التكاليف، ما دفع

بحوالى 26,890 طفلاً عراقياً إضافياً إلى الالتحاق بالمدارس الرسمية. وفي سبيل دعم نظام التعليم الرسمي الذي يغص بالطلاب العراقيين، عقدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين شراكة مع وزارة التربية الأردنية لتمويل أجور 2,000 مدرس إضافي وإعادة تجهيز 30 غرفة تدريس[171]. وقد أثبت هذا النموذج نجاحه من حيث انفتاح الحكومة على الشراكات ودعم المدارس الرسمية. فالحكومة الأردنية، التي سبق لها أن عاشت التجربة مع اللاجئين العراقيين، لم تتردّد في إعفاء اللاجئين السوريين من الرسوم في المدارس الرسمية. وأطلقت الجهات الناشطة في المجال الإنساني حملات لتشجيع الأطفال وأسرهم على الالتحاق بالتعليم النظامي، وذلك بالطبع بالقدر الذي تسمح به الموارد المتاحة لها[172]. وبدءاً من أيلول/سبتمبر 2013، تلقت 96 مدرسة في الأردن الدعم اللازم لتحسين قدرتها على العمل بنظام الدوامات المتعددة والحد من الاكتظاظ عبر ترميم المدارس وتوفير غرف تدريس جاهزة[173].

وبإمكان المدرسين من بين النازحين أن يؤدوا دوراً بناءً ضمن الحصص الدراسية. فجميع العاملين في الملاك، أكانوا من المهاجرين قسراً أم من المجتمعات المضيفة، يمكنهم الاستفادة من التدريب والدعم حول كيفية تعليم الأطفال الذين مروا بتجربة الحرب ومساعدتهم[174].

في مرحلة ما بعد النزاع، يشكل الدمار اللاحق بالمدارس عائقاً كبيراً. ففي إطار أحد البرامج الرامية إلى إعادة دمج الأطفال العائدين إلى محافظة الأنبار في العراق، طُلب إلى العائدين وأفراد المجتمعات المحلية الذين لم يغادروا أرضهم المشاركة في عملية تصنيف الاحتياجات بحسب أولويتها. فشارك الطلاب، والمدرسون والأهل ضمن مجموعات صغيرة مخصصة لتبادل الآراء حول هذه الأولويات. وشددت معظم الأسر على الحاجة إلى إعادة تأهيل نظم المياه والصرف الصحي في المدارس الخمس المشمولة بالبرنامج وعلى الأولوية التي يجب إعطاؤها لتأهيل غرف التدريس للشتاء القادم[175].

وقد أثبتت هذه المشاركة فائدتها في التخفيف من تحفظ المجتمع إزاء التحاق الفتيات بمقاعد الدراسة والخوف على صالحهنّ.

يمكن تعزيز السياسات التي تضمن للاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين الحصول على التعليم الكامل والمجاني في الأوقات العصيبة من خلال زيادة الدعم الفني والمالي الذي يقدمه المجتمع الدولي. فهذه السياسات تسمح بتجنب الازدواجية في ما يضعه المجتمع من بنى وما يقدّمه من خدمات، والتخفيف من التوترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة وتوجيه المساعدات نحو تنمية الخدمات بما يعود بالفائدة على النازحين والمجتمعات المضيفة المحلية على حد سواء.

2. التعليم الابتدائي والثانوي في المخيمات

للتعليم داخل المخيمات فوائد جمة. ففي المناطق ذات الكثافة السكانية المتدنية والخدمات الأساسية المحدودة، قد يعود إنشاء مدارس في مخيمات اللاجئين بالفائدة على اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة في آن، كما حصل في موريتانيا[176]. ومن الأسهل قياس المؤشرات وإجراء التقييمات في المخيمات حيث الخدمات مركزية ومتاحة، مقارنة بالمناطق الحضرية حيث يكون من الصعب على السلطات والوكالات المختصة رصد أعداد اللاجئين والنازحين وأماكن وجودهم. وبتوفر نظامين تعليميين مختلفين يسهل تعيين مدرسين من النازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين، خلافاً لنظم التعليم الوطنية التي لا تتيح هذه الإمكانية، كما يمكن اختيار اللغة التي تُستخدم في تقديم دروس وإعداد مناهج تفي باحتياجات النازحين. وتتيح المرافق التعليمية ضمن المخيمات، في ظل تقييد حرية التنقل للاجئين إمكانية التعايش مع الظروف الصعبة والتعويض عن غياب البدائل، مثل البحث عن عمل. وفي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين نماذج ناجحة بإدارة الأونروا للتعليم ضمن المخيمات.

وفي الأردن، والجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، ولبنان 58 مخيماً للاجئين الفلسطينيين،

يقيم فيها ثلث اللاجئين الفلسطينيين المسجلين والبالغ عددهم 1.5 مليون لاجئ. وتتولّى الأونروا إدارة 703 مدارس، وتسع ثانويات مهنية، وكلّيّتين للعلوم التربوية ومعهدين لتدريب المدرسين. وتقدّم هذه المرافق الخدمات التعليمية لحوالى 479,519 طالباً وفرص العمل لحوالى 22,646 شخصاً[177]. ومن المعروف أن المدارس التي تديرها الأونروا تعاني، شأنها شأن المخيمات، من الاكتظاظ ومشاكل البنية التحتية[178]. وقد تبيّن في إحدى الدراسات التي أعدتها مجموعة البنك الدولي في عام 2014 أن الملتحقين بمدارس الأونروا في الضفة الغربية والأردن وقطاع غزة قد حققوا نتائج أعلى من المتوسط في التقييمات الدولية، وكان أداؤهم أفضل من أداء أقرانهم في المدارس الرسمية. كما أظهرت الدراسة أن المدرسين العاملين في مدارس الأونروا يبدون مستوى من الرضا الوظيفي أعلى من أولئك العاملين في المدارس الرسمية، وقد أشاروا إلى أن دعم الأهل لأنشطة وإنجازات الطلاب وانخراطهم فيها أعلى بكثير في مدارس الأونروا. وعلى الرغم من أن الكلفة المترتبة على كل طالب في مدارس الأونروا أدنى بنسبة 20 في المائة من كلفة المدارس الرسمية في الأردن مثلاً، كان أداء الطلاب في مدارس الأونروا أفضل من أداء الطلاب الآخرين في الامتحانات. وبما أن العاملين في هذه المدارس هم من اللاجئين الفلسطينيين والخدمات المقدمة فيها موجهة إليهم، تتخطى العلاقة بين الطاقم التعليمي والأسر إطار الحرم المدرسي، ما يسمح بإنشاء شبكات دعم مختلفة للطلاب عبر مشاركة المجتمع في النظام التعليمي. وجاء في الدراسة أن مدارس الأونروا تعتمد المناهج والكتب المدرسية نفسها كما في مدارس البلدان المضيفة، إلا أن هذه المدارس توفر أيضاً دروساً تعويضية وتحسينية[179].

3. نظم موازية أخرى للتعليم الابتدائي والثانوي

إلى جانب إدماج نظم التعليم الموازية التلقائية وغير النظامية في نظام التعليم الرسمي الوطني وبناء المدارس داخل المخيمات، غالباً ما يتم إنشاء نظم مماثلة من قبل منظمات غير حكومية أو اللاجئين بأنفسهم خارج المخيمات[180]. وتوصي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عادة بضرورة تجنب إنشاء مرافق تعليمية موازية للاجئين متى أمكن[181]. لكن في حالة اللاجئين والنازحين غير القادرين على النفاذ إلى نظام التعليم الرسمي، غالباً ما تكون المرافق التعليمية البديلة السبيل الوحيد للحصول على التعليم. هذه الأنشطة تديرها عادة منظمات أهلية وغير حكومية محلية بدعم من الجهات المانحة الدولية أو من قبل مسؤولين ضمن صفوف النازحين أنفسهم، وهي بمثابة بديل مؤقت إلى حين عودة النازحين إلى بلدانهم الأم أو جسر عبور إلى التعليم النظامي للأطفال الذين هم خارج المدارس. وفي معظم الأحيان، تعاني الأنشطة التعليمية غير النظامية التي تركز على مهارات الحياة والتدريب المهني من نقص في التمويل الكافي وغياب تراخيص العمل، فضلاً عن صعوبة إصدار الشهادات، ما يؤدي إلى ضعف الحافز لمتابعة الدراسات التي قد لا يتم الاعتراف بها من قبل أرباب العمل.

في مصر، أنشأت المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية السودانية مدارس تابعة لها ووضعت برامج تعليمية خاصة بها. بدورها، أصبحت الكنائس من أبرز الجهات التي تزود السودانيين بالخدمات، لا سيما في مجال التعليم، إذ قامت بافتتاح العديد من المدارس للاجئين (ولو من دون مصادقة رسمية)[182]. ومع أن الأطفال السودانيين الملتحقين بهذه المدارس لا يمكنهم الحصول على شهادات معترف بها من قبل الحكومتين المصرية والسودانية، إلا أنهم يستطيعون تقديم الامتحانات النهائية التي تضعها وزارة التربية والتعليم في المدارس الرسمية المصرية. لكن تجدر الإشارة إلى أن عملية التسجيل لتقديم هذه الامتحانات تفرض تحديات جمة على قسم كبير من السودانيين، نظراً لما تتطلبه من وثائق وتفرضه من تكاليف للحصول على رخص الإقامة الإلزامية. وهذا يعني أن العديد من الأطفال السودانيين لا يمكنهم الالتحاق بالتعليم العالي، وقد يواجهون عوائق متزايدة تحول دون تطورهم المهني[183]. ومنذ عام 2009، اعتمدت بعض مراكز التعليم في مصر المنهج السوداني كي يتمكن الأطفال من حيازة

شهادة التخرج السودانية التي تمكنهم من متابعة دراستهم في الجامعات المصرية أو في السودان حيث لا يتم الاعتراف بالشهادات المصرية. وتجدر الإشارة إلى أن جميع أطفال اللاجئين من البلدان الأفريقية الذين يتابعون هذا المنهاج مؤهلون، بغض النظر عن جنسيتهم، لحيازة هذه الشهادة وتقديم الامتحانات للحصول على شهادتي الصف الثامن والمرحلة الثانوية في السودان[184].

وفي الأردن ولبنان حيث يشكل العدد الهائل من الأطفال والشباب في صفوف اللاجئين السوريين تحدياً كبيراً، تم توفير التعليم غير النظامي والدورات التعليمية المعجلة للأطفال الذين يعانون من ثغرات في التعليم أو الذين لم تتوفر فيهم الشروط المطلوبة للالتحاق بالمدارس. وتعتمد هذه الدورات منهاجاً مصادقاً عليه كي يتمكن الأطفال الذين يتابعونه من الالتحاق بالمدارس الرسمية أو الحصول على شهادات قابلة للمعادلة. وبالنسبة للشباب والمراهقين السوريين في لبنان الذين لا يشكل التعليم النظامي خياراً متاحاً أمامهم، يمكنهم الاستفادة من بعض المبادرات غير النظامية التي تركز على الدورات التدريبية المهنية في مجال العلوم الميكانيكية، وتصليح الأجهزة الإلكترونية وصيانتها، وتصفيف الشعر والتدريب على الكمبيوتر، ما يتيح لهم اكتساب مهارات يمكنهم الاستفادة منها في الجمهورية العربية السورية حين تسمح لهم الظروف بالعودة[185].

وفي تركيا، بادر المدرسون من بين اللاجئين السوريين إلى بناء مدارس غير رسمية على طول الحدود التركية الجنوبية حيث يقيم القسم الأكبر من اللاجئين السوريين. ويدرّس هؤلاء المدرسون المتطوعون المنهاج السوري مع إدخال بعض التعديلات عليه، من دون تقاضي أي بدل مالي. وفي 25 مخيماً للاجئين في تركيا، حيث يعيش 229,000 لاجئ سوري[186]، تلتحق الغالبية العظمى من الأطفال بالمدارس. وفي إجراء قد يشكل مثالاً يحتذى في أبرز البلدان المضيفة للاجئين السوريين في المنطقة العربية، تعمل وزارة التعليم الوطني في تركيا على تنظيم هذه المدارس غير الرسمية، وقد أعطت في أيلول/سبتمبر 2014 أمراً توجيهياً بشأن تعليم اللاجئين يقضي بضرورة وجود مشرف تركي في كل مرفق تعليمي من أجل ضمان التقيّد بمعايير التعليم التركية[187].

4. التعليم الجامعي

منذ عام 1992، قدمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعم للتعليم الجامعي للاجئين لا سيما عبر البرنامج الخاص بمبادرة ألبرت إينشتاين الألمانية الأكاديمية للاجئين الذي يعطي منحاً للدراسة في مؤسسات التعليم العالي في البلدان المضيفة. إلا أن الطلب على هذه المنح يتخطى بأشواط مدى توافرها إذ أن المفوضية السامية للأمم المتحدة تتلقى عادةً ما بين 10 و30 طلباً لكل منحة متاحة[188]. وإجراءات التقدم بطلب للاستفادة من منح مبادرة ألبرت إينشتاين الألمانية الأكاديمية للاجئين وغيرها من المبادرات الدولية الخاصة بمنح التعليم العالي غالباً ما تكون معقدة، ما يعني في بعض الأحيان أن النخبة التي تتمتع بمهارات عالية هي وحدها المؤهلة لتقديم الطلبات أو القادرة على ذلك. وتتوفر أحياناً خيارات أخرى مثل التعلم عن بعد، إلا أن التعليم العالي ليس بعد من الأولويات في خطط معظم الجهات المانحة، لا سيما في الحالات حيث لا يتمتع اللاجئون والنازحون داخلياً وغيرهم من المهاجرين بفرص الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي. ومن الاستراتيجيات الأخرى المصممة لتعزيز فرص حصول المهاجرين على التعليم الجامعي هي تلك التي تمت بلورتها لصالح الطلاب اللاجئين من الصحراء الغربية لمتابعة دراستهم الثانوية والجامعية في الخارج، بما في ذلك جامعات الجزائر، والجمهورية العربية السورية، وكوبا، وليبيا، ما أدى إلى تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين من المخيمات طلباً للعلم[189]. وقد أظهرت الجهود التي يبذلها المغتربون السوريون مؤخراً لتسهيل حصول الطلاب السوريين من اللاجئين على التعليم الابتدائي، والثانوي، والجامعي في الخارج أهمية انخراط المغتربين في تطوير مسارات التعليم الخاصة بمواطني بلدهم الأم[190].

ومن الممارسات الواعدة الأخرى المبادرة المعروفة بالتسمية التالية:Jesuit Commons: Higher Education at the Margins (JC:HEM). ففي عام 1992 أُطلقت هذه المبادرة بالشراكة مع الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين لتلبية احتياجات اللاجئين السودانيين والصوماليين في مخيم كاكوما في كينيا، ثم اتسعت دائرة نشاطها لتشمل مئات الطلاب في ملاوي، والأردن والجمهورية العربية السورية (معلق حالياً)، علماً أنّ القيمين على هذا البرنامج يتجهون نحو تطوير نطاق عمله في المستقبل. ويمكن للطلاب من اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة أن يحصلوا على إجازة عبر الإنترنت في الدراسات الليبرالية صادرة عن جامعة ريجيس، إلى جانب متابعة دورات في تعلم الخدمات المجتمعية يحصلون في نهايتها على شهادة. ما من شرط خاص يقضي بتقديم وثائق تثبت الالتحاق بالمدرسة في مرحلة سابقة بل يخضع الطالب المحتمل لاختبار تحديد المستوى. ويستكمل التعلم عبر الانترنت بدورات تعليمية داخل الصفوف ورحلات ميدانية منتظمة [191]. ومع أنه لم يتم بعد الاعتراف رسمياً بهذه الدورات من قِبل وزارات التعليم العالي، إلا أن قدرة النفاذ إليها ومدى تقبلها في الجامعات حول العالم يجعل منها نموذجاً واعداً للمستقبل.

(ه) خلاصة

لا بد من العمل السريع على تعميم الحق في الحصول على التعليم، باعتباره استثماراً يعود بفوائد كبيرة على التنمية في بلدان المنشأ، وبلدان المقصد، وبلدان العبور في المنطقة. وتحقيق هذا الهدف يستلزم دعماً دولياً كبيراً لمساعدة الدول العربية المضيفة التي يواجه بعضها صعوبات في التنمية وفي تأمين التعليم الجيد للنازحين والمجتمعات المحلية المضيفة.

3. أسواق العمل ورأس المال البشري والتحويلات المالية

في النزوح مخاطر تهدد فرص كسب العيش، إذ كثيراً ما يكون على اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين الاعتماد على المساعدات الإنسانية من أجل البقاء على قيد الحياة. وقد يعرّض الاعتماد على الآخرين في تلبية الاحتياجات الأساسية الأفراد لمزيد من المخاطر، ويحد مما لديهم من مدخرات ومهارات وقدرات، فيدفعهم إلى حالة عوز. وفي فقدان فرص كسب العيش أعباء نفسية ثقيلة على النازحين، وقد كانوا ناجحين في عملهم وثابتين في مهنهم قبل النزوح.

وفي ما يتعلق بالمجتمعات المحلية المضيفة والحكومات في بلدان المنشأ والمقصد والعبور في المنطقة العربية، قد تخلّف تحركات السكان القسرية ضغوطاً إضافية على أسواق العمل وتثير مخاوف بشأن القدرة التنافسية، وارتفاع الأسعار وتراجع الأجور. وتتحفظ الحكومات في فتح باب التشغيل أمام اللاجئين والنازحين في غياب الفرص الاقتصادية للمواطنين، وأي تقدم في هذا الاتجاه هو رهن بما تحققه بلدان العبور والمقصد من نمو اقتصادي وتنمية. أما في بلدان المنشأ، فقد يؤدي النزوح إلى خسائر جسيمة في أعداد العاملين والقوى العاملة الماهرة. وعندما يجد العمال المهاجرون أنفسهم عالقين في بلدان تعصف بها الأزمات، قد تؤدي الخسارة المفاجئة للتحويلات المالية إلى بلدان المنشأ جراء النزوح والعودة إلى انقطاع مداخيل الأسر وتعطيل الخطط التنموية، ما لم تتوفر حلول سريعة وآنية لدمج العائدين في أسواق العمل في بلدانهم أو في الخارج.

وقد يؤدي العجز عن تخطي هذه العوائق التي تحول دون الاعتماد على الذات بالسكان إلى خمول اقتصادي في المدى الطويل يسبب تباطؤاً في النمو الاقتصادي ويضرّ بالتنمية في بلدان المنشأ، والعبور والمقصد.

(أ) النزوح وسبل العيش

يزوّد النفاذ إلى سوق العمل والتحويلات المالية وغيرها من فرص كسب العيش الأفراد بوسائل تمكنهم من تحمّل تداعيات النزوح، وإعادة بناء حياتهم، والمساهمة في إنتاج رأس المال البشري في بلدان المنشأ والعبور واللجوء الأول والمقصد[192]. وفي تمكين اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين من كسب معيشتهم ما يساعدهم على البقاء على قيد الحياة،

ويضمن سلامتهم، ويصون كرامتهم[193]. ويسهم وضع برامج وخطط واعتماد أنظمة لسوق العمل تراعي الفوارق بين الجنسين في توفير الحماية اللازمة لجميع النازحين، وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق الإنصاف والاستدامة في التشغيل[194].

وإفساح المجال أمام اللاجئين للعمل في القطاع غير النظامي يحميهم من الانخراط في أسواق العمل غير النظامية، ويسمح لبلد المقصد أو العبور بتنظيم التشغيل حسب احتياجات سوق العمل ومتطلبات خطط التنمية. كما يتيح للدولة فرصة الاستفادة من الخبرات القيمة، وزيادة حجم السوق المحلية لاستهلاك السلع والخدمات، واستثمار عائدات الضرائب التي يمكن استخدامها لأغراض إنمائية تفيد المجتمعات المضيفة والنازحة[195]. وتساهم إتاحة فرص العمل للنازحين في الحد من اعتمادهم على خدمات الرعاية التي تقدمها الدولة أو المساعدات الخارجية، فتحميهم من الاستغلال وسوء المعاملة، وتمكنهم من المساهمة في إنتاج رأس المال البشري. ويمكن للاجئين أن يحملوا معهم المعارف والمهارات والقدرات التدريبية أو أن يكتسبوها خلال إقامتهم في البلدان المضيفة، ما قد يزيد من الموارد المتاحة لاقتصادات مجتمعات المنشأ والمجتمعات المضيفة. ويتأثر استعداد اللاجئين للعودة إلى بلدهم بما هم عليه من أحوال مادية[196]. وباستطاعة الوكالات الناشطة في مجال التنمية والعمل الإنساني أن تقدم المساعدة لهم بتأمين التدريب للاجئين والنازحين والمجتمعات المضيفة وتسهيل حصولهم على الخدمات اللازمة لدخول أسواق العمل والانخراط فيها، أو تأسيس المشاريع الخاصة.

ويمكن للمستثمرين وأرباب العمل في القطاع الخاص، ومن بينهم اللاجئون والنازحون داخلياً وغيرهم من المهاجرين الذين يمتلكون رأس المال، أن يؤدوا دوراً أساسياً في استحداث فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي لصالح الأعداد المتزايدة لليد العاملة الماهرة، لا سيما إذا كانت ظروف الاستثمار مؤاتية. على سبيل المثال، نقلت شركات سورية عدة تعمل في مجال خدمات المطاعم، والمنسوجات، والصناعات التحويلية مقرها إلى الأردن منذ عام 2011، حيث سمحت بخلق فرص عمل واستثمار. وفي عام 2012، سجلت هيئة الاستثمار في الأردن ما قدره 114 مليون دينار أردني من الاستثمارات السورية في المملكة، أي بزيادة بلغت ثلاثة ملايين دينار أردني مقارنة مع العام الفائت. وقد تم تسجيل استثمارات إضافية بقيمة 49 مليون دينار أردني في النصف الأول من عام 2013[197]. وصحيح أن نطاق الاستثمار محدود مقارنة مع الكلفة التقديرية للاجئين السوريين التي يتكبدها الأردن (حوالى 625 مليون دولار في عام 2013 وحده)[198]، إلا أن زيادة المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي قد تسمح لبلدان مضيفة للاجئين السوريين مثل الأردن بتوسيع قاعدة التشريعات والإجراءات الإدارية بما يشجّع السوريين وغيرهم من المستثمرين على الاستثمار في البنى التحتية والمشاريع.

ويساهم توفير التمويل البالغ الصغر وتسهيل الحصول على خدمات المصارف التجارية في تمكين اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين من الاعتماد على أنفسهم في تأمين حاجاتهم الاقتصادية[199]. ويمكن لمصادر الائتمان الآمنة والموثوقة أن تهيئ الظروف الملائمة للتخطيط وتوسيع الأنشطة التجارية، إذ تحد من لجوء العاطلين عن العمل وذوي الدخل المحدود إلى ممارسات الاقتراض المحفوفة بالمخاطر وبرامج التمويل غير الآمنة[200]. وتعتبر برامج التمويل البالغة الصغر التي تشمل عنصر التأمين الذي يوفر الحماية للمقترضين، نقطة انطلاق أساسية نحو تأمين سبل العيش المستدامة للنساء والشباب، الذين يعتبرون أكثر الفئات تأثراً بالبطالة والبطالة المقنعة في المنطقة[201]. وباعتماد آليات إقراض محلية غير نظامية، يستطيع اللاجئون والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين، تكوين رأس المال اللازم لتأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم[202].

وفي حالات الأزمات المستحكمة، تؤدي التحويلات المالية دوراً هاماً في تخفيف آثار الصدمات وحماية الأسر وتمكينها من التكيّف والصمود. فهي تسهم في تأمين سبل عيش الأفراد الذين لم يغادروا بلدانهم وكذلك الأفراد الذين أجبروا على المغادرة[203]. واللاجئون والنازحون داخلياً وغيرهم من المهاجرين هم في موقع المرسل للتحويلات المالية والمتلقي لها في آن. فاللاجئون الصوماليون في مخيمات داداب يتلقون

تحويلات مالية من الصوماليين المقيمين في الخارج، ويرسلونها إلى أفراد الأسر الفقيرة الذين لا يزالون في الصومال. ولهذه المساعدات أهمية بالغة لأسر المهاجرين، وتؤدي دوراً هاماً في تنمية بلد المنشأ وفي تهيئة الظروف المؤاتية للعودة[204]. وقد أدّت المنظمات الخيرية التي أنشأها المغتربون العراقيون دوراً هاماً في دعم اللاجئين العراقيين في الأردن من خلال الشراكات مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وكذلك من خلال الإعانات المالية المباشرة التي قدمتها للاجئين على شكل مساعدات نقدية والتمويل في حالات الطوارئ[205]. وفي بلدان المنشأ التي تمر بمرحلة انتقالية ما بعد انتهاء الأزمة، تسهم التحويلات المالية من الخارج في تسهيل مسار التعافي السريع[206].

وعندما يعود المهاجرون، بفعل الأزمات في الخارج، كما عاد اللاجئون العراقيون والمهاجرون اللبنانيون من الجمهورية العربية السورية أو المهاجرون المصريون من ليبيا، يمكن أن تُبذل في بلدان المنشأ جهود منسقة لتسهيل اندماج العائدين في سوق العمل المحلية، ورعاية الأسر والمجتمعات المحلية، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية على المستوى الوطني[207]. ومن وسائل دعم العائدين تخفيف الديون؛ وتقديم المساعدة المالية؛ وإطلاق المشاريع المدرة للدخل والدمج في سوق العمل؛ وتقديم المساعدة النفسية والاجتماعية، وإطلاق المشاريع التنموية المجتمعية. وعندما يتعذر إدماج العائدين في بلدان المنشأ، لعدم توافق مهاراتهم وتطلعاتهم مع احتياجات سوق العمل وظروفها، يمكن أن يساهم تسهيل حركة هؤلاء في إنعاش سبل عيشهم، وتعافي المناطق المتأثرة بالأزمات، على أن تسمح بالعودة الآمنة إلى بلد المقصد السابق.

(ب) القوانين والسياسات

الحق في العمل هو حق أساسي معترف به في الصكوك القانونية الدولية، لا سيما في المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 6 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والحق في العمل هو حق أساسي لتمكين الأفراد من العيش بكرامة والمساهمة في التنمية.

تمنح اتفاقية عام 1951 بشأن وضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967 اللاجئين الحق في أفضل معاملة ممكنة تُمنح في نفس الظروف لمواطني بلد أجنبي في ما يتعلق بحق ممارسة عمل مقابل أجر. وتتضمن المعاهدات الإقليمية الإعلان بشأن حماية اللاجئين والنازحين في البلدان العربية الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر 1992، والاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية التي اعتمدتها جامعة الدول العربية في عام 1994. وفي بعض البلدان العربية قوانين وطنية خاصة بوضع اللاجئين تنصّ على حقهم في الحصول على فرص للعمل. ومن الدول العربية التي طورت أو تعمل على تطوير تشريعات محلية تمنح اللاجئين الحق في العمل تونس، وجيبوتي، والسودان، والمغرب، وموريتانيا، واليمن، مع أن العوائق المالية والبيروقراطية لا تزال في الواقع تحول دون النفاذ إلى فرص العمل النظامية. وتشير اتفاقية كمبالا إلى ضرورة أن تعمل الدول الأطراف على تعزيز الاعتماد على الذات وسبل العيش المستدامة في أوساط النازحين داخلياً، شرط ألا يتم استخدام هذه الإجراءات كذريعة لإهمال حمايتهم ومساعدتهم ومن دون أن يكون لذلك أي أثر سلبي على وسائل المساعدة الأخرى.

وتعيد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في الاستراتيجية العالمية لسبل العيش للفترة من 2014 إلى 2018، التأكيد على التزام المجتمع الدولي بحق اللاجئين في العمل والاعتماد على الذات لتمكينهم من ممارسة حقوقهم الاقتصادية والعيش في كرامة، ودعم الأسواق المحلية. وتتسع إمكانات وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات (الهدف 5)؛ وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع (الهدف 8)؛ وإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام، وتشجيع الابتكار (الهدف 9)؛ والحد من انعدام المساواة داخل البلدان وبينها (الهدف 10)، كلها تسهم في توسيع فرص نفاذ اللاجئين والنازحين وغيرهم من المهاجرين وأفراد المجتمعات المضيفة إلى أسواق العمل المحلية، وتتيح الاستفادة من قدراتهم لبناء رأس المال البشري.

ويعمل أعضاء مبادرة المهاجرين في البلدان التي تعاني من أزمات على بلورة مبادئ توجيهية وممارسات من أجل تعزيز حماية المهاجرين الدوليين في مختلف مراحل الأزمات في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ومن الخطوات التي يجب اتباعها في بلدان المنشأ في مرحلة ما بعد الأزمة ما يلي:

السعي إلى تطوير آليات تمويل مبتكرة للحد من التداعيات الناجمة عن فقدان مصادر الدخل والتحويلات المالية من المهاجرين العائدين وأسرهم، مثل التمويل الميسر في إطار المساعدة الإنمائية الدولية المقدمة من البنك الدولي.

حث المستخدِمين، وأرباب العمل و/أو المهاجرين على المساهمة في تمويل رفاه المهاجرين قبل المغادرة إلى الخارج لمساعدة المهاجرين العائدين الذين هم بحاجة إلى العون.

الإقرار بأن قسماً كبيراً من المهاجرين متعطش لمزاولة العمل من جديد وإعادة إحياء تدفقات الدخل، واستكشاف طرق بديلة لتحسين سبل العيش مثل الائتمانات البالغة الصغر لإطلاق مشاريع صغيرة، والتدريب على المهارات الملائمة لسوق العمل المحلية (بلد المنشأ) ومواءمة الوظائف مع احتياجات سوق العمل[208].

(ج) التحديات القائمة

أظهرت دراسة أجريت في عام 2010 حول استحداث فرص العمل في الاقتصادات العربية أن معدل البطالة الذي بلغ 13 في المائة تقريباً على مستوى المنطقة في عام 2010، وصل إلى 31 في المائة في البلدان التي تعاني من النزاعات مقابل 21 في المائة في البلدان الأقل نمواً[209]. وتواجه بلدان المنشأ والعبور والمقصد واللجوء الأول كافة في المنطقة العربية تحديات مثل النقص في الموارد وارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما بين النساء والشباب[210].

وتؤدي تحركات السكان القسرية إلى خسارة الأصول المادية وتفكك الشبكات الاجتماعية والأسرية[211]. أما المدخرات التي يجلبها بعض اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين، فتتبدد مع الوقت في غياب أي مدخول آخر للأسرة. وقد يتكبد الأفراد ديوناً أيضاً خلال فرارهم من مناطقهم بسبب تكاليف السفر والتهريب، ما يفاقم من مشاكلهم الاقتصادية[212]. وفي الحالات التي يفتقر فيها الأشخاص إلى الدخل الكافي لتلبية احتياجاتهم الأساسية، قد يلجأون إلى الدعارة، والزواج المبكر والقسري، والتسول، وعمالة الأطفال، والسرقة وغيرها من الأعمال الجرمية[213]. ومن شأن هذه التدابير أن تعرض بدورها اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين إلى مخاطر جمة مرتبطة بالحماية، وتفاقم التوترات مع المجتمعات المضيفة[214].

ولدى الحكومات في بلدان العبور والمقصد هواجس مشروعة قد تمنعها من تأمين فرص عمل للاجئين والنازحين، لا سيما في أوقات الأزمات الحادة. فغالباً ما تتخوف من تشريع تشغيلهم، إذ يؤدّي إلى استقطاب أعداد إضافية من النازحين أو يثني المقيمين عن العودة إلى بلدهم الأم. ويسري ذلك بشكل خاص عندما تكون تدفقات النازحين بأعداد هائلة. وتواجه الحكومات في معظم الأحيان ضغوطاً من قِبل المواطنين الذين يخشون زيادة التنافسية على الوظائف المتاحة وتراجع قيمة الأجور، لا سيما في البلدان التي ترتفع فيها معدلات البطالة بشكل ملحوظ[215]. وترتبط الآثار التي يخلفها ارتفاع المعروض من اليد العاملة على الأجور بطبيعة مهارات النازحين وما إذا كانت تكمّل المهارات المحليّة أو تأخذ مكانها ... فإذا كان النازحون يحملون معهم مهارات جديدة وإمكانات إضافية للتمويل، ويساهمون في تحسين النشاط التجاري وزيادة الطلب المحلي، يكون في وجودهم أثر إيجابي على النمو[216].

وفي غياب الأنظمة والقوانين التي ترعى النفاذ إلى فرص العمل النظامية، يجد النازحون أنفسهم مجبرين على دخول القطاع غير النظامي، ما يخفض من قيمة الأجور ويحد من القدرة على الاستهلاك. فعندما تتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين إلى البلد، قد تعود تدفقات المساعدات الدولية والتحويلات المالية من أفراد الأسرة المقيمين في الخارج ببعض الفائدة على المجتمعات المضيفة، لا سيما حين لا تقتصر هذه المساعدات على النازحين فحسب بل تطال

أيضاً المجتمعات المحلية وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة للبنية التحتية[217].

ويُحدث فقدان رأس المال البشري بسبب نزوح المواطنين وهجرة العمال نتائج مدمرة على البلدان المنكوبة بالنزاعات. وتؤدي تحركات السكان القسرية إلى خلل في الاقتصاد وتعطيل الخدمات العامة، وتعوق جهود التعافي في المدى القصير، وتتسبب بهجرة العقول وهبوط الاقتصاد على المدى البعيد[218]. ومن العوائق التي تحول دون العودة بعد انتهاء النزاع، البطالة، والأضرار اللاحقة بالبنى التحتية، والنقص في المساكن، والعوائق البيروقراطية، والإرباك السياسي والاقتصادي. وقد لا يتمكن اللاجئون والنازحون من الاستفادة في بلدان المنشأ من المهارات والخبرات التي قد اكتسبوها في بلدان المقصد واللجوء الأول والعبور[219].

ويطرح عدم توفر سبل العيش مشكلة أساسية للعمال المهاجرين المجبرين على مغادرة البلدان التي يعملون بسبب النزاعات وغيرها من الحالات التي تهدد حياتهم. وعندما يخسر العاملون عملهم، يفقدون القدرة على إرسال التحويلات المالية إلى بلدانهم، فتتضرر أسرهم ومجتمعاتهم وحتى بلدانهم. فعودة عدد كبير من العمال المهاجرين من ليبيا زاد من الضغوط على أسواق العمل في البلدان المجاورة مثل تشاد، ومصر، والنيجر، وكذلك على بلدان أبعد مسافة مثل بنغلادش، وسري لانكا والفلبين. ويشير مسح شمل 1,283 مهاجراً مصرياً عادوا من ليبيا في عام 2011 إلى أن العدد الأكبر من هؤلاء متحدر من مناطق ريفية في مصر وكان يعمل في قطاع البناء في ليبيا قبل اضطراره للمغادرة. وقد خسر الكثيرون مدخراتهم وأغراضهم الشخصية[220]. وكذلك في النيجر، ألقت عودة حوالى 90,000 مهاجر، معظمهم إلى مناطق ريفية فقيرة معرضة لانعدام الأمن الغذائي، عبئاً إضافياً على المجتمعات المضيفة الفقيرة والتي تعتمد على التحويلات المالية المرسلة من العاملين في الخارج[221].

(د) ممارسات واعدة

تجمع الجهات الفاعلة على ضرورة الاستفادة من فرص الاعتماد على الذات والمهارات والقدرات التي يتمتع بها اللاجئون والنازحون داخلياً وغيرهم من المهاجرين، وتجنب الأنماط غير المستدامة القائمة على الأنشطة الخيرية وتقديم المساعدات[222]. وصحيح أن المساعدات الإنسانية ضرورية في المدى القريب، لا سيما خلال الأزمات الحادة وحالات العودة بأعداد كبيرة، إلا أن استراتيجيات لدعم سبل العيش تتماشى مع قدرات الأفراد وتطلعاتهم، واحتياجات سوق العمل ومسارات التنمية، هي من النماذج الواعدة للمستقبل.

1. التدريب المهني وفرص كسب العيش

استراتيجيات سبل العيش التي توضع على أساس المهارات المتوفرة؛ والخصوصيات الديمغرافية والجنس؛ وسلامة اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين؛ والأنظمة والقوانين؛ واحتياجات سوق العمل، يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتكوين رأس المال البشري.

ولا يزال نفاذ اللاجئين إلى سوق العمل النظامية محدوداً في المنطقة العربية. ففي السودان، وقّعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئة اللاجئين التابعة للحكومة السودانية، وولاية كسلا، ووزارة المالية في كسلا في أواخر عام 2013، على اتفاقية تقضي بمنح رخص عمل إلى 30,000 لاجئ (معظمهم من إريتريا) في كسلا، شرقي السودان. وبموجب الاتفاقية، وافقت المفوضية على العمل مع مكتب التوظيف التابع لوزارة المالية من أجل توعية اللاجئين بحقوق العمال، وتسهيل الاجراءات الخاصة بإصدار رخص العمل للاجئين، وتعزيز قدرة الوزارة على جمع المعلومات حول سوق العمل[223]. وفي تركيا، تعمل الحكومة على إصدار التشريعات من أجل تسهيل نفاذ اللاجئين السوريين إلى سوق العمل النظامي[224].

بدورها، تعزز البرامج ذات الطابع الأقل نظامية الموجهة إلى اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة المساواة والتماسك الاجتماعي. ففي الأردن مثلاً، تلقّت الأردنيات واللاجئات العراقيات التدريب اللازم من أجل إطلاق مشاريع صغيرة من المنزل لبيع المنتجات الغذائية، ما يتيح لهن العمل بأمان داخل منازلهن وتأمين الدخل لعائلاتهن دون أن

تشكل رعاية الأطفال عائقاً بالنسبة لهن[225]. وطبّقت إحدى المنظمات غير الحكومية في القاهرة برنامجاً لتوفير التدريب على العمل المنزلي للاجئات، ومن ثم إرسالهن إلى منازل المستخدمين المصريين، مع الحرص على مرافقتهن في أول يوم عمل، وتوفير الدعم لهن ولأرباب عملهن. وفي مصر أيضاً، وفي إطار مبادرة من القطاع الخاص، تم تدريب ومن ثم توظيف المواطنات المصريات واللاجئات في مجال التطريز الذي يتطلب مهارات عالية، إلى جانب تحمل تكاليف النقل والطعام[226]. أما في اليمن، فقد شاركت اللاجئات الصوماليات والمواطنات اليمنيات في برامج للتدريب المهني[227]. وفي عام 2011، أطلقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات المحلية برنامجاً مماثلاً في المغرب من أجل تزويد اللاجئين بالمهارات اللازمة للحصول على عمل في القطاع غير النظامي أو إطلاق المشاريع في غياب النفاذ إلى سوق العمل النظامي[228]. وفي جيبوتي، عملت المنظمة الدولية للهجرة على بناء قدرات الشباب من اللاجئين في مخيم علي عدي ومن المجتمعات المحلية المضيفة، فضلاً عن تنسيق التدريب المهني والتدريب أثناء العمل عبر التعاون مع القطاع الخاص[229]. صحيح أن هذه المبادرات محدودة النطاق، لكن يمكن العمل على توسيعها وتطبيق مبادرات مماثلة لها في مناطق أخرى، وإشراك المجتمعات المحلية فيها قد يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي.

وفي لبنان، شملت «مبادرة العمالة المؤقتة» 8,000 فرد من اللاجئين السوريين والمواطنين اللبنانيين، جرى استيعابهم في الأشغال العامة في المخيمات غير النظامية والمناطق المحيطة بها في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2013 إلى كانون الثاني/يناير 2014. وتقاضى العاملون أجراً مقابل عشرة أيام عمل في ترميم البنى التحتية المحلية. وكان الهدف من هذه المبادرة إتاحة الفرص لتوليد الدخل وتعزيز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وفي حل المشاكل التي ظهرت من خلال المبادرة التجريبية (مثلاً إطالة فترات العمل، والتشاور مع البلديات وتوسيع نطاق المشاريع)[230]، يمكن توسيع هذه المبادرة.

وباستخدام التكنولوجيا والاستفادة من المهارات، يمكن توسيع فرص العمل في مجالات عديدة كبرمجة الكمبيوتر، ومشاريع التشغيل عبر الإنترنت، وصيانة الهواتف النقالة، وذلك للحد من البطالة في صفوف الشباب من النازحين والمجتمعات المحلية[231].

والمشاريع المبتكرة، مثل «استراتيجية الاعتماد على الذات» التي طبقتها حكومة أوغندا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يمكن أن تشكل نموذجاً يُسترشد به. فابتداءً من عام 1999، زودت حكومة أوغندا اللاجئين السودانيين بقطع أرض يمكنهم زراعتها أو استثمارها لتأمين الغذاء، والحصول على الخدمات الأساسية، والمساهمة في استدامة البنى المجتمعية. ولإلغاء الهياكل الموازية التي أنشأتها المنظمات غير الحكومية لمساعدة اللاجئين، أدرجت الخدمات الخاصة باللاجئين في خطط تنموية خاصة بكل منطقة، تطبّق ضمن الإدارة الموسعة ونظام تقديم الخدمات[232]. وقد أخذ على هذا المشروع اقتصاره على المخيمات وانتُقد لنوعية الأراضي التي وُضعت في متناول اللاجئين، إلا أن هذه المبادرات يمكن أن تكون نموذجاً يُستفاد منه في وضع البرامج في المستقبل، وهي تؤكد الحاجة إلى إجراء المزيد من الأبحاث وطرح الأفكار المبتكرة للحد من اعتماد النازحين على المساعدات والفرص المتاحة لهم لكسب معيشتهم[233].

ونظراً إلى وفرة المهارات والخبرات التي يتمتع بها النازحون ومدى معرفتهم بالمجتمعات التي يقيمون فيها ودائرة العلاقات التي تمكنوا من نسجها، تبين أن التشغيل في المخيمات هو استراتيجية مجدية تعود بالفائدة على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وسكان المخيمات على حد سواء، لا سيما في حالات الأزمات الطويلة. ويتيح هذا النمط من التشغيل فرصة للاجئين لتحقيق تطلعاتهم الاقتصادية والمهنية؛ وهو عامل استدامة للاقتصاد، يحقق مزيداً من الفعالية ويتيح مساءلة الجهات الفاعلة في تقديم الخدمات. ويشكل الفلسطينيون ومعظمهم من اللاجئين و/أو سكان المخيمات 99 في المائة من طاقم الأونروا: فالمدرسون، والممرضون،

والعاملون الاجتماعيون، وعمال النظافة والصيانة، والفنيون والموظفون الإداريون، يؤدون دور الوسيط بين الأونروا واللاجئين[234].

وباستثناء المخيمات التي تضم لاجئين من الصحراء الغربية، لا تتوفر حالياً أي نماذج رسمية لتشغيل اللاجئين في المخيمات، ويعتمد توليد الدخل على مشاريع منفّذة داخل المخيمات وأنشطة تجارية غير نظامية[235]. وتشكل إتاحة فرص إضافية للاجئين والسكان المحليين المقيمين على مقربة من المخيمات للحصول على عمل نظامي داخل المخيمات، وسيلة لاستدامة سبل العيش.

2. التحويلات والخدمات المالية الأخرى

تسهم التحويلات والخدمات المالية الأخرى في الحفاظ على الأصول، وتكوين رأس المال المادي، وزيادة الفرص الاقتصادية. لكن عوائق عدة تحول دون إرسال التحويلات المالية إلى البلدان التي تشهد نزاعات وإلى اللاجئين والنازحين داخلياً في بلدان المقصد والعبور. وقد برزت هذه العوائق في الصومال، مثلاً، حيث النظام المصرفي الرسمي محدود. فأنشئ عدد من الوكالات المتخصصة عُرفت بشركات تحويل الأموال، أو الحوالة، من أجل تسهيل إرسال التحويلات المالية. وأثارت هذه الحلول تساؤلات حول أمن عمليات التحويل عقب الهجمات على المركز التجاري العالمي في نيويورك في عام 2001، التي دفعت إلى فرض ضوابط جديدة لمكافحة تبييض الأموال. وقد شكّلت هذه الضوابط عوائق كبيرة أمام العمل المصرفي غير النظامي ووصول التحويلات المالية إلى الجهات المتلقية في الصومال، على الرغم من أن شركات الحوالة لا تزال من أكثر الوسائل استخداماً لإرسال الأموال[236].

وتتوفر الخدمات المالية البالغة الصغر في دولة فلسطين منذ زمن طويل، ويستفيد آلاف الأشخاص من قروض تمكنهم من إطلاق مشاريع صغيرة أو توسيعها، ودعم أصول الأسر وتلبية الاحتياجات الأساسية. وفي عام 2012، بلغت نسبة النساء 38 في المائة والشباب 23 في المائة من مجموع المستفيدين في غزة. وغالبية المستفيدين (77 في المائة) هم من أصحاب الدخل المحدود، وفي ذلك دليل على جدوى التمويل البالغ الصغر في توليد الدخل للأشخاص الذين يعانون من البطالة أو البطالة المقنعة[237]. وتتوفر برامج مماثلة في بلدان عربية أخرى، ففي عام 2013، تم الإعلان عن برنامج للتمويل البالغ الصغر في الصومال موجه إلى الشباب، يشمل تأمين القروض البالغة الصغر، وفتح حسابات التوفير الطوعية، وتأمين خدمات لتطوير المشاريع عبر شبكة قائمة من الجهات المزودة بالخدمات[238]. وفي بلدان المقصد والعبور حيث تبرز عوائق قانونية أمام نفاذ اللاجئين والنازحين إلى مثل هذه البرامج، أطلق الصوماليون وغيرهم من اللاجئين آليات التأمين والإقراض غير النظامية ضمن مجتمعاتهم. فعلى سبيل المثال، تقوم مجموعات صغيرة من اللاجئات الصوماليات في كمبالا بتجميع الموارد من خلال المساهمات الأسبوعية أو الشهرية في صندوق خاص بالمجموعة (ما يُعرف بال ayuto). وتُوزع المبالغ عند جمعها بالتناوب على أكثر الأفراد حاجة لتساعدهم في إطلاق مشاريع لتوليد الدخل[239].

لبرامج التمويل البالغ الصغر فائدة في تزويد اللاجئين والنازحين بالأموال اللازمة لإطلاق المشاريع الصغيرة، إلا أن إمكانية نمو هذه المشاريع غالباً ما تكون محدودة بسبب صعوبة الحصول على قروض وائتمانات أكبر حجماً من المصارف التجارية. وقد أصدرت الغرفة الدستورية للمحكمة العليا في جمهورية كوستاريكا حكماً قضى بأن رفض طلب الحصول على قرض قدمه لاجئ كولومبي لإنشاء شركة للمفروشات هو تمييز بحقه وانتهاك لحقوقه، وبأن للاجئين الحق في الحصول على قروض من المصارف الوطنية. وأشارت المحكمة إلى أن اللاجئين يتمتعون بصفة مقيمين مؤقتين في كوستاريكا بموجب قانون الهجرة المعمول به في البلد[240].

ولحين توفير المزيد من الخدمات في المنطقة يمكن للمستثمرين المغتربين أن يؤدوا دوراً في تأمين مبالغ أكبر يستفيد منها اللاجئون والنازحون داخلياً وغيرهم من المهاجرين لإطلاق

مشاريعهم. ففي الصومال مثلاً، يشارك المغتربون الذين تمكنوا من تأمين مصدر دخل موثوق في الخارج في استثمارات القطاع الخاص داخل البلد. وتشير التقديرات إلى أن 80 في المائة من تمويل الاستثمارات التجارية في الصومال يأتي من المغتربين. وتختلف المبالغ المستثمرة بحسب الشخص والمشروع، إلا أن الاستثمارات التجارية الكبيرة غالباً ما تشمل مساهمات تتراوح ما بين 40,000 و100,000 دولار في إطار كل شراكة[241].

3. العودة وإعادة الدمج في سوق العمل

تسهم عودة المهاجرين، من ذوي المهارات المتدنية أو العالية، إلى بلدانهم وإعادة دمجهم فيها، في عملية التنمية. فالمعارف والمهارات التي اكتسبها اللاجئون والنازحون في بلدان المقصد والعبور تهيئهم للعودة والمساهمة في «تدوير العقول» وليس «هجرة العقول»[242]. وإدراكاً منها لأهمية المغتربين، ولا سيما أصحاب المهارات، أطلقت الحكومة العراقية خلال السنوات الأخيرة حملة لحث المغتربين على العودة، واعدةً العائدين بفرص عمل وحوافز مالية[243]. أما في الصومال، فقد أعدت المنظمة الدولية للهجرة برنامج الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا الذي أتاح للمغتربين من ذوي المهارات العالية، لا سيما المتخصصات في مجال الصحة، المشاركة مع المؤسسات الصحية المحلية في جهود بناء القدرات على المدى القصير في صوماليلاند وبونتلاند. ويساعد هذا البرنامج، ولو بشكل مؤقت، في إضفاء الطابع المؤسسي على دور المغتربين في إعادة إعمار البنى التحتية الأساسية والقطاع الخاص في بلدانهم[244]. وفي آذار/مارس 2015، أطلقت المنظمة الدولية للهجرة والحكومة الإيطالية برنامج الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا «MIDA Women Somalia II» من أجل الاستفادة من خبرات المغتربين الصوماليين لمساعدة النازحات داخلياً في الصومال على تطوير المشاريع الاجتماعية[245].

وتفرض العودة القسرية للعمال المهاجرين إلى بلدان المنشأ بسبب اندلاع الأزمات في بلدان المقصد عوائق إضافية أمام إعادة دمجهم. وفي إطار جهود تسهيل عودة المهاجرين العائدين وإعادة دمجهم والحفاظ على الاستقرار في مجتمعاتهم، قامت الحكومة المصرية بدعم من المنظمة الدولية للهجرة، بإنشاء مراكز للمعلومات خاصة بالعائدين تقدم لهم نصائح حول فرص العمل والخدمات الأساسية. وقبل مقتل العمال المهاجرين المصريين في ليبيا في عام 2015، كانت وزارة القوى العاملة والهجرة في مصر تعمل مع السلطات الليبية من أجل تقديم التعويضات اللازمة لعشرات الآلاف من العائدين المصريين وتوفير فرص العمل البديلة لهم[246].
ويمكن اعتماد برامج مماثلة في لبنان لتسهيل عودة المهاجرين اللبنانيين العائدين من الجمهورية العربية السورية وإعادة دمجهم في سوق العمل، وذلك بدعم من المجتمع الدولي[247].

(ه) خلاصة

غالباً ما تتفاقم التحديات المرتبطة بسوق العمل جراء توافد اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين. ويفرض هذا الواقع معالجة التحديات التي تواجهها المجتمعات المضيفة، بالاستفادة من مهارات وقدرات النازحين ومراعاة حقهم في كسب العيش للاعتماد على الذات وصون الكرامة. وبالرغم من حجم التحركات السكانية القسرية والتحديات التي تطرحها، يمكن لتدفقات المهارات، والقوى العاملة، والتحويلات المالية، وغيرها من أشكال رأس المال والأسواق الجديدة التي يستحدثها النازحون أن تتيح فرصاً لصقل الخبرات وتوليد رأس المال وتحقيق النمو الاقتصادي القصير والطويل الأمد لصالح النازحين والبلد الذي يقيمون فيه.

4. الاستدامة البيئية

تعيق موجات النزاع والعنف والكوارث الطبيعية المتكررة الجهود التي تبذلها الدول من أجل التخفيف من آثار التغيّر المناخي والبيئي. ويمكن للأزمات الممتدة منذ وقت طويل والتي غالباً ما تتفاقم بسبب محدودية النفاذ إلى الموارد، أن تحد من قدرة اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين والمجتمعات المحلية المضيفة على الاستجابة والتكيّف. وفي مواجهة

تحديات مماثلة، يجب إعطاء الأولوية للمسائل البيئية وإدراجها ضمن خطط التنمية، مع ضرورة اعتماد مقاربات مرنة وشاملة للمساعدة في التخفيف من الآثار السلبية للنزوح.

فالوتيرة المتزايدة لموجات الجفاف والتصحر واستنفاذ الموارد الطبيعية في المنطقة العربية، تضع المياه العذبة ومصادر الطاقة غير المتجددة في خطر الاستنزاف. ويعكس ارتفاع منسوب مياه البحار وزيادة وتيرة وحدّة الظواهر المناخية الشديدة آثار تغيّر المناخ في المنطقة[248]. كما يشكل التوسع السريع للمناطق الحضرية خطراً على الأراضي الزراعية، والصالحة للزراعة والهامة بيئياً[249].

وقد تساهم زيادة المساعدات المالية والفنية في تحويل الأزمات إلى فرص لإحداث تغيير مستدام ورفع مشاركة اللاجئين، والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين إلى حدها الأقصى من أجل تحقيق أهداف التنمية المتعلقة بالاستدامة البيئية[250].

(أ) النزوح والاستدامة البيئية

ينجم عن سوء الإدارة البيئية في فترات النزوح العديد من الآثار غير المرغوب بها، أولها تدهور الموارد الطبيعية المتجددة مثل الغابات، والتربة والموارد المائية، والآثار التي لا رجعة فيها على المستجمعات المائية، والتنوّع البيولوجي، والأنواع المهددة بالانقراض والنظم الإيكولوجية. أما المجموعة الثانية من الآثار فهي تلك التي تطال الصحة والغذاء، مثل الحالات التي يؤدي فيها النقص في الحطب إلى عدم طهو الطعام بشكل جيد، وحالات اكتظاظ مخيمات اللاجئين وانتشار الأمراض، أو عدم توفر مرافق الصرف الصحي الملائمة ما يتسبب بتلوث مخزون المياه الجوفية. ثالثاً، تبرز الآثار الاجتماعية على اللاجئين والمجتمعات المضيفة. فقد يرتفع مثلاً احتمال تعرض النساء لاعتداء عندما يجتزن مسافات طويلة من أجل جمع الحطب، كما يمكن أن تنشب نزاعات بين السكان المحليين واللاجئين بسبب التنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة. وأخيراً، قد يخلّف سوء الإدارة البيئية آثاراً تضر بالاقتصاد إذ يحد من سبل عيش المجتمعات المضيفة نتيجة لتدهور نوعية التربة، وتراجع خصوبتها، وتلوث مصادر المياه[251].

وتختلف طبيعة الآثار التي يتركها النزوح على البيئة بحسب حجم السكان، ومدة تدفقهم، والمناطق التي ينتقلون إليها، والإطار الذي يقيمون فيه. فقد تؤدي التدفقات الكبيرة إلى تفاقم التدهور البيئي، علماً أن مدى حدة هذه الآثار يرتبط أكثر بالكثافة السكانية الإجمالية (التي تشمل النازحين والمجتمعات المحلية المضيفة)، ومدى توفر الموارد الطبيعية في هذه المناطق لتلبية الطلب. ويزيد بشكل كبير احتمال حصول تغيّر بيئي خطير وطويل الأمد في حالات النزوح الممتدة. ويحدد اللاجئون والنازحون داخلياً وغيرهم من المهاجرين، سواء كانوا يقيمون داخل المخيمات أو خارجها، ملامح التداعيات التي يتركها التغيّر البيئي. فمن شأن الاكتظاظ الكبير بالسكان داخل المخيمات الضغط بشكل ملحوظ على البيئة والتسريع من التدهور البيئي. فعلى سبيل المثال، حين يتوجب على النازحين الحصول على الحطب وأنواع أخرى من الوقود من المصادر المحلية، تتسارع مشكلتي التصحر وإزالة الغابات بشكل كبير. ومع أن توزعها على مساحات أوسع من الأراضي قد يخفف من حدة التداعيات، تتسبّب بعض الممارسات في الاستهلاك وسبل العيش بضغوط إضافية على البيئة[252]. وإزاء ظاهرة النزوح الممتد في المنطقة العربية، قد تكون الاستراتيجيات التي تركز على الشمولية والاستدامة هي الأكثر فعالية في معالجة ندرة الموارد، وبناء القدرة على التكيّف، والحد من التدهور البيئي، وبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

وإدراكاً منها للأضرار التي قد تلحقها التجمعات الكبيرة للاجئين والنازحين داخلياً بالبيئة، تؤيد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اعتماد أربعة مبادئ عمل هي:

- الدمج – الحرص على تضمين الخصائص المرتبطة بالبيئة في البرامج والأنشطة الأخرى ذات الصلة، كتلك المرتبطة بتنظيم المواقع والصرف الصحي.
- الوقاية قبل العلاج – التحرك في أسرع وقت ممكن من أجل تقليص التحديات الواسعة النطاق والتداعيات التي لا يمكن تداركها.

- فعالية الكلفة – على الرغم من محدودية الموارد المتاحة أمامها، يتوجب على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السعي دوماً إلى رفع فعالية برامج المساعدة التي تتولى تنفيذها إلى حدها الأقصى.
- المشاركة المحلية – تعتبر مشاركة اللاجئين والمجتمعات المحلية في بلورة الأنشطة البيئية وإدارتها ضرورية لإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام[253].

وتكتسب هذه النقطة الأخيرة أهمية خاصة، إذ يمكن للحكومات المحلية، بالتعاون مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والخبراء الفنيين مثل العاملين في مجال التطوير والتخطيط الحضري، أن تساهم في الحد من الأضرار من خلال رصد احتياجات النازحين قسراً والمجتمعات المحلية المضيفة، ووضع النُهج التي تتناسب مع الظروف المحلية.

ويمكن أن تكون المجتمعات التي تتمتع بالحقوق الأساسية وتملك الوعي الكافي بالممارسات الفضلى في المجال البيئي، محركاً للتغيير الإيجابي. ولا بد من تزويد اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين والجماعات المهمشة داخل المجتمعات المحلية المضيفة، بالأدوات اللازمة لبناء مناعتهم وقدرتهم على الصمود، وتزويدهم بالمعرفة بسبل التخفيف من آثار تغيّر المناخ. ويجب تركيز الاهتمام على النساء اللواتي تقع عليهن، في معظم الأحيان، مسؤولية جلب المياه والوقود للأسر[254].

وعلى المستويين الوطني والعالمي، تعتبر استراتيجية معالجة النزوح في إطار خطط التنمية المستدامة وخطط تغيّر المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، ضرورية جداً لضمان النجاح الطويل الأمد لمثل هذه الاستراتيجيات. ومن أهداف التنمية المستدامة التي قد تؤثر على النزوح أو تتأثر به: الهدف 2 المعني بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة؛ والهدف 11 المعني بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛ والهدف 12 المعني بضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛ والهدف 13 المعني باتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره؛ والهدف 14 المعني بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛ والهدف 15 المعني بحماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي[255].

(ب) القوانين والسياسات العامة

أحرزت الدول العربية تقدماً باتجاه تعزيز المؤسسات والتشريعات المعنية بالبيئة، مع أن وضع المصادقة على الاتفاقيات الدولية حول البيئة يختلف بين بلد وآخر[256]. ويُلاحظ أن الاستراتيجيات المعنية بالحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة في المنطقة العربية لا تتضمن إشارة إلى اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين في المنطقة العربية.

وأعلنت الدول العربية التزامها بأهداف التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عاميْ 1992 و2012 (مؤتمر ريو ومؤتمر ريو20+)، وقد صادقت الدول كلها على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. كذلك، تم اعتماد إطار عمل هيوجو في عام 2005 من قِبل عدد لا يستهان به من البلدان، وقد أظهرت المنطقة من خلاله وعياً أكبر بأهمية الحد من مخاطر الكوارث وتحقيق الاستدامة البيئية. وفي عام 2012، اعتمدت جامعة الدول العربية الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020[257]. ومنذ ذلك الحين، عقدت دولتان عربيتان مشاورات وطنية وأعدتا مجموعة من التوصيات حول إطار العمل الخاص بالحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015، كما صاغت 13 دولة عربية تقارير حول التقدم المحرز في تطبيق إطار عمل هيوجو. واعتمد المشاركون في المؤتمر العربي الأول حول الحد من مخاطر الكوارث إعلان العقبة بشأن الحد من مخاطر الكوارث في المدن الذي ينص على تخصيص ما بين 1 و5 في المائة من ميزانيات المدن للحد من مخاطر الكوارث ووضع ضوابط لإنفاذ القوانين الخاصة بتنظيم البناء وتخطيط استخدام الأراضي

بحلول عام 2017[258]. وفي أوائل عام 2013، كانت 300 مدينة وبلدية في المنطقة العربية قد انضمت إلى حملة «تمكين المدن من مجابهة الكوارث»، كما جرت ترجمة كتيب حول «كيفية تمكين المدن من مجابهة الكوارث» وتوزيعه في مختلف أنحاء المنطقة[259].

وعملت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة CARE الدولية على بلورة إطار العمل الخاص برصد وتقييم القضايا البيئية في الأنشطة الخاصة باللاجئين. وهو يهدف إلى تزويد العاملين في المجال الإنساني بأدوات ومبادئ توجيهية تساعدهم في معالجة القضايا البيئية بدءاً من التخطيط لحالات الطوارئ وصولاً إلى مرحلة إقفال المخيمات وإعادة تأهيلها[260].

(ج) التحديات القائمة في المنطقة

شهدت مدن عدة في المنطقة توسعاً عمرانياً سريعاً على حساب التخطيط الحضري، ما أدى إلى تفشي ظاهرة المساكن التي لا تستوفي المعايير والأحياء الفقيرة غير الآمنة حيث لا يحظى السكان بالحيازة الآمنة للأراضي، ويبقون عرضة للإخلاء. وهذه المساكن، ومعظمها غير منظمة وواقعة في مناطق مكتظة، ومعرضة لأقسى تداعيات الكوارث الطبيعية الداهمة والمزمنة كالعواصف الرملية، والفياضانات، والزلازل وارتفاع مستوى سطح البحر[261]. وصحيح أن الأشخاص المقيمين في مخيمات نظامية خاصة باللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين غير معرضين للطرد ولا يعانون من مشاكل انعدام أمن الحيازة، إلا أن هذه المخيمات غالباً ما تكون مكتظة، وتتوسّع مع الوقت وتعاني من غياب التخطيط الحضري واستدامة الأراضي، فضلاً عن استنفاد الموارد المتاحة[262]. ونتيجة لذلك، تواجه المخيمات في معظم الأحيان فياضانات متكررة وحوادث اندلاع حرائق[263].

ويتجلى التدهور البيئي والشح في الموارد في حالات الطوارئ الحادة، وهي مرحلة لا يكون قد بدأ فيها تطبيق استجابة متسقة للأزمة. وفي حالات مماثلة، تشكو المجتمعات المضيفة من عدم كفاية خدمات جمع النفايات، وتدهور الظروف الصحية وتلك المرتبطة بالسلامة، وانتشار المساكن المؤقتة، واحتلال الأراضي بشكل غير شرعي[264]. وقد أشارت دراسة، أجرتها مؤخراً وزارة البيئة في لبنان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن كمية النفايات الإضافية الناتجة سنوياً من وجود اللاجئين تعادل 15.7 في المائة من مجموع النفايات الصلبة التي كانت تُنتج قبل اندلاع الأزمة. وعندما يطول أمد الأزمات، قد تتحسن عملية التخلص من النفايات وتتاح إمكانات الانتقال إلى المساكن اللائقة، إلا أن شح الموارد الطبيعية المتاحة للنازحين والمجتمعات المضيفة غالباً ما يبقى مشكلة خطيرة. ومع اشتداد حدة النقص في المياه و/أو الطاقة مع توافد النازحين، قد تحتدم المنافسة وتتأجج التوترات بين الوافدين والمواطنين حول الموارد الطبيعية، وتلحق أضراراً بالنظام الإيكولوجي المحلي[265].

وفي العديد من بلدان المنطقة، يشكل إنتاج الطاقة واستخدامها تحدياً بيئياً يصعب التعامل معه. وتعاني بلدان عديدة مضيفة للاجئين والنازحين من مشاكل النقص في الطاقة[266]. ويزداد الوضع سوءاً لعدم إعطاء الأولوية لموضوع الحصول على الطاقة عند معالجة الحالات الإنسانية. وغالباً ما تُقام المخيمات في مناطق نائية، تكون فيها خدمات الطاقة محدودة أو منعدمة. وتحتاج الأسر في المخيمات إلى الطاقة لأغراض الطهو، والتدفئة والإنارة[267]. ويُستخدم الحطب في معظم الأحيان كمصدر وحيد للطاقة، ما قد يؤدي إلى إزالة مساحات شاسعة من الغابات، بما أن معدل استهلاك الحطب كمصدر للطاقة يُحدد بشكل عام بثلاثة كيلوغرامات في اليوم للشخص الواحد[268]. وتُعتبر المخيمات التي تستضيف اللاجئين من الصومال في كينيا مصدر قلق كبير بسبب عمليات إزالة الغابات على نطاق واسع[269]. فبحلول أوائل عام 1995 (أي بعد ثلاث سنوات تقريباً من إنشاء المخيمات)، أفادت تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بحصول تدهور شبه كامل يثير مخاوف السكان المحليين[270].

وفي المنطقة العربية، يوجد العديد من اللاجئين منذ فترات طويلة في مناطق قاحلة تفتقر إلى المياه خلال القسم الأكبر من السنة وتعاني من الفيضانات في مواسم المطر. ويستنزف وجود أعداد كبيرة من اللاجئين في المخيمات لفترات طويلة الإمدادات المائية الشحيحة

والرديئة النوعية، ما يطرح مشاكل بيئية وصحية. وقد أظهر استعراض شامل أجري في عام 2008 بشأن المياه ومرافق الصرف الصحي في مخيمات اللاجئين في أوغندا، وتشاد، وتنزانيا، والسودان، وكينيا وغيرها من البلدان أن سوء إدارة الموارد المائية يخلّف تداعيات سلبية حادة على مخيمات اللاجئين والمجتمعات المحلية في آن، تؤدي إلى انتشار حالات الإسهال وسوء التغذية الحادة وارتفاع معدلات الوفيات[271]. وفي هذه الحالة، يلجأ الناس إلى اعتماد إجراءات وتدابير سلبية للتكيّف مثل شرب المياه غير الآمنة أو استخدام مصدر مياه واحد لأغراض عدة.

وتساهم الممارسات الزراعية للنازحين في التدهور البيئي. فقد يجد هؤلاء وغيرهم من أفراد المجتمعات المهمشة أنفسهم مضطرين للانتقال إلى مناطق أكثر هامشية تعاني من ندرة في الأراضي ومن تفاقم مشكلة التدهور البيئي جراء اعتماد ممارسات زراعية ضارة. ومن الممكن أن يتبع الأشخاص أيضاً تقنيات زراعية أكثر عدائية مقارنة مع المجتمعات المضيفة بسبب الفقدان الحاد لسبل العيش الذي غالباً ما يرافق النزوح، ومن غير المرجح أن تستقطبهم الاستثمارات الطويلة الأمد في خصوبة التربة أو فترات الإراحة للأرض الزراعية[272].

(د) ممارسات واعدة

تتطلب معالجة التغيّر البيئي وما يخلفه من تداعيات تفكيراً طويل الأمد، يتعارض مع الطبيعة القصيرة الأمد للاستجابة للنزوح. لكن نماذج عدة داخل المنطقة وخارجها تشير إلى وجود ممارسات إيجابية تجمع بين ضرورة الاستجابة للتحركات السكانية القسرية وضرورة العمل على الاستدامة البيئية.

1. الحد من مخاطر الكوارث

أحرزت المنطقة بعض التقدم على صعيد الحد من مخاطر الكوارث. ففي عام 2004، أصدرت وزارة السكن والعمران والمدينة في الجزائر قوانين جديدة بشأن الأبنية المقاومة للزلازل، كما اعتمدت القانون الخاص بالوقاية من المخاطر الكبرى وإدارة الكوارث الذي تم تعديله في عام 2010 لتضمينه أحكاماً حول التخطيط المدني[273]. ويمكن رصد أمثلة أخرى حول الحد من مخاطر الكوارث في نواحي من مدينة تعز اليمنية وهي منطقة عبور لآلاف اللاجئين وطالبي اللجوء من إثيوبيا وإريتريا والصومال، شهدت في الأعوام الأخيرة فياضانات ناجمة عن تساقط الأمطار. ففي إطار مشروع التطوير البلدي وحماية مدينة تعز من الفيضانات الممول من البنك الدولي، تم تحويل نواحي عدة من مدينة تعز، إلى أحياء محمية من الفيضانات[274]. أما في المخيمات، فتعمل مؤسسة إيكيا (IKEA) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حالياً على تجربة الملاجئ «المركبة من أجزاء جاهزة منفصلة» في العديد من مخيمات اللاجئين في المنطقة لمقاومة تقلبات المناخ. وبعد اختبار هذه الملاجئ في مخيمات إثيوبيا والعراق، تبين أن مساكن اللاجئين المتينة التي توفرها مؤسسة إيكيا، تبقى صالحة لثلاث سنوات وتظل في حالة جيدة لفترة أطول بكثير من الخيم، وهي مساكن يمكن تفكيكها ونقلها وإعادة تركيبها في حال دعت الحاجة في أماكن أخرى[275].

2. الصرف الصحي والحفاظ على البيئة

وللمبادرات التي تركز على ترميم البنى التحتية وتشييدها فعالية خاصة في خدمة النازحين والمجتمعات المضيفة. ويمكن لحملات التثقيف والتوعية أن تساهم أيضاً في منع تفشي الأمراض والحد من تدهور الأراضي.

وفي هذا الإطار، أدرجت ورشات تدريبية موجهة إلى اللاجئين من الصومال، حول التدهور البيئي والصرف الصحي، في مناهج البرامج الخاصة بالاعتماد على الذات وبناء القدرات في مخيم داداب في كينيا[276]. وفي لبنان، خُصصت حملات التنظيف شارك فيها اللاجئون السوريون والمواطنون اللبنانيون، بهدف الحفاظ على البيئة في محيط المخيمات العشوائية والتخفيف من آثار التخلص غير الصحي من النفايات، وكانت فرصة للتعاون بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة[277]. أما في اليمن، فقد عملت اليونيسف بالتعاون مع السلطات المحلية في مدينة البساتين على معالجة مياه الآبار بالكلور في المناطق المأهولة من قبل لاجئين من الصومال وفقراء المدن[278]. وفي شمال العراق أيضاً،

عملت المنظمات غير الحكومية على تطوير مشروع لتزويد أسر اللاجئين السوريين بمباول بلاستيكية سهلة الاستعمال للجنسين يمكن استخدامها داخل الخيم. ويتم تخزين البول في خزانات خاصة ليجري استخدامه بعد 90 يوماً في الزراعة، وإنتاج المشاتل وحدائق الخضار للاجئين[279].

3. الطاقة

حققت الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة فوائد جمة للمخيمات والمستوطنات، حيث كانت البنية التحتية وعملية توفير الوقود من الشواغل الثانوية[280]. ويتم استخدام الطاقة الشمسية أكثر فأكثر في المخيمات إذ اكتسبت موثوقية أكبر وتراجعت كلفتها. وعلى سبيل المثال، في إطار مبادرة أطلقها القطاع الخاص لجمع الأموال في عام 2014، استفاد 11,000 لاجئ سوري في مخيم الأزرق في الأردن من حلول الطاقة المتجددة مثل إنارة الشوارع بواسطة الطاقة الشمسية، والمصابيح التي تعمل بالطاقة الشمسية ومواقد الطهي المقتصدة في استهلاك الوقود[281]. كذلك في الصومال، تم توزيع مواقد ومصابيح تعمل بالطاقة الشمسية على 20,000 نازح داخلياً، ما ساهم في انخفاض الطلب على الحطب، وتراجع حوادث العنف الجنسي وزيادة ساعات عمل المتاجر والشركات الصغيرة[282]. وفي السودان، قام العلماء بتصميم موقد للطهي يتناسب مع مناخ دارفور وأسلوب الطهي المعتمد هناك. ويستهلك هذا الموقد أقل من نصف كمية الوقود المستخدمة في أساليب الطهو التقليدية، ويحد من تعرض المرأة للعنف لدى جمع الحطب ويلغي الحاجة إلى مقايضة حصص الطعام بالحطب[283]. وأطلقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مبادرات للحد من تلوث الهواء وتدهور الأراضي جراء جمع الحطب في محيط المخيمات التي تأوي اللاجئين من الصومال في كينيا. وتشتمل هذه الممارسات على زرع الأشجار الصغيرة، وتوزيع المواقد المقتصدة في استهلاك الوقود، وإجراء التقييمات لرصد الأثر البيئي على مناطق جمع الحطب، وذلك تماشياً مع القوانين الوطنية[284]. وتدفع المفوضيّة المعنيّة بشؤون اللاجئات منذ عام 2005 باتجاه تضمين وقود الطهي النظيف في الأجندة الإنسانية، عبر برامج Beyond Firewood and Safe Access to Fuel Energy. كما تولت هذه الهيئة قيادة الجهود العالمية الرامية إلى إعداد الخطوط التوجيهية للأمم المتحدة حول النفاذ الآمن إلى وقود الطهو في الحالات الإنسانية، معبدة الطريق أمام تشكيل فريق عمل خاص بلجنة دائمة مشتركة بين الوكالات من أجل الاستجابة بشكل فعال للاحتياجات المرتبطة بوقود الطهو[285].

4. المياه

ينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل تأهيل البنى التحتية القائمة وتطوير ممارسات استخدام المياه وحفظها وإدارتها في حالات الأزمات. ومن الممارسات الجيدة زيادة الاستثمارات في البنى التحتية للمياه في داداب ومحيطها في كينيا منذ توافد اللاجئين الصوماليين إليها. وقد أظهر تقييم مشترك بين الدنمارك، وكينيا والنرويج في عام 2011 تحسناً في إمداد السكان والماشية بالمياه منذ بدء العمليات الإنسانية. وقد أشار أكثر من 90 في المائة من المقيمين في القرى المضيفة إلى أنهم باتوا قادرين على الحصول على المياه من الآبار الموجودة على مسافة قريبة من مكان إقامتهم. وتجاوز مستوى حصول المجتمعات المضيفة على مياه الشرب متوسط مناطق قاحلة أخرى في كينيا[286]. وجرى تركيب مضخات للمياه في مخيمات اللاجئين من السودان والمدن القريبة في تشاد لضمان تأمين إمدادات المياه للاجئين والسكان المحليين[287].

وفي الأردن الذي يعاني من شح المياه، عملت المنظمات غير الحكومية على مستوى الأسر والمجتمع المحلي في شمال الأردن، أي المنطقة الأكثر تأثراً بأزمة المياه، على إعادة تأهيل البنى التحتية القديمة المرتبطة بالمياه في المناطق التي يقطن فيها اللاجئون والمجتمعات المضيفة[288]. وقد اشتملت هذه الأعمال على حفر الآبار في مخيم الزعتري، وإعادة تأهيل خزان زبدة، ومد أنابيب جديدة للمياه، فضلاً عن توفير قطع غيار للمرافق المحلية لضمان الاستجابة السريعة لأي خلل قد يصيب الشبكة ولتلبية متطلبات

الصيانة[289]. ولا يقتصر دور هذه البرامج على مساعدة اللاجئين فحسب بل يتخطاه ليساهم في عملية التطوير الإجمالية للبنية التحتية المائية المستدامة في الأردن.

5. الزراعة المستدامة

أطلقت منظمات المجتمع المدني مشاريع في الضفة الغربية لدعم الفلسطينيين في مخيمات اللجوء في الدهيشة وعايدة على اعتماد أساليب زراعية أكثر فعالية واستدامة[290]. فالبيوت البلاستيكية على سطح المنازل تسمح للاجئين بالاستفادة من مهاراتهم الزراعية بتزويد أسرهم وسكان المخيم الآخرين بمحاصيل طازجة تفي باحتياجاتهم وأمنهم الغذائي[291]. وطوّر اللاجئون الصوماليون في كينيا ممارسات زراعية مبتكرة لتوفير المياه شملت توجيه المياه المستعملة من الصنابير إلى البساتين الصغيرة المزروعة بالخضار؛ وحفر مستجمعات المياه الصغيرة لتخزين مياه الأمطار، واستخدام الأغطية البلاستيكية، والتربة والسماد من أجل زراعة الخضار؛ واستحداث أحواض متعددة الطبقات من أكياس البولي اثيلين التي يؤمنها برنامج الأغذية العالمي[292].

(ه) خلاصة

لا تزال الجهود التي تُبذل للحد من أضرار النزوح، والتخفيف من تداعيات تغيّر المناخ والتكيّف معها محدودة، ويمكن تطبيق العديد من الممارسات الجيدة على هذا الصعيد. ولتحقيق الأهداف الإنمائية، لا بد من إعطاء الأولوية لموضوع الاستدامة البيئية ودمجه في الاستجابات المحلية، والوطنية والإقليمية للأزمات الطارئة والممتدة. ومن الضروري توفير المساعدة التقنية والمالية اللازمة للحد من أضرار نزوح السكان على البيئة، والحرص على أن يكون اللاجئون والنازحون من العناصر الفاعلة للعمل نحو تحقيق التنمية واستدامتها داخل المجتمعات التي يقيمون فيها.

5. التماسك والاستقرار الاجتماعي

للتماسك الاجتماعي تأثير على النمو، ونوعيته ومدى استدامته، وللنمو والتنمية تأثير على قوة التماسك والاستقرار الاجتماعي[293]. وفي ظروف النزوح، لا بد من إبقاء التماسك الاجتماعي في طليعة الاهتمامات ودمجه في جميع مراحل الاستجابة للحفاظ على الاستقرار، واكتساب القدرة على التعافي، وتحقيق النمو المستدام. وخلال الأزمات الحادة، يمكن تخفيف التوترات بين المهاجرين قسراً والمجتمعات المحلية من خلال بذل الجهود لتجنب الشقاق وتحسين الخدمات الأساسية. أما في فترات الأزمات الممتدة، فمن المجدي التركيز على اعتماد سياسات حظر التمييز وتمكين المهاجرين قسراً من ممارسة حقوقهم الأساسية.

(أ) النزوح والتماسك الاجتماعي

يُعتبر الدمج الاجتماعي، وتقليص الفوارق، وحالات انعدام المساواة، وأوجه الإقصاء، وتوطيد العلاقات والأواصر الاجتماعية (أي ما يُعرف برأس المال الاجتماعي) أساساً لبناء التماسك والاستقرار الاجتماعي[294]. وما لم يتوفر هذا الأساس، يتحوّل المجتمع إلى أرض خصبة لأعمال العنف، والنزاعات وغيرها من أشكال انعدام الاستقرار، فتزداد التحركات السكانية القسرية، ويتعثر التخطيط، ويتأخر تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد يتعرض اللاجئون والنازحون داخلياً للتمييز على أساس العرق، أو الجنس، أو الثقافة، أو الدين. كما يمكن أن تكوّن أوجه أخرى من الإقصاء مثل الفقر و«الفوارق الأفقية» (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية) في أوساط المهاجرين قسراً والمجتمعات المحلية وما بين الطرفيْن أرضاً خصبة للعنف وانعدام الاستقرار، لا سيما عندما يتنافس السكان على الموارد الشحيحة[295]. ويتطلب الدمج الاجتماعي تعمّقاً في فهم توازن القوى، وإحاطة بأسباب الفوارق، واستيعاب الاختلاف. عندئذ، يمكن وضع السياسات المناسبة لمعالجة التوترات بين المهاجرين قسراً والمجتمعات المضيفة، ومنع الشقاق بين هذه الجماعات[296].

وتكتسب الممارسات الرامية إلى بناء رأس المال الاجتماعي الذي يحفظ التلاحم بين البشر في فترات التحوّل والتغيير أهمية بالغة. فهذه الأشكال من رأس المال هي بمثابة رابط، لبناء الشبكات الاجتماعية بين

اللاجئين والنازحين داخلياً وأفراد المجتمعات المضيفة والنازحين من المجتمعات نفسها ومن بلد المنشأ نفسه، «وجسر»، يقصر المسافات ويخفف التوترات بين اللاجئين والنازحين داخلياً وأفراد المجتمعات المضيفة[297]، و«صلة» لبناء علاقات عمودية تساعد الأفراد في الحصول على الموارد من المؤسسات الرسمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[298]. وفي حالات النزوح، يُقتلع الناس من جذورهم وتنكر حقوقهم في الحصول على الموارد والخدمات[299]. ويمكن تعزيز التماسك في أي مرحلة من خلال وضع رؤية مشتركة، وبناء حس الانتماء المشترك، وتعزيز المساواة، ودفع الحكومات المحلية إلى الاستجابة لحاجات الأفراد الذين يعيشون في مناطق نفوذها، بما في ذلك الاعتراف بحقوقهم بموجب القوانين الوطنية والدولية المرعية الإجراء[300]. ويمكن للمبادرات التي تراعي اعتبارات الجنس والعمر أن تسهم بفعالية في تعزيز أمن الأفراد على اختلاف أوضاعهم[301].

وتقع على عاتق الحكومات الوطنية والمحلية مسؤولية ضمان تحقيق المساواة، وحظر التمييز، والحد من العوائق التي تمنع اللاجئين والنازحين داخلياً، والفئات المعرضة للمخاطر والمحرومة من الخدمات من السكان المحليين من ممارسة حقوقهم الأساسية. وتؤدي الحكومات المحلية وقادة المجتمعات المحلية دوراً هاماً في تحديد الاحتياجات الأساسية وبلورة خطط الاستجابة لنزع أسباب الخلل في المجتمعات التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين والنازحين داخلياً. ويمكن أيضاً للمنظمات الأهلية والإنسانية ولوكالات التنمية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تساعد الحكومات في معالجة الاحتياجات الخاصة وتعزيز الحوار والفرص المتاحة للتعاون حول مشاريع التنمية المحلية بين النازحين والمجتمعات المضيفة. وتُعتبر الجهات المانحة من أبرز الجهات الفاعلة الأخرى التي تضطلع بدور أساسي في بناء رأس المال الاجتماعي وتعزيز التماسك، وذلك من خلال ضمان مرونة شروط التمويل درءاً للفوارق أو انعدام المساواة بين الفئات المختلفة. وتقع على عاتق وسائل الإعلام المحلية والوطنية أيضاً مسؤولية الحث على قبول الآخر، وتجنب الخطابات التي تؤجج التوتر وتزعزع الاستقرار[302].

(ب) القوانين والسياسات العامة

الاعتراف بالحقوق والمركز القانوني هو شرط أساسي لتوطيد التماسك والاستقرار الاجتماعي. وفي الكثير من البلدان، لا يستطيع اللاجئون والنازحون ممارسة حقوقهم لأنهم في وضع غير قانوني، ولا يمكنهم الوصول إلى الإجراءات التي تضمن لهم الحق في الحماية الدولية أو أي شكل من أشكال الحماية.

وتهدف جميع القوانين والسياسات إلى إعمال حقوق الإنسان وتوطيد التماسك والاستقرار الاجتماعي. وتكرس جميع الصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان، كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المساواة مبدأً وحقاً للجميع.

وبموجب اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن النزوح الداخلي، اتفقت الدول الأطراف على حظر أي شكل من أشكال الإقصاء والتهميش على المستويات السياسية، والاجتماعية، والثقافية والاقتصادية، من شأنه أن يتسبب في نزوح جماعات أو أفراد لمجرد الانتماء إلى هوية اجتماعية أو دينية معينة، أو رأي سياسي. كما اتفقت الدول على حظر أي شكل من أشكال التمييز ضد النازحين داخلياً، يمس بحقوقهم أو حرياتهم وعدم السماح بأي تمييز في المعاملة. ويعتبر عديمو الجنسية معرضين للنزوح بفعل وضعهم القانوني الغامض في الأماكن التي يقيمون فيها. ونظراً إلى تدني عدد الدول العربية التي انضمت إلى اتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية، قد تؤدي تحركات السكان القسرية إلى بعض حالات انعدام الجنسية، للمولودين في ظروف النزوح من دون إمكانية الحصول على صفة المواطنة في بلد المنشأ أو العبور أو المقصد.

(ج) التحديات القائمة

في بلدان الاستقبال، حيث تتوفر الموارد وسبل التحكم بأعداد اللاجئين وأوقات دخولهم حسب نظام الحصص المتفق عليها مسبقاً، تبقى القضية المطروحة في كيفية دمج الوافدين في مجتمع غريب عنهم وتقبل المجتمع لهم. ومن المؤشرات على نجاح التماسك الاجتماعي

مدى قبول الوافدين في المجتمع وانخراطهم فيه، والإمكانات المتاحة لتعليمهم وتشغيلهم[303].

إلا أن الظروف تختلف في الدول العربية، إذ لا تملك دول اللجوء الأول أو دول العبور السبل الكافية للتخطيط لاستقبال اللاجئين والنازحين، ورصد أعدادهم وطرق دخولهم. وفي حالات الإرباك والخطر على الأمن القومي، يتوجب على دول المقصد واللجوء الأول والعبور العمل على تلبية احتياجات اللاجئين والنازحين، وكذلك احتياجات المجتمعات المحلية، ريثما تتوفر سبل عودة اللاجئين الآمنة والدائمة إلى بلدانهم. وهذه التحركات التلقائية بطبيعتها، تترافق عادة مع ندرة الموارد، وصعوبة وضع الخطط والإجراءات المناسبة لإزالة بذور عدم الاستقرار في المجتمعات المضيفة.

وتتفاقم المخاطر التي تهدد التماسك والاستقرار الاجتماعي في ظل الأزمات الحادة، إذ تعجز البنى التحتية المتهالكة، والموارد المحدودة، وخدمات الرعاية غير الكافية عن مواكبة المطالب المتزايدة. وتكثر مؤشرات التوتر في المجتمعات، لأسباب منها الضائقة الاجتماعية والاقتصادية، وتعثر التواصل بين المجموعات وطبيعته، ومدى الإحساس بالإنصاف في عمل منظمات المساعدة الدولية، وملاحظة الفساد بين أصحاب السلطة (مثل أصحاب الممتلكات)، والشعور المتبادل لدى المجتمعات بالمخاطر الاقتصادية والوجودية، وبامتهان الشرف والكرامة[304]. وإذا آلت الظروف إلى مزيد من التدهور مع الوقت، كثيراً ما يُستهدف اللاجئون والنازحون، وتنشأ خلافات بينهم وبين المجتمعات المحلية المضيفة، لا بل ضمن مجتمعات اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين. وتسهم مشاكل ارتفاع الأسعار والتنافس على الموارد المحدودة وعلى فرص العمل والمساكن في تأجيج التوتر السياسي والاجتماعي في حال وجود سياسات حكومية على الصعيدين المحلي والوطني تسمح بالتمييز ضد اللاجئين والنازحين، وتجيز اعتقالهم وإساءة معاملتهم[305]. وفي هذه الظروف، يصبح اللاجئون والنازحون عرضة للمزيد من المخاطر.

ويعرض الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي التماسك الاجتماعي وقدرة الأفراد على الصمود لمخاطر جمة. ويؤدي إنهيار التماسك الاجتماعي إلى تفاقم خطر العنف والاستغلال. وتكثر حالات الاتجار بالأشخاص لأغراض الجنس عندما تسند للعسكريين مهاماً قتالية أو لحفظ السلام، وتنشأ بيوت دعارة جديدة لتلبية احتياجاتهم[306]. وقد تحصل حوادث العنف الجنسي داخل المخيمات وخارجها، وتطال خصوصاً النساء والفتيات عند جمع الحطب، وجلب المياه، أو حتى عندما يكنّ بمفردهن داخل الخيم[307]. ويتعرض المثليون والمثليات ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية للتمييز والعنف والاستغلال[308]. وفي بلدان العبور واللجوء الأول واللجوء النهائي، قد ترتكب ممارسات العنف الجنسي من جماعات لاجئة أو من المجتمعات المحلية على حد سواء، وتطال ضحايا من الطرفين. وفي بعض الأحيان، قد يكون التجار، والمهربون، والمسؤولون عن إنفاذ القانون معاً، هم من يرتكبون أعمال العنف، ما يزيد من صعوبة الإبلاغ عنها وطلب المساعدة[309]. أما الناجون، فيعانون من تداعيات على صحتهم وحياتهم، ليس نتيجة لتعرضهم لممارسات العنف فحسب، بل ما يليها من وصم ولوم، ومضايقات وإقصاء من العائلة والمجتمع[310]. ويمكن أن يترك العنف الجنسي ضد الرجال والفتيان، وكذلك التجنيد الإجباري في صفوف الجماعات المسلحة أثراً دائماً على الأفراد والمجتمعات التي يقيمون فيها[311]. وقد تفرض النزاعات وحالات النزوح ضغوطاً هائلة على التماسك داخل الأسر. فإذا خسر الرجال موارد رزقهم، أو سلطتهم أو موقعهم كمعيل للأسرة، تملأهم مشاعر إحباط، قد تؤدي إلى حالات عنف منزلي[312]. ووسط انعدام الأمن، تكون النساء والفتيات عرضة لحالات الزواج المبكر أو القسري حين يعتبر أرباب الأسر الزواج حلاً للمشاكل المادية، وضمانة لسلامة الفتاة وشرفها ضمن الأسرة[313].

وعندما تطول حالات النزوح، ويولد الأطفال من أب وأم نازحين، يصبح الخطر في نشوء جيل من عديمي الجنسية. فعدم حيازة الوثائق اللازمة، يعوق الحصول على الحقوق الأساسية في بلدان المقصد وبلدان المنشأ على حد سواء. وهذا ما يحدث في المنطقة العربية، إذ لا يمكن للأطفال في بعض البلدان الحصول على الجنسية إلا من خلال الأب. وعندما يكون الأب غائباً أو مفقوداً، أو حين يتعذر تسجيل الزواج في الدوائر الرسمية، قد لا يتمكن الأطفال من الحصول على شهادة

ولادة أو إثبات للجنسية، كما في حالة العديد من اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة[314]. ويشكل انعدام الجنسية عائقاً كبيراً أمام عودة آمنة للاجئين والنازحين[315].

وفي بلدان المنشأ التي تعود إليها أعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين، يكون التماسك الاجتماعي رهناً بالقدرة على إعادة دمج العائدين في الوقت المناسب، إذ يجدون أنفسهم محرومين من الممتلكات والأصول التي كانت بحوزتهم قبل المغادرة. كما أن النسيج الاجتماعي في مجتمعاتهم قد يكون تعرض لتغيير جذري خلال فترة نزوحهم. وفي غياب الدعم اللازم للعائدين والمجتمعات التي يقيمون فيها، يبقى خطر تجدد أعمال العنف وحالات النزوح ماثلاً في الأفق.

(د) ممارسات واعدة

في المنطقة العربية، أظهرت بلدان عدّة مستوى عالياً من التضامن والالتزام في استقبال اللاجئين والنازحين، وأبدت استعدادها لتحمل هذه المسؤولية إلى حين إيجاد حلول دائمة. وقد برزت مجموعة من الممارسات الجيدة على المستويين المحلي والوطني.

1. التماسك داخل المجتمعات

البلديات والمجموعات المحلية هي خير من يستطيع الوقوف على احتياجات المجتمعات المحلية وخصوصياتها واقتراح الحلول للمدى القصير والطويل. وفي أوقات الأزمات، على الجهات الخارجية الفاعلة في العمل الإنساني والإنمائي أن تبني شراكات متينة مع الجهات الفاعلة المحلية لتعبئة الموارد الكافية وبناء القدرات اللازمة للتصدي للأزمات، وتوطيد التماسك الاجتماعي.

في لبنان، تولّت البلديات، على الرغم من النقص في التمويل، إطلاق مبادرات لاستيعاب الأعداد الكبيرة للاجئين السوريين على أراضي البلد. وفي تقييم للأوضاع في 12 بلدية، تبين أنها تعمل كلها على تسجيل اللاجئين وتوفير المساعدة لهم على صعيد الإسكان، و89 في المائة منها تعمل على تسهيل عملية تقديم المساعدات؛ و85 في المائة تشعر بواجب أخلاقي باستضافة اللاجئين السوريين، و78 في المائة عززت وجودها الأمني بزيادة عدد موظفيها في المناطق التابعة لها، و78 في المائة تعمل على فض النزاعات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة[316]. ويظهر توجه نحو اللامركزية في معالجة أوضاع اللاجئين في لبنان، بهدف وضع مزيد من القدرات المالية والإدارية في متناول البلديات للتحكم بهذه الأوضاع[317]. وهذا النهج يمكن أن يمهد الطريق أمام مسار التنمية المستدامة. وقد نفذت البلديات في مختلف أنحاء البلد مشاريع سريعة الأثر على المجتمعات المحلية والنازحين كإنشاء وتجديد الحدائق العامة، والملاعب، والمكتبات العامة، والمستوصفات الصحية، ومراكز الشباب، والمساجد، والقاعات العامة، وغيرها من مواقع اللقاءات الاجتماعية. كما تؤمن الدعم للتعاونيات الزراعية المحلية التي يديرها اللاجئون وأفراد المجتمعات المضيفة[318].

وفي الأردن، أطلقت مبادرات لتعزيز الحوار والتماسك الاجتماعي، شملت مشاريع مشتركة يعمل فيها اللاجئون السوريون مع المواطنين الأردنيين من أجل تطوير البنى التحتية[319]، ومبادرة محلية في مجال الصحافة للشباب بهدف تسليط الضوء على العلاقات الإيجابية بين السوريين والأردنيين في وسائل الإعلام، وبث برنامج إذاعي سوري على المحطات الإذاعية الأردنية المحلية يقدم معلومات حول حياة اللاجئين في الأردن[320].

2. معالجة حالات العنف ضد المرأة وغيره من أشكال العنف الجنسي والوقاية منها

العنف ضد المرأة وغيره من أشكال العنف الجنسي هو سبب للتفكك وانعدام الاستقرار الاجتماعي ونتيجة له[321]. ففي عام 2013، أطلقت دول المنطقة إعلان الرباط بشأن شراكة فاعلة لتنفيذ استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان الإقليمية للوقاية من العنف ضد المرأة والاستجابة له في بلدان المنطقة العربية. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تمكين النساء والفتيات في المنطقة من التمتع بصحة

جنسية وإنجابية جيدة وممارسة حقوقهن في بيئة خالية من جميع أشكال العنف ضد المرأة.

وقد أنشئت في السودان شبكة لحماية المرأة، من أهدافها التوعية بحقوق المرأة في المجتمعات، ومكافحة جميع أشكال العنف ضدها، وإطلاق الحوار بين النساء ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الحكومية[322]. وفي لبنان، أنشأت الأونروا، بالشراكة مع منظمات أهلية، فرق دعم في عام 2014 للنساء الفلسطينيات المقيمات في المخيمات في الجنوب. وتضم هذه الفرق اختصاصيين في موضوع العنف ضد المرأة واختصاصيين في الحماية والتنمية المجتمعية من موظفي الأونروا. وكان الهدف من إنشاء هذه الفرق تمثيل مصالح المرأة، ورصد وحماية النساء المعرّضات لمخاطر العنف، والتماس آراء النساء حول وضع الخدمات في المخيمات[323].

ومن الضروري تكثيف العمل على قضية العنف مع الرجال والفتيان في الوقاية من العنف ضد المرأة وغيره من أشكال العنف الجنسي، وعلى رصد احتياجات الرجال والفتيان الناجين من العنف والعمل على تلبيتها.

3. الاستراتيجيات الوطنية للحماية ضمن النهج القائم على الحقوق

لا بد من الاعتراف بحق اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين بالدمج من خلال اعتماد السياسات اللازمة، وسن التشريعات، وتقديم الدورات التدريبية، وتنظيم حملات التوعية وتنفيذها، من أجل تأمين الحماية لهم وبناء التماسك والاستقرار الاجتماعي. وصحيح أن الدول العربية لم تضع تشريعات شاملة في هذا الخصوص، إلا أن دولاً مثل الأردن وتونس والمغرب، حققت تقدماً كبيراً على صعيد الاعتراف بحقوق اللاجئين وغيرهم من المهاجرين.

ففي المغرب، بدأت الحكومة تعتمد قوانين لتسوية أوضاع اللاجئين وغيرهم من المهاجرين المقيمين على أراضي البلد. وبين أواخر عام 2013 وأوائل عام 2015، أجريت مقابلات مع حوالى 913 من طالبي اللجوء أو الذين مُنحوا صفة لاجئ. وكان هؤلاء من الأفراد قيد النظر لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[324]. وعلى الرغم من التأخير في التطبيق ومكوث أعداد لا يستهان بها من المهاجرين في أوضاع غير نظامية، مُنح اللاجئون الذين جرت تسوية أوضاعهم بطاقات هوية خاصة بهم ومن المزمع تزويدهم بوثائق إقامة تخولهم العمل والحصول على الخدمات الأساسية.

وتعمل حكومة تونس على وضع تشريع وطني خاص باللجوء. وفي ظل تفاقم انعدام الاستقرار في ليبيا، قام الفريق الوطني التابع للأمم المتحدة بقيادة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوضع خطة طوارئ لاستقبال عشرات آلاف اللاجئين وغيرهم من المهاجرين من ليبيا، في حال آل الوضع إلى مزيد من التدهور. وتشمل الخطة إنشاء مركز للتسجيل في نقطة قريبة من الحدود الليبية لتحديد الأشخاص الذين هم بحاجة إلى حماية دولية. واتخذت إجراءات إضافية حرصاً على السماح للمواطنين الليبيين الهاربين من العنف في ليبيا بالبقاء في تونس لأشهر عدة من دون الحصول على تأشيرة دخول، وضمان تمتعهم بالكثير من الحقوق المشابهة لتلك التي يتمتع بها المواطنون التونسيون. ويُشار إلى أن المهاجرين غير الليبيين الهاربين من الأزمة في ليبيا واجهوا عوائق عدة أثناء محاولتهم عبور الحدود إلى تونس، وطلب إليهم إبراز وثائق سفر صالحة وتذكرة عودة إلى بلدانهم ليتمكنوا من الدخول إلى تونس[325].

وقامت المنظمات غير الحكومية في الأردن بتنفيذ برنامج تدريب للمحامين السوريين المقيمين في مجتمعات اللاجئين حول قوانين الأسرة والزواج في البلد. وأنشأت الحكومة مكتباً للأحوال المدنية ومحكمة شرعية في مخيم الزعتري بهدف تسهيل عقود الزواج وتيسير حصول اللاجئين السوريين على الوثائق الرسمية اللازمة[326].

وتشارك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الجهود المبذولة على صعيد المنطقة لتشجيع الحكومات في بلدان اللجوء الأول أو

العبور على تسجيل الولادات والزيجات، وتنظم حملات في التجمّعات المحلية لتوعية اللاجئين بأهمية التسجيل في الأردن. وقد أطلقت مبادرات لتقديم المساعدة القانونية للأفراد في العراق ولبنان لاستكمال هذه العملية[327].

4. العودة وإعادة التأهيل

تركز السياسة الوطنية بشأن النزوح في العراق، التي اعتمدت في عام 2008، على ضمان الأمن الدائم، وإعادة الملكيات المفقودة إلى أصحابها أو التعويض عنها، وعلى تهيئة بيئة للأفراد الذين كانوا نازحين للعيش في ظروف اجتماعية واقتصادية طبيعية[328]. وتتضمن هذه السياسة عدداً من التوصيات بشأن تأمين المساكن للنازحين، والحماية من التهجير القسري، ومراقبة تكاليف الإيجار، وبلورة سياسة للإسكان الاجتماعي[329]. وتركز سياسة الإسكان الوطنية لعام 2010 على الاحتياجات الخاصة بالنازحين واللاجئين والفقراء[330]. ويشكل مفهوم «التحسين» أو «إعادة البناء» جزءاً لا يتجزأ من هذه السياسة نظراً لمدى أهمية ذلك لذوي الموارد المحدودة. ومن الشروط الأساسية لتحسين تجمع سكاني أو إعادة بنائه استعداد المجتمع للمشاركة بفعالية في أنشطة التحسين، أو الانتقال إلى موقع آخر في حال إعادة البناء[331]. ومن الأمثلة على مشاركة المجتمع في أنشطة تحديث المناطق الحضرية برنامج المساعدة المحلية الذي وُضع في بغداد لتوفير الدعم المالي للأشخاص الذين عاشوا تجربة النزوح من أجل شراء المواد اللازمة لتصليح منازلهم وأماكن عملهم أو إعادة بنائها وفق ما تقتضيه الحاجة[332].

وخارج المنطقة العربية، طلبت حكومة بنغلادش قرضاً من البنك الدولي بقيمة 40 مليون دولار لإعطاء منح نقدية بقيمة 650 دولاراً للفرد لآلاف العائدين. وتسهل هذه المنح عودة العمال المهاجرين إلى مجتمعاتهم الأصلية وإقامتهم فيها[333]. وتتولى إدارة رعاية العاملين في الخارج في الفلبين الإشراف على صندوق لإعادة توطين الفلبينيين العاملين في الخارج بعد إجلائهم في حالات الأزمات[334]. وقد أشركت الفلبين جماعات المهاجرين من رعاياها في الخارج في الاستعداد لمثل هذه الأزمات من خلال نظام «حراسة» يصل بين المهاجرين المقيمين في مكان معيّن ويصلهم بالأجهزة الدبلوماسية والقنصلية. وتساعد هذه الشبكات المنشأة على متابعة المهاجرين غير القادرين لأسباب مختلفة على الوصول إلى الخدمات الدبلوماسية والاستشارية وإلى المعلومات اللازمة في حالات الأزمات، كما تسهل حصولهم على المساعدات الإنسانية. وتعتقد المنظمة الفلبينية غير الحكومية، The Kanlungan Centre Foundation، أن جماعات المهاجرين المنظمة قادرة على مساعدة أفرادها في أوقات الأزمات وفي الاستعداد لمثل هذه الحالات. وجزء من هذه الاستراتيجية هو عبارة عن شبكة للعمال المهاجرين تدعى «Balabal» ما يعني بالعربية الغطاء أو العباءة، وهي تعمل كمنظمة أو شبكة دعم يمكن للعمال المهاجرين الاستفادة منها للحصول على الحماية في أوقات الأزمات[335].

(ه) خلاصة

في حالات التهجير والاقتلاع من الجذور، يمكن لمبادرات الدمج وبناء رأس المال الاجتماعي ضمن المجتمعات وبينها، أن تزود الأفراد بالشبكات والموارد الأولية اللازمة لتعزيز قدرتهم على التكيّف، وتمكينهم من المساهمة في المجتمعات التي يقيمون فيها. وبناء التماسك الاجتماعي هو من مسارات الاستدامة، إذ يعتمد على الأفراد الذين تقضي مصلحتهم بالحفاظ على الاستقرار الدائم في البلدان المضيفة، وبلدان المنشأ وبلدان العبور من أجل تحقيق التنمية والازدهار في المستقبل.

ياء- خلاصة

باتت تحركات السكان القسرية واقعاً في المنطقة العربية، يفرض أعباء كبيرة على كاهل بلدان المقصد، واللجوء الأول، والعبور، والمنشأ، وكذلك على السكان النازحين، كما يتيح فرصاً للتنمية. ففي مختلف أنحاء المنطقة ممارسات ناجحة يمكن أن تساعد الحكومات

والمجتمع المدني في اعتماد النهج القائم على الحقوق الذي يوسّع إمكانات التنمية وتلبية احتياجات اللاجئين، والنازحين داخلياً، وغيرهم من المهاجرين، وكذلك المجتمعات المضيفة. وعند معالجة آثار النزوح ضمن الخطط والمبادرات الإنمائية، يمكن توسيع فرص الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، وسبل العيش، والحد من الأضرار التي تلحق بالبيئة، وبناء التماسك الاجتماعي. ولا يمكن لأي من بلدان المنطقة مواجهة التحديات المطروحة بمفردها، لا سيما التي تسجل انخفاضاً في مستويات الدخل وارتفاعاً في معدلات الفقر. فلا بد من استكمال الجهود الوطنية بجهود من المجتمع الدولي للمسارعة إلى تحويل الطاقات الإنمائية إلى واقع تعيشه الجماعات النازحة والمجتمعات المضيفة على حد سواء.

1. استنتاجات عامة

- لن تتوقف ظاهرة التحركات القسرية للسكان في المنطقة العربية ما لم تنتفِ الأسباب. فمن الضروري أن تستمر الدول العربية، بدعم من دول أخرى، في السعي للتوصل إلى حل سياسي منصف يضع حداً للنزاعات التي تعصف بالمنطقة. حينئذ فقط، يستطيع الأفراد العودة إلى منازلهم وممارسة حقوقهم، مشاركين في مسارات التنمية ومستفيدين من عوائدها.
- أكدت جامعة الدول العربية في جلسة المفاوضات الحكومية الدولية الأولى التي عقدت في كانون الثاني/يناير 2015، حول خطة التنمية لما بعد عام 2015، أن النزوح في حالات الحروب والنزاعات، والاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين وغيرها من الأراضي العربية والإرهاب لطالما شكل عائقاً أمام التنمية في البلدان العربية، وأن تزايد أعداد النازحين فرض ضغوطاً على البنى التحتية في البلدان المضيفة.
- شدد الأمين العام للأمم المتحدة على ضرورة مراعاة اللاجئين، والنازحين داخلياً، وغيرهم من المهاجرين في خطة التنمية لما بعد عام 2015، لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- معالجة موضوع تحركات السكان القسرية ضمن إطار من الترابط المثمر والفعال مع مبادرات التنمية، تتطلب من المجتمع الدولي تقديم الدعم المالي الفوري والمناسب والمستدام للبلدان النامية في منطقة تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين، والنازحين داخلياً، وغيرهم من المهاجرين.
- إدراج قضايا النزوح في خطط التنمية يتيح مراعاة احتياجات المهاجرين والمجتمعات المحلية المضيفة على حد سواء، في سياسات وبرامج تعود بالفائدة على الجميع. ومن الضروري معالجة قضايا النزوح بنُهج تنموية منذ المراحل الأولى للأزمة لتجنب المشاكل الطارئة والطويلة الأمد.
- مراعاة أبعاد الجنس والسن والإعاقة في جميع الإجراءات التي تتخذ لمعالجة ظاهرة النزوح، بحيث تشمل جميع اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين على اختلاف فئاتهم.
- إيلاء اهتمام خاص لضمان حصول اللاجئين والنازحين من الأطفال والمراهقين والشباب على التعليم، والرعاية الصحية، والأمن، والمأوى وغيرها من الخدمات.

2. ملاحظات وتوصيات بشأن التنمية في قطاعات حيوية

تعود الممارسات المثمرة في القطاعات التي تناولها هذا التقرير بفوائد جمة على اللاجئين، والنازحين داخلياً، وغيرهم من المهاجرين والمجتمعات المحلية المضيفة. وأفضل السبل إلى تحقيق هذه الفوائد تضافر الجهود بين الحكومات الوطنية، والإدارات المحلية، والمجتمع الدولي، والمجتمع المدني، والمهاجرين في قطاعات إنمائية حيوية.

(أ) الصحة

الإنصاف في الحصول على العلاج والوقاية من الأمراض المعدية أو غير المعدية يستلزم إتاحة الخدمات الصحية، ومنها خدمات الصحة النفاسية والإنجابية والعقلية للاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المهاجرين والمجتمعات المحلية المضيفة، إما باستيعابهم في المرافق الصحية القائمة أو بإنشاء نظم موازية. وفي معظم الأحيان، تستقبل المرافق الصحية النظامية القائمة المقيمين خارج المخيمات بينما تنشأ نظم صحية موازية للمقيمين داخل المخيمات. ومن

المبادرات التي يمكن العمل بها على هذه الصعيد:

- تعزيز قدرات المرافق الصحية القائمة (العيادات، والمستشفيات، العاملين، إلخ) في بلدان المقصد والعبور لاستيعاب النازحين، وإدخال تحسينات تنعكس إيجاباً على تنمية المجتمعات المحلية المضيفة، في آثار تبقى بعد إيجاد حلول أكثر استدامة للنازحين.
- تزويد اللاجئين، والنازحين داخلياً، وغيرهم من المهاجرين بخدمات محلية متخصصة تلبي احتياجاتهم على صعيد الصحة العقلية والنفسية عندما يتعذر حصول النازحين على هذه الخدمات في المجتمعات المضيفة.
- إشراك اللاجئين، والنازحين داخلياً، وغيرهم من المهاجرين من أصحاب الكفاءات في توفير الخدمات الصحية لتعزيز النظم الصحية في بلدان المقصد والعبور والمنشأ.

(ب) التعليم

الإنصاف في التعليم الجيد يستلزم إتاحة التعليم للاجئين، والنازحين داخلياً، وغيرهم من الأشخاص في عمر الدراسة، إما في المدارس المحلية أو في مدارس موازية تنشأ لتلبية احتياجاتهم. ويلتحق الأطفال المقيمون خارج المخيمات عادة بالمدارس الرسمية، بينما تنشأ نظم تعليمية بديلة للمقيمين داخل المخيمات. ويمكن تطبيق هذا الخيار أيضاً لتلبية احتياجات مجموعات معيّنة لا يستوعبها التعليم النظامي. ومن المبادرات التي يمكن العمل بها على هذا الصعيد:

- تعزيز البنى التحتية التعليمية القائمة (المباني، والمدرسون، والكتب، إلخ) لتتمكن المدارس المحلية من استيعاب اللاجئين، والنازحين داخلياً، وغيرهم من المهاجرين قسراً.
- تأمين البدائل المستدامة (على صعيد التعليم التلقائي وغير النظامي) لمساعدة النازحين وأفراد المجتمعات المحلية المضيفة غير القادرين على الالتحاق بالتعليم النظامي على تحسين مستوى تحصيلهم العلمي.
- تحسين إمكانات حصول اللاجئين، والنازحين داخلياً، وغيرهم من المهاجرين قسراً على التدريب المهني وفرص التعليم الجامعي في مؤسسات داخل المنطقة العربية وخارجها للحد من الاعتماد على المساعدات وتسهيل إعادة توطينهم في بلدانهم أو في بلدان أخرى حالما تسمح الظروف.
- إشراك اللاجئين، والنازحين داخلياً، وغيرهم من المهاجرين قسراً والمغتربين من أصحاب الكفاءات في تعزيز نظم التعليم في البلدان لتخفيف الأعباء على النظام التعليمي جراء النزوح.

(ج) أسواق العمل ورأس المال البشري والتحويلات المالية

تمكين اللاجئين، والنازحين داخلياً، وغيرهم من المهاجرين من الاعتماد على الذات يخفف من الأعباء الاقتصادية عن كاهل المجتمعات المضيفة. ويمكن أن يكون ذلك من خلال تسهيل دخول عناصر الجماعات الوافدة إلى أسواق العمل النظامية، وحصولهم على التمويل البالغ الصغر وغيره من وسائل توليد الدخل. لكن هذه الإجراءات يجب أن تترافق مع تدابير لمعالجة البطالة في المجتمعات المحلية، ولا سيما بين الشباب والنساء، أكثر الفئات تضرراً. كما أن التحويلات المالية التي تتلقاها أسر اللاجئين، والنازحين داخلياً، وغيرهم من المهاجرين تساعد في دعم الأسر وفي تحفيز التنمية في المجتمعات المضيفة، بشراء السلع والخدمات المنتجة محلياً والاستثمار في المشاريع الصغيرة. ومن المبادرات التي يمكن العمل بها على هذا الصعيد:

- اعتماد التشريعات اللازمة والعمل على تطبيقها لمنع استغلال اللاجئين، والنازحين داخلياً، وغيرهم من المهاجرين قسراً.
- الاستفادة من خبرات وقدرات اللاجئين، والنازحين داخلياً، وغيرهم من المهاجرين قسراً لدفع عجلة التنمية في القطاعات الحيوية وسد النقص في الخدمات الأساسية.
- تشجيع المصارف التجارية وشركات التأمين على توفير الخدمات للاجئين، والنازحين داخلياً، وغيرهم من المهاجرين قسراً من أجل تطوير أعمالهم.
- إجراء الأبحاث الكمية والنوعية حول الأثر الذي يحدثه وضع النازحين على اقتصاد المجتمعات المضيفة لمساعدة الدولة وغيرها من الجهات الفاعلة في وضع الاستراتيجيات الخاصة بسبل العيش في الأزمات الطارئة والمزمنة.

(د) الاستدامة البيئية

الممارسات البيئية المستدامة تسهم في تحسين حياة اللاجئين، والنازحين داخلياً، وغيرهم من المهاجرين قسراً وأفراد المجتمعات المحلية المضيفة الذين يعانون من أضرار ممارسات منافية لشروط الاستدامة البيئية مثل إزالة الغابات، وسوء إدارة المياه. ويجب أن تأخذ الدول المضيفة وجود الجماعات النازحة في الاعتبار عند وضع الخطط الإنمائية واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، ومن المبادرات التي يمكن العمل بها على هذا الصعيد:

- دمج اعتبارات الاستدامة البيئية في الخطط الخاصة بالمخيمات منذ المراحل الأولى بهدف الحد من الأضرار التي تلحق بالبيئة في مراحل لاحقة.
- تقديم الدعم المالي والفني للاجئين، والنازحين داخلياً، وغيرهم من المهاجرين قسراً والمجتمعات المحلية المضيفة للمحافظة على المياه، وتطبيق تقنيات الزراعة المستدامة، والحصول على موارد الطاقة المتجددة، وذلك بهدف درء أسباب التوتر بسبب ندرة الموارد وتعزيز قدرة الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- توعية مجتمعات اللاجئين، والنازحين داخلياً، وغيرهم من المهاجرين قسراً والمجتمعات المحلية المضيفة بمستلزمات لما يحدثه المساس بالاستدامة البيئية من آثار مدمرة على الجميع.

(ه) التماسك والاستقرار الاجتماعي

التماسك والاستقرار الاجتماعي هما الأساس في حماية اللاجئين، والنازحين داخلياً، وغيرهم من المهاجرين قسراً والمجتمعات المحلية المضيفة. فلا بد من بذل جهود متضافرة لبناء علاقات طيبة بين المهاجرين قسراً والمجتمعات المحلية المضيفة لدرء كل أسباب التوتر من خلال:

- تأمين المساعدة الدولية من أجل تخفيف الأعباء المترتبة على المجتمعات المضيفة، فتتمكن من إبقاء حدودها مفتوحة أمام اللاجئين والنازحين داخلياً.
- تطبيق سياسات مبنية على مبدأ عدم التمييز بهدف تحقيق الاحتواء الاجتماعي، وبناء رأس المال الاجتماعي، وتذليل أسباب الشقاق بين المجتمعات المضيفة والجماعات النازحة.
- تضمين اعتبارات الجنسين في خطط وسياسات التنمية لمنع التمييز بين الجنسين والعنف ضد المرأة في ظروف التحركات القسرية للسكان.
- تشجيع اللامركزية في إجراءات معالجة حالات الطوارئ الحادة والممتدة بهدف بناء القدرات المحلية، وتلبية احتياجات المجتمعات وخطط التنمية المحلية، وإزالة أسباب التوتر بين المجتمعات المضيفة والجماعات النازحة.

الملاحق

لاجئون سوريون هربوا من القتال الدائر قرب مدينة كوباني، سوريا، ينتظرون في مكان التجمّع قبل أن يستقلوا الحافلات في تركيا

© UNHCR / I. Prickett

الملاحق

الملحق ١: التعريفات المستخدمة في هذا التقرير

الاتجار بالبشر	هي عملية جلب، ونقل، وتحويل، وإيواء واستلام الأشخاص، عن طريق التهديد أو استخدام القوة أو أي شكل آخر من أشكال الضغط، والخطف، والنصب، والخداع، وسوء استخدام السلطة أو استغلال لموقف الضعف لدى الضحية أو عبر إعطاء أو استلام مدفوعات أو مزايا للحصول على موافقة فرد لديه الصلاحيات والسيطرة على الشخص الآخر، من أجل أغراض الاستغلال (المادة رقم 3 (أ) من بروتوكول الأمم المتحدة لمنع، وقمع ومعاقبة من يقوم بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لعام 2000). ويمكن أن تحصل عملية الاتجار بالأشخاص ضمن حدود الدولة الواحدة أو تتخذ نطاقاً عابراً للحدود.
إعادة التوطين	إعادة نقل الأشخاص (اللاجئين والنازحين داخلياً، إلخ) إلى منطقة جغرافية وبيئة أخرى تكون عادة في بلد ثالث ودمجهم فيها. وفي ما يخص اللاجئين، هو عبارة عن عملية نقل هؤلاء من البلد حيث التمسوا اللجوء إلى دولة أخرى وافقت على قبولهم على أراضيها. ويُمنح اللاجئون عادةً اللجوء أو أشكالاً أخرى من حقوق الإقامة الطويلة الأمد، ويحظون في العديد من الحالات بفرصة الحصول على الجنسية.
إعادة الدمج	إعادة ضمّ أو انضمام شخص إلى مجموعة أو مسار معين، مثل حالة مهاجر يتم ضمه إلى مجتمع بلده الأصلي أو محل إقامته المعتاد.
أعداد المهاجرين	عدد المهاجرن المقيمين في بلد معيّن في فترة زمنية محددة.
انعدام الجنسية	هو وضع الشخص الذي لا يُعتبر مواطناً في أي دولة من الدول بموجب قوانينها المحلية. قد يكون انعدام الجنسية ناجماً عن عدد من الأسباب مثل تضارب القوانين، وتحويل الأراضي، والقوانين المتعلقة بالزواج، والممارسات الإدارية، والتمييز، وعدم توفر وثائق الولادة، والتجريد من الجنسية (عندما تسحب الدولة الجنسية من شخص معيّن) والتخلي عن الجنسية (عندما يرفض الشخص حماية الدولة).
التحويلات المالية	الأموال التي يجنيها أو يكسبها غير المواطنين ويحوّلونها إلى بلد المنشأ.
تسوية الأوضاع القانونية	هي الإجراءات أو البرامج التي تسمح بموجبها السلطات في دولة ما لغير المواطنين الموجودين على أراضيها في أوضاع غير نظامية أو من دون أن تكون لديهم الوثائق اللازمة للمكوث بشكل قانوني في الدولة. وتشمل بعض الممارسات التقليدية منح العفو (أو ما يُعرف أيضاً بتسوية الأوضاع) للأجانب الذين مضى على إقامتهم في البلد بصورة غير نظامية فترة زمنية محددة، ولم يتبين ما يمنع تسوية أوضاعهم.
التهريب	"تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى". (المادة 3 (أ) من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000). والتهريب، خلافاً للاتجار، لا يتطلب وجود عناصر الاستغلال أو الإكراه أو انتهاك حقوق الإنسان.

الجنسية	هي الرابط القانوني بين الفرد والدولة. وقد عرّفت محكمة العدل الدولية الجنسية في قضية نوتبوم لعام 1955 على أنها "رابطة قانونية قائمة على عنصر الارتباط الاجتماعي، أي الصلة القوية بين الوجود، والمصالح، والمشاعر، إلى جانب توفر الحقوق والواجبات المتبادلة... فإن الشخص الذي يحظى بهذا الرابط، سواء بصورة مباشرة بموجب القانون أو نتيجة لإجراءات تتخذها السلطات، هو في الواقع مرتبط بسكان الدولة التي تمنح الجنسية أكثر مما هو عليه مع أي دولة أخرى". وبحسب المادة 1 من اتفاقية لاهاي المتعلقة ببعض المسائل المتصلة بتنازع قوانين الجنسية لعام 1930، لكل دولة الحرية في تقرير أو تحديد من هم مواطنوها بموجب قوانينها، وينبغي أن تعترف الدول الأخرى بهذا القانون طالما هو يتماشى مع الاتفاقيات والأعراف الدولية ومبادئ القانون المعترف بها بشأن الجنسية. ويعطي رابط الجنسية الأفراد حقوقاً ويفرض عليهم واجبات تخص بها الدولة سكانها. وتترافق الجنسية التي تقوم على مبدأ الصلاحيات الخاصة بكل دولة مع بعض التبعات المتعلقة بالهجرة مثل حق الدولة في حماية مواطنيها من الانتهاكات التي قد تقترفها سلطات أجنبية إزاء حقوقهم (لا سيما من خلال الحماية الدبلوماسية) وواجب قبول مواطنيها على أراضيها ومنع طردهم منها.
حركة المهاجرين	عدد المهاجرين الذين ينتقلون، أو يعملون للحصول على إذن بالانتقال، من أو إلى مكان معين في فترة زمنية محددة.
الصحة	حسب ديباجة دستور منظمة الصحة العالمية (1946)، الصحة حالة من اكتمال السلامة بدنياً، وذهنياً والرفاه الاجتماعي، وليس مجرد غياب المرض أو العجز.
طالب اللجوء	الشخص الذي يلتمس الحماية من الاضطهاد أو الأذى الخطير في بلد ليس بلده وينتظر البت في الطلب الذي تقدم به للحصول على صفة لاجئ بموجب الصكوك الدولية والقومية. في حال تم رفض طلبه، عليه مغادرة البلد على الفور ويجوز طرده كأي شخص لا يحمل جنسية البلد، تنطبق عليه هذه الحالة غير النظامية أو غير القانونية، ما لم يُمنح إذناً بالمكوث لأسباب إنسانية أو أي أسباب أخرى.
العامل المهاجر	"الشخص الذي سيزاول، أو يزاول أو ما برح يزاول نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها" (المادة رقم 2 (1) من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990).
عدم الإعادة القسرية	هو من المبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي للاجئين ويُحظر بموجبه على كل دولة إعادة اللاجئ بأي شكل من الأشكال إلى البلدان أو الأراضي التي قد تتعرض فيها حياته أو حريته للخطر. يعتبر العديد من المؤلفين أن مبدأ عدم الإعادة القسرية يشكل جزءاً من القانون الدولي العرفي، في حين أن البعض الآخر يعتبر أن الشرطيْن الواجب توفرهما لتصنيف القانون على أنه عرفي غير مستوفيَين.
العديم الجنسية	"الشخص الذي لا تعتبره أي دولة مواطناً فيها بمقتضى تشريعها" (المادة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية لعام 1954). ويفتقر عديم الجنسية إلى الحقوق المرتبطة بالجنسية مثل: الحماية الدبلوماسية التي تؤمنها الدولة، وحق المكوث المؤقت في دولة الإقامة وحق العودة في حال السفر.

العمال المهاجرون من ذوي المهارات المتدنية/ المتوسطة	ما من تعريف متعارف عليه دولياً للعمال المهاجرين من ذوي المهارات المتدنية والمتوسطة. يُعتبر من ذوي المهارات المتوسطة كل شخص يتطلب مستوى معيناً من التدريب والتأهيل حتى يتمكن من مزاولة العمل بالفعالية القصوى/الفضلى، علماً أن هذا التدريب لا يكون للمدة ذاتها أو بالكثافة نفسها المطلوبة لتصنيف العامل على أنه ماهر (أو بارع)، كونه يُقاس بالأسابيع أو الأيام وليس بالسنوات، كما أن مستواه لا يكون عادة من المستوى الجامعي. ويجب تصنيف ما يُعرف بالعمال اليدويين (كالعاملين في مجال الإنتاج أو البناء) على أنهم من أصحاب المهارات المتوسطة. أما العمال من ذوي المهارات المتدنية، فهم الأشخاص الذين تابعوا دورات تدريبية أقل من تلك التي تابعها العمال من ذوي المهارات المتوسطة أو الذين لم يتابعوا أي دورة على الإطلاق واكتسبوا مهاراتهم خلال مزاولتهم لعملهم.
العودة	يُقصد بها الرجوع إلى نقطة الإنطلاق. وقد يكون ذلك ضمن حدود الدولة، كما هي حال عودة النازحين داخلياً، والمقاتلين بعد تسريحهم، أو بين البلد المضيف (أكان بلد عبور أو مقصد) وبلد المنشأ، كما هو الحال بالنسبة إلى العمال المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والمواطنين من ذوي المهارات. وتتوزع العودة إلى فئات فرعية يمكن أن تصف الطريقة التي تم فيها تنفيذ العودة: مثلاً العودة الطوعية، والقسرية، والمدعمة، والعودة التلقائية، وكذلك إلى فئات فرعية تصف الجهات المشاركة في العودة مثل العودة إلى الوطن (في حالة اللاجئين).
العودة الطوعية	العودة المدعمة أو المستقلة إلى بلد المنشأ، أو بلد العبور أو أي بلد ثالث آخر بناءً على الإرادة الحرة للشخص العائد.
العودة القسرية	العودة الإجبارية للفرد إلى بلد المنشأ، أو بلد العبور أو بلد ثالث بفعل إجراء إداري أو قضائي.
الكفالة	الوعد بتقديم الدعم لا سيما الدعم المالي لغير المواطنين الملتمسين الدخول إلى الدولة والإقامة فيها لفترة محددة من الزمن. وتفرض بعض الدول الكفالة أو تقديم إثبات بتوفر مصدر دخل لائق كشرط لدخول بعض فئات المهاجرين، وكذلك الزوار إلى أراضيها.
لاجئ	كل شخص "يوجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد" (المادة 1 (أ) (2) من الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين، المادة 1أ (2)، لعام 1951 كما جرى تعديلها في بروتوكول عام 1967). وإضافة إلى التعريف الذي تعطيه المادة 1 (2) من الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين لعام 1951، تحدد اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 اللاجئ على أنه "كل شخص يجد نفسه مجبراً بسبب اعتداء خارجي، أو احتلال، أو هيمنة غربية أو أحداث مخلة بشكل كبير بالنظام العام في مناطق معينة من البلد الذي يحمل جنسيته أو بلده الأم، أو على امتداد أراضيه، على مغادرة مكان إقامته المعتاد". وكذلك ينص إعلان كارتاخينا لعام 1984 على أن مصطلح لاجئ يشتمل أيضاً على الأشخاص الذين يهربون من بلدهم بسبب تعرض حياتهم أو أمنهم أو حريتهم للخطر جراء حالات العنف المتفشي، والاعتداء الأجنبي، والنزاعات الداخلية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان أو غيرها من الظروف التي تخلّ بالنظام العام.
اللجوء	شكل من أشكال الحماية تمنحه الدولة على أراضيها استناداً إلى مبدأ عدم الإعادة القسرية وحقوق اللاجئين المعترف بها دولياً ووطنياً. يُمنح اللجوء للشخص غير القادر على الحصول على الحماية في البلد الذي يحمل جنسيته و/أو الذي يقيم فيه خوفاً من الاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق، والديانة، والجنسية، والانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو رأي سياسي.
المغترب	الشخص الذي يعيش في بلد غير بلده.

المهاجر	ما من تعريف متفق عليه دولياً لمصطلح "مهاجر"، إذ يُستخدم عادةً للإشارة إلى كافة الحالات التي يتخذ فيها الفرد بحرية قرار الهجرة لأسباب شخصية، دون تدخل أي عوامل إكراه خارجية. وينطبق هذا المصطلح على الأشخاص وأفراد الأسر المنتقلين إلى بلد آخر أو منطقة أخرى لتحسين أوضاعهم المادية أو الاجتماعية، وضمان مستقبل أفضل لهم ولأسرهم. وتعرف الأمم المتحدة مصطلح "المهاجر" بأنه الشخص الذي أقام في بلد غير بلده لأكثر من عام واحد بغض النظر عن الأسباب، أكانت طوعية أم غير طوعية، والوسائل، أكانت نظامية أم غير نظامية. وبموجب هذا التعريف، لا يعتبر الأشخاص الذين يسافرون لفترات أقصر بصفتهم سياحاً أو رجال أعمال من المهاجرين. لكن من الشائع استخدام هذا المصطلح لتغطية بعض أشكال الهجرة القصيرة الأمد، مثل العمال الزراعيين الموسميين الذين يسافرون لفترات قصيرة من أجل زراعة المنتجات أو حصادها.
المهاجر غير النظامي	الشخص الذي يفتقر إلى الوضع القانوني في بلد العبور أو البلد المضيف بسبب دخوله البلد بصورة غير نظامية، أو خرق شروط الدخول، أو نفاد صلاحية تأشيرته. ويسري المصطلح على المهاجرين الذين دخلوا بلد العبور أو البلد المضيف بشكل قانوني إلا أنهم مكثوا هناك لفترة أطول من الفترة المسموح بها أو حصلوا على وظيفة لا يحق لهم مزاولتها (أو ما يُعرف أيضاً بالمهاجر السري/من غير واثق أو المهاجر في وضع غير نظامي). يُفضل استخدام مصطلح "غير نظامي" عوضاً عن "غير شرعي" نظراً لما يحمله المصطلح الأخير من إيحاءات جرمية تمسّ بالصفة الإنسانية للمهاجرين.
المهاجرون من ذوي المهارات العالية/المهاجرون من ذوي المؤهلات	ما من تعريف متفق عليه دولياً، إلا أنه غالباً ما تحمل هذه العبارة معنيين متداخلين. المهاجر الذي يتمتع بالمهارات العالية هو من أتمّ المرحلة الجامعية، أي الشخص الراشد الذي استكمل على الأقل عامين من الدراسة في المرحلة ما بعد الثانوية. وبتعبير أدق، هو الشخص الذي اكتسب مستوى المؤهلات المطلوبة، إما عبر متابعته للدراسات الجامعية أو الخبرة في العمل، لممارسة مهنة معيّنة.
النازحون داخلياً	الأفراد أو مجموعات الأفراد الذين أُكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم وأماكن إقامتهم المعتادة، لا سيما نتيجة للنزاعات المسلحة أو حالات العنف المتفشي أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو من فعل البشر، أو سعياً منهم لتجنب آثارها، من دون أن يعبروا الحدود المعترف بها للدولة.
النزوح	الخروج القسري لشخص من منزله أو وطنه، في الغالب نتيجة لنزاع مسلح أو لكارثة طبيعية.
الهجرة	عملية تحرك شخص أو مجموعة من الأشخاص، سواء عبر الحدود الدولية أو داخل الدولة. هي حركة انتقال سكانية تشمل أي نوع من حركات السكان، أياً كانت مدتها، أو تركيبتها أو أسبابها. وتشمل هجرة اللاجئين، والنازحين والمهاجرين لدوافع اقتصادية، والأشخاص الذين يتنقلون لغايات أخرى بما فيها لم شمل الأسرة.
هجرة العقول	هجرة الأفراد المدربين ومن ذوي المواهب من بلدهم إلى بلد آخر، في حركة تؤدي إلى استنزاف الموارد والمهارات في بلد المنشأ.
هجرة الأسرة	مفهوم عام للم شمل الأسرة وهجرة الأسرة بكاملها.
الهجرة الدولية	حركة انتقال أفراد يتركون بلدهم أو بلد إقامتهم، من أجل الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة في بلد آخر. وفي هذه الحالة، يعبرون الحدود الدولية.
الهجرة العائدة	هي حركة انتقال الأفراد العائدين إلى بلدهم أو محل إقامتهم المعتاد بعد قضاء عام واحد على الأقل في بلد آخر. ويمكن أن تكون هذه العودة طوعية أو غير طوعية. وتشمل الهجرة العائدة العودة الاختيارية إلى الوطن.

هجرة العمال	حركة انتقال يقوم بها بعض الأفراد من دولة إلى أخرى، أو ضمن البلد الذي يقيمون فيه، بهدف العمل. وتتناول معظم الدول مسألة هجرة العمال في قوانين الهجرة. وتضطلع بعض الدول بدور فعال في تنظيم هجرة العمال إلى الخارج وتلتمس فرص عمل لمواطنيها في الخارج.
الهجرة القسرية	حركة هجرة يتوفر فيها عنصر الضغط والإجبار، بما في ذلك التهديد الذي يطال الحياة وسبل العيش، سواء لأسباب طبيعية أم من صنع الإنسان (مثلا: حركات اللاجئين والنازحين داخلياً، والنازحين بسبب كوارث طبيعية أو بيئية، أو كوارث كيميائية أو نووية، أو بسبب المجاعة أو المشاريع التنموية).
الهجرة النظامية	الهجرة التي تحصل من خلال القنوات المعترف والمسموح بها.
الهجرة غير النظامية	حركة انتقال تحصل خارج إطار المعايير القانونية لبلدان المنشأ والعبور والمقصد. ما من تعريف واضح أو متفق عليه دولياً للهجرة غير النظامية. فمن منظور بلدان المقصد، هي عبارة عن دخول البلد أو الإقامة فيه أو العمل من دون الحصول على الإذن اللازم أو حيازة الوثائق المطلوبة بموجب قوانين الهجرة. أما من منظور بلدان المنشأ، فتُعتبر الهجرة غير نظامية في الحالات التي يعبر فيها شخص ما الحدود الدولية من دون جواز سفر أو وثيقة سفر صالحة أو لا يستوفي الشروط الإدارية اللازمة لمغادرة البلد. ويقضي الاتجاه السائد بحصر استخدام مصطلح "الهجرة غير الشرعية" بقضايا تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص.

المصدر: ترجمة الإسكوا لمصطلحات من قاموس الهجرة الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة، الطبعة الثانية، جنيف، 2011.

الملحق الثاني : الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالهجرة الدولية: وضع كل من الدول العربية لغاية آذار/مارس 2015

	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990)	الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين (1951)	البروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين (1967)	بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (2000) المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو (2000) المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	
الأردن	-	-	-	(a) 2009	-	
الإمارات العربية المتحدة	-	-	-	*(a) 2009	-	
البحرين	-	-	-	*(a) 2004	*(a) 2004	
تونس	-	(d) 1957	(a) 1968	(s) 2000 *(r) 2003	(s) 2000 *(r) 2003	
الجزائر	*(a) 2005	(d) 1963	(a) 1967	(s) 2001 *(r) 2004	(s) 2001 *(r) 2004	
جزر القمر	(s) 2000	-	-	-	-	
الجمهورية العربية السورية	(a) 2005	-	-	(s) 2000 *(r) 2009	(s) 2000 *(r) 2009	
جيبوتي	-	(d) 1977	(d) 1977	(a) 2005	(a) 2005	
دولة فلسطين	-	-	-	-	-	
السودان	-	*(a) 1974	(a) 1974	(a) 2014	-	
الصومال	-	(a) 1978	(a) 1978	-	-	
العراق	-	-	-	(a) 2009	(a) 2009	
عمان	-	-	-	(a) 2005	(a) 2005	
قطر	-	-	-	*(a) 2009	-	
الكويت	-	-	-	(a) 2006	(a) 2006	
لبنان	-	-	-	(s) 2002 (r) 2005	(s) 2002 (r) 2005	
ليبيا	(a) 2004	-	-	(s) 2001 (r) 2004	(s) 2001 (r) 2004	
مصر	*(a) 1993	*(a) 1981	(a) 1981	(s) 2002 (r) 2004	(a) 2005	
المغرب	(s) 1991 *(r) 1993	(d) 1956	(a) 1971	(a) 2011	-	
المملكة العربية السعودية	-	-	-	(s) 2002 *(r)2007	(s) 2002 (r)2007	
موريتانيا	2007	1987	1987	2005	2005	
اليمن	-	1980 (a)	1980 (a)	-	-	

المصادر: مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، "المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام" (أنظر https://treaties.un.org/pages/ParticipationStatus.aspx لمتابعة وضع التصديق)؛ منظمة العمل الدولية "التصديق حسب الاتفاقية" (أنظر http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:12001:0::NO لمتابعة وضع التصديق)؛ في 27 أذار/مارس 2015.

	اتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية (1961)	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 29 بشأن العمل الجبري أو الإلزامي (1930)	بروتوكول منظمة العمل الدولية رقم 29 لاتفاقية العمل الجبري أو الإلزامي (2014)	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 97 بشأن الهجرة من أجل العمل (1949)	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 105 بشأن إلغاء العمل الجبري أو الإلزامي (1957)	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143 بشأن الهجرة في أوضاع تعسفية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين (1975)	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 181 بشأن وكالات الاستخدام الخاصة (1997)	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 بشأن العمال المنزليين (2011)
	-	1966	-	-	1958	-	-	-
	-	1982	-	-	1997	-	-	-
	-	1981	-	-	1998	-	-	-
	*(a) 2000	1962	-	-	1959	-	-	-
	-	1962	-	*1962	1969	-	2006	-
	-	1978	-	-	1978	-	-	-
	-	1960	-	-	1958	-	-	-
	-	1978	-	-	1978	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	1957	-	-	1970	-	-	-
	-	1960	-	-	1961	-	-	-
	-	1962	-	-	1959	-	-	-
	-	1998	-	-	2005	-	-	-
	-	1998	-	-	2007	-	-	-
	-	1968	-	-	1961	-	-	-
	-	1977	-	-	1977	-	-	-
	(a) 1989	1961	-	-	1961	-	-	-
	-	1955	-	-	1958	-	-	-
	-	1957	-	-	1966	-	1999	-
	-	1978	-	-	1978	-	-	-
	-	1961	-	-	1997	-	-	-
	-	1969	-	-	1969	-	-	-

ملاحظة: * مع تحفظات

التوقيع (s)؛ الانضمام (a)؛ الخلافة (d)؛ التصديق (r)

الحواشي

الفصل الأول

1. IOM, 2014e.
2. Wodon and others, 2014.
3. Frontex, 2010.
4. IOM, 2013f.
5. Abdelfattah, 2011.
6. Hertog, 2014.
7. IOM, 2011a.
8. Gaur and Saxena, 2005.
9. Shah, 2009.
10. Altai Consulting, 2013; Fargues, 2009.
11. Shah, 2009.
12. Air, 2013-De Bel.
13. UNODC, 2014; IOM, 2012b.
14. -Fakhoury, 2012; Shalabi, 2010; Ahmed Salem, 2010.
15. Natter, 2014; United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2013; World Bank, 2015b; Abel and Sander, 2014.
16. Frontex, 2014b.
17. Migration Policy Centre, 2013a and 2013d.
18. Dabbous and-Olwan, 2010; Sensenig Hourani, 2011.
19. IOM, 2011b.
20. Awad, 2006.
21. UNODC, 2014.
22. UNHCR, 2015g.
23. border-IOM, n.d.a, overall cross movements on 8 June, 2011.
24. border-IOM, n.d.a, overall cross movements on 3 November, 2011.
25. United Nations, Security Council, 2015.
26. Altai Consulting, 2015.
27. لاجئون مسجلون أو قيد التسجيل.
28. UNHCR, n.d.h.
29. IOM, 2014g.
30. OCHA, n.d.a.
31. IDMC, n.d.a.
32. UNHCR, 2015g.
33. تعود هذه الأرقام، حسب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، إلى الفلسطينيين المصنفين كلاجئين في قطاع غزة والضفة الغربية.
34. work-we-http://unrwa.org/where.
35. بيانات من الموقع الإلكتروني www.internal-displacement.org، في 18 آذار/مارس 2015.
36. IRIN, 2010.
37. UNHCR, n.d.e.
38. بيانات من الموقع الإلكتروني www.internal-displacement.org ، في 18 آذار/مارس 2015.
39. OCHA, 2014c.
40. OCHA, 2015b.
41. OCHA, 2015a.
42. UNHCR, n.d.f.
43. Cherti and Grant, 2013.
44. IOM, forthcoming.
45. IOM, 2009.
46. North, 1990 and 1991; Granovetter, 1985.
47. www.unhcr.org/seadialogue.
48. -call-www.iom.int/news/iom -investigation-international deaths-shipwreck-mediterranean
49. Horwood, 2014; Horwood and Malakooti, 2014.
50. IOM, 2015h; Italy, Ministry of Interior, 2006; IOM and Altai Consulting, 2015.
51. Frontex, 2014a; IOM and Altai Consulting, 2015.
52. IOM, 2015h; Italy, Ministry of Interior, 2006.
53. Italy, Ministry of Interior, 2006.
54. Frontex, 2014a and b.
55. Altai Consulting, 2015.
56. المرجع نفسه.
57. Regional Mixed Migration Secretariat, 2014a.
58. Ayad, 2013.
59. Regional Mixed Migration Secretariat, 2014.
60. IOM, 2014a.
61. Human Rights Watch, 2015.

الفصل الثاني

1. http://esa.un.org/unmigration/documents/worldmigration/2013/Full_Document_final.pdf#page=11.
2. اعتُمد هذا التصنيف للبلدان لتسهيل النقاش حول اتجاهات الهجرة الدولية وأنماطها.
3. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2013.
4. Abel and Sander, 2014.
5. IOM, 2011b.
6. Abel and Sander, 2014.
7. استقبل الأردن حوالى 300,000 فلسطيني، قسم منهم طُردوا من الكويت بعد تحريره ومن دول خليجية أخرى، والقسم الآخر غادر العراق بسبب النقص في الفرص الاقتصادية. كما استقبل 100,000 لاجئ عراقي، وشكل ممراً لأكثر من نصف مليون عامل أجنبي منهم من أتى من مصر وباكستان وبنغلاديش وسري لانكا والهند والفلبين.
8. Miller, 1991.
9. Gardner, 2012.
10. Abel and Sander, 2014.
11. المرجع نفسه.
12. Khadria, 2010.
13. Ennaji, 2010.
14. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2013.
15. Abel and Sander, 2014.
16. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2013.
17. المرجع نفسه.
18. المرجع نفسه.
19. UNHCR, 2015g.
20. work-we-http://unrwa.org/where.
21. UNHCR, 2015g.
22. United Nations Alliance of Civilizations, 2010.
23. UNHCR, 2015g.
24. Abel and Sander, 2014.
25. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2013.
26. المرجع نفسه.
27. المرجع نفسه.
28. Abel and Sander, 2014.

29. IRIN, 2012a.
30. UNHCR, 2014k.
31. IOM, 2011b.
32. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2013.
33. تشمل الأرقام الواردة في هذا القسم المهاجرين العائدين إلى بلدانهم والمواطنين المهاجرين.
34. Abel and Sander, 2014.
35. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2013.
36. المرجع نفسه.
37. Abel and Sander, 2014.
38. المرجع نفسه.
39. تصنيف الصحراء الغربية كإقليم لا يُقصد به التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة أو أي من المنظمات المشاركة في مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية بشأن وضع هذا الإقليم أو حدوده.
40. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2013.
41. المرجع نفسه.
42. لا تعطي بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة العدد الدقيق للاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وترد بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الجدول 11 وهي تعطي صورة أحدث عن حركة اللاجئين.
43. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2013.
44. المرجع نفسه.
45. UNHCR, 2015g.
46. Abel and Sander, 2014.
47. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2013.
48. المرجع نفسه.
49. Abel and Sander, 2014.
50. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2013.
51. World Bank, n.d.
52. World Bank, 2015a.
53. United Nations, General Assembly, 2006.
54. Gardner, 2011.
55. World Bank, 2013a.
56. بيانات التحويلات المالية الثنائية في لبنان والجمهورية العربية السورية غير متاحة.
57. حسابات البنك الدولي استناداً إلى قاعدة بيانات إحصاءات ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي، ومجموعات بيانات المصارف المركزية (حتى تشرين الأول/أكتوبر 2014). وبيانات التحويلات المالية لم يتحها سوى عدد قليل من البلدان حتى السنوات الأخيرة، ولذلك قد تكون البيانات العائدة للسنوات السابقة أقل دقة.
58. الحسابات بالاستناد إلى قاعدة بيانات مؤشرات التنمية للبنك الدولي، 30 آذار/مارس 2015.
59. حسابات البنك الدولي استناداً إلى قاعدة بيانات إحصاءات ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي، ومجموعات بيانات المصارف المركزية (حتى تشرين الأول/أكتوبر 2014).
60. Abdelfattah, 2011.
61. UNESCO, 2012. تعريف اليونسكو للمنطقة العربية لا يشمل جزر القمر والصومال.
62. المرجع نفسه.
63. حسابات استناداً إلى UNESCO, 2012.
64. UNESCO, 2012.
65. Arab News, 2013; Conférence des Grandes Ecoles, 2011, p. 40
66. Embassy of Ukraine in the Hasemite Kingdom of Jordan, n.d.
67. Mousa, 2010-Al.
68. الكويت: موقع وزارة الداخلية، www.moi.gov.kw/ في كانون الثاني/يناير 2015؛ المملكة العربية السعودية: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط وبرنامج أسواق العمل الخليجية والهجرة.
69. البيانات من المسح الديمغرافي لعام 2007 لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في المملكة العربية السعودية.
70. Based on United States Department of Homeland Security, 2014, table 10 on persons obtaining lawful permanent resident status by broad class of admission and region and country of birth: fiscal year 2013.
71. http://ec.europa.eu/eurostat/web/migration-demography-population-data-projections/population
72. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2013.
73. المهاجرات، لا سيما العاملات في المنازل المعزولات، لا يحسبن عادة في البيانات الرسمية.
74. Gulf Labor Markets and Migration, n.d.
75. Gamburd, 2010.
76. Migrant Rights, 2014.
77. Theuermann, 2005.
78. Shah, 2009.
79. UNHCR, 2014k.
80. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2013.
81. Silatech and Gallup, 2010.
82. Esipova, Ray and Srinisavan, 2010.
83. Gulf Labor Markets and Migration, n.d.
84. حسابات استناداً إلى Gulf Labor Markets and Migration, n.d.
85. حسابات استناداً إلى OECD, n.d.
86. حسابات استناداً إلى Eurostat, n.d.
87. Silatech and Gallup, 2010.
88. Esipova, Ray and Srinisavan, 2010.
89. Gulf Labor Markets and Migration, n.d.
90. Gardner, 2011.
91. Kohli, 2013.
92. International Labour Organization, 2014.
93. Docquier, Lowell and Marfouk, 2009.
94. OECD, n.d.
95. European Commission, Directorate-General for Economic and Financial Affairs, 2010.
96. Nassar, 2010.
97. Shalabi, 2010.
98. Wahba, 2012.
99. Ali, 2010.
100. European Commission, Directorate-General for Economic and Financial Affairs, 2010.

الفصل الثالث

1. United Nations, General Assembly, 2013b.
2. A/RES/68/4.
3. Betts, 2011.
4. United Nations, General Assembly, 2014b.
5. UNHCR, 2015b.
6. Parolin, 2009.
7. Babar, 2014.
8. Beaugrand, 2006.
9. Bahrain Center for Human Rights, 2014a.
10. Curtis, 2014؛ عُمان، 2014.
11. Alwazir, 2014.
12. Manby, 2012; James, 2012.
13. UNHCR, 2015f.
14. Air, 2013-De Bel. نصوص القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء واردة في قائمة المراجع.

15. Jordan News Agency, 2014.
16. Swider, 2013.
17. www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2380082&Language=en
18. OHCHR, 2011.
19. Alkarama, 2010.
20. United Nations, Economic and Social Council, 2013.
21. Group 29, 2013.
22. الكويت، 2013 ب.
23. Toumi, 2014a.
24. Constitution of the Tunisian Republic, 2014 (ترجمة غير رسمية).
25. Birks and Sinclair, 1979.
26. Khalaf and AlKobaisi, 1999.
27. Migrant Forum in Asia, 2012.
28. Nagraj, 2013.
29. Oxford Business Group, 2013b.
30. Labour Market Regulatory Authority, n.d.
31. Amnesty International, 2014c.
32. Gibson, 2014.
33. Trenwith, 2013.
34. BBC, 2014a.
35. Riyadh Connect, 2013.
36. المملكة العربية السعودية، وزارة العمل، 2012.
37. Construction Week Online, 2015.
38. Martín, 2015; Charef, 2014; Morocco, National Human Rights Council, 2014.
39. Saudi Gazette, 2013b.
40. أنظر أيضاً Black, 2013; Reuters, 2014b.
41. IOM, 2014i.
42. Obayan, 2015; Trenwith, 2015.
43. Gulf News, 2013a.
44. Frontex, 2014b.
45. المعلومات من مكتب المنظمة الدولية للهجرة في القاهرة.
46. يميّز مرسوم صادر في عام 1969 بين المهاجرين "العاديين" والمهاجرين "من ذوي الامتيازات" (وهم المواطنون القادمون من بلدان موقعة لاتفاقيات مع موريتانيا).
47. United Nations Economic Commission for Africa, 2014.
48. Mattar, 2002.
49. Sakr, 2014; Equal Power Lasting Peace, 2012.
50. United States Department of State, 2014.
51. OHCHR, 2012; Salama, 2013.
52. UNODC, n.d.
53. United States Department of State, 2014.
54. اليمن، وزارة حقوق الإنسان، غير مؤرّخ.
55. ESCWA, 2013c; Egypt, National Coordinating Committee on Preventing and Combating Human Trafficking, 2010.
56. United States Department of State, 2013.
57. Mattar, 2002.
58. International Labour Organization, Regional Office for the Arab States, 2014.
59. Air, 2013-De Bel.
60. Hertog, 2014.
61. Reuters, 2014a.
62. Ghadani, 2014a.
63. Ghadani, 2014b.
64. DLA Piper, 2012.
65. Hertog, 2014.
66. Saudi Hollandi Capital, 2012.
67. Hertog, 2014.
68. المرجع نفسه؛ Khoja and AlJoaid, 2013.
69. Saudi Gazette, 2014a.
70. Hertog, 2014.
71. International Labour Organization, Regional Office for the Arab States, 2014.
72. Fakhoury, 2012.
73. Constitution of the Arab Republic of Egypt, 2014 (ترجمة غير رسمية).
74. Arrach, 2014.
75. European Union, Délégation de l'Union Européenne en Mauritanie, 2012 ; Rabat Process, n.d. and 2012.
76. UNHCR, 2015a.
77. نيوزيمن، 2014.
78. Beaumont, 2014; AFP, 2014b.
79. Achilli, 2015.
80. المرجع نفسه.
81. Jordan, Ministry of Planning and International Cooperation, 2015.
82. Lebanon and the United Nations, 2014.
83. لبنان، وزارة العمل، 2013.
84. The Daily Star, 2014b.
85. UNHCR, 2015a; Kurdistan Regional Government, 2014.
86. IOM, 2014c.
87. Au Fait, 2014.
88. وثيقة قدمتها المنظمة الدولية للهجرة بشأن اختصاصات فريق العمل المعني بسياسات الهجرة في ليبيا.
89. ليبيا، 2014.
90. Joint declaration establishing a mobility partnership between the Kingdom of Morocco and the European Union and its Member States, 2013.
91. Gamlen, 2006.
92. Constitution of the Arab Republic of Egypt, 2014 (ترجمة غير رسمية).
93. Constitution of the Tunisian Republic, 2014 (ترجمة غير رسمية).
94. اليمن، وزارة شؤون المغتربين، 2014.
95. Algeria, 2012.
96. Instance Supérieure Indépendante pour les Élections, 2014.
97. Brand, 2014.
98. Tunisia, Ministry of Social Affairs, 2012.
99. Tunisia, Ministry of Social Affairs, 2014.
100. IOM, 2013a.
101. Batniji and others, 2014.
102. WHO, 2013d.
103. Joshi, Simkhada and Prescott, 2011; UNDP, 2008.
104. Maniri and others,-UNAIDS, 2012; Al 2010.
105. Hammami, 2013.
106. Murshidi and others, 2013.
107. Amnesty International, 2014a.
108. UNHCR, 2013a.
109. WHO, n.d.b.
110. Amnesty International, 2014a.
111. Khettaoui, 2014-El.
112. Conseil de la communauté marocaine à L'étranger, 2013.
113. Khettaoui, 2014-El.
114. Khoja, 2010.
115. Abu Dhabi Health Authority, 2014; Salem, 2012.
116. IOM, WHO and OHCR, 2013.
117. Khoja, 2010.
118. IOM, WHO and OHCR, 2013.
119. UNAIDS, 2009.
120. United Nations Committee on the Elimination of Discrimination against Women, 2008.
121. UNAIDS, 2014.
122. Abdul Ghafour, 2014.
123. Dubai Health Authority, 2014.
124. Qatar, 2013.
125. The Advisory Group, 2011; Oxford Business Group, 2013a.
126. Jones and Shlah, 2013.

127. Matsas, 2008.
128. United Nations, General Assembly, 2014b.
129. United Nations, General Assembly, 2014a.
130. Civil Society Parallel Event on the Second Abu Dhabi Dialogue Conference Declaration, 2012.
131. Human Rights Watch, 2014a.
132. Déclaration de Malte, 2012; European Africa Declaration on Migration-Union and Mobility, 2014.
133. Martín, 2014.
134. عقد المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في المنطقة العربية في حزيران/يونيو 2013 وانبثق عنه إعلان ختامي (إعلان القاهرة، "تحديات التنمية والتحولات السكانية في عالم عربي متغيّر") تناول الاستراتيجيات الرامية إلى دعم التقدم نحو تحقيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام 2014.
135. Gui, 2013.
136. Regional Mixed Migration Secretariat, 2013b.
137. Diallo, 2011.
138. Philippines, Department of Labor and Employment, 2012b.
139. Liboon, 2012.
140. Migrant Rights, 2012.
141. Philippines, Department of Labor and Employment, 2012a; KAFA, n.d.
142. Principles and Controls Regulating Deployment and Employment of Filipino Domestic Workers, 2012.
143. الشرق الأوسط، 2015.
144. Ghosh, 2014; BBC, 2014b; IANS, 2014a and 2014b; AFP, 2013b.
145. Partnership and Cooperation Agreement between the European Union and its Member States, of the one part, and the Republic of Iraq, of the other part, 2012.
146. Joint declaration establishing a mobility partnership between the Hashemite Kingdom of Jordan and the European Union and its participating Member States, 2014.
147. Joint declaration establishing a mobility partnership between the Kingdom of Morocco and the European Union and its Member States, 2013.
148. Joint declaration establishing a mobility partnership between Tunisia and the European Union and its participating Member States, 2014.
149. Accord de coopération en matière de migration entre la Confédération suisse et la République tunisienne, 2012.
150. Accord entre la Confédération suisse et la République tunisienne relatif à l'échange de jeunes professionnels, 2012.
151. Perrin, 2012; FIDH, Migreurop and Justice Sans Frontières pour les Migrants et Migrantes, 2012.
152. Bakrania, 2014.
153. Battistella and Khadria, 2011.
154. International Trade Union Confederation, 2014.
155. United States Department of State, 2014.
156. Go, 2007.
157. International Trade Union Confederation, 2014.
158. FIDH, 2014; European Commission, 2014.
159. Haas, 2007; Migration Policy Centre, 2013b.

الفصل الرابع

1. UNHCR, 2014k; IDMC and NRC, 2015.
2. يستخدم المؤلفون حيثما أمكن أحدث البيانات المتوفرة لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالنسبة لعدد اللاجئين، وطالبي اللجوء، والأشخاص النازحين داخلياً، والعائدين (اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً)، وعديمي الجنسية، وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية. وفي معظم الحالات، تم تحديث هذه البيانات للمرة الأخيرة في أواسط عام 2014، مع الإشارة إلى أنه قد تم استخدام بيانات أحدث صادرة عن المفوضية (مثلاً حول الأزمة السورية) حيثما أمكن. أما في الحالات التي تتوفر فيها بيانات أحدث حول الأشخاص النازحين داخلياً لدى مصادر أخرى، يستخدم المؤلفون البيانات الصادرة عن مركز رصد التشرد الداخلي، حتى 30 آذار/مارس 2015. وقد أُخذت أي أرقام إضافية عائدة لمهاجرين قسريين آخرين من المنظمة الدولية للهجرة، ووكالات الأمم المتحدة، ومصادر حكومية، والأمانة العامة الإقليمية للهجرة المختلطة التي تشكل المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عضوين أساسيين في لجنتها التوجيهية.
3. Koser and Martin, eds., 2011.
4. Bocco, 2009.
5. لا تشمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من كانوا ضمن صلاحيات وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة عند إنشاء المفوضية (UNHCR, 2002c).
6. Global Migration Group, 2010.
7. IOM, 2014f.
8. IOM, 2015f.
9. Koser, 2011.
10. UNISDR, 2013a; World Bank, 2014d.
11. IOM, 2015i.
12. صادقت مصر على الاتفاقية مع إبداء تحفظاتها على المواد 12 (1)، و20، و22 (1)، و23 و24. للمزيد من التفاصيل، راجع الفصل الخامس من المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام المتاحة على الموقع الإلكتروني: https://treaties.un.org/pages/participationstatus.aspx.
13. اعتمدت حكومة موريتانيا استراتيجية وطنية لإدارة الهجرة في عام 2012، وهي تعمل حالياً على تنقيح القانون الخاص بالأجانب لتضمينه أحكاماً متعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء. بدورها، اعتمدت حكومة المغرب مسودة استراتيجية حول الهجرة واللجوء في كانون الأول/ديسمبر 2014. كذلك اعتمدت حكومة السودان قانوناً جديداً حول اللجوء في عام 2014.
14. Kagan, 2012.
15. IDMC, n.d.a.
16. UNHCR, 2008.
17. IDMC, n.d.a.
18. UNHCR, 2015a; Sassoon, 2009.
19. UNHCR, n.d.h; IOM, 2013b.
20. تفيد (UNHCR, 2012a). (IOM, 2012a) تقديرات المنظمة الدولية للهجرة بأنه من أصل 1.8 مليون عامل مهاجر كانوا موجودين في ليبيا قبل عام 2011، هاجر 800,000 شخص خارج الحدود الليبية في عامي 2011 و2012. والجدير بالذكر أن 45 في المائة من هؤلاء هم مواطنون من بلدان ثالثة (Kelly and Jawadurovna Wadud, 2012).
21. UNHCR, 2012a.
22. IDMC, n.d.b.
23. UNHCR, 2014c.
24. IRIN, 2011b.
25. UNHCR, 2014c and 2014m; IOM, 2014d.
26. IOM, 2015c.

27. IOM, 2015d.
28. IOM, 2015i.
29. IOM, 2015e.
30. -migrants-www.iom.int/news/number 100000-passes-2015-europe-landing.
31. Feldman, 2008.
32. Abed, 2009; and Alfaro, 2006-El.
33. http://www.unrwa.org.
34. UNHCR, 2014k.
35. OCHA, 2014b.
36. UNRWA, n.d.d.
37. UNRWA, n.d.c; UNRWA, 2015b.
38. UNHCR, n.d.e.
39. UNHCR, 2015a; Hammond, 2014a.
40. Lindley, 2014a.
41. IRIN, 2011a.
42. UNHCR, 2014f.
43. تشير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن هذا الرقم قد يشتمل على مواطني جنوب السودان (UNHCR, 2015a).
44. Italy, Department of Public Security, 2014.
45. IDMC, n.d.c; IDMC, n.d.d.
46. IOM, 2014b.
47. IOM, n.d.c.
48. OCHA, n.d.a; Syrian Center for Policy and Research, 2014.
49. Syrian Center for Policy and Research, 2015.
50. OCHA, n.d.a.
51. Lebanon, Ministry of the Environment; European Union and UNDP, 2014; UNHCR, n.d.h). تجدر الإشارة إلى أن حكومة الأردن تقدر عدد اللاجئين السوريين في البلد بأكثر من مليون شخص، ما يتعارض مع الأرقام المسجلة لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
52. OCHA, n.d.b.
53. IOM, 2015j.
54. IDMC, n.d.e.
55. IOM, 2015j; UNHCR, 2015h.
56. Regional Mixed Migration Secretariat, 2013a.
57. IOM, 2015g.
58. UNHCR, 2015a.
59. Lebanon, Ministry of Environment, European Union and UNDP, 2014.
60. حسابات خاصة استناداً إلى بيانات صادرة عن مجموعة البنك الدولي (World Bank Group, n.d).
61. UNHCR, n.d.e, n.d.h and 2015a.
62. UNHCR, n.d.i.
63. Knudsen and Hanafi eds., 2010; Peteet, 2005.
64. World Bank, 2013b.
65. Chatelard, 2011.
66. IOM, 2012a.
67. Sanz, 2011.
68. IOM, 2013d.
69. Weiss Fagen, 2014.
70. Jacobsen, 1997.
71. WHO, 2013a.
72. UNICEF, 2013.
73. UNHCR, 1998.
74. Ferris, Petz and Stark, 2013.
75. المرجع نفسه.
76. UNHCR, 2011d.
77. United Nations, Security Council, 2014.
78. IOM, forthcoming.
79. World Bank, 2010.
80. المرجع نفسه.
81. Martin, 2004.
82. Harild and Christensen, 2010.
83. UNDP and UNHCR, n.d.
84. UNDP, 2013.
85. IMF, 2013.
86. IMF, 2012.
87. European Union, European External Action Service, n.d.a.
88. European Union, European External Action Service, n.d.b.
89. Betts, 2009.
90. OHCHR and WHO, n.d.
91. Batniji and others, 2014.
92. تراجعت الإصابة بالأمراض المعدية باستثناء فيروس نقص المناعة/الإيدز.
93. Mokdad and others, 2014.
94. Jabbour, 2013.
95. Murthy, 2008.
96. United Nations, Economic and Social Council, 2000.
97. Dewachi and others, 2014.
98. Mowafi, 2011.
99. Leaning, Spiegel and Crisp, 2011.
100. المرجع نفسه.
101. Médecins Sans Frontières, 2014b.
102. OHCHR and WHO, n.d.
103. Women's Refugee Commission, 2006.
104. United Nations, General Assembly, 2014a.
105. Dewachi and others, 2014.
106. Médecins Sans Frontières, n.d.
107. Médecins Sans Frontières, 2014a.
108. WHO and others, 2014.
109. WHO, n.d.a.
110. UNFPA, n.d.a.
111. Carolan, 2012.
112. IASC, 2012.
113. Segal and Elliott, 2012.
114. Meyer, 2013.
115. Kronfol, 2012.
116. Martin and Taylor, 2012.
117. المرجع نفسه.
118. Jordan, Ministry of Planning and International Cooperation, and United Nations, 2013.
119. United Nations Iraq, 2013.
120. Dewachi and others, 2014.
121. المرجع نفسه.
122. UNHCR, 2015j.
123. Martin and Taylor, 2012.
124. UNHCR, 2014e.
125. IOM, 2015a.
126. http://www.jordanhealthaid.org.
127. UNHCR, 2014h.
128. Islamic Relief USA, n.d.
129. Kani Edward, 2007.
130. World Bank, n.d.
131. UNHCR, 2014h.
132. IOM, n.d.b; Dagher, n.d.
133. Jabbour and others, 2012.
134. www.unrwa.org.
135. UNRWA, 2014a.
136. UNHCR, 2012c; International Medical Corps, 2012; UNHCR, n.d.a; UNHCR, n.d.d.
137. Haskew and others, 2010.
138. Jaffer, Guy and Niewczasin, 2004.
139. UNFPA, 2013a.
140. UNFPA, n.d.b.
141. Mowafi, 2011.
142. WHO, 2013b.
143. المرجع نفسه؛ WHO, 2011.
144. الرجاء أخذ العلم بأن هذه الأرقام تستثني جزر القمر والصومال نظراً إلى محدودية البيانات المتعلقة بهذين البلدين (Steer, Ghanem, and Jalbout, 2014).
145. للمزيد من المعلومات حول نتائج التعليم في المنطقة العربية، انظر مؤشر التنمية البشرية الخاص بالتعليم (UNDP, 2003).
146. UNHCR, 2014k.
147. المرجع نفسه.
148. Mirkin, 2013.
149. Save the Children, 2014.

150. Peterson, 2011-Dryden.
151. Agency Network for Education-Inter in Emergencies, 2004.
152. UNESCO, 2014.
153. United Nations, Economic and Social Council, 1999.
154. UNHCR, 2013b.
155. UNHCR Lebanon, 2014.
156. UNHCR, n.d.b.
157. Peterson, 2011-Dryden.
158. Sinclair, 2007.
159. UNICEF, 2014.
160. OCHA, 2014a.
161. UNRWA, 2015a.
162. Peterson, 2011-Dryden.
163. Save the Children, 2014.
164. Peterson, 2011-Dryden.
165. Crisp, Talbot and Cipollone, 2001.
166. UNICEF and others, 2013.
167. IOM, 2013e; Bak Riiskjaer and Nielsson, 2008.
168. IOM, 2013b.
169. UNHCR, 2013g.
170. Ahmadzadeh and others, 2014.
171. Peterson, 2011-Dryden.
172. UNHCR, 2014g.
173. UNHCR, 2013b.
174. تعمل اليونيسف حالياً على تطبيق برنامج خاص بتدريب المدرسين موجه للمدرسين السوريين في مخيمات اللاجئين في تركيا (Guler, 2013).
175. Agency Network on Education-Inter in Emergencies, n.d.
176. UNICEF, 2014.
177. www.unrwa.org.
178. Peteet, 2005.
179. World Bank, 2014a.
180. التعليم النظامي عبارة عن نظام تعليم منظم، تتولى توفيره أو الإشراف عليه هيئة حكومية وطنية أو محلية، وتصادق عليه مؤسسات الدولة، وعادة ما يتم ذلك في المدارس. أما التعليم غير النظامي فهو التعليم الذي يتم خارج نظام التعليم الرسمي، وغالباً ما يكون منظماً أيضاً، مع أنه يفتقر إلى مصادقة مؤسسات الدولة في معظم الأحيان وتتم إدارته بشكل مستقل عن هذه الأخيرة. وبالنسبة للتعليم التلقائي فهو نظام التعليم الأقل تنظيماً، ويشتمل على تجارب الحياة والعمل أو أي نشاط يهدف إلى اكتساب المعرفة أو المهارات وهو غالباً ما يتم بغياب معايير محددة مرتبطة بالمناهج (Zaki Dib, 1988).
181. UNHCR, 2011b.
182. African Hope Learning Centre, n.d.
183. Jacobsen, Ayoub and Johnson, 2012.
184. Stefan, 2010; Comer, 2014.
185. UNHCR, 2013b.
186. WHO, 2015.
187. http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=7398
188. Peterson, 2011-Dryden.
189. Qasmiyeh, 2009-Fiddian.
190. http://jusoorsyria.com/programs/syria-for-hope-generation/
191. Higher Education at-Jesuit Commons the Margins International, n.d.
192. Betts and others, 2014.
193. United Nations, Economic and Social Council, 2006.
194. ESCWA, 2012; Women's Refugee Commission, 2014.
195. UNHCR, 2014d.
196. Fernández and Pollock, 2013-Arnold.
197. The Economist, 2013.
198. Nasser and Symansky, 2014.
199. UNHCR, 2011c.
200. UNHCR, 2014d.
201. McConaghy, 2013.
202. Betts and others, 2014.
203. Weiss Fagen and Bump, 2006.
204. Lindley, 2007.
205. Blayney, 2011.
206. Weiss Fagen and Bump, 2006.
207. Koser and Kuschminder, 2015; Hammond, 2014b.
208. Migrants in Countries in Crisis Initiative, forthcoming.
209. Chaaban, 2010.
210. World Bank, n.d.
211. Jacobsen, 2014.
212. Jacobsen, Ayoub and Johnson, 2012; REACH, 2014.
213. UN Women, 2013a; De Vriese, 2006.
214. Walton, 2012.
215. Fernández and Pollock, 2013-Arnold.
216. World Bank, 2014c.
217. Mercy Corps, 2012.
218. Sassoon, 2009.
219. Ensor, 2013.
220. Sanz, 2011.
221. IOM, 2012c.
222. Feinstein International Center, 2012.
223. UNHCR, 2013e.
224. IOM, 2013c.
225. Buscher, 2014.
226. Buscher and Heller, 2010.
227. http://www.unhcr.org/4d78a8989.pdf.
228. Association marocaine d'appui à la promotion de la petite enterprise, n.d..
229. IOM, 2013c.
230. Harb and Saab, 2014.
231. Betts and others, 2014.
232. Kaiser, 2005.
233. Betts, 2009.
234. Farah, 2010.
235. المرجع نفسه؛ Perouse de Montclos and Mwangi Kagwanja, 2000.
236. Hassan and Chalmers, 2008.
237. UNRWA, n.d.a.
238. LeBlanc, 2013.
239. Betts and others, 2014.
240. UNHCR, 2005a.
241. Hammond and others, 2011.
242. Koppenberg, 2012.
243. IOM, 2013a؛ العراق، 2013.
244. Lothar Weiss, 2009.
245. IOM, 2015b.
246. Tawy, 2014-Al.
247. IOM, 2014g.
248. World Bank, 2014d.
249. Habitat, 2012-UN.
250. Jacobsen, 1997.
251. UNHCR, 2005b.
252. Black, 1994.
253. UNHCR, n.d.k.
254. Women's Refugee Commission, 2010.
255. United Nations, General Assembly, 2014c.
256. Dibie, 2014.
257. League of Arab States, 2011; Djoundourian, 2011.
258. Aqaba Declaration on Disaster Risk Reduction in Cities, 2013.
259. UNISDR, 2013a.
260. UNHCR, n.d.g.
261. World Bank, 2014d.
262. Jacobsen, 1997.
263. IDMC, 2014; IRIN, 2012b.
264. Lebanon, Ministry of Environment, European Union and UNDP, 2014; UN-Habitat, 2012.
265. Lebanon, Ministry of Environment, European Union and UNDP, 2014.
266. El-Siddiqi and Diaz Anderson, 2011; Katiri and Fattouh, 2015.
267. Lyytinen, 2009.
268. UNHCR and IUCN, 2005.

269. Royal Danish Embassy in Nairobi, Kenya and Norwegian Embassy in Nairobi, 2010.
270. Beaudou and Cambrézy, 1999.
271. Cronin and others, 2008.
272. Jacobsen, 1997.
273. UNISDR, 2013b.
274. World Bank, 2014d.
275. Berkowitz, 2013.
276. UNCRD, 2013.
277. Lebanon, Ministry of Environment, European Union and UNDP, 2014; Harb and Saab, 2014.
278. IRIN, 2009.
279. CEWAS Middle East, n.d.
280. UNHCR, 2002a.
281. McFadden, 2015.
282. IOM, 2014h.
283. Lawrence Berkeley National Laboratory, n.d.
284. UNHCR and WFP, 2014.
285. Women's Refugee Commission, n.d.
286. بلغ الحجم الإجمالي للعينة في الاستبيان الكمي 398 مجيباً من اللاجئين والمجتمعات المضيفة (Royal Danish Embassy; Republic of Kenya; Norwegian Embassy, 2010).
287. IRIN, 2006.
288. Mercy Corps, 2014b.
289. Oxfam, 2014.
290. UNRWA, 2012.
291. Refutrees, n.d.
292. UNHCR, 2002b.
293. OECD, 2011.
294. Schmitt, 2000-Berger.
295. Oxoby, 2009.
296. UNDP, 2009.
297. Calhoun, 2010.
298. Cheong and others, 2007.
299. Malkki, 1992.
300. UNDP, 2009.
301. United Nations, Office of the Special Advisor on Gender Issues and Advancement of Women, 2001.
302. Mercy Corps, 2013b.
303. Saggar and others, 2012.
304. Harb and Saab, 2014.
305. UNHCR, 2013c.
306. Martin, 2004.
307. Women's Refugee Commission, 2010; UN Women, 2014.
308. Türk, 2012; Heartland Alliance International, 2014.
309. Freedman and Jamal, 2008; Danish Refugee Council and the Regional Mixed Migration Secretariat, 2012.
310. UNHCR, 2011a.
311. UNHCR, 2012d; Davis, Taylor and Murphy, 2014.
312. WHO, 1997.
313. ESCWA, 2013b.
314. UNHCR, 2014b.
315. UNHCR, 2014a.
316. OCHA and REACH, 2014.
317. Shibli, 2014; Mercy Corps, n.d..
318. UNHCR Lebanon, 2013.
319. Mercy Corps, 2013a.
320. UNESCO, n.d.
321. UNHCR, 2011a.
322. United Nations African Union Mission in Darfur, 2014.
323. UNRWA, 2014b.
324. UNHCR, 2015e.
325. UNHCR, 2014j.
326. UNHCR, 2014i; ESCWA, 2013b.
327. UNHCR, 2014b.
328. Iraq, Ministry of Displacement and Migration, 2008.
329. المرجع نفسه.
330. Iraq, Ministry of Construction and Housing, 2010.
331. المرجع نفسه.
332. Isser and Van der Auweraert, 2009.
333. Kelly and Jawadurovna Wadud, 2012.
334. Agunias and Ruiz, 2007.
335. IOM, 2012d.

المراجع

ألف- المراجع الأجنبية

Abdelfattah, D. (2011). Impact of Arab revolts on migration. Consortium for Applied Research on International Migration (CARIM) - Analytic and Synthetic (AS) Notes 2011/68, Robert Schuman Centre for Advanced Studies. San Domenico di Fiesole: European University Institute.

Abdul Ghafour, P. (2014). Medical cover for expats, kin mandatory. *Arab News*, 5 April.

Abel, G. J., and Sander, N. (2014). Quantifying international migration flows. *Science*, vol. 343, No. 6178 (March).

Abu Dhabi Health Authority (2014). HAAD standard for visa screening in the Emirate of Abu Dhabi. Available from https://www.haad.ae/HAAD/LinkClick.aspx?fileticket=rPUOPzw3_Gw%3D&tabid=820.

Abu Slaih, A. (2013). Impact of Syrian refugees on Jordan's health sector. Presentation. Marrakesh, December. Available from data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=4345.

Accord de coopération en matière de migration entre la Confédération suisse et la République tunisienne (2012). Available from https://www.admin.ch/opc/fr/official-compilation/2014/3371.pdf.

Accord entre la Confédération suisse et la République tunisienne relatif à l'échange de jeunes professionnels (2012). Available from https://www.admin.ch/opc/fr/official-compilation/2014/3367.pdf.

Achilli, L. (2015). *Syrian Refugees in Jordan: A Reality Check*. Policy Brief. San Domenico di Fiesole: Migration Policy Centre, European University Institute.

The Advisory Group (2011). Kuwait health assurance company (under establishment): executive brief. Available from http://www.kuwaitmedica.com/2011/inc/ad-group1.ppt.

Afaro, G., and M. Wengart (2006). Can Palestinians in Iraq find protection? *Forced Migration Review*, No. 26 (August).

African Hope Learning Centre (n.d.). Our history. Available from http://africanhopelc.com/about-us/our-history/.

African Union (2014). *Strategy and Plan of Action of the AU-HOA Initiative on Trafficking in Persons and Smuggling of Migrants*. Khartoum.

African Union Convention for the Protection and Assistance of Internally Displaced Persons in Africa (2009). Adopted by the Special Summit of the Union. Kampala, 23 October.

Agence France Presse (AFP) (2013a). Saudi Arabia bans Ethiopian workers. *The Daily Star*, 17 July.

_____ (2013b). Saudi Arabia signs accord to protect Philippine maids. *Al Arabiya*, 20 May.

_____ (2014a). Kuwait curbs police power to deport erring expatriates. *Arab News*, 4 April.

_____ (2014b). U.N. urges more aid for Syrian refugees at new Jordan camp. *Al Arabiya*, 30 April.

Agreement on Domestic Worker Recruitment between the Ministry of Labor of the Kingdom of Saudi Arabia and the Department of Labor and Employment of the Republic of the Philippines (2013). Jeddah, 19 May. Available from http://www.poea.gov.ph/docs/PH%20KSA%20MOA.pdf.

Agreement between the Government of the Republic of Indonesia and the Government of the Kingdom of Saudi Arabia on the Placement and Protection of Indonesian Domestic Workers (2014). Riyadh, 19 February. Available from http://apmigration.ilo.org/resources/mou-between-indonesia-and-saudi-arabia-on-placement-and-protection-of-indonesian-domestic-workers.

Agunias, D. R., and N. G. Ruiz (2007). *Protecting Overseas Workers: Lessons and Cautions from the Philippines*. Washington, D.C.: Migration Policy Institute.

Ahmadzadeh, H., and others (2014). *Ensuring Quality Education for Young Refugees from Syria (12-25 years): A Mapping Exercise.* Oxford: Refugee Studies Center, University of Oxford.

Ahmed-Salem, Z. (2010). La migration hautement qualifiée: aspects et questions sociopolitiques en Mauritanie. CARIM-AS 2010/08, Robert Schuman Centre for Advanced Studies. San Domenico di Fiesole: European University Institute.

Algeria (2012). Loi organique n° 12-01 du 18 Safar 1433 correspondant au 12 janvier 2012 relative au régime électoral. Available from http://www.rcd-algerie.org/maj/rcd/download/pdf1213716945Droit_electoral.pdf.

Ali, A. O. (2010). Highly-skilled migration: Sudan. CARIM-AS 2011/61, Robert Schuman Centre for Advanced Studies. San Domenico di Fiesole: European University Institute.

Alkarama (2010). Contribution to the list of issues in the context of Kuwait's second periodic report to the Human Rights Committee, 8 August. Available from http://www.arabhumanrights.org/publications/countries/kuwait/shadowreports/alkarama-kuwait-kwt2-2010e.pdf.

Al-Maniri, A., and others (2010). Immigrants and health system challenges to TB control in Oman. *BMC Health Services Research*, vol. 10, No. 210 (July).

Al-Mousa, A. b.-A. (2010). Experience of scholarships to foreign universities in Saudi Arabia: a model for investment in human resources and their contribution to development. In *Towards an Arab Higher Education Space: International Challenges and Societal Responsibilities*, Lamine Bechir, ed. Beirut: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO).

Altai Consulting (2013). *Mixed Migration: Libya at the Crossroads – Mapping of Migration Routes from Africa to Europe and Drivers of Migration in Post-revolution Libya*. Tripoli.

_____ (2015). Migration *Trends Across the Mediterranean: Connecting the Dots*. Available from www.altaiconsulting.com/docs/

migration/Altai_Migration_trends_accross_the_Mediterranean_v3.pdf.

Al-Tawy, A. (2014). Stay home or return to Libya? Egyptian workers face grim choice, 30 November. Available from http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/151/115877/Egypt/Features/Stay-home-or-return-to-Libya-Egyptian-workers-face.aspx.

Alwazir, A. (2014). Yemen's 'Muwaladeen': the struggle for equal citizenship, 5 April. Available from http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2014/04/yemen-muwaladeen-struggle-equal--20144415253333236.html.

Amnesty International (2013). Kuwait: small step forward for Bidun rights as 4,000 'foreigners' granted citizenship, 21 March. Available from http://www.amnesty.org.au/news/comments/31382/.

_____ (2014a). *Agonizing Choices: Syrian Refugees in Need of Health Care in Lebanon*. London.

_____ (2014b). *Denied Refuge: Palestinians from the Syrian Arab Republic Seeking Safety in Lebanon*. London.

_____ (2014c). *No Extra Time: How Qatar is Still Failing on Workers' Rights Ahead of the World Cup*. London.

Aqaba Declaration on Disaster Risk Reduction in Cities (2013). Adopted at the First Arab Conference for Disaster Risk Reduction. Aqaba, 21 March. Available from http://www.preventionweb.net/files/31093_aqabadeclarationenglishfinaldraft.pdf.

Arab News (2013). US most preferred destination for Saudi students: ministry, 5 March. Available from http://www.arabnews.com/saudi-arabia/us-most-preferred-destination-saudi-students-ministry.

Arif, G. M. (2009). *Economic and Social Impacts of Remittances on Households: The Case of Pakistani Migrants Working in Saudi Arabia*. Geneva: International Organization for Migration.

Arnold-Fernández, E., and S. Pollock (2013). Refugees' rights to work. *Forced Migration Review*, vol. 44 (September).

Arrach, A. (2014). The Moroccan new immigration policy and the constitutional protection of fundamental human rights of migrants. Available from https://www.jus.uio.no/english/research/news-and-events/events/conferences/2014/wccl-cmdc/wccl/papers/ws6/w6-arrach.pdf.

Associated Press (2014). Refugees from war-torn Syria are no longer welcome in Lebanon. *Fox News*, 23 October.

Association marocaine d'appui à la promotion de la petite enterprise (n.d.). Avec le HCR, l'Amappe appuie l'insertion socio-économique des réfugies urbains au Maroc. Available from http://www.amappe.org.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=102:programme-dinsertion-socio-economique-des-refugies-urbains-au-maroc&catid=45:projets&Itemid=165.

Asylum Action (2014). *Global Refugee Work Rights Report*. Available from http://asylumaccess.org/AsylumAccess/wp-content/uploads/2012/09/FINAL_Global-Refugee-Work-Rights-Report-2014_Interactive.pdf.

Au Fait (2014). Le Maroc adopte le tandem migration-développement, 4 November. Available from http://www.aufait.ma/2014/11/04/maroc-adopte-tandem-migration-developpement_633309.

Awad, I. (2006). Merchants of labour in the Middle East and North Africa: Egypt as a case study. In *Merchants of Labour*, C. Kuptsch, ed. Geneva: International Labour Office.

Ayad, Z. (2013). Yemen meet agrees on regional cooperation to tackle asylum and irregular migration, 13 November. Available from http://www.unhcr.org/528388a46.html.

Azeez, A., and M. Begum (2009). Gulf migration, remittances and economic impact. *Journal of Social Sciences*, vol. 20, No. 1, pp. 55-60.

Babar, Z. (2014). The cost of belonging: citizenship construction in the State of Qatar. *Middle East Journal*, vol. 68, No. 3.

Bahrain, Ministry of Labour (2012). The Labour Law for the Private Sector: Law No. 36 of 2012. Available from http://www.rrc.com.bh/media/141168/labour_law_2012__1_.pdf.

Bahrain Center for Human Rights (2014a). National legislations. In *Stateless in Bahrain*. Copenhagen.

_____ (2014b). What are the implications for a stateless person? In *Stateless in Bahrain*. Copenhagen.

Bak Riiskjaer, M. H., and T. Nielsson (2008). Circular repatriation: the unsuccessful return and reintegration of Iraqis with refugee status in Denmark. Research Paper No. 165, New Issues in Refugee Research. Geneva: Office of the United Nations High Commissioner for Refugees.

Bakrania, S. (2014). Libya: border security and regional cooperation. Rapid Literature Review. Birmingham: GSDRC.

Balac, R. (2010). Les mobilités internationales des étudiants marocains. *Espaces, Populations, Sociétés*, vol. 2-3, pp. 395-411.

Batniji, R., and others (2014). Governance and health in the Arab world. *The Lancet*, vol. 383, No. 9914 (January), pp. 343-355.

Battistella, G., and B. Khadria (2011). Labour migration in Asia and the role of bilateral migration agreements: market access facilitation by informal means. Paper presented at the Thematic Meeting on Labour Mobility. Berne, September.

BBC (2014a). Saudi Arabia law to protect outdoor workers from sun, 15 June. Available from http://www.bbc.com/news/world-middle-east-27859542.

_____ (2014b). Saudi Arabia moves to protect rights of Indonesian maids, 19 February. Available from http://www.bbc.com/news/world-middle-east-26259326.

Beaudou, A., and L. Cambrézy (1999). *Refugee Camps and Environment: Landscape and deforestation in Dadaab region (Kenya)*. Office of the United Nations High Commissioner for Refugees and Institut de Recherche pour le Developpement. Available from http://www.cartographie.ird.fr/publi/Refugies/volume1.pdf.

Beaugrand, C. (2006). Nationality and migrations control in the Gulf countries. *INAMO*, vol. 47, pp. 10-14.

Beaumont, P. (2014). Jordan opens new Syrian refugee camp. *The Guardian*, 30 April.

Becker, R., and R. Kolster (2012). *International Student Recruitment: Policies and Developments in Selected Countries*. The Hague: Nuffic.

Benezha, H. (2013). Travail domestique: les mesurettes du projet de loi. *L'Économiste*, 7 May.

Berger-Schmitt, R. (2000). Social cohesion as an aspect of the quality of societies: concept and measurement. EuReporting Working Paper,

No.14. Mannheim: Centre for Survey Research and Methodology.

Berkowitz, A. (2013). Ikea's solar-powered refugee shelter. *Journal of ERW and Mine Action*, vol. 16, No. 3.

Betts, A. (2009). *Development Assistance and Refugees: Towards a North-South Grand Bargain?* Forced Migration Policy Briefing 2. Oxford: Refugee Studies Centre, University of Oxford.

_____ (2011). *Global Migration Governance*. Oxford: Oxford University Press.

Betts, A., and others (2014). *Refugee Economies Rethinking Popular Assumptions*. Humanitarian Innovation Project. Oxford: University of Oxford.

Bidinger, S., and others (2014). *Protecting Syrian Refugees: Laws, Policies, and Global Responsibility Sharing*. Boston: Boston University School of Law.

Birks, J. S., and C. A. Sinclair (1979). International labour migration in the Arab Middle East. *Third World Quarterly*, vol. 1, No. 2, pp. 87-99.

Black, I. (2013). Saudi Arabia's foreign labour crackdown drives out 2m migrants. *The Guardian*, 29 November. Available from http://www.theguardian.com/world/2013/nov/29/saudi-arabia-foreign-labour-crackdown-migrants.

Black, R. (1994). Forced migration and environmental change: the impact of refugees on host environment. *Journal of Environmental Management*, vol. 42, No. 3, pp. 261–277.

Blayney, C. (2011). Iraqi American diasporic philanthropic remittances to Iraqi refugees in Jordan: past projects and potential for future partnerships. Paper presented at the First Annual Conference of Arab Philanthropy and Civic Engagement – *Takaful*. Columbia University Midlle East Research Centre, April.

Bocco, R. (2009). UNRWA and the Palestinian refugees: a history within history march. *Refugee Survey Quarterly*, vol. 28, No. 2-3, pp. 229-252.

Brand, L. (2014). Arab uprisings and the changing frontiers of transnational citizenship: voting from abroad in political transitions. *Political Geography,* vol. 41.

Brian, T., and F. Laczko (2014). Migrant deaths: an international overview. In *Fatal Journeys: Tracking Lives Lost During Migration*, T. Brian and F. Laczko, eds. Geneva: International Organization for Migration.

Brown, O., and A. Crawford (2009). *Rising Temperatures, Rising Tensions: Climate Change and the Risk of Violent Conflict in the Middle East*. Manitoba: International Institute for Sustainable Development.

Buscher, D. (2014). Home-based enterprises: livelihood opportunities for refugees in Jordan? 13 February. Available from http://womensrefugeecommission.org/blog/2012-home-based-enterprises-livelihood-opportunities-for-refugees-in-jordan.

Buscher, D., and L. Heller, L. (2010). Desperate lives: urban refugee women in Malaysia and Egypt. *Forced Migration Review*, vol. 34, pp. 20-21.

Cairo Declaration: Development Challenges and Population Dynamics in a Changing Arab World (2013). Adopted at the Regional Conference on Population and Development in the Arab States (ICPD Beyond 2014). Cairo, 26 June. Available from http://arabstates.unfpa.org/webdav/site/as/shared/docs/2013_Cairo_Declaration_English.pdf.

Calhoun, N. (2010). With a little help from our friends: a participatory assessment of social capital among refugees in Jordan. Research Paper, No. 189, New Issues in Refugee Research. Geneva: Office of the United Nations High Commissioner for Refugees.

Carolan, M. (2012). Refugee Women's Health. In *Refugees Worldwide, Volume 2: Refugee Health*, U. A. Segal and D. Elliott, eds. Santa Barbara: Praeger.

CEWAS Middle East (n.d.). Resource recovery and reuse projects. Available from http://www.cewasmiddleeast.org/#!projects/c5qp.

Chaaban, J. (2010). Job creation in the Arab economies: navigating through difficult waters. Arab Human Development Report Research Paper Series. United Nations Development Programme.

Chammay, R. E., W. Kheir, and H. Alaouie (2013). *Assessment of Mental Health and Psychosocial Support Services for Syrian Refugees in Lebanon*. Beirut: Office of the United Nations High Commissioner for Refugees.

Charef, M. (2014). Regularización de inmigrantes y nueva política de inmigración en Marruecos. Agadir: Université Ibn Zohr. Available from http://www.funciva.org/uploads/ficheros_documentos/1395222516_regulaci%C3%B3n_en_marruecos-es.pdf.

Chatelard, G. (2011). Iraqi refugees and IDPs: from humanitarian intervention to durable solutions, 9 June. Available from http://www.refugeecooperation.org/publications/iraq/09_chatelard.php.

Cheong, P. H., and others (2007). Immigration, social cohesion and social capital: a critical review. *Critical Social Policy*, vol. 27, No. 1, pp. 24-49.

Cherti, M., and P. Grant (2013). *The Myth of Transit: Sub-Saharan Migration in Morocco*. London: Institute for Public Policy Research.

Civil Society Parallel Event on the Second Abu Dhabi Dialogue Conference Declaration (2012). Manila, 19 April. Available from http://www.mfasia.org/home/452-civil-society-parallel-event-on-the-2nd-abu-dhabi-dialogue-conference-declaration.

Collinson, S., and S. Elhawary (2012). Humanitarian space: a review of trends and issues. Humanitarian Policy Group Report, No. 32. London: Overseas Development Institute.

Comer, B. (2014). Refugee education in Cairo, August. Available from http://newsmanager.commpartners.com/tesolrcis/issues/2014-08-05/1.html.

The Comoros (2012). Loi N°12-2012/AU abrogeant, modifiant et complétant certaines dispositions de la loi N°84-108/PR portant Code du travail.

Conférence des Grandes Écoles (2011). *Les Grandes Écoles sur la Scène Internationale: Enquête Mobilité 2011*. Paris.

Conseil de la communauté marocaine à L'étranger (2013). L'approche marocaine en matière de migration s'aligne parfaitement aux standards internationaux (ONUSIDA), 8 October. Available from http://www.ccme.org.ma/fr/medias-et-migration/32792.

Consortium for Applied Reasearch on International Migration (CARIM) (n.d.). Highly-skilled migration. Available from http://www.carim.org/index.php?callContent=544.

Constitution of the Arab Republic of Egypt (2014). Unofficial translation available from http://www.sis.gov.eg/Newvr/Dustor-en001.pdf.

Constitution of the Tunisian Republic (2014). Unofficial translation available from http://www.jasmine-foundation.org/doc/unofficial_english_translation_of_tunisian_constitution_final_ed.pdf.

Construction Week Online (2015). New call centres for labour disputes in Saudi, 26 January. Available from http://www.constructionweekonline.com/article-32320-new-call-centres-for-labour-disputes-in-saudi/.

Cook, H., M. Newson and D. Roque (forthcoming). Yemeni irregular migrants in the Kingdom of Saudi Arabia and the implications of large scale return (working title). In *Arab Migrant Communities in the GCC*. Doha: Center for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service in Qatar.

Coutts, A., F. Fouad, and R. Batniji (2013). Assessing the Syrian health crisis: the case of Lebanon. *The Lancet*, vol. 381, No. 9875.

Crisp, J., C. Talbot, and D. Cipollone, eds. (2001). *Learning for a Future: Refugee Education in Developing Countries*. Geneva: Office of the United Nations High Commissioner for Refugees.

Cronin, A., and others (2008). A review of water and sanitation provision in refugee camps in association with selected health and nutrition indicators – The need for integrated service provision. *Journal of Water and Health*, vol. 6, No. 1.

Curtis (2014). The new Omani nationality law: how big is the departure from the old law? 13 October. Available from http://omanlawblog.curtis.com/2014/10/the-new-omani-nationality-law-how-big.html.

Dagher, D. (n.d.). Challenges in delivering health care for Syrian refugees in Lebanon. Available from https://internationalmedicalcorps.org/document.doc?id=293.

The Daily Star (2014a). Lebanon to curb flow of Syrian refugees: Machnouk, 16 April. Available from http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2014/Apr-16/253470-lebanon-to-curb-flow-of-syrian-refugees-machnouk.ashx.

_____ (2014b). Ministry limits over 60 jobs to Lebanese, 16 December. Available from http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2014/Dec-16/281267-ministry-limits-over-60-jobs-to-lebanese.ashx.

_____ (2015). Lebanon opens border to Assyrians fleeing ISIS, 1 March. Available from http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2015/Mar-01/289147-lebanon-opens-borders-to-assyrians-fleeing-isis.ashx.

Danish Refugee Council (2013). Iraqi Kurdistan opens new camps for Syrian refugees, 19 September. Available from http://drc.dk/news/news/artikel/iraqi-kurdistan-opens-new-camps-for-syrian-refugees/.

Danish Refugee Council, and the Regional Mixed Migration Secretariat (2012). *Desperate Choices: Conditions, Risks and Protection Failures affecting Ethiopian migrants in Yemen*. Nairobi.

Davis, R., A. Taylor, and E. Murphy (2014). Gender, conscription, protection, and the war in Syria. *Forced Migration Review*, vol. 47.

De Bel-Air, F. (2013). Demography, migration and labour market in Saudi Arabia. Explanatory Note No. 1/2014, Gulf Labour Markets and Migration Programme. European University Institute and Gulf Research Centre.

De Vriese, M. (2006). *Refugee Livelihoods: A Review of the Evidence*. EPAU/2006/04. Geneva: Evaluation and Policy Unit, Office of the United Nations High Commissioner for Refugees.

Déclaration conjointe établissant un partenariat de mobilité entre la Tunisie, d'une part, et l'Union Européenne et les États Membres participants, d'autre part (2014). Brussels, 3 March. http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-we-do/policies/international-affairs/global-approach-to-migration/specific-tools/docs/final_joint_declaration_tn-eu_fr.pdf.

Déclaration de Malte (2012). Adopted at the Deuxième Sommet des Chefs D'État et de Gouvernement des États Membres du Dialogue 5+5 (Méditerrannée Occidentale). Malta, 6 October. http://www.jfcconseilmed.fr/files/12-10-16---Malte--Declaration-officielle-5---5.pdf.

Declaration of the Ministerial Conference of the Khartoum Process (2014). Adopted in the framework of the European Union-Horn of Africa Migration Route Initiative. Rome, 28 November. Available from http://italia2014.eu/media/3785/declaration-of-the-ministerial-conference-of-the-khartoum-process.pdf.

Dewachi, O., and others (2014). Changing therapeutic geographies of the Iraqi and Syrian wars. *The Lancet*, vol. 383, No. 9915, pp. 449-457.

Diallo, M. (2011). UN: militants forcing Somali migration along with famine, 1 August. Available from http://www.voanews.com/content/un-militants-forcing-somali-migration-along-with-famine-126607313/143235.html.

Dibie, R. A. (2014). *Comparative Perspectives on Environmental Policies and Issues*. London: Routledge.

Dickinson, E. (2013). Kuwait's bidoon may still be in limbo, 1 April. Available from http://www.thenational.ae/news/world/middle-east/kuwaits-bidoon-may-still-be-in-limbo.

Djoundourian, S. (2011). Environmental movement in the Arab world. *Environment, Development and Sustainability*, vol. 13, No. 4.

DLA Piper (2012). *Be Aware - Focus on Kingdom of Saudi Arabia*. Available from https://www.dlapiper.com/~/media/Files/Insights/Publications/2012/06/Focus%20on%20Kingdom%20of%20Saudi%20Arabia/Files/Be_Aware_Middle_East_June_2012/FileAttachment/Be_Aware_Middle_East_June_2012.pdf.

Docquier, F., B. L. Lowell, and A. Marfouk (2009). A gendered assessment of highly skilled emigration. *Population and Development Review*, vol. 35, No. 2 (June), pp. 297-321.

Dryden-Peterson, S. (2011). *Refugee Education: A Global Review*. Geneva: Office of the United Nations High Commissioner for Refugees. Available from http://www.unhcr.org/4fe317589.html.

Dubai Health Authority (2014). *Health Insurance Law of Dubai: Employer's Information Pack*. Available from http://www.isahd.ae/content/docs/Employer%20information%20pack%20v4.4%20011014%20%281%29.pdf.

The Economist (2013). Syrian businesses in Jordan: a bittersweet opportunity, 1 August. Available from http://www.economist.com/blogs/pomegranate/2013/08/syrian-businesses-jordan.

Egypt, Ministry of Foreign Affairs (n.d.). Provisions on the National Coordinating Committee on Preventing and Combatting Illegal Migration. Available from http://www.mfa.gov.eg/SiteCollectionDocuments/Final%20Translation[1].doc.

Egypt, National Coordinating Committee on Preventing and Combating Human Trafficking (2010). *National Plan of Action against Human Trafficking (January 2011-January 2013)*.

Available from http://www.ungift.org/doc/knowledgehub/resource-centre/Governments/Egypt_National_Action_Plan_2011-2013-en.pdf.

El-Abed, O. (2009). The Palestinians in Egypt: identity, basic rights and host State policies. *Refugee Survey Quarterly*, vol. 28, No. 2-3, pp. 531-549.

El-Katiri, L., and B. Fattouh (2015). A brief political economy of energy subsidies in the Middle East and North Africa. OIES Paper: MEP 11. Oxford: Oxford Institute for Energy Studies. Available from http://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2015/02/MEP-11.pdf.

El Khettaoui, A. (2014). Presentation. In *Actes du Séminaire international sur l'intégration au Maroc. La nouvelle politique migratoire au Maroc : Quelle stratégie d'intégration?* Rabat : Ministère chargé des marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration, Maroc. Available from https://www.iom.int/files/live/sites/iom/files/Country/docs/IOM-Morocco-Actes-seminaire-final-30-Jun-2014.pdf.

Embassy of Ukraine in the Hashemite Kingdom of Jordan (n.d.). Cultural-humanitarian and scientific-technical cooperation between Ukraine and Jordan. Available from http://jordan.mfa.gov.ua/en/ukraine-jo/culture.

Ennaji, M. (2010). Patterns and trends of migration in the Maghreb. *Middle East Institute Viewpoints Special Edition: Migration and the Maghreb* (May), pp. 7-10. Available from http://www.mei.edu/sites/default/files/publications/Migration%20Maghreb.pdf.

Ensor, M. O. (2013). Displaced youth's role in sustainable return: lessons from South Sudan. Migration Research Series, No. 47. Geneva: International Organization for Migration.

Equal Power Lasting Peace (2012). Iraq passes anti-trafficking law, 14 March. Available from http://www.equalpowerlastingpeace.org/2012/03/14/iraq-passes-anti-trafficking-law.

Esipova, N., J. Ray, and R. Srinisavan (2010). *The World's Potential Migrants: Who They Are, Where They Want to Go, and Why It Matters*. Washington, D.C.: Gallup. Available from http://mr17.qeh.ox.ac.uk/pdfs/the-worlds-potential-migrants.

European Commission (2014). EU and Tunisia establish their mobility partnership, 3 March. Available from http://europa.eu/rapid/press-release_IP-14-208_en.htm.

European Commission, Directorate-General for Economic and Financial Affairs (2010). Labour markets performance and migration flows in Arab Mediterranean countries: determinants and effects. Volume 3: national background papers Mashreq (Egypt, Palestine, Jordan, Lebanon, Syria). Occasional Papers, No. 60. Brussels.

European Union, Délégation de l'Union Européenne en Mauritanie (2012). 3,2 milliards d'UM (8 millions d'€) accordée à la Mauritanie pour sa stratégie nationale de gestion de la migration et des frontières, 26 September. Available from http://eeas.europa.eu/delegations/mauritania/documents/press_corner/20121010_migration_conv_financement_26092012_clean_fr.pdf.

European Union, European External Action Service (n.d.a). *Lebanese Republic: Country Strategy Paper 2007-2013 and National Indicative Programme 2007 – 2010*. European Neighbourhood and Partnership Instrument. Available from http://eeas.europa.eu/enp/pdf/pdf/country/enpi_csp_nip_lebanon_en.pdf.

_____ (n.d.b). *Programming of the European Neighbourhood Instrument (ENI) - 2014-2020: Single Support Framework for EU support to Lebanon (2014-2016)*. Available from http://eeas.europa.eu/enp/pdf/financing-the-enp/lebanon_2014_2016_programming_document_en.pdf.

Eropean Union-Africa Declaration on Migration and Mobility (2014). Adopted at the Fourth European Union-Africa Summit. Brussels, 3 April. Available from http://www.africa-eu-partnership.org/sites/default/files/documents/2014_eu-africa_declaration_on_migration_and_mobility.pdf.

Eurostat (n.d.). Asylum and New Asylum Applicants by Citizenship, Age and Sex Database. Annual aggregated data (rounded). Available from https://open-data.europa.eu/en/data/dataset/igD6c2OI0eJatq9Lx6HDYQ. Accessed January 2015.

Fakhoury, T. (2012). Emigration from the Arab and sub-Saharan regions: a socio-political inquiry into push factors, policies and diasporas contributions to development. Research Report 2012/2, Migration Policy Centre. San Domenico di Fisole: European University Institute.

Farah, R. (2003). Western Sahara and Palestine: shared refugee experiences. *Forced Migration Review*, vol. 16. Available from http://www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR16/fmr16.7.pdf.

_____ (2010). UNRWA: through the eyes of its refugee employees in Jordan. *Refugee Survey Quarterly*, vol. 28, No. 2-3.

Fargues, P. (2008). *Emerging Demographic Patterns Across the Mediterranean and their Implications for Migration through 2030*. Washington, D.C.: Migration Policy Institute.

_____ (2009). Irregularity as normality among immigrants south and east of the Mediterranean. CARIM Analytic and Synthetic Notes 2009/02, Irregular Migration Series. San Domenico Di Fiesole: European University Institute.

Feinstein International Center (2012). *Refugee Livelihoods in Urban Areas: Identifying Program Opportunities. Recommendations for Programming and Advocacy*. Boston. Available from http://fic.tufts.edu/assets/PRM_report_Final_Recs.pdf.

Feldman, I. (2008). Refusing invisibility: documentation and memorialization in Palestinian refugee claims. *Journal of Refugee Studies*, vol. 21, No. 4.

Fernandez, B. (2014). Essential yet invisible: migrant domestic workers in the GCC. Explanatory Note No. 4/2014, Gulf Labour Markets and Migration Programme. European University Institute and Gulf Research Centre. Available from http://gulfmigration.eu/media/pubs/exno/GLMM_EN_2014_04.pdf.

Ferris, E., D. Petz, D., and C. Stark (2013). *The Year of Recurring Disasters: A Review of Natural Disasters in 2012*. Washington, D.C.: The Brookings Institution.

Fiddian-Qasmiyeh, E. (2009). 'Representing Sahrawi refugees' 'educational displacement' to Cuba: self sufficient agenda or manipulated victims in conflict? *Journal of Refugee Studies*, vol. 22, No. 3, pp. 323-350.

_____ (2011). Protracted Sahrawi displacement: challenges and opportunities beyond encampment. Forced Migration Policy Briefing, No. 7. Oxford: Refugee Studies Centre, University of Oxford.

Fédération Internationale des Ligues des Droits de l'Homme (FIDH) (2014). Tunisia-EU mobility partnership: marching towards the externalisation of borders, 17 March. Available from https://www.fidh.org/International-Federation-for-Human-Rights/north-africa-middle-east/tunisia/14960-tunisia-eu-mobility-partnership-marching-towards-the-externalisation-of.

Fédération Internationale des Ligues des Droits de l'Homme, Migreurop, and Justice Sans Frontières pour les Migrants et Migrantes (2012). *Libya: The Hounding of Migrants Must Stop*. Paris: FIDH.

Forsythe, Jessica (2011). Opportunities and obstacles for Yemeni workers in GCC labour markets. Middle East and North Africa Programme Paper, MENA PP 2011/01. London: Chatham House.

Framework of Regional Collaboration (2012). Adopted at the Second Abu Dhabi Dialogue Ministerial Consultation and High-Level Meeting. Manila, 18 April. Available from https://www.iom.int/files/live/sites/iom/files/What-We-Do/docs/Framework-of-Regional-Collaboration.pdf.

Freedman, J., and B. Jamal (2008). *Violence against Migrant and Refugee Women in the Euromed Region - Case Studies: France, Italy, Egypt and Morocco*. Copenhagen: Euro-Mediterranean Human Rights Network. Available from http://c-faculty.chuo-u.ac.jp/~andyb/GM/GMFrance/GMFrviol.pdf.

Frontex (2010). *Unaccompanied Minors in the Migration Process*. Warsaw.

_____ (2014a). *Africa-Frontex Intelligence Community Joint Report*. Warsaw.

_____ (2014b). *Annual Risk Analysis 2014*. Warsaw.Gamburd, M. R. (2010). Sri Lankan migration to the Gulf: female breadwinners – domestic workers, 2 February. Available from http://www.mei.edu/content/sri-lankan-migration-gulf-female-breadwinners-domestic-workers.

Gamlen, A. (2006). Diaspora engagement policies: what are they, and what kinds of States use them? Working Paper, No. 32. Oxford: Centre on Migration, Policy and Society.

Gardner, A. (2011). Gulf migration and the family. *Journal of Arabian Studies*, vol. 1, No. 1 (June), pp.3-25.

_____ (2012). Why do they keep coming? Labor migrants in the Persian Gulf States. In *Migrant Labor in the Persian Gulf*, M. Kamrava and Z. Babar, eds. New York: Columbia University Press.

Gaur, S., and P. C. Saxena (2005). Networks perpetuating labor migration from India to Lebanon: a comparative study from the States of Punjab and Tamil Nadu. Available from http://iussp2005.princeton.edu/papers/52510.

Ghadani, F. A. (2014a). Axe will fall on firms failing Omanisation. *Times of Oman*, 5 February. Available from http://www.timesofoman.com/News/Article-29327.aspx.

_____ (2014b). Oman expat labour law: no plan to defer two year ban on expatriate return. *Times of Oman*, 15 June.

Ghosh, P. (2014). Helping the help: Saudi Arabia moves to improve rights and protection of Indonesian domestic workers. *International Business Times*, 20 February.

Gibson, O. (2014). Qatar commits to new welfare standards for world cup workers. *The Guardian*, 12 January.

Global Migration Group (2010). *Mainstreaming Migration into Development Planning: A Handbook for Policymakers and Practitioners*. International Organization for Migration. Available from http://www.un.org/esa/population/meetings/ninthcoord2011/mainstreamingmigration.pdf.

Go, S. (2007). Asian labor migration: the role of bilateral labor and similar agreements. Paper presented at the Regional Informal Workshop on Labor Migration in Southeast Asia: What Role for Parliaments. Manila, September.

Granovetter, M. (1985). Economic action and social structure: the problem of embeddedness. *American Journal of Sociology*, vol. 91, No. 3, pp. 481-510.

Group 29 (2013). *Parallel Report to State of Kuwait's Second Periodic Report Submitted to the Committee on Economic, Social and Cultural Rights*. Available from http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CESCR/Shared%20Documents/KWT/INT_CESCR_NGO_KWT_14927_E.pdf.

Gui, C. (2013). Arab League combating human trafficking, 26 September. Available from http://unipd-centrodirittiumani.it/en/schede/Arab-League-combating-human-trafficking/300.

Guler, T. (2013). Government and UNICEF provide support and training for Syrian teachers in Turkey's refugee camps, 7 November. Available from http://www.unicef.org/infobycountry/Turkey_70831.html.

Gulf Labor Markets and Migration (n.d.). Gulf Labor Markets and Migration Database. Demographic and ecnomic module. Available from http://gulfmigration.eu/glmm-database/demographic-and-economic-module/. Accessed 30 January 2015.

Gulf News (2013a). 399 illegal workers arrested in Oman, 4 November. Available from http://gulfnews.com/news/gulf/oman/399-illegal-workers-arrested-in-oman-1.1251212.

_____ (2013b). Oman freezes expatriate recruitment in construction and cleaning sectors, 28 October. Available from http://gulfnews.com/news/gulf/oman/oman-freezes-expatriate-recruitment-in-construction-and-cleaning-sectors-1.1248182.

Haas, H. D. (2007). *The Myth of Invasion: Irregular Migration from West Africa to the Maghreb and the European Union*. Oxford: International Migration Institute.

Habib, K. (2013). GCC plans unified recruitment system for housekeepers. *Arab News*, 27 March.

Hajji, H. M. (2014). 600 bedoon children denied admission to local schools – Kids without birth certificates crammed in makeshift classrooms. *Kuwait Times*, 14 October.

Hall, C., and A. Shah (2012). GCC: Kafala, UAE. *Migration News*, vol. 19, No. 1.

Hammami, M. (2013). Expat Arab health professionals: brain drain or brain gain? Presentation made at the Doha International Family Institute Population Seminar. Doha, 2-3 December.

Hammond, L. (2014a). History, overview, trends and issues in major Somali refugee displacements in the near region. Research Paper, No. 268, New Issues in Refugee Research. Geneva: Office of the United Nations High Commissioner for Refugees.

_____ (2014b). "Voluntary" repatriation and reintegration. In *Oxford Handbook of Refugee and Forced Migration Studies*, E. Fiddian-Qasmiyeh and others, eds. Oxford: Oxford University Press.

Hammond, L., and others (2011). *Cash and Compassion: The Role of Somali Diaspora in Relief, Development and Peace-building*. New York: United Nations Development Programme.

Harb, C., and R. Saab (2014). *Social Cohesion and Intergroup Relations: Syrian Refugees and Lebanese Nationals in the Bekaa and Akkar*. Beirut: Save the Children and American University of Beirut.

Harild, N., and A. Christensen (2010). The development challenge of finding durable solutions for refugees and internally displaced people, 30 July. Available from http://web.worldbank.org/archive/website01306/web/pdf/wdr%20background%20note%20on%20displacement_04dbd.pdf?keepThis=true&TB_iframe=true&height=600&width=800.

Harroff-Tavel, H., and A. Nasri (2013). *Tricked and Trapped: Human Trafficking in the Middle East*. Geneva: International Labour Organization.

Haskew, C., and others (2010). A standardized health information system for refugee settings: rationale, challenges and the way forward. *Bulletin of the World Health Organization*, vol. 88, pp. 792-794.

Hassan, M. A., and C. Chalmers (2008). *UK Somali Remittances Survey*. Available from http://www.diaspora-centre.org/DOCS/UK_Somali_Remittan.pdf.

Heartland Alliance International (2014). *'No Place for People Like You': An Analysis of the Needs, Vulnerabilities, and Experiences of LGBT Syrian Refugees in Lebanon*. Chicago. Available from http://www.heartlandalliance.org/international/research/no-place-for-people-like-you_hai_2014.pdf.

Hertog, S. (2014). Arab Gulf States: an assessment of nationalisation policies. Research Paper, No. 1/2014, Gulf Labour Markets and Migration Programme. European University Institute and Gulf Research Center.

Horwood, C. (2014). Deaths en Route from the Horn of Africa to Yemen and along the Eastern Corridor from the Horn of Africa to South Africa. In *Fatal Journeys: Tracking Lives Lost during Migration*, Tara Brian and Franck Laczo, eds. Geneva: International Organization for Migration.

Horwood, C., and A. Malakooti (2014). From Sub-Saharan Africa through North Africa: tracking deaths along the way. In *Fatal Journeys: Tracking Lives Lost during Migration* Tara Brian and Franck Laczo, eds. Geneva: International Organization for Migration.

Human Rights Watch (1995). *The Bedoons of Kuwait: "Citizens Without Citizenship"*. Available from http://www.hrw.org/legacy/reports/1995/Kuwait.htm.

_____ (2012). Country summary: Kuwait, January. Available from http://www.hrw.org/sites/default/files/related_material/kuwait_2012.pdf.

_____ (2014a). Gulf countries: increase migrant worker protection, 23 November. Available from http://www.hrw.org/news/2014/11/23/gulf-countries-increase-migrant-worker-protection.

_____ (2014b). *World Report 2014*. New York.

_____ (2015). *Detained, Beaten, Deported: Saudi Abuses against Migrants during Mass Expulsions*. New York.

Indo-Asian News Service (IANS) (2014a). India, Saudi Arabia ink 'landmark' agreement to protect domestic workers' rights. *Gulf News*, 2 January.

_____ (2014b). No Indian maids in Saudi Arabia below the age of 25 and above 50. *Gulf News*, 22 July.

_____ (2014c). Saudi Arabia mulls helpline for domestic workers. *Gulf News*, 20 April.

Instance Supérieure Indépendante pour les Élections (2014). Élections en bref. *Haya*, Juillet. Available from http://www.tunisiensdumonde.com/wp-content/uploads/2014/07/HAYAMD.pdf.

Inter-Agency Network on Education in Emergencies (n.d.). Case study on the utilization of the INEE minimum standards: school rehabilitation in Iraq. Available from http://www.ineesite.org/uploads/files/resources/INEE_MS_Case_Study_Iraq.pdf.

_____ (2004). *Minimum Standards for Education in Emergencies, Chronic Crises and Early Reconstruction*. Paris. Available from http://www.unicef.org/violencestudy/pdf/min_standards_education_emergencies.pdf.

Inter-Agency Standing Committee (IASC) (2012). *Mental Health and Psychosocial Support in Emergency Settings: What Should Camp Coordination and Camp Management Actors Know?*

Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC) (n.d.a). Iraq IDP figures analysis. Available from http://www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/iraq/figures-analysis. Accessed 30 March 2015.

_____ (n.d.b). Libya IDP figures analysis. Retrieved from http://www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/libya/figures-analysis.

_____ (n.d.c). Sudan. Available from http://www.internal-displacement.org/sub-saharan-africa/sudan/. Accessed 30 March 2015.

_____ (n.d.d). Sudan IDP figures analysis. Available from http://www.internal-displacement.org/sub-saharan-africa/sudan/figures-analysis. Accessed 30 March 2015.

_____ (n.d.e). Yemen IDP figures analysis. Available from http://www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/yemen/figures-analysis. Accessed 30 March 2015.

_____ (2014). Yemen: resolving displacement essential for long-term peace and stability, 18 September. Available from http://www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/yemen/2014/yemen-resolving-displacement-essential-for-long-term-peace-and-stability.

Internal Displacement Monitoring Centre, and Norwegian Refugee Council (2015). *Global Overview 2015: People Internally Displaced by Conflict and Violence*. Geneva.

International Domestic Workers' Network, International Trade Union Confederation and Human Rights Watch (2013). *Claiming Rights: Domestic Workers' Movements and Global Advances for Labor Reform*. New York: Human Rights Watch.

International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies (2012). *World Disasters Report: Focus on Forced Migration and Displacement*. Geneva.

International Labour Organization (ILO) (n.d.). Domestic workers. Available from http://www.ilo.org/global/topics/domestic-workers/lang--en/index.htm.

_____ (1949). R086 - Migration for employment recommendation (revised), 1949 (No. 86). Geneva. Available from http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_INSTRUMENT_ID:312424.

_____ (2009). International labour migration and employment in the Arab region: origins, consequences and the way forward. Thematic paper prepared for the Arab Employment Forum. Beirut, October.

International Labour Organization, Regional Office for the Arab States (2014). *Assessment of the Impact of Syrian Refugees in Lebanon and their Employment Profile 2013*. Beirut.

International Medical Corps (2012). The lives of Syrian survivors in an Iraq refugee camp, 5 January. Available from https://internationalmedicalcorps.org/domiz-camp.

International Monetary Fund (IMF) (2012). Sudan: interim poverty reduction strategy paper. Country Report, No. 13/318. Washington, D.C. Available from http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2013/cr13318.pdf.

_____ (2013). Islamic Republic of Mauritania: poverty reduction strategy paper. Country Report, No. 13/189. Washington, D.C. Available from http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2013/cr13189.pdf.

International Organization for Migration (IOM) (n.d.a). Migration crisis from Libya: IOM Middle East North Africa Operations. Available from http://migration-crisis.com/libya/main.

_____ (n.d.b). Strengthening primary health care services for Syrian refugees, Lebanese returnees, and vulnerable host communities. Available from http://www.iom.int/files/live/sites/iom/files/Country/docs/IOM-Flash-Report-59.pdf.

_____ (n.d.c). *Sudan Humanitarian Summary 2014*. Available from http://www.iom.int/files/live/sites/iom/files/Country/docs/IOM-Sudan-Humanitarian-Summary-2014.pdf.

_____ (2008). International Dialogue on Migration 2008 - Challenges of irregular migration: addressing mixed migration flows. 7 November. Discussion Note MC/INF/294.

_____ (2009). Irregular migration and mixed flows: IOM's approach. MC/INF/297.

_____ (2011a). *Labour Migration from Colombo Process Countries: Good Practices, Challenges and Way Forward*. Geneva.

_____ (2011b). *Migration in Sudan: A Country Profile 2011*. Khartoum.

_____ (2012a). *IOM Iraq Special Report: Shelter*. Available from http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ShelterFinal.pdf.

_____ (2012b). *Migrant Assistance Annual Review*. Geneva.

_____ (2012c). *Migrants Caught in Crisis: The IOM Experience in Libya*. Geneva.

_____ (2012d). Protecting migrants during times of crisis: immediate responses and sustainable strategies. International Dialogue on Migration, No. 21. Geneva.

_____ (2013a). Diasporas and development: bridging societies and States. International Dialogue on Migration, No. 22. Geneva.

_____ (2013b). *Iraq: The Impact of the Syria Crisis*. Baghdad: IOM Iraq. Available from http://iomiraq.net/reports/impact-syria-crisis.

_____ (2013c). *Migration Initiatives 2014: Health of Migrants*. Geneva.

_____ (2013d). Stranded Chadian migrants deported from Libya receive emergency aid, 2 December. Available from http://www.iom.int/news/stranded-chadian-migrants-deported-libya-receive-emergency-aid.

_____ (2013e). Two years after the crisis in Libya: returnees revisited. Policy in Brief, ENG235. Geneva. Available from http://publications.iom.int/bookstore/free/Policy_in_Brief_Libya2013_5Mar2013_FINAL.pdf.

_____ (2013f). *World Migration Report 2013: Migrant Well-being and Development*. Geneva.

_____ (2014a). Ethiopians abroad rally to help compatriots expelled from Saudi Arabia, 16 May. Available from https://www.iom.int/news/ethiopians-abroad-rally-help-compatriots-expelled-saudi-arabia.

_____ (2014b). *Fatal Journeys: Tracking Lives Lost during Migration*. Geneva.

_____ (2014c). Intégrer la migration dans la planification du développement (Phase II). Note informative projet migration et développement, Avril. Available from http://tunisia.iom.int/sites/default/files/activities/documents/Factsheet%20Mainstreaming%20Migration%20into%20development.pdf.

_____ (2014d). IOM Libya situation report, 12 October. Available from http://www.iom.int/files/live/sites/iom/files/Country/docs/IOM-Libya-Situation-Report-12-October-2014.pdf.

_____ (2014e). *IOM Outlook on Migration, Environment and Climate Change*. Geneva.

_____ (2014f). Migrants in countries in crisis working group concept note, 14 February. Available from https://www.iom.int/files/live/sites/iom/files/What-We-Do/docs/MICIC-Concept-Note-Final-2-14-14.pdf.

_____ (2014g). *Refugees at Home: A Livelihoods Assessment of Lebanese Returnees from Syria*. Geneva. Beirut: IOM Lebanon.

_____ (2014h). Solar lanterns diminish gender-based violence, bring other benefits to displaced in Somalia, 8 August. Available from http://www.iom.int/news/solar-lanterns-diminish-gender-based-violence-bring-other-benefits-displaced-somalia.

_____ (2014i). Yemeni migrants returned from Saudi Arabia through the border crossing point of Al Tuwal, Hajjah – 31 August 2014 Update.

_____ (2015a). Global Fund backs IOM efforts to combat TB among Syrian refugees in Jordan, Lebanon, 27 January. Available from http://www.iom.int/news/global-fund-backs-iom-efforts-combat-tb-among-syrian-refugees-jordan-lebanon.

_____ (2015b). IOM launches "MIDA Women Somalia II" project in Hargeisa, Somaliland, 31 March. Available from https://www.iom.int/news/iom-launches-mida-women-somalia-ii-project-hargeisa-somaliland.

_____ (2015c). IOM Libya situation report, 8 January. Available from https://www.iom.int/files/live/sites/iom/files/Country/docs/IOM-Libya-Situation-Report-08-January-2015.pdf.

_____ (2015d). IOM Libya situation report, 31 March. Available from http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/IOM-Libya-Situation-Report-31-March-2015.pdf.

_____ (2015e). IOM monitors migrant arrivals, deaths in Mediterranean, 28 April. Available from http://www.iom.int/news/iom-monitors-migrant-arrivals-deaths-mediterranean.

_____ (2015f). *Iraqi Returnees from Syria Following the 2011 Syria Crisis*. Baghdad: IOM Iraq.

_____ (2015g). Irregular migration by sea from Horn of Africa to Arabia Peninsula increases, 16 January. Available from http://www.iom.int/news/irregular-migration-sea-horn-africa-arabian-peninsula-increases.

_____ (2015h). Migrant arrivals by sea in Italy top 170,000 in 2014, 16 January. Available from https://www.iom.int/news/migrant-arrivals-sea-italy-top-170000-2014.

_____ (2015i). Migrant deaths soar in Mediterranean, 17 April. Available from https://www.iom.int/news/migrant-deaths-soar-mediterranean.

_____ (2015j). Yemen crisis: IOM regional response. Situation Report, 16 April. Available from https://www.iom.int/files/live/sites/iom/files/Country/docs/IOM_Yemen_Crisis_Sitrep_16_Apr_2015.pdf.

_____ (forthcoming). *Human Trafficking and Exploitation in Times of Crisis – Evidence and Recommendations for Further Actions to Protect Vulnerable and Mobile Populations*. Geneva.

International Organization for Migration, World Health Organization, and United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (2013). *International Migration, Health and Human Rights*. Geneva: International Organization for Migration.

International Trade Union Confederation (ITUC) (2013). Review of model contract. Available from http://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/gcc_model_contract_review_final.pdf.

_____ (2014). Facilitating exploitation: a review of labour laws for migrant domestic workers in Gulf Cooperation Council countries. Legal and Policy Brief. Brussels.

Iraq, Ministry of Construction and Housing (2010). *Iraq National Housing Policy*. Available from http://www.unhabitat.org.jo/en/inp/Upload/634247_INHP_English%20Version.pdf.

Iraq, Ministry of Displacement and Migration (2008). *National Policy on Displacement*. Available from http://www.brookings.edu/~/media/projects/idp/iraq_2008_national_policy.pdf.

IRIN (2006). Sudan-Chad: Sudanese refugees and Chadian hosts share scarce water, 8 September. Available from http://www.irinnews.org/printreport.aspx?reportid=61032.

_____ (2009). Yemen: Somali refugees struggle in parched Aden slum, 7 December. Available from http://www.irinnews.org/report/87348/yemen-somali-refugees-struggle-in-parched-aden-slum.

_____ (2010). Middle East: Iraqi refugees - interpreting the statistics, 28 December. Available from http://www.irinnews.org/report/91464/middle-east-iraqi-refugees-interpreting-the-statistics.

_____ (2011a). Horn and Eastern Africa drought highlights in 2011, 30 December. Available from http://www.irinnews.org/report/94567/horn-eastern-africa-drought-highlights-in-2011.

_____ (2011b). Rocky road ahead for Libya's Tawergha minority, 13 December. Available from http://www.irinnews.org/report/94455/libya-rocky-road-ahead-for-libya-s-tawergha-minority%20/.

_____ (2012a). Djibouti-Ethiopia: irregular migration continues unabated, 21 December. Available from http://www.irinnews.org/report/97097/djibouti-ethiopia-irregular-migration-continues-unabated.

_____ (2012b). Kenya: Dadaab fire highlights emergency preparedness gap, 31 July. Available from http://www.irinnews.org/report/95989/kenya-dadaab-fire-highlights-emergency-preparedness-gap.

Islamic Relief USA (n.d.). Somalia. Available from http://www.irusa.org/countries/somalia/.

Isser, D., and P. Van der Auweraert (2009). *Land, Property, and the Challenge of Return for Iraq's Displaced*. Washington, D.C.: United States Institute of Peace.

Italy, Department of Public Security (2014). Riepilogo per nazionalita' delle persone sbarcate.

Italy, Ministry of Interior (2006). Riepilogo delle persone sbarcate in Sicilia.

Jabbour, S. (2013). Public health in the Arab world: at a crossroads. *Journal of Public Health Policy*, vol. 34, pp.356-360.

Jabbour, S., and others (2012). Can action on health achieve political and social reform? In *Public Health in the Arab World*, S. Jabbour and others, eds. Cambridge: Cambridge University Press.

Jacobsen, K. (1997). Refugees' environmental impact: the effect of patterns of settlement. *Journal of Refugee Studies*, vol. 10, No. 1, pp. 19-36.

_____ (2014). Livelihoods and economics in forced migration. In *Oxford Handbook of Refugee and Forced Migration Studies*, E. Fiddian-Qasmiyeh and others, eds. Oxford: Oxford University Press.

Jacobsen, K., M. Ayoub, and A. Johnson (2012). Remittances to transit countries: the impact on Sudanese refugee livelihoods in Cairo. Paper No. 3. Cairo: Center for Migration and Refugee Studies and Feinstein International Center.

Jaffer, F. H., S. Guy, and J. Niewczasin (2004). Reproductive health care for Somali refugees in Yemen. *Forced Migration Review*, vol. 19, pp. 33-34.

James, B. (2012). Sudanese citizenship: Khartoum's egregious violations of international law, 6 March. Available from http://www.enoughproject.org/blogs/sudanese-citizenship-khartoum-egregious-violations-international-law.

Jesuit Commons-Higher Education at the Margins International (n.d.). Rethinking the traditional university model. Available from http://www.jc-hem.org/news_detail?TN=NEWS-20120713024121.

Joint declaration establishing a mobility partnership between the Hashemite Kingdom of Jordan and the European Union and its participating Member States (2014). Available from http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-is-new/news/news/docs/20141009_joint_declaration_establishing_the_eu-jordan_mobility_partnership_en.pdf.

Joint declaration establishing a mobility partnership between the Kingdom of Morocco and the European Union and its Member States (2013). 6139/13- ADD 1 REV 3. Available from http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-is-new/news/news/2013/docs/20130607_declaration_conjointe-maroc_eu_version_3_6_13_en.pdf.

Joint declaration establishing a mobility partnership between Tunisia and the European Union and its Member States (2014). Available from http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/e-library/documents/policies/international-affairs/general/docs/declaration_conjointe_tunisia_eu_mobility_fr.pdf.

Jones, W., and R. Shlah (2013). Qatar national health insurance scheme update, 28 October. Available from http://www.clydeco.com/insight/updates/view/qatar-national-health-insurance-scheme-update.

Jordan, Ministry of Planning and International Cooperation (2015). *Jordan Response Plan for the Syria Crisis*. United Nations and Jordan Response Platform for the Syria Crisis. Available from http://www.jo.undp.org/content/dam/jordan/docs/Publications/JRP+Final+Draft+2014.12.17.pdf.

Jordan, Ministry of Planning and International Cooperation, and United Nations (2013). *Needs Assessment Review of the Impact of the Syrian Crisis on Jordan*. Available from http://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/SyriaResponse/Jordan%20Needs%20Assessment%20-%20November%202013.pdf.

Jordan News Agency (2014). Children of women married to non-Jordanians to receive IDs, 30 December. Available from http://www.highbeam.com/doc/1G1-396165745.html.

Joseph, G., and others (2014). Is climate change likely to lead to higher net internal migration? The Republic of Yemen's case. In *Climate Change and Migration: Evidence from the Middle East and North Africa*, Q. Wodon and others, eds. Washington, D.C.: World Bank.

Joshi, S., P. Simkhada, and G. Prescott (2011). Health problems of Nepalese migrants working in three Gulf countries. *BMC International Health and Human Rights*, vol. 11, No. 3.

KAFA (n.d.). KAFA proposes alternatives to the "sponsorship system" for migrant domestic workers in Lebanon. Available from http://www.kafa.org.lb/kafa-news/41/kafa-proposes-alternatives-to-the-sponsorship-syst.

Kagan, M. (2012). The UN 'surrogate State' and the foundation of refugee policy in the Middle East. *International Law and Policy*, vol. 18, No.2, pp. 307-342.

Kaiser, T. (2005). Participating in development? Refugee protection, politics and developmental approaches to refugee management in Uganda. *Third World Quarterly*, vol. 26, No. 2, pp. 351-367.

Kani Edward, J. (2007). *Sudanese Women Refugees: Transformations and Future Imaginings*. New York and Hampshire: Palgrave Macmillan.

Kareem, M. (2014). Kuwait offers plan to buy foreign citizenship for Bedoon. *Al Monitor*, 29 May.

Kelly, B., and Jawadurovna Wadud, A. (2012). Asian labour migrants and humanitarian crises: lessons from Libya. Policy Brief, No. 3. Bangkok and Washington, D.C.: International Organization for Migration and Migration Policy Institute.

Khadria, B. (2010). Paradigm shifts in India's migration policy toward the Gulf, 2 February. Available from http://www.mei.edu/content/paradigm-shifts-indias-migration-policy-toward-gulf.

Khalaf, S., and S. AlKobaisi (1999). Migrants' strategies of coping and patterns of accommodation in the oil-rich Gulf societies: evidence from the UAE. *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 26, No. 2, pp. 271-298.

Khoja, S., and N. AlJoaid (2013). Nitaqat: 18 months on. Middle East Legal Update. Dubai: Clyde & Co. Available from http://www.menarailnews.com/wp-content/uploads/2013/08/005-Nitaqat-18-months-on-Eng.pdf.

Khoja, T. (2010). *Rules and Regulations for Medical Examination of Expatriates Recruited for Work in the GCC States* (3rd ed.). Riyadh: Excutive Board of the Health Ministers' Council for GCC States.

Kibria, N. (2011). Working hard for the money: Bangladesh faces challenges of large-scale labor migration, 9 August. Available from http://www.migrationpolicy.org/article/working-hard-money-bangladesh-faces-challenges-large-scale-labor-migration.

Knudsen, A., and S. Hanafi, eds. (2010). *Palestinian Refugees. Identity, Space and Place in the Levant*. London and New York: Routledge.

Kohli, N. (2013). Indian migrants in the Gulf countries. In R. Dahiya, *Developments in the Gulf Region: Prospects and Challenges for India in the Next Two Decades* (pp. 115-147). New Delhi: Pentagon Press.

Koppenberg, S. (2012). Where do forced migrants stand in the migration and development debate? *Oxford Monitor of Forced Migration*, vol. 2, No. 1, pp. 77-90.

Koser, K. (2011). Responding to migration from complex humanitarian emergencies: lessons learned from Libya. Briefing Paper, No. 02, Centre on Global Health Security. London: Chatham House.

Koser, K., and K. Kuschminder (2015). *Comparative Research on the Assisted Voluntary Return and Reintegration of Migrants*. Geneva: International Organization for Migration.

Koser, K., and S. Martin, eds. (2011). *The Migration-Displacement Nexus: Patterns, Processes, and Policies*. New York and Oxford: Berghahn Books.

Kronfol, N. M. (2012). Access and barriers to health care delivery in Arab countries: a review. *Eastern Mediterranean Health Journal*, vol. 18, No. 12.

Kullab, S., and M. Zaatari (2014). Refugees flock to general security centers to legalize stay. *The Daily Star*, 18 September.

Kurdistan Regional Government (2014). Syrian refugee teachers receive summer training to prepare for school year, 18 June. Available from http://www.krg.org/a/d.aspx?l=12&a=51729.

The Kuwait Declaration (2014). Adopted at the Third Ministerial Consultation of the Abu Dhabi Dialogue. Kuwait, 27 November. Available from http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@arabstates/@ro-beirut/documents/meetingdocument/wcms_323901.pdf.

Kuwait Times (2014). Kuwait, Comoros negotiate to 'naturalize' Bedoons? – No plans for deportation, 19 May. Available from http://news.kuwaittimes.net/kuwait-comoros-negotiate-naturalize-bedoons-plans-deportation/.

Labour Market Regulatory Authority (n.d.). Resolutions. Available from http://lmra.bh/portal/en/legal/category/1.

Lageman, T. (2014). Kuwait opens shelter for 'runaway maids'. *Al Jazeera*, 10 November.

Lakkis, H. (2014). Lebanon Cabinet votes to stop accepting Syrian refugees. *The Daily Star*, 23 October.

Lawrence Berkeley National Laboratory (n.d.). Cookstove projects: overview. Available from http://cookstoves.lbl.gov/.

League of Arab States (2011). *The Arab Strategy for Disaster Risk Reduction 2020*. Available from http://www.unisdr.org/iles/18903_17934asdrrfinalenglishjanuary20111.pdf.

_____ (2014). *Arab Strategic Framework for the Response to HIV and AIDS (2020-2014): Working towards an AIDS-free Generation in Arab Countries* (March). Cairo. Available from http://www.menahra.org/images/pdf/Arab_AIDS_Strategy_-_English_-_Final.pdf.

_____ (2015). *Contribution to the Thirteenth Coordination Meeting on International Migration*. UN/POP/MIG-13CM/2015/5.

League of Arab States, ESCWA, and IOM (2013). Working Group on International Migration in the Arab Region: terms of reference. Available from http://www.escwa.un.org/rcm/editor/Download.asp?table_name=rcm_themes&field_name=id&FileID=292.

Leaning, J., P. Spiegel, and J. Crisp (2011). Public health equity in refugee situations. *Conflict and Health*, vol. 5, No. 6.

Lebanon, Ministry of Environment, European Union, and United Nations Development Programme (2014). *Lebanon Environmental Assessment of the Syrian Conflict & Priority Interventions*. Beirut.

Lebanon, and the United Nations (2014). *Lebanon Crisis Response Plan 2015-16*. Available from https://docs.unocha.org/sites/dms/CAP/2015-2016_Lebanon_CRP_EN.pdf.

LeBlanc, B. (2013). Microcapital brief: Silatech, American Refugee Committee (ARC), KAAH Express to offer microfinance in Somalia, 26 February. Available from http://www.microcapital.org/microcapital-brief-silatech-american-refugee-committee-arc-kaah-express-to-offer-microfinance-in-somalia.

Liboon, L. (2012). UAE, Philippines to renew MoU on labour. *Khaleej Times*, 10 September.

Lindley, A. (2007). The early morning phonecall: remittances from a refugee diaspora perspective. Working Paper, No. 47, Centre on Migration, Policy and Society. Oxford: University of Oxford.

_____ (2014a). Environmental processes, political conflict and migration: a Somali case study. In *Humanitarian Crises and Migration: Causes, Consequences and Responses*, S. Martin, S. Weerasinghe and A. Taylor, eds. London and New York: Routledge.

_____ (2014b). Questioning 'drought displacement': environment, politics and migration in Somalia. *Forced Migration Review*, No. 45 (February), pp. 39-43.

Lothar Weiss, T., ed. (2009). *Migration for Development in the Horn of Africa: Health Expertise from the Somali Diaspora in Finland*. Helsinki: International Organization for Migration, Regional Office for the Nordic and Baltic States and the Euroepan Neighbourhood Countries (East).

Lyytinen, E. (2009). Household energy in refugee and IDP camps: challenges and solutions for UNHCR. Research Paper, No. 172, New Issues in Refugee Research. Geneva: United Nations Office of the High Commissioner for Refugees.

Malkki, L. (1992). National geographic: the rooting of peoples and the territorialization of national identity among scholars and refugees. *Cultural Anthropology*, vol. 7, No. 1, pp. 24-44.

Manby, B. (2012). *Right to a Nationality and the Secession of South Sudan: A Commentary on the Impact of the New Laws*. London: Open Society Initiative for Eastern Africa.

Martín, I. (2014). EU-Africa Summit: a eurocentric approach, 10 April. Available from https://blogs.eui.eu/migrationpolicycentre/eu-africa-summit-a-eurocentric-approach/.

_____ (2015). Ten years afterwards, is Morocco an immigration trailblazer again? 25 February Available from https://blogs.eui.eu/migrationpolicycentre/ten-years-afterwards-is-morocco-an-immigration-trailblazer-again/.

Martin, S. F. (2004). *Refugee Women* (2nd edition). Lanham, Maryland: Lexington Books.

Martin, S. F., and A. Taylor (2012). *Urban Refugees in Amman: Mainstreaming of Health Care*. Washington, D.C.: Institute for the Study of International Migration.

Masri, S., and I. Srour (2014). *Assessment of the Impact of Syrian Refugees in Lebanon and their Employment Profile*. Beirut: International Labour Organization Regional Office for the Arab States.

Masterson, A. R., and others (2014). Assessment of reproductive health and violence against women among displaced Syrians in Lebanon. *BMC Women's Health*, vol. 14, No. 25.

Matsas, R. (2008). The Global Forum for Migration and Development: a new path for global governance? Paper prepared for the 2008 ACUNS Annual Meeting. Bonn, June.

Mattar, M. (2002). Trafficking in persons, especially women and children, in countries of the Middle East: the scope of the problem and the appropriate legislative responses. *Fordham International Law Journal*, vol. 26, No. 3.

Maystadt, J.-F., and P. Verwimp (2014). Winners and losers among a refugee-hosting population. *Economic Development and Cultural Change*, vol. 62, No. 4, pp. 769-809.

McConaghy, P. (2013). A boost for microfinance in the Arab world, 29 August. Available from http://blogs.worldbank.org/arabvoices/boost-microfinance-arab-world.

McFadden, K. (2015). Chasing away the shadows. *UNHCR Tracks*, 2 February. Available from http://tracks.unhcr.org/2015/02/chasing-away-the-shadows/.

Médecins Sans Frontières (n.d.). *Refugee Health: An Approach to Emergency Situations*. London: Macmillan.

_____ (2013). *Stranded in the Desert*. Brussels.

_____ (2014a). Forced to flee: women's health and displacement. Briefing Paper, International Women's Day 2014. Available from http://www.msf.org/sites/msf.org/files/iwd_briefing_paper_en.pdf.

_____ (2014b). The will to heal: Syrian doctors-turned-refugees working with MSF, 19 June. Available from http://www.doctorswithoutborders.org/news-stories/field-news/will-heal-syrian-doctors-turned-refugees-working-msf.

Menara (2015). Travail domestique, la loi de la discorde, 13 January. Available from http://www.menara.ma/fr/actualit%C3%A9s/maroc/2015/01/13/1547315-travail-domestique-la-loi-de-la-discorde.html.

Mercy Corps (n.d.). *Municipal Guide: Successful Municipal Strategies to Respond to the Syria Refugee Crisis*. Beirut.

_____ (2012). *Analysis of Host Community-Refugee Tensions in Mafraq, Jordan*. Oregon.

_____ (2013a). *Charting a New Course: Re-thinking the Syrian Refugee Response*. Oregon.

_____ (2013b). *Mapping of Host Community-Refugee Tensions in Mafraq and Ramtha, Jordan*. Oregon.

_____ (2014a). Engaging municipalities in the response to the Syria refugee crisis in Lebanon. Policy Brief. Oregon.

_____ (2014b). *Tapped Out: Water Scarcity and Refugee Pressures in Jordan*. Oregon.

Meyer, S. (2013). *UNHCR's Mental Health and Psychological Support for Persons of Concern: Global Review 2013*. Geneva: Office of the United Nations High Commissioner for Refugees.

Migrant Forum in Asia (2012). Reform of the *Kafala* (sponsorship) system. Policy Brief, No. 2. Quezon.

Migrant Rights (2012). Ethiopia to lift UAE ban, 20 November. Available from http://www.migrant-rights.org/research/ethiopia-to-lift-uae-ban.

_____ (2014). Domestic worker commits suicide in Saudi shelter, 19 July. Available from http://www.migrant-rights.org/research/domestic-worker-commits-suicide-in-saudi-shelter.

_____ (2015). In 2014, GCC promise for domestic work reform falls short once again, 1 January. Available from http://www.migrant-rights.org/2015/01/in-2014-gcc-promise-for-domestic-work-reform-falls-short-once-again.

Migrants in Countries in Crisis Initiative (forthcoming). Annex I: Guidelines and effective practices distilled from the IGC Plus Consultation on the Migrants in Countries in Crisis Initiative. In *Report of the IGC Plus Consultation*.

Migration Policy Centre (2013a). *MPC - Migration Profile: Egypt*. San Domenico di Fiesole: European University Institute.

_____ (2013b). *MPC - Migration Profile: Lebanon*. San Domenico di Fiesole: European University Institute.

_____ (2013c). *MPC - Migration Profile: Mauritania*. San Domenico di Fiesole: European University Institute.

_____ (2013d). *MPC - Migration Profile: Morocco*. San Domenico di Fiesole: European University Institute.

Miller, J. (1991). The world; displaced in the Gulf war: 5 million refugees. *The New York Times*, 16 June. Available from http://www.nytimes.com/1991/06/16/weekinreview/the-world-displaced-in-the-gulf-war-5-million-refugees.html.

Mirkin, B. (2013). Arab Spring: demographics in a region of transition. Arab Human Development Report Research Paper Series. Cairo: United Nations Development Programme, Regional Bureau for Arab States.

Mohammed, Y. (2015). Lifting of ban on Ethiopian workers awaiting approval. *Arab News*, 3 January.

Mokdad, A., and others (2014). The state of health in the Arab world, 1990-2010: an analysis of the burden of diseases, injuries, and risk factors. *The Lancet*, vol. 383, No. 9914, pp. 309-320.

Mooney, E. (2013). Flight, fragility and furthering stability in Yemen. *Forced Migration Review*, vol. 43. pp. 41-44.

Morocco, National Human Rights Council (2014). *Thematic Report on the Situation of Migrants and Refugees in Morocco*. Rabat.

Mowafi, H. (2011). Conflict, displacement and health in the Middle East. *Global Public Health*, vol. 6, No. 5, pp. 472-487.

Murphy, C. (2014). The Khartoum Process: EU-AU cooperate to combat human trafficking in the Horn of Africa, 28 October. Available from http://weblog.iom.int/khartoum-process-eu-au-cooperate-combat-human-trafficking-horn-africa.

Murshidi, M., and others (2013). Syrian refugees and Jordan's health sector. *The Lancet*, vol. 382, No. 9888, pp. 206-207.

Murthy, R. (2008). Mental health and psychosocial support in conflict situations in the Eastern Mediterranean Region: ideals and practice. *Intervention*, vol. 6, No. 3-4, pp. 239-242.

Nagle, L. E. (2008). Selling souls: the effect of globalization on human trafficking and forced servitude. *Wisconsin International Law Journal*, vol. 26, No.1.

Nagraj, A. (2013). Revealed: GCC Asian expats earn 26% less than Western peers. *Gulf Business*, 4 March.

Nassar, H. (2010). Migration of skills, the Egyptian case. CARIM-AS 2010/29, Robert Schuman Centre for Advanced Studies. San Domenico di Fisole: European University Institute.

Nasser, R., and S. Symansky (2014). *The Fiscal Impact of the Syrian Refugee Crisis on Jordan*. Amman: United States Agency for International Development.

Natter, K. (2014). Fifty years of Maghreb emigration: how States shaped Algerian, Moroccan, and Tunisian emigration. Working Paper, No. 95. Oxford: International Migration Institute.

North, D. (1990). *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*. Cambridge: Cambridge University Press.

_____ (1991). *Institutions. Journal of Economic Perspectives*, vol. 5, No. 1, pp. 97-112.

Norwegian Refugee Council, and International Rescue Committee (2014). *No Escape: Civilians in Syria Struggle to Find Safety across Borders*. Available from http://www.rescue.org/sites/default/files/resource-file/No%20Escape%20Syria%20report%20IRC%20final%20Nov2014.pdf.

Now (2014). Four point plan aims to tackle refugee crisis, 2 June. Available from https://now.mmedia.me/lb/en/archive/549686-four-point-plan-aims-to-tackle-refugee-crisis.

Obayan, A. (2015). Crackdown on illegals to begin next Sunday. *Saudi Gazette*, 28 February.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (n.d.). Database on Immigrants in OECD Countries. Available from http://www.oecd.org/els/mig/dioc.htm. Accessed 30 January 2015.

_____ (2011). *Perspectives on Global Development 2012: Social Cohesion in a Shifting World*. Paris.

Olwan, M. (2010). Highly skilled migration to and from Jordan. CARIM-AS 2010/05, Robert Schuman Centre for Advanced Studies. San Domenico di Fiesole: European University Institute.

Overseas Development Institute (2012). *Disasters, Special Issue: Urban Vulnerability and Humanitarian Response*. Vol. 36, Issue Supplement s1. Available from http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/disa.2012.36.issue-s1/issuetoc.

Oxfam (2014). Getting water to Zaatari during drought season, 19 August. Available from http://policy-practice.oxfam.org.uk/blog/2014/08/getting-water-to-zaatari-during-drought-season.

Oxford Business Group (2013a). Kuwait: health care privatisation moves ahead, 2 August. Available from http://www.oxfordbusinessgroup.com/news/kuwait-health-care-privatisation-moves-ahead.

_____ (2013b). *The Report: Bahrain 2013*. London.

Oxoby, R. (2009). Understanding social inclusion, social cohesion and social capital. Economic Research Paper, No. 2009-9. Laurier Centre for Economic Research and Policy Analysis. Available from http://lcerpa.org/public/papers/LCERPA_2009-09.pdf.

Parolin, G. (2009). *Citizenship in the Arab World: Kin, Religion and Nation-State*.

Amsterdam: Amsterdam University Press.

Partnership and Cooperation Agreement between the European Union and its Member States, of the one part, and the Republic of Iraq, of the other part (2012). Available from http://ec.europa.eu/world/agreements/downloadFile.do?fullText=yes&treatyTransId=14902.

Perouse de Montclos, M. A., and P. Mwangi Kagwanja (2000). Refugee camps or cities? The socio-economic dynamics of Dadaab and Kakuma Camps in northern Kenya. *Journal of Refugee Studies*, vol. 13, No. 2, pp. 461-480.

Perrin, D. (2012). Is it time for Italy to resume cooperation with Libya in the field of migration? Available from http://www.migrationpolicycentre.eu/publication/is-it-time-for-italy-to-resume-cooperation-with-libya-in-the-field-of-migration/.

Peteet, J. (2005). *Landscape of Hope and Despair: Palestinian Refugee Camps, the Ethnography of Political Violence*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

Philippines, Department of Labor and Employment (2012a). Joint statement, 2 February. Available from http://www.dole.gov.ph/news/view/1636.

_____ (2012b). Philippines, Kuwait sign accord strengthening bilateral labor cooperation, workers welfare, 27 March. Available from http://www.dole.gov.ph/ro_polo_updates/view/337.

_____ (2014). At 3rd Ministerial Meeting, Abu Dhabi Dialogue ministers adopt PH proposal for comprehensive information and orientation program for migrant workers, 29 November. Available from http://www.dole.gov.ph/news/view/2659.

Pitea, R. (2010). Transit migration: challenges in Egypt, Iraq, Jordan and Lebanon. CARIM Research Report, No. 2010/02, Robert Schuman Centre for Advanced Studies. San Domenico di Fiesole: European University Institute.

Principles and Controls Regulating Deployment and Employment of Filipino Domestic Workers (2012). Available from http://www.poea.gov.ph/lmi/Bilateral%20Agreements/BLA_PH_Jordan%202012.pdf.

Qatar (2013). Law No. 7 of 2013 on the Social Health Insurance System. Available from http://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=4770&language=en.

Qatar, General Secretariat for Development Planning (2008). *Qatar National Vision 2030*. Doha.

Qatar, Ministry of Interior (2014). Qatar announces wide-ranging labour market reforms, 14 May. Available from http://www.moi.gov.qa/site/english/news/2014/05/14/32204.html.

Qatar, Supreme Committee for Delivery and Legacy (2014). *SC Workers' Welfare Standards, Edition 1*. Doha.

Qatar Foundation (2013). *QF Mandatory Standards of Migrant Workers' Welfare for Contractors and Sub-contractors*. Doha.

Rabat Declaration – Towards an Effective Partnership for the Implementation of the UNFPA Regional Strategy on Prevention and Response to Gender-based Violence in the Arab States (2013). Adopted at the Arab States Regional Forum on Gender-Based Violence. Rabat, November. Available from http://www.wunrn.com/news/2014/02_14/02_17/021714_rabat.htm.

Rabat Process (n.d.). Presentation of the support programme to the implementation of the national migration management strategy. Available from http://www.processusderabat.net/web/index.php/news-and-events/national-migration-strategy-in-mauritania.

_____ (2012). Mauritania – Using EU funding to develop integrated border management policies, 18 December. Available from http://www.processusderabat.net/web/index.php/news-and-events/mauritania-using-eu-funding-to-develop-integrated-border-management-policies.

Redvers, L. (2014). Analysis: Refugee or IDP - does it really matter? 13 November. Available from http://www.irinnews.org/report/100835/analysis-refugee-or-idp-does-it-really-matter.

Refutrees (n.d.). Rooftop Gardens. Available from http://refutrees.org/roof-top-garden/.

Regional Consultative Meeting on International Migration and Development in the Arab Region: Final Declaration (2013). Adopted in Cairo, 5 June. Available from https://www.iom.int/files/live/sites/iom/files/What-We-Do/docs/Regional-Consultative-Meeting-on-International-Migration-Final-Declaration-EN.pdf.

Regional Mixed Migration Secretariat (2013a). Migrant smuggling in the Horn of Africa and Yemen: the political economy and protection risks. Mixed Migration Research Series, Study No. 1. Nairobi.

_____ (2013b). Regional mixed migration summary for November 2013. Available from http://www.regionalmms.org/fileadmin/content/monthly%20summaries/RMMS_Monthly_Summary_November_2013_01.pdf.

_____ (2014a). Going west: contemporary mixed migration flows from the Horn of Africa to Libya and Europe. Mixed Migration Research Series, Study No. 5. Nairobi.

_____ (2014b). Regional mixed migration summary for December 2014. Available from http://www.regionalmms.org/fileadmin/content/monthly%20summaries/December_2014_RMMS_Summary.pdf.

Regional Thematic Working Group on International Migration including Human Trafficking (2008). *Situation Report on International Migration in East and South-East Asia*. Bangkok: International Organization for Migration, Regional Office for Southeast Asia.

Reuters (2014a). Oman extends curbs on foreign workers in construction, housekeeping, 15 April. Available from http://www.reuters.com/article/2014/04/15/oman-workers-foreign-idUSL6N0N72A820140415.

_____ (2014b). Saudi Arabia imposes fines, jail terms for visa lapses, 14 April. Available from http://www.reuters.com/article/2014/04/14/us-saudi-workers-idUSBREA3D19Q20140414.

Richmond, A. (1993). Reactive migration: sociological perspectives on refugee movements. *Journal of Refugee Studies*, vol. 6, No. 1, pp. 7-24.

Riyadh Connect (2013). MoL approves new regulations for recruiting workers in Saudi, 26 December. Available from http://riyadhconnect.com/mol-approves-new-regulations-for-recruiting-workers-in-saudi/.

The Riyadh Declaration (2012). Adopted at the International Conference on Healthy Lifestyles and Non-Communicable Diseases in the Arab World and the Middle East. Riyadh, September.

Royal Danish Embassy in Nairobi, Kenya, and Norwegian Embassy in Nairobi (2010). *In Search of Protection and Livelihoods: Socio-economic and Environmental Impacts of Dadaab Refugee Camps on Host Communities*. Nairobi.

Saggar, S., and others (2012). *The Impacts of Migration on Social Cohesion and Integration*. Available from https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/257237/social-cohesion-integration.pdf.

Sakr, A. (2014). Iraq a hotbed of human trafficking. *Al Monitor*, 20 January.

Salama, S. (2013). UAE human trafficking fight records victory. *Gulf News*, 17 April.

_____ (2014). Standard contract for maids in the UAE. *Gulf News*, 2 March.

Salem, O. (2012). New medical tests for migrant workers. *The National*, 12 May.

Sanz, R. (2011). Socio-economic profile of Egyptian migrants returning from Libya due to crisis: sample analysis. Available from http://www.egypt.iom.int/Doc/111006_Profiling_Egyptian_Migrants_FINAL.pdf.

Sassoon, J. (2009). *The Iraqi Refugees: The New Crisis in the Middle East*. London: I.B. Tauris.

Saudi Arabia, Ministry of Labour (n.d.a). *The Kingdom's Initiatives towards Protection of the Guest Labor*. Riyadh.

_____ (n.d.b). Musaned, Domestic Labor Programme. Available from http://www.musaned.gov.sa/en.

Saudi Gazette (2013a). 200,000 illegals deported in 4 months, 20 March. Available from http://www.saudigazette.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentid=20130320157636.

_____ (2013b). Grace period likely to be extended, 11 June. Available from http://www.saudigazette.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentid=20130611169435.

_____ (2014a). 86% of companies in Nitaqat safe zone, 28 October. Available from http://www.saudigazette.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentid=20141029222697.

_____ (2014b). Quarter million illegals deported in three months, 23 January. Available from http://www.saudigazette.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentid=20140123193484.

Saudi Hollandi Capital (2012). *Labor and the Nitaqat Programme: Effect on the Saudi Economy*. Available from http://shc.com.sa/en/PDF/RESEARCH/Labor%20and%20The%20Nitaqat%20Program.pdf.

Save the Children (2014). *Futures under Threat: The Impact of the Education Crisis on Syria's Children*. London: The Save the Children Fund.

Segal, U. A., and D. Elliott (2012). Refugees: global mental health issues. In *Refugees Worldwide, Volume 3: Mental Health*, U. A. Segal and D. Elliott, eds. Santa Barbara: Praeger.

Sensenig-Dabbous, E., and G. Hourani (2011). Towards effective temporary labor migration schemes: report on Lebanon and Jordan. CARIM Research Report, No. 2011/08, Robert Schuman Centre for Advanced Studies. San Domenico di Fiesole: European University Institute.

Shah, N. (2007). Migration to Kuwait: trends, patterns and policies. Paper prepared for the meeting on Migration and Refugee Movements in the Middle East and North ESCWA. Cairo, October.

_____ (2009). The management of irregular migration and its consequence for development: Gulf Cooperation Council. International Labour Organization Asian Regional Programme on Governance of Labour Migration, Working Paper, No. 19. Bankok: ILO.

Shalabi, Y. (2010). Highly-skilled migration in the occupied Palestinian territory (oPt): socio-political perspectives. CARIM-AS 2010/26, Robert Schuman Centre for Advanced Studies. San Domenico di Fiesole: European University Institute.

Shibli, R. (2014). *Reconfiguring Relief Mechanisms: The Syrian Refugee Crisis in Lebanon*. Beirut: Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs, American University of Beirut.

Siddiqi, A., and L. Diaz Anderson (2011). The water-energy nexus in Middle East and North Africa. *Energy Policy*, vol. 39, No. 6 (August), pp. 4529-4540.

Silatech, and Gallup (2010). *The Silatech Index: Voices of Young Arabs*. Available from http://www.silatech.com/docs/silatech-index/silatech-index-january-2010.pdf?sfvrsn=20.

Sinclair, M. (2007). Education in emergencies. In *Commonwealth Education Partnerships 2007*. Cambridge: Nexus Strategic Partnerships.

The Sphere Project (n.d.). Humanitarian charter and minimum standards in humanitarian reponse: minimum standards in health action. Available from http://www.spherehandbook.org/en/contents-5/.

Steer, L., H. Ghanem, and M. Jalbout (2014). *Arab Youth: Missing Educational Foundations for a Productive Life*. Washington, D.C.: Brookings.

Stefan, E. (2010). *Education for Refugee Children in Cairo and the Role of the Adoption of the Sudanese Curriculum*. Malmö University.

Swider, K. (2013). Should statelessness determination procedures be addressed at the EU level? Paper presented at the Migration Policy Conference. The Hague, December.

The Syria Needs Analysis Project (2013). *Legal Status of Individuals Fleeing Syria*. Geneva: Assessment Capacities Project (ACAPS) and MapAction.

Syrian Center for Policy and Research (2014). *Syria - Squandering Humanity: Socioeconomic Monitoring Report on Syria*. Damascus.

_____ (2015). *Syria - Alienation and Violence: Impact of Syria Crisis Report 2014*. Damascus.

Theuermann, G. (2005). Trafficking in human beings and the Millennium Development Goal No. 3, Promoting gender equality and the empowerment of women. In *International Migration and the Millennium Development Goals. Selected Papers of the UNFPA Expert Group Meeting,* Marrakech, Morocco, 11-12 May 2005. New York: United Nations Population Fund.

Toumi, H. (2013). Saudi Arabia denies grace period extension for illegals. *Gulf News*, 31 October.

_____ (2014a). Saudi Arabia's stateless given special cards. *Gulf News*, 12 August.

_____ (2014b). Unified GCC maid contract approved. *Gulf News*, 25 November.

Trenwith, C. (2013). Saudi Arabia's wage protection scheme comes into effect. *Arabian Business*, 1 September.

_____ (2015). Saudi Arabia arrests 1,000 on first day of new expat crackdown. *Arabian Business*, 10 March.

Tunisia, Ministry of Social Affairs (2012). Décret n° 2012-634 du 8 juin 2012, relatif à la création du secrétariat d'État à l'immigration et aux

Tunisiens à l'étranger au ministère des affaires sociales et fixant ses attributions. *Journal Officiel de la République Tunisienne*, No. 49 (Juin), p. 1501.

_____ (2014). Décret n° 2014-1930 du 30 avril 2014, portant sur la création de l'Observatoire national de la migration et fixant son organisation administrative et financière. *Journal Officiel de la République Tunisienne*, No. 45 (Juin), pp. 1479-1483.

Türk, V. (2012). Invisible in the city: urban protection gaps facing sexual minorities fleeing persecution. Keynote address to the HIAS LGBTI Symposium. Geneva, 20-21 September.

United Kingdom Home Office (2014). *Country Information and Guidance: Kuwaiti Bidoon*. Available from http://www.refworld.org/docid/52f0b7b04.html.

United Nations (1951). Convention Relating to the Status of Refugees. In *Treaty Series*, vol. 189, No. I-2545. Available from https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume%20189/volume-189-I-2545-English.pdf.

_____ (1961). Convention on the Reduction of Statelessness. In *Treaty Series*, vol. 989, No. 14458. Available from https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume%20989/v989.pdf.

_____ (1966). International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination. In *Treaty Series*, vol. 660, No. 9464. Available from https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=treaty&mtdsg_no=iv-2&chapter=4&lang=en.

_____ (1967). Protocol Relating to the Status of Refugees. In *Treaty Series*, vol. 606, No. I-8791. Available from https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume%20606/volume-606-I-8791-English.pdf.

_____ (1969). OAU Convention Governing the Specific Aspects of Refugee Problems in Africa. In *Treaty Series*, vol. 1001, No. 14691. Available from https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume%201001/volume-1001-I-14691-Other.pdf.

_____ (1979). Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women. In *Treaty Series*, vol. 1249, No. 20378. Available from https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume%201249/v1249.pdf.

_____ (1997). Kyoto Protocol to the United Nations Framework Convention on Climate Change. In *Treaty Series*, vol. 2303, No. 30822. Available from https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XXVII-7-a&chapter=27&lang=en.

_____ (2011). Guidance note of the Secretary-General: the United Nations and statelessness, June. Available from http://www.refworld.org/docid/4e11d5092.html.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2013). Trends in International Migrant Stock: The 2013 Revision. United Nations Database, POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013. Available from http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/index.shtml. Accessed 30 January 2015.

United Nations, Economic and Social Council (1999). Implementation of the International Covenance on Economic, Social and Cultural Rights, General comment No. 13 on the right to education. 8 December. E/C.12/1999/10.

_____ (2000). Committee on Economic, Social and Cultural Rights: Substantive issues arising in the implementation of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights. 11 August. E/C.12.2000/4.

_____ (2006). Committee on Economic, Social and Cultural Rights: The right to work. General comment No. 18 adopted on 24 November 2005, Article 6 of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights. 6 February. E/C.12/GC/18.

_____ (2013). Committee on Economic, Social and Cultural Rights: Concluding observations on the second periodic report of Kuwait*. 19 December. E/C.12/KWT/CO/2.

United Nations, General Assembly (2006). Report of the Secretary-General on international migration and development. 18 May. A/60/871.

_____ (2013a). Resolution adopted by the General Assembly on 3 October 2013: Declaration of the High-level Dialogue on International Migration and Development. A/RES/68/4.

_____ (2013b). Report of the Special Rapporteur on the human rights of migrants, François Crépeau. 7 August. A/68/283.

_____ (2014a). Report of the Open Working Group of the General Assembly on Sustainable Development Goals. 12 August. A/68/970.

_____ (2014b). Report of the Secretary-General on international migration and development. 30 July. A/69/207.

_____ (2014c). The road to dignity by 2030: ending poverty, transforming all lives and protecting the planet. Synthesis report of the Secretary-General on the post-2015 sustainable development agenda. 4 December. A/69/700.

United Nations, Security Council (2014). Report of the Secretary-General on conflict-related sexual violence. 13 March. S/2014/181.

_____ (2015). Report of the Secretary-General on the United Nations Support Mission in Libya. 26 February. S/2015/144.

United Nations African Union Mission in Darfur (2014). Enhancing the Protection of Women and Girls in Darfur, 10 November. Available from http://reliefweb.int/report/sudan/enhancing-protection-women-and-girls-darfur.

UNAIDS (Joint United Nations Programme on HIV/AIDS) (2009). *Denying Entry, Stay and Residence due to HIV Status: Ten Things You Need to Know*. Geneva.

_____ (2012). HIV-related restrictions on entry, stay and residence, July. Available from http://www.unaids.org/sites/default/files/en/media/unaids/contentassets/documents/factsheet/2012/20120724CountryList_TravelRestrictions_July2012.pdf.

_____ (2014). President of the Comoros reaffirms his commitment to strengthening protection for people living with HIV, 30 July. Available from http://www.unaids.org/en/resources/presscentre/featurestories/2014/july/20140730comoros/.

United Nations Alliance of Civilizations (2010). Migration and integration in Cairo, 9 September. Available from http://www.unaoc.org/ibis/2010/09/09/background-research-on-cairo/.

United Nations Centre for Regional Development (UNCRD) (2013). *Capacity Building Programme for Somali Refugees in Kenya Aimed at Improving their Capabilities for Self-reliance and to help them Return to their Country to Engage in Economic Activities*. Draft Project Implementation Report.

United Nations Children's Fund (UNICEF) (2013). *Shattered Lives: Challenges and Priorities for Syrian Children and Women in Jordan*. Amman: UNICEF Jordan Country Office.

_____ (2014). Mauritania Humanitarian Situation Report. October. Available from http://www.unicef.org/appeals/files/UNICEF_Mauritania_Sitrep_October_2014.pdf.

United Nations Children's Fund, and others (2013). *Syria Crisis – Education Interrupted: Global Action to Rescue the Schooling of a Generation*. Available from http://www.unicef.org/media/files/Education_Interrupted_Dec_2013.pdf.

United Nations Committee on the Elimination of Discrimination against Women (2008). General recommendation No. 26 on women migrant workers. 5 December. CEDAW/C/2009/WP.1/R.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2013). *Maximising the Development Impact of Remittances*. New York and Geneva.

United Nations Development Programme (UNDP) (2003). *Arab Human Development Report 2003: Building a Knowledge Society*. New York.

_____ (2008). *HIV Vulnerabilities of Migrant Women: From Asia to the Arab States. Shifting from Silence, Stigma and Shame to Safe Mobility with Dignity, Equity and Justice*. Colombo: UNDP Regional Centre in Colombo.

_____ (2009). *Community Security and Social Cohesion: Towards a UNDP Approach*. Geneva: UNDP Bureau for Crisis Prevention and Recovery.

_____ (2013). *Jordan Poverty Reduction Strategy: Final Report*. Available from http://www.jo.undp.org/content/dam/jordan/docs/Poverty/Jordanpovertyreductionstrategy.pdf.

_____ (2014). *Human Development Report 2014 - Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerabilities and Building Resilience*. New York.

United Nations Development Programme, and United Nations High Commissioner for Refugees (n.d.). *Regional Refugee and Resilience Plan 2015-2016 in Response to the Syria Crisis: Regional Strategic Overview*. Available from http://www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2015/01/3RP-Report-Overview.pdf.

United Nations Economic Commission for Africa (ECA) (2014). *Migration in North African Development Policies and Strategies: A Comparative Analysis*. Rabat: Office for North Africa.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2012). *Addressing Barriers to Women's Economic Participation in the Arab Region*. E/ESCWA/ECW/2012/1.

_____ (2013a). Social Development Bulletin on Migration and Youth: Youth Migration, Employment and Education in the Arab Region. E/ESCWA/SDD/2013/Technical paper.10.

_____ (2013b). Technical material – P620: situational analysis. E/ESCWA/ECW/2013/Technical paper.4.

_____ (2013c). *Trafficking of Women and Children in the Arab Region: A Regional Perspective*. E/ESCWA/ECW/2013/2.

_____ (forthcoming). A study on measurement issues in international migration statistics in Arab countries.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (n.d.). Project I: Al-Sa'aa Surria (the Syrian Hour) radio program: promoting freedom of expression and information for Syrian refugees in Jordan.

_____ (2012). *Global Education Digest 2012. Opportunities Lost: The Impact of Grade Repetition and Early School Leaving*. Montreal: UNESCO Institute for Statistics.

_____ (2014). *Girls' and Women's Right to Education: Overview of the Measures Supporting the Right to Education for Girls and Women Reported on by Member States*. Paris.

United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women) (2013a). *Gender-based Violence and Child Protection among Syrian Refugees in Jordan, with a Focus on Early Marriage*. Amman.

_____ (2013b). *Review of Laws, Policies and Regulations Governing Labour Migration in Asian and Arab States: A Gender and Rights Based Perspective*. Bangkok.

_____ (2014). *'We just keep silent': Gender-based Violence amongst Syrian Refugees in the Kurdistan Region of Iraq*. Kurdistan region.

United Nations High Commissionner for Refugees (UNHCR) (n.d.a). *2014 Syria Regional Response Plan: Jordan*. Available from http://www.unhcr.org/syriarrp6/docs/syria-rrp6-jordan-response-plan.pdf.

_____ (n.d.b). Education: a basic right for a better future. Available from http://www.unhcr.org/pages/49c3646cda.html.

_____ (n.d.c). How UNHCR helps the stateless. Available from http://www.unhcr.org/pages/49c3646c16a.html.

_____ (n.d.d). Mauritania: looking after your own. Video available from http://unhcr.org/v-4f9fdca96.

_____ (n.d.e). Refugees in the Horn of Africa: Somali displacement crisis. Information sharing portal. Available from http://data.unhcr.org/horn-of-africa/regional.php.

_____ (n.d.f). South Sudan situation: information sharing portal. Available from http://data.unhcr.org/SouthSudan/country.php?id=204.

_____ (n.d.k). Statistics and Operational Data. Available from www.unhcr.org/pages/49c3646c4d6.html. Accessed 30 January 2015.

_____ (n.d.g). Sustainable environmental management: four principles of action. Available from http://www.unhcr.org/pages/49c3646c10d.html.

_____ (n.d.h). Syria regional refugee response. Inter-agency information sharing portal. Available from http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php.

_____ (n.d.i). Trying to get by in the city. Available from http://www.unhcr.org/pages/4b0e4cba6.html.

_____ (n.d.j). UNHCR Statistical Online Population Database. Available from http://www.unhcr.org/statistics/mid2014stats.zip. Accessed 30 January 2015.

_____ (1998). *Key Principles for Decision-Making. Refugee Operations and Environmental Management*. Geneva.

_____ (2002a). *Cooking Options in Refugee Situations: A Handbook of Experiences in Energy Conservation and Alternative Fuels*. Geneva.

_____ (2002b). *Livelihood Options in Refugee Situations: A Handbook for Promoting Sound Agricultural Practices*. Geneva.

_____ (2002c). Note on the applicability of Article 1D of the 1951 Convention relating to the Status of Refugees to

Palestinian Refugees, 10 October. Available from http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/68C845ADCFF3671A85256C85005A4592.

_____ (2005a). New ruling allows bank credit for refugees in Costa Rica, 10 May. Available from http://www.unhcr.org/427f76712.html.

_____ (2005b). *UNHCR Environmental Guidelines*. Geneva.

_____ (2007). Refugee protection and mixed migration: a 10 point plan of action [Revision 1]. Available from http://www.refworld.org/docid/45b0c09b2.html.

_____ (2008). Iraqi displacement as of april 2008. Available from http://www.unhcr.org/487ef7144.html.

_____ (2011a). *Action against Sexual and Gender-based Violence: An Updated Strategy*. Available from http://www.unhcr.org/4e1d5aba9.pdf.

_____ (2011b). *Ensuring Access to Education: Operational Guidance on Refugee Protection and Solutions in Urban Areas*. Geneva.

_____ (2011c). *Investing in Solutions: A Practical Guide for the Use of Microfinance in UNHCR Operations*. Geneva: ILO and UNHCR.

_____ (2011d). UNHCR concerned as sub-Saharan Africans targeted in Libya, 26 August. Available from http://www.unhcr.org/4e57d1cb9.html.

_____ (2012a). North Africa. In *UNHCR Global Report 2011*. Available from http://www.unhcr.org/gr11/index.xml.

_____ (2012b). UNHCR project brings light, security and fuel-efficient cooking to refugees, 26 January. Available from UNHCR: http://www.unhcr.org/4f21850e6.html.

_____ (2012c). UNHCR responds to public health threats in Dadaab refugee camps, 28 September . Available from http://www.unhcr.org/506578369.html.

_____ (2012d). *Working with Men and Boy Survivors of Sexual Gender-based Violence in Forced Displacement*. Geneva.

_____ (2013a). A record 107,500 people reach Yemen in 2012 after risky sea crossing, 15 January. Available from http://www.unhcr.org/50f5377e11.html.

_____ (2013b). The challenge of education. In *The Future of Syria: Refugee Children in Crisis*. Available from http://unhcr.org/FutureOfSyria/the-challenge-of-education.html.

_____ (2013c). UNHCR concerned at arbitrary detention of Syrian refugees in Egypt, 26 July. Available from http://www.unhcr.org/51f27733540.html.

_____ (2013d). UNHCR remains concerned by high numbers of refugees and migrants arriving in Yemen, 6 August. Available from http://www.unhcr.org/5200d1ea9.html.

_____ (2013e). UNHCR signs agreement to grant work permits for 30,000 refugees in east Sudan, 2 October. Available from http://www.unhcr.org/524bec189.html.

_____ (2013f). UNHCR Statistical Online Population Database: sources, methods and data considerations, 1 January. Available from http://www.unhcr.org/45c06c662.html#others_of_concern.

_____ (2013g). Yemen. In *UNHCR Global Report 2013*. Available from http://www.unhcr.org/539809f9b.html.

_____ (2014a). Background note on gender equality, nationality laws and statelessness 2014, 7 March. Available from http://www.refworld.org/pdfid/532075964.pdf.

_____ (2014b). Born in exile: Syrian children face threat of statelessness, 4 November. Available from http://www.unhcr.org/54589fb16.html.

_____ (2014c). Concern mounts for refugees and asylum-seekers in Libya, 5 August. Available from http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/h?page=search&docid=53e0c0a09&query=libya.

_____ (2014d). *Global Strategy for Livelihoods: A UNHCR Strategy 2014-2018*. Geneva.

_____ (2014e). Health sector Jordan: monthly report, 15 December. Available from http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=7762.

_____ (2014f). Insecurity, drought and lack of livelihoods force 100,000 to flee homes in Somalia, 16 September. Available from http://www.unhcr.org/5418057a9.html.

_____ (2014g). Jordan: RRP6 monthly update – Education.

_____ (2014h). Partnership note on faith-based organizations, local faith communities and faith leaders. Geneva. Available from http://www.unhcr.org/539ef28b9.html.

_____ (2014i). *Protection of Refugee Children in the Middle East and North Africa*. Available from http://www.refworld.org/docid/54589a6a4.html.

_____ (2014j). Refugees and asylum-seekers in Tunisia; facing an uncertain future, 26 December. Available from UNHCR: http://www.unhcr.org/549d93ff6.html.

_____ (2014k). *UNHCR Global Trends 2013: War's Human Cost*. Geneva.

_____ (2014l). *UNHCR Policy on Alternatives to Camps*. UNHCR/HCP/2014/9.

_____ (2014m). UNHCR position on returns to Libya, 12 November. Available from http://www.refworld.org/docid/54646a494.html.

_____ (2015a). 2015 UNHCR country operations profile – Middle East and North Africa. Available from http://www.unhcr.org/pages/4a02db416.html.

_____ (2015b). Background note on gender equality, nationality laws and statelessness 2015, 6 March. Available from http://www.refworld.org/docid/54f8369b4.html.

_____ (2015c). Egypt factsheet – February 2015. Available from http://www.unhcr.org/53cd1f429.pdf.

_____ (2015d). Libya factsheet – February 2015. Available from http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/4c907ffe9.pdf.

_____ (2015e). Morocco factsheet – 1 April 2015. Available from http://www.unhcr.org/4c907df39.pdf.

_____ (2015f). Sudan begins issuing ID cards for South Sudanese, 3 March. Available from http://www.unhcr.org/54f598e66.html.

_____ (2015g). *UNHCR Mid-Year Trends 2014*. Geneva.

_____ (2015h). Update on Yemen situation, 14 April. Available from http://www.unhcr.org/552d0ae89.html.

_____ (2015i). Yemen monthly factsheet – January 2015. Available from http://www.unhcr.org/4c907a4a9.html.

_____ (2015j). Yemen: urban refugee program update. UNHCR Thematic Update. Available from http://www.unhcr.org/54c64e489.pdf.

UNHCR Lebanon (2013). Community impact projects (CIPs) and quick impact projects (QIPs), 15 April. Available from http://cskc.daleel-madani.org/resource/unhcr-lebanon-community-impact-projects-cips-and-quick-impact-projects-qips.

_____ (2014). Education update. December. Available from https://data.unhcr.org/syrianrefugees/documents.php?page=1&view=grid&WG[]=21.

UNHCR, and REACH (2014). *Economic Survey of Syrian Refugees in the Kurdistan Region of Iraq: Thematic Assessment Report*. April.

UNHCR, and The World Conservation Union (IUCN) (2005). *Forest Management in Refugee and Returnee Situations: A Handbook of Sound Practices*. Geneva.

UNHCR, and World Food Programme (2014). *Joint Assessment Mission – Kenya Refugee Operation. Dadaab (23-27 June) and Kakuma (30 June-1 July) Refugee Camps*. Available from http://www.unhcr.org/54d3762d3.pdf.

United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat) (2012). *The State of Arab Cities: Challenges of Urban Transition*. Nairobi.

United Nations Iraq (2013). More progress required to eliminate threat of landmines to Iraqis, 4 April. Available from http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=506:more-progress-required-to-eliminate-threat-of-landmines-to-iraqis&Itemid=605&lang=en.

United Nations News Centre (2014). Amid surging violence in Libya, UN warns of potential displacement crisis, 14 November. Available from http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=49341#.VJrYVMAgDu.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) (n.d.a). Syrian Arab Republic. Available from http://www.unocha.org/syria. Accessed 18 March 2015.

_____ (n.d.b). Yemen. Available from http://www.unocha.org/yemen. Accessed 18 March 2015.

_____ (2014a). *2014 Humanitarian Response Plan: Yemen*. Available from https://docs.unocha.org/sites/dms/CAP/HRP_2014_Yemen.pdf.

_____ (2014b). Occupied Palestinian Territory: Gaza emergency situation report, as of 28 August. Available from http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_sitrep_28_08_2014.pdf.

_____ (2014c). Sudan: humanitarian dashboard, 31 October. Available from http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Sudan_Humanitarian_Dashboard_31Oct14.pdf.

_____ (2015a). *South Sudan: Humanitarian Response Plan 2015*. Available from http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/HRP%20summary_FINAL_rev%2002122014.pdf.

_____ (2015b). Sudan: humanitarian snapshot, 31 January. Available from http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Sudan_Humanitarian_Snapshot_31_Jan_2015.pdf.

OCHA, and REACH (2014). *Informing Targeted Host Community Programming in Lebanon: Secondary Data Review*. September.

United Nations Office for Disaster Risk Reduction (UNISDR) (2013a). Factsheet: overview of disaster risk reduction in the Arab region, May. Available from http://www.unisdr.org/files/31693_drrfactsheetarabregionfinal.pdf.

_____ (2013b). *Making Algeria Resilient. Achieving Disaster Risk Reduction in the Arab States: Good Practice Country Brief*. Cairo: UNISDR Regional Office for Arab States.

United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) (n.d.). UNODC supports Sudanese efforts to curb human trafficking. Available from http://www.unodc.org/middleeastandnorthafrica/en/web-stories/unodc-supports-suanese-efforts-to-curb-human-trafficking-tobias.html.

_____ (2008). *Human Trafficking: An Overview*. Vienna.

_____ (2014). *Global Report on Trafficking in Persons 2014*. Vienna.

United Nations Office of the High Commissionner for Human Rights (OHCHR) (2011). Human Rights Committee considers report of Kuwait, 21 October. Available from http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11525&LangID=E.

_____ (2012). The UN Special Rapporteur on trafficking in persons, especially women and children, concludes her country visit to the United Arab Emirates, 17 April. Available from http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12062&.

United Nations Office of the High Commissionner for Human Rights, and World Health Organization (n.d.). The right to health. Fact Sheet, No. 31. Geneva.

United Nations Office of the Special Advisor on Gender Issues and Advancement of Women (2001). Gender mainstreaming: strategy for promoting gender equality, August. Available from http://www.un.org/womenwatch/osagi/pdf/factsheet1.pdf.

United Nations Population Fund (UNFPA) (n.d.a). Female Genital Mutilation Dashboard. Available from http://www.devinfolive.info/dashboard/unfpa_fgmc/index.php. Accessed 14 April 2015.

_____ (n.d.b). *Maternal Health: Stepping Up Efforts to Save Mother's Lives*. Available from UNFPA: http://countryoffice.unfpa.org/filemanager/files/sudan/facts/maternal_health.pdf.

_____ (2013a). Regional situation report for Syria crisis, 20 October. Available from http://arabstates.unfpa.org/webdav/site/as/shared/ASRO%20website/Publication/UNFPA%20Regional%20SitRep1%20-%2020%20Oct%20_13%20.pdf.

_____ (2013b). *UNFPA Regional Strategy on Prevention and Response to Gender-based Violence in the Arab States Region 2014-2017*. Arab States Regional Office.

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) (n.d.a). Microfinance in the Gaza Strip. Available from http://www.unrwa.org/activity/microfinance-gaza-strip.

_____ (n.d.b). Palestine refugees. Available from http://www.unrwa.org/palestine-refugees.

_____ (n.d.c). PRS in Jordan. Available from http://www.unrwa.org/prs-jordan.

_____ (n.d.d.). Syria crisis: #SaveYarmouk. Available from http://www.unrwa.org/syria-crisis.

_____ (2012). Greenhouses turn refugee camp rooftops into urban farms, 7 August. Available from http://www.unrwa.org/newsroom/features/greenhouses-turn-refugee-camp-rooftops-urban-farms?id=1412.

_____ (2014a). *Health Department - Annual Report 2013*. Amman.

_____ (2014b). UNRWA's response and services to Palestine refugees from Syria (PRS) in Lebanon. Bi-weekly Briefing, No. 30. Beirut.

_____ (2015a). Gaza situation report 77, 29 January. Available from http://www.unrwa.org/newsroom/emergency-reports/gaza-situation-report-77.

_____ (2015b). UNRWA response to Palestine refugees from Syria (PRS) in Lebanon. Monthly Briefing, No. 42. Beirut.

United States Department of Homeland Security (2014). *Yearbook of Immigration Statistics: 2013*. Available from http://www.dhs.gov/yearbook-immigration-statistics.

United States Department of State (1996). *United States Department of State Country Report on Human Rights Practices 1995 – Yemen*. Available from http://www.refworld.org/docid/3ae6aa3f2c.html.

_____ (2013). Memorandum of justification consistent with section 107(A) of the William Wilberforce Trafficking Victims Protection Reauthorization Act of 2008, 14 June. Available from http://www.state.gov/j/tip/rls/other/2013/211579.htm.

_____ (2014). *Trafficking in Persons Report 2014*. Washington, D.C.

Wahba, J. (2012). Immigration, emigration and the labor market in Jordan. Working Paper Series, No. 671. Giza: Economic Research Forum.

Walton, O. (2012). Preventing conflict between refugees and host communities. Helpdesk Research Report. Birmingham: Governance and Social Development Research Centre.

Weiss Fagen, P. (2011). *Refugees and IDPs after Conflict: Why They Do Not Go Home*. Washington, D.C.: United States Institute of Peace.

_____ (2014). Flight to the cities: urban options and adaptations. In *Humanitarian Crises and Migration: Causes, Consequences and Responses*, S. F. Martin, S. Weerasinghe and A. Taylor, eds. London and New York: Routledge.

Weiss Fagen, P., and M. Bump (2006). Remittances in conflict and crises: how remittances sustain livelihoods in war, crises, and transitions to peace. Policy Paper, The Security-Development Nexus Program. New York: International Peace Academy.

Wickramasekara, P. (2006). Labour migration in Asia: role of bilateral agreements and MoUs. Presentation made at the Workshop on International Migration and Labour Market in Asia. Tokyo, Febraury.

Wodon, Q., and others, eds. (2014). *Climate Change and Migration: Evidence from the Middle East and North Africa*. Washington D.C.: World Bank.

Women's Refugee Commission (n.d.). Safe access to fuel and energy (SAFE). Available from https://womensrefugeecommission.org/programs/fuel-and-firewood.

_____ (2006). *Minimum Initial Service Package (MISP) for Reproductive Health in Crisis Situations: A Distance Learning Module*. New York.

_____ (2010). *Finding Trees in the Desert: Firewood Collection and Alternatives in Darfur*. New York.

_____ (2014). *A Double-Edged Sword: Livelihoods in Emergencies. Guidance and Tools for Improved Programming*. New York.

World Bank (n.d.). World Bank Development Indicators Database. Available from http://data.worldbank.org. Accessed 30 March 2015.

_____ (2008). *The Road Not Traveled: Education Reform in the Middle East and North Africa*. Washington, D.C.: International Bank for Reconstruction and Development/World Bank.

_____ (2010). The impacts of refugees on neighboring countries: a development challenge. Background Note, World Development Report 2011. Washington, D.C.

_____ (2013a). Bilateral Remittance Matrix 2012. Available from http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/S/0,,contentMDK:22759429~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:476883,00.html. Accessed 30 March 2015.

_____ (2013b). *Lebanon: Economic and Social Impact of the Syrian Conflict*. Report No. 81098-LB. Washington, D.C.: World Bank.

_____ (2014a). *Learning in the Face of Adversity: The UNRWA Education Program for Palestine Refugees*. Available from http://unispal.un.org/pdfs/WB_UNRWAEDSTUDY.pdf.

_____ (2014b). Migration and remittances: recent developments and outlook. Migration and Development Brief, No. 22. Washington, D.C.

_____ (2014c). Migration and remittances: recent developments and outlook. Special topic: forced migration. Migration and Development Brief, No. 23. Washington, D.C.

_____ (2014d). *Natural Disasters in the Middle East and North Africa: A Regional Overview*. Washington, D.C.: International Bank for Reconstruction and Development.

_____ (2015a). *Global Economic Prospects: The Global Economy in Transition*. Washington D.C.: International Bank for Reconstruction and Development/World Bank.

_____ (2015b). Migration and remittances: recent developments and outlook. Special topic: financing for development. Migration and Development Brief, No. 24. Washington D.C.

World Health Organization (n.d.a). Sexual and reproductive health: health complications of female genital mutilation. Available from http://www.who.int/reproductivehealth/topics/fgm/health_consequences_fgm/en/.

_____ (n.d.b). WHO providing health care to Syrian refugees in and outside the camps. Available from http://www.emro.who.int/irq/iraq-news/syrian-refugees-in-iraq.html.

_____ (1997). Violence against women in situations of armed conflict, July. Available from http://www.who.int/gender/violence/v7.pdf.

_____ (2010). *Health of Migrants - The Way Forward. Report of a Global Consultation. Madrid, 3-5 March*.

_____ (2011). *Country Cooperation Strategy for WHO in Somalia 2010-2014*. EM/ARD/041/E. Cairo: WHO Regional Office for the Eastern Mediterranean.

_____ (2013a). Al Zaatari: an overview of health services in the camp, 8 October. Retrieved from WHO Jordan: http://www.emro.who.int/jor/jordan-infocus/al-zaatari-an-overview-of-health-services-in-the-camp.html.

_____ (2013b). *Building Back Better: Sustainable Mental Health Care after Emergencies*. Geneva.

_____ (2013c). The right to health. Fact sheet, No. 323. Available from http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs323/en/.

Zaki Dib, C. (1988). Formal, non-formal and informal education: concepts/applicability. *Cooperative Networks in Physics Education*, vol. 173, No. 1, pp. 300-315.

WHO, and others (2014). *Trends in Maternal Mortality: 1990 to 2013. Estimates by WHO, UNICEF, UNFPA, the World Bank and the United Nations Population Division*. Geneva.

Yemen Times (2011). Refugees to get access to national health services, 30 June. Available from http://reliefweb.int/report/yemen/refugees-get-access-national-health-services.

_____ (2013d). Towards universal health coverage: challenges, opportunities and roadmap – Executive Summary. EM/RC60/Tech.Disc.2 Rev.1.

_____ (2015). WHO visits Turkey's newest camp for Syrian refugees, 24 February. Available from http://www.euro.who.int/en/countries/turkey/news/news/2015/02/who-visits-turkeys-newest-camp-for-syrian-refugees.

باء- المراجع العربية

الأردن (2014). نظام رقم (12) لسنة 2015: نظام تنظيم المكاتب الخاصة العاملة في استقدام واستخدام غير الأردنيين العاملين في المنازل. http://www.ammanchamber.org.jo/node/news.D83A_19-aspx?id=1800&lang=ar&153433715A=1004605165deba2725e6915b245cedc222536c98.

بيان الاجتماع الأول لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة بشأن ضحايا الهجرة غير النظامية عبر المتوسط (2015). اعتمد في القاهرة في 28 نيسان/أبريل. http://www.lasportal.org/ar/sectors/sectorhome/SiteAssets/Lists/SectorActivities/AllItems/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86.pdf.

تونس، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (2014). بلاغ حول السجل النهائي للناخبين.

السودان (2014 أ). قانون رقم 2 لسنة 2014: مكافحة الاتجار بالبشر.

_____ (2014 ب). قانون رقم 3 لسنة 2014: تنظيم اللجوء.

الشرق الأوسط (2015). السعودية توقع اتفاقية تنظيم استقدام العمالة المنزلية مع بنجلاديش.

العراق (2013). قرارات مجلس الوزراء للجلسة رقم 45 في 29/10/2013. http://www.iraq-law.org/en/node/2528-lg.

عُمان (2014). مرسوم سلطاني رقم 38/2014 بإصدار قانون الجنسية العمانية، الجريدة الرسمية العدد (1066).

غرفة تجارة عمّان (2014). توقيع اتفاقية للتأمين معاناة الأردنيين من ملف عاملات المنازل. http://www.ammanchamber.org.jo/ACCMagazine/32014/LocalCustoms/sub25.html.

الكويت (2013 أ). قانون رقم 91 لسنة 2013 في شأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. http://www.gcc-legal.org/LawAsPDF.aspx?opt&country=1&LawID=4111.

_____ (2013 ب). قانون رقم 100 لسنة 2013 بتحديد العدد الذى يجوز منحه الجنسية الكويتية. http://www.gcc-legal.org/DisplayLegislations.aspx?LawID=4112&country=1.

لبنان، المديرية العامة للأمن العام (2015). إعلان عن تنظيم دخول السّوريّين إلى لبنان والإقامة فيه، 23 شباط/فبراير. http://www.general-security.gov.lb/news_det.aspx?d=194.

لبنان، وزارة العمل (2013). قرار رقم 1/19 يتعلق بالمهن الواجب حصرها باللبنانيين فقط.

ليبيا (2014). قرار مجلس الوزراء رقم 441 لسنة 2014 ميلادية بتشكيل لجنة وتحديد مهامها.

محمد النجار (2013). الأردن يرفض دخول فلسطينيين من سوريا. الجزيرة، 7 كانون الثاني/يناير.

المملكة العربية السعودية (2013 أ). بعد موافقة المقام السامي : وزارة الداخلية ووزارة العمل تُعلنان الضوابط والأحكام الخاصة بالمُهلة التصحيحية. http://www.mol.gov.sa/Campaign/Correction/Announcement.htm.

_____ (2013 ب). قرار رقم: (406) وتاريخ: 27/12/1433ه الموافقة على الترتيبات الخاصة بأولاد المواطنة السعودية من غير السعودي.

المملكة العربية السعودية، وزارة العمل (2012). لائحة شركات الاستقدام وتنظيم استقدام العمالة للغير وتقديم الخدمات العمالية.

نيوزيمن (2014). الحكومة تقر إعداد قانون ينظم عملية اللجوء والهجرة غير الشرعية، 25 حزيران/يونيو. http://www.newsyemen.net/news7474.html.

هيومن رايتس ووتش (2013). الشرق الأوسط يفشل في حماية العمال المنزليين، 28 تشرين الأول/أكتوبر. http://www.hrw.org/ar/news/2013/10/28.

اليمن، وزارة حقوق الإنسان (غير مؤرّخ). اللجنة الوطنية الفنية لمكافحة الاتجار بالبشر. http://www.mhrye.org/92-21-08-2012-92/656-34-19-68.html.

اليمن، وزارة شؤون المغتربين (2014). نص تقرير وزارة شؤون المغتربين أمام هيئة رئاسة وأعضاء مؤتمر الحوار الوطني، 8 كانون الثاني/يناير. http://www.yemen.gov.ye/portal/moia/%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9/tabid/2012/ItemID/8881/View/Details/Default.aspx.

الهجرة الدولية من أهم محركات التغيّر الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية. ولكن النزوح المتواصل الذي تشهده بلدان عدة هو من أكثر قضايا اليوم إلحاحاً. ولفهم ظاهرة الهجرة وتحقيق الحد الأقصى من فوائدها والتخفيف من تداعياتها السلبية، لا بدّ من اعتماد نهج جديد يرتكز على الممارسة الجيدة وحقوق الإنسان وآفاق التنمية للمستقبل.

هذا هو الهدف من التقرير حول الهجرة الدولية. فهو يكمّل ما سبقه من أبحاث، ويقدّم الجديد من المعارف والمعلومات، إذ يتناول اتجاهات الهجرة وأنماطها في دراسة شاملة ومتعددة التخصصات، تتطرق إلى النتائج الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة على البلدان العربية. وينطلق التقرير من خبرة مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية، ليؤكد الحاجة إلى معالجة منسقة وشاملة للتحديات التي تطرحها حركة البشر.

15-00270

International Labour Organization
UNAIDS
UNDP
UNECA
UNEP
UNFPA
UN HABITAT FOR A BETTER URBAN FUTURE
UNHCR The UN Refugee Agency
World Health Organization
UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS
UNODC United Nations Office on Drugs and Crime
UN WOMEN